



مَسلطَنَةُ عُمَانِ
وِزارَةُ التَّراثِ القومِي والشَّعائِفَةِ

شَهِرُجُ لَلامِيسَةِ الأَفْعالِ

مُتَالیفُ
العلامة مُحَمَّدِ بْنِ یُوسُفَ الطَّغِیثِ

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



سَلْطَنَةُ عُومَان
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيّ وَالثَّقَافَةِ

شَهْرَجُ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ



تأليف
العلامة محمد بن يوسف الحطيشي

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کتاب ویراستاری

تقديم

حمداً لمن صرف قلوب أوليائه الى ما يعينهم ، وجردّها عن زوائد ،
وقرنها بأصول تغنيهم •

وصلاة وسلاماً على من ضمّ شمله ، وفتح عقله ، وجبر كسره ،
وبسّر عسره ، وآله وصحبه ، الذين انفعلت لهم الخيرات ، وشدّوا
بالكسر على المتعدّي الى الثروة ، وجميع من آمن به أكمل إيمان في أيّ
زمان وأيّ مكان •

وبعد :

فيقول : محمد بن الحاج يوسف الطالب من الله زيادة الخمول ،
وأن لا يؤلف :

إني لما رأيت علم التصريف فرضاً من فروض الكفاية ، وكنزاً
يجب القصد اليه بأكمل العناية ، ورأيت أهل هذه البلاد وما والاها ،
جاهلين له كل جهل ، وغامضاً عنهم كل بحث من مباحثه صعب أو
سهل ، لجهلهم فوائد العلم صغاراً ، واستنكافهم عن تعلمه كباراً ،
تعيّن على أن أقوم بقرضه ، ليسقط الكفر عنى وعنهم ، طالباً من
الله الثواب ، معرضاً عن الجفاء الصادر منهم •

فعلّمت لبعض من كان منهم حاذفاً بعض فوائده ، وحليته ، بما
أهلولى من عوائده ، ولكنه ضعف عن ارتقاء تلك المداير ، وعن الصعود
الى ما وراءها من المعارج ، ولم يشف ذلك منى الغليل ، لأنه مقتصر
على تفهم القليل •

وأما الكثير فكانه في فهمه غليل ، فرأيت أن أولف فيه كتاباً جليلاً ،

يحيط بما كان قليلاً أو جزيلاً ، واخترت أن يكون بسيطاً خالياً عما يعدّ
تفريطاً ، ثم توقفت ، هل أجعله شرحاً للامية ابن مالك المنتفع بعمله
الأحرار والممالك (١) ؟ أو أجعله حاشية على شرح يبين منه المسالك ،
ويزيد عليه ما لم يظهر به علماء الفن ذلك .

فاستخرت الله أن أجعله شرحاً لها ، فخار لي ، ولا رياء فيه
ولا فخار لي ، وجاء بحمد الله شرحاً تقر به عين الودود ، ويفرح به
قلب الحسود ، معتمداً فيها على ما حفظت من شيخى ، وعلى
ما استخرجته وحققته من كتب الفن ، لا مقلداً فيه ألفاظ شرح من
شروحها ، لئلا أكون كالمستعير من الفن ، وكل ما كان فيه من مباحث
أو مناقشة في تصريف أو وزن أو عروض ، فإنما هو من بنات أفكارى ،
ومن المقصورات في الخيام من حسان أبقارى ، إلا ما فيه من حكاية
لغات أو خلاف ، أو موافقة وائتلاف ، فإنما هو من تقلبى في هذا
الفن حولاً بعد حول ، وتتبعى لكلام علمائه قولاً بعد قول .

وذلك أن شيخى ذكره الله بالصالحات ، وذكر من ناواه بالصالحات ،
كان يرغبنى في النحو والصرف أشد ترغيب ، ويرهبنى عن جهلهما أشد
ترهيب ، ثم تتبع لى العلوم فناً فناً ، وقرب لى ثمار ريجانها غصناً
غصناً فنلتها كما يريد ، بفضل من ييدى ويعيد ، فجازاه الله عنى
خيراً ، وجازى من عاداه ضيراً .

بادر بمن شرف الزمان بذكره وتعطرت أنفاسنا من عطره (٢)

قال ابن مالك : الذى ذكرت في تعريفه ما يزيد على ورقة ضخمة في
بعض كتبى النحوية .

(١) تحذف الياء على قول الكونيين ، وابن مالك في التسهيل .

(٢) بيت من الكامل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام في البسمة

الكلام على اعراب البسمة وأوجهها محطه كتب النحو ، وقد جمعته في بعض الحواشي النحوية ، لأنه ينبغي لكل متكلم في فن ، شارحاً أو محشياً أن يتبرك بذكر طرف ممّا يتعاق بالبسمة من جهة ذلك الفن ، وكذا الحمدلة ، فالتكلم في النحو يتعرض لأعراب البسمة ، والتكلم في الصرف يتعرض لتصريف كلماته ، والتكلم في الفقه يتعرض لمعانيها وفضائلها ، والتكلم في المنطق يتعرض لكون الجملة فيها قضية كلية أو جزئية أو مشخصة مهملة ، أو مسورة. وهكذا على ما يليق بكل فن ، فحقّ على أن أتعرض للصرف في الاسم .

والرحمن الرحيم : أقول لفظ اسم مشتق عند البصريين من السمو ، بضم السين والميم وهو العلو لأن ما صدق لفظ الاسم ومداوله ، مثل لفظ زيد يدل على مسماه ، ويظهره ، وأصله سمو بكسر السين وسكون الميم ، وبضم السين وسكون الميم ، حذف آخره وهو الواو ، لتقل تعاقب الحركات الإعرابية عليها ، وذلك تخفيف لكثرة الاستعمال .

وإلا فحرف العلة بعد الساكن قوى لا تثقل عليه الحركة كدلو ، وحذفت ضمة السين أو كسرتها ، لينقل إلى السين سكون الميم ، فتعاقب حركة الإعراب على الميم ، كما أعربت كلمة يد على عينها ، فوقع أول الكلمة ساكناً والابتداء بالساكن الصحيح لا يمكن على الفصح .

وإن قال بعض : بإمكانه لكنه يشيع فأوتى بهمزة الوصل ساكنة ، ثم حركت بالكسرة ليتوصل إلى بالساكن الابتداء ، أو زيدت الهمزة متحركة بالكسر ، لأن الكسرة هي الأصل في تحريك الساكن ، أو لأنها

أعدل الحركات خفة ، لأنها ليست بثقيلة كالضمة ، ولا بخفيفة كالفتحة ، وإنما سكنت السين ، فأوتى بهمزة الوصل ، ولم يبقوها متحركة حتى لا يحتاج إلى زيادة الهمزة لتحصل الخفة في أثناء التركيب بحذف تلك الهمزة وسكون السين ، مع سهولة حذفها .

ولذلك خصت بالزيادة وليجبر بفوتها وكونها أقصى المخارج ضعف الكلمة بسكون أولها ، وهو السين ، فوزن اسم إفع بكسر الهمزة وسكون الفاء ، وحذف اللام ، فلفظ اسم حذف عجزه أى آخره المسمى لام الكلمة ، وهو الواو اعتباطاً أى لغير علة تصريفية ، بل للتخفيف من ثقل حركات الإعراب على ذلك الآخر الذى هو الواو ، مع أن الآخر هو محل التغيير .

ولذلك صار ما قبل ذلك المحذوف محلاً للإعراب ، وعوض عن ذلك المحذوف همزة الوصل ، على معنى أنه سكنت السين ، ليتأتى التعويض عن المحذوف بهمزة الوصل ، فلا يضافى أن الهمزة زيدت ليتوصل بها إلى الابتداء بالساكن ، وإنما عوض الهمزة في أوله ، لأن المحذوف لغير علة تصريفية .

وأما ما حذف اعلة تصريفية فكالثابت لا يجرى الإعراب على ما قبله ، ولا يعوض عنه غالباً ، وبعض العرب يكتفى بتحريك الساكن الذى هو السين بالكسر ، أو بالضم عن الهمزة ، فيقول سِم أو سُم بكسر السين وضعها ، وما مر من أن وزن اسم إفع بكسر الهمزة وسكون الفاء ، فإنما هو بعد حذف لام الكلمة ، وهى الواو ، وعلى لغة الكسر ، وأما قبل حذفها فوزنه فعل بضم الفاء ، وسكون العين تقول : سمو بضم السين وسكون الميم ، أو فعل بكسر الفاء وسكون العين ، تقول : سمو بكسر السين وسكون الميم .

وأما على لغة الضم أعنى ضم الهمزة ، فوزنه بعد الحذف افع
بضم الهمزة وسكون الفاء ، وعلى لغة فتحها وزنه افع بفتح الهمزة
وسكون الفاء ، وعند الكوفيين مشتق من وسم يسم ، كوعد يعد ،
والوسم العلامة ، والاسم كريد علامة على مسماه ، فأصله وسم تفتح
الواو وسكون السين يوزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين ، حذفت
الواو وعوض عنها همزة الوصل ليتوصل بها الى الابتداء بالسكان ، وهو
السين فصار اسماً فوزنه اعل بسكون العين وحذف الفاء ، وتحريك
الهمزة بكسر أو ضم أو فتح على اللغات فيها ، فاسم عندهم كلمة
حذف أولها ، وعوض عنه مثل عدة بكسر العين وفتح الدال •

لكن التعويض هنا وقع أولاً وفي عدة آخر لأن تاءه عوض عن فائه
المحذوفة ، أعنى عن الحرف الأصلي الأول ، وهو الواو أصله الوعد ،
حذفت الواو وعرض عنها التاء ، وكسرت العين كما في محاله ، وقيل :
لا حذف ولا تعويض ، ولكن أبدلت الواو همزة قطع ، كما أن همزة
أعاء وهمزة أشاح الأوليين همزتا قطع مبدلتان عن واو ، ولكن لما
كثر استعمال لفظ اسم ، عوملت همزته معاملة همزة الوصل من
الحذف في الدرج ، ويقوى ذهب الكوفيين قلة الإعلال بالنسبة الى مذهب
البصريين ، لأن البصريين سكنوا السين بعد تحريكها عندهم ، وزادوا همزة
الوصل لتوصل الى الابتداء بالسكان ، وتعويضاً عما ادعوا حذفه وهو
لام الكلمة ، وهو الواو بعد الميم •

والكوفيون السين عندهم ساكنة من أول الأمر ، وردت تقوية مذهب
الكوفيين ، بأن كثرة الإعلال اللازمة على مذهب البصريين ، أولى من
المصير الى عدم النظر انلازم على مذهب الكوفيين ، لأنهم ادعوا حذف
صدره وهو الواو ، ودخول همزة الوصل على ما حذف صدره غير
معهود في كلامهم •

وأما أعاء وأشاح فهمزتهما للقطع بدل من الواو ، قاله الشنواني •

قلنا : هذا الرد يتم على الكوفيين القائلين : ان همزة اسم همزة وصل لا على من قال منهم همزة قطع ، وصلت تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وقوى مذهب البصريين الذى هو أن المحذوف لامه ، وأن أصله سمو بجمعه على أسماء ، الهمزة الأولى هى همزة أفعال ، لا همزة اسم ، لأنها حذفت لوجود اللام المعوضة عنه ، وهو الهمزة الأخيرة المنقلبة عن واو سمو ، ولوجود همزة أفعال يبتدأ بها أصله اسما ، وبواو بعد ألف ، قلبت الواو ألفا لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة وهى الألف التى بعد الميم ، وهى ألف أفعال ، ثم قلبت تلك الألف المنقلبة عن الواو همزة ، أو قلبت الواو همزة ابتداء ، وهو مذهب ابن مالك •

قال فى صلاصته : فأبدل الهمزة من واو وياء آخر إثر ألف زيد •

أى اذا وقعت الواو أو الياء طرفا بعد ألف زائدة فأبدلها همزة كسماء أصله سماو بالواو ، قلبت همزة ، وكدعاء أصله دعاو بالواو ، قلبت همزة ، وكثناء أصله ثناء بالياء قلبت همزة •

ويقوى أيضا مذهب البصريين جمع أسماء على الأسامي بالياء بعد الميم ، منقلبة عن واو أصله اسامو بكسر الميم بعدها واو ، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة •

قلنا : قال ابن مالك : بواو ذا افعللا فى آخر •

أى اقلب الواو ياء اذا تطرفت بعد كسرة ، ويقوى مذهب البصريين أيضا تصغير اسم على سمي بضم السين ، وفتح الميم وتشديد الياء ،

أطله سموا بضم السين وفتح الميم وسكون الياء ، وتحريك الواو بحركة الإعراب ، اجتمعت الواو والياء ، واتصلتا في كلمة واحدة ، وسبقت إحداهما وهي هنا الواو بالسكون الأصلي ، وهو سكون الياء ، فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت في هذه الياء المبدلة عن واو ياء التصغير .

قال في الخلاصة :

أن يسكن السابق من واو ويا
واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما .

ويقوى أيضا مذهب البصريين مجيء الفعل على سميت أصله سموت بتشديد الميم فيهما ، ومجىء الفصل على سموت كدعوت بعدم تشديد الميم ، ولو كان أصل اسم وسما كما يقول الكوفيون ، لكان جمعه أو ساما قاله الحلبي .

قلت : القياس على مذهبهم جمعه على أوسم بفتح الهمزة وسكون الواو وضم السين ، لأنه اسم صحيح العين وهي السين على وزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين لا صفة ولا معتل لعين ، ولا زائد على أربعة

قال في الخلاصة : لفعل اسما صح عيناً افعل .

أو جمعه على وسام بكسر الواو ومد السين بالالف ، لأنه اسم على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين .

قال في الخلاصة : فعل وفعلة فعال لهما . ككعب وكعاب وثوب

وشباب ، أو جهة على فعالن بضم الفاء ، وسكون العين ، فيقال
وسمان بضم الواو وسكون السين لأنه اسم صحيح العين على وزن
فعل بفتح الفاء ، وسكون العين كظهر وظهران ، وجمع أوسام أواسيم
كقنديل وقناديل ، ولو كان أصل اسم وسما كما قال الكوفيون لصعتر
على وسيم ، ولجاء الفعل على وسمت كوعدت ولم يجيء ذلك عن
العرب .

وأجاب الكوفيون بأن العرب تصرفت فيه بالقلب المكاني ، أي قلبوا
واوه من موضعه قبل السين إلى ما بعد الميم في أسماء ، والأسماء
وسمى بالتصغير ، وسميت وسوت .

قلت : يردده أن القلب المكاني خلاف الأصل بعيد غير مطرد في
أنواع تصارييف الكلم ، بل لا توجد كلمة خولف الأصل فيها وفي جميع
تصارييفها ، وأن ثمان الجمع والتصغير رد الشيء إلى أصله ، فكيف
ينزعاه هنا عن أصله ، وألزم الامام الأندلسي القرطبي على مذهب
الكوفيين أنه كان الله في الأزل السابق بلا اسم ولا صفة ، ولما خلق
الخلق جعلوا أسماء وصفات ، وإذا أفناهم في الأزل الآتي بقى بلا اسم
ولا صفة ، وذلك قول المعتزلة وهو خطأ شديد .

قال السمين معرب القرآن : وهو أشد خطأ من قولهم
بخلق القرآن ، قلنا : لا خطأ في قولهم بخلق القرآن لمن
كان يفهم وينصف ، والحق أن أسماء الله وصفاته قديمات
لا تأثير لخلقه فيهن ، وهو مذهبنا معشر الإباضية ، كما أوضح في محله ،
أعنى معاني صفات الذات .

وأما معاني صفات الفعل فحادثة ، وكذا الألفاظ حادثة مخلوقة ،
فالخلق والرزق ، والإحياء والإفناء صفات فعل حادثة والخالق

والرازق ، والمحصى والمغنى قديم ، والألفاظ في ذلك كله مخلوقة حادثة ،
وقيل على مذهب البصريين : أن أصله سمو كما مر ، لكن خفف بحذف
عجزه وتسكين أوله ، وأوتى بهمزة الوصل ، ويعلم مما مر أن في
الاسم على مذهبهم من اشتقاقه من السمو ، وهو العلو مناسبة لفظية
ظاهرة ، ومناسبة معنوية ، لأن علو الاسم علو المسمى ، وأن مذهبهم
هو القياس حيث حذفت اللام ، وعوض عنها الهمزة أولا ، كما في ابن
ونظائره •

وأن مذهب الكوفيين ليس بقياس ، لأن الفاء لا يعوض عنها في
أول الكلمة ، بل في آخرها مثلا : كمدة وثبة ، وغيرهما من باب
سنة •

قلت : قد يقال أن العوض لا يختص بموضع المعوض عنه ،
بل القلب والإبدال هما اللذان يختصان بموضع المقلوب والمبدل منه ،
قيل ويدل للبصريين أن من لغاته سمى بفتح الميم وسكونها مثلث السين ،
وللكوفيين أن من لغاته سمة كمدة ، قيل : ويدل البصريين : أن
الحذف من الأواخر أواى ، وقيل مشتق من السيماء ، فيكون محذوف
العين ، ولعله قول للكوفيين ، ولغاته اسم وسم وسمى وسماء
وسمة وسماء بتثليث أوائلها ، وسمى بسكون الميم وبفتحها مع تثليث
السين ، وسماء بالمد ، وسماء بالقصر ، فذلك ست وعشرون لغة •

وأما الرحمن الرحيم فالكلام في المبالغة فيهما ، وأيهما أعم ، وكون
الرحمن صفة أو غيرها ونحو ذلك قد بسطته في بعض الحواشي
النحوية ، وبقي أن أتكم على اشتقاقهما فأقول : •

الرحمن فعلان كغضبان ، من مصدر رحم كغضب فهو غضبان •

والرحيم فعيل من مصدر رحم كمرض ، فهو مريض ، وهما صفتان مشتبهان بحسب الوضع ، بنيتا للمبالغة ، أى لإفادة المبالغة ، أى للتكثير فى معناهما كماً وكيفاً ، كما هو المعروف فى صيغ المبالغة عند أهل العربية ، وبتفسير المبالغة بالتكثير يندفع ما اعترض به بعض ، من أن المبالغة أن تنسب للشيء أكثر مما له ، وصفات الله منزهة عن ذلك .

قال الحلبي : جعلها بمعنى التكثير ، قد يتوقف فيه لقول بعضهم : صفات الله التى جاءت على صيغة المبالغة كلها مجاز ، لأنه لا مبالغة فى صفات الله لتهنأيتها فى الكمال والمبالغة ، انما تكون فى صفة تقبل الزيادة والنقص ، وصفات الله منزهة عن ذلك ا . ه . ه .

قلت : كلام هذا البعض لا يقتضى التوقف فيما ذكر ، بل ما ذكرناه جواب يرده .

قال الحلبي : وعدم قبول صفات الله للزيادة والنقص واضح فى صفات الذات ، دون صفات الأفعال ا . ه . ه .

أقول صفات الأفعال تقبل الزيادة والنقص ، على ما يظهر للخلق من أفعال الله ، مثل أن يرزق الله لزيد جملاً ، ويزيد له ناقة ، أو يزيل عنه الجمال ، وأما بحسب ما فى علم الله الأزلى فلا تقبل ذلك ، لأن علمه لا يتحول ، ومعنى كونها للمبالغة أنها تفيد التكثير بحسب المادة والاستعمال ، والمادة هى ذات الحروف لا بحسب الوضع والصيغة ، أى الهيئة فبذلك يبطل ما اعترض به بعض من أن فى جعل الرحمن والرحيم صيغتين من صيغ المبالغة ، مع كونها صفتين مشبهتين نظراً ، ومن أن صيغ المبالغة منحصرة فى فعَّال ومِفعال وفِعول بكثرة ، وفعل بكسر العين وفَعيل بقلّة ، على ما فى محله من الخلاف فى الكثرة والقلّة فى بعضها .

ورحمان ورحيم ليسا من ذلك ، لأن الرحيم ولو كان بوزن الفعيل ،
لكن فعيل لا يكون من أمثلة المبالغة ، إلا إن كان عاملاً للنصب ، ورحيم
لا يعلمه ولا يصلح لعمله إذ فعله لازم كما يأتي إن شاء الله •

وفعيل لا يكون من صيغ المبالغة إلا إن كان مموّلاً عن فاعل ، من
ورحيم لم يحول عنه ، ولذلك قالوا : ان نحو كريم ليس للمبالغة ،
لأنه لم يحول عن فاعل ، ولا يقال : رحيم محوّل عن راحم ، لأن
راحماً من رحم الباقي على تعديته ، ورحيم من رحم المنقول إلى
اللزوم ، فرحيم ورحمان صفتان مشبهتان •

وان قيل : الصفة المشتبهة لا تشتق إلا من اللازم ، كيف تشتق
من مصدر رحم ، وهو متعد ؟

قلت : مشتق من رحم المكسور الحاء ، المذكور لكن بعد نقل رحم
بالكسر إلى رحم بالضم إدخالاً له في باب الغرائز لإفادة المدح ، وذلك
مطرد في باب المدح والذم ، في فعل المكسور والمفتوح ، تقول :
ضرب الرجل بضم الراء مدحاً له كأنه قيل هو حسن جيد الضرب ،
فيصير لازماً بعد أن كان متعدياً •

قال في الخلاصة : واجعل فعلاً من ذى ثلاثة كنعم مسجلاً أو مشتق
من رحم باقياً على كسره ، لكن بعد تنزيله منزلة اللازم بأن قصد
اثبات معناه لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، أى قصد اثبات
الرحمة لفاعلها بدون تعلق غرض بمن وقعت عليه الرحمة ، كما تقول لمن
أنكر إعطاء زيد : زيد يعطى ، وهذا التنزيل غير مطرد في كل فعل
متعد على ما صرح به بعض ، وأقره الحلبي •

قال شيخ الاسلام : والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من

رحم أى لا فعلا ولا عرفان ، فلا ينافى أنهما وصفان قال بتنزيهه .
أى رحم منزلة اللازم أو يجعله لازما ، ونقل الى فعل بالضم .

قال الشنوائى : فان قلت : اذا جعل المتعدى لازما ، فما الحاجة الى نقله الى فعل بالضم ؟

قلت : لإفادة المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغريزة ،
أو ما فى حكمها ، والغرائز الأمور الطبيعية اللازمة ، كالحسن والقبح
وما فى حكمهما ، مما صار ملكة ، وهما مبنيان من فعل بالضم .

قال أهل الصرف : ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة ، مما
جبل الانسان عليه أو صار ملكة له بالتكرار ا . ه .

قلت : قد يستعمل فعل بالكسر فى الصفات اللازمة للنفس ، وأصله
بحسب الوضع للمنفة ، وقد يستعمل فعل بالضم فى المنفة ، وأصله
فى اللازمة بحسب الوضع ، مثال فعل المكسور اللازم للنفس : نهم ،
ومثال فعل المضموم المنفك عنها : نظف .

ونقول : لا حاجة الى استشكال الشنوائى قول شيخ الاسلام ،
ونقله الى فعل ، ولا الى جوابه بأن فائدة النقل أن يكون من الغرائز ،
لأننا نقول : الواو لا ترتب .

قال الملوى : الواو للتفسير ، أو للتقسيم أى بعد تنزيه منزلة
اللازم من غير نقل أو بعد نقله الى فعل ، وأيضا قد علمت أن فعل
لا يكون للغرائز دائما بدليل نظف .

وقال ابلقيني : لا متعدى جاء منه فعيل وفعلا إلا رحم ، وهذا
دليل على عظم هذه الصفة ، أى الرحمة ، ولا يقال : كيف قلتم

بالاشتقاق وهو يقتضى الحدوث ، لأننا نقول : المشتق هو لفظا رحمن
ورحيم ، لا الذات الرحمن الرحيم جلّ وعلا ، وكل لفظ حادث ، وقد
صرح البخارى بأشتقاقهما قال بعض شراحه : الدليل على اشتقاقه
ما صححه الترمذى من حديث عبد البرين عوف ، أنه سمع النبى
صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله أنا الله الرحمن فلفت الرحمة
وشققت لها اسما من اسمى » .

قال القرطبى : هذا نص فى الاشتقاق ، فلا معنى للمخالفة
والشقاق .

قال الشنوائى : وبالتصريح بهذا الاشتقاق لم يبق وجه للخلاف
والشقاق ، بأن الرحمن عبرانى معرب ، كما ذهب اليه بعضهم استدلالا
بأنه لو كان مشتقا لما أنكره العرب ، وقد قالوا : وما الرحمن ، حين
قالوا لهم : اسجدوا للرحمن ، وبما روى أن عليا لما كتب فى صلح
الحديبية بأمر النبى صلى الله عليه وسلم : بسم الله الرحمن الرحيم
قال سهيل بن عمرو : وأما بسم الله الرحمن الرحيم فلا ندرى ما هو ،
ولكن اكتب ما نعرف باسمك اللهم ، فان ذلك من قرط عنادهم وتعنتهم فى
كفرهم ، كما أن تسمية مسيلمة الكذاب لذلك .

وقد حكى البيضاوى فى شرح الأسماء الحسنى عن ثعلب : أن
الرحمن عبرى عرب ، وأن أصله رخمانا بالخاء المنقوطة ، فحذفت
الألف وأبدل بالخاء حاء . انتهى .

الحمد لله لا أبغى به - دلا

حمدا يبلغ من رضوانه الأمل

أل في الحمد عند الزمخشري لتعريف الحقيقة لا للاستغراق ،
وتسمى لام الجنس ، ولام الماهية ، قيل : سبب قواه بذلك البناء على
قاعدة خلق الأعمال على طريق المعتزلة ، من أن أفعال العباد مخلوقة
لهم ، فكانت المحامد عيها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها
مختصة به تعالى كما هو قضية الاستغراق ، وفساده ظاهر (هـ) من
خالق غير الله) وهل اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية لام
الجر في لله الا مستلزم اختصاص أفراد به ، ولو وجد فرد
لغيره لثبت الجنس له في ضمنه .

ورد التفتاراني كون ذلك سيئا ، يقول الزمخشري المذكور ، بأنه
ليس مبينا على مذهبه في خلق الأفعال ، بل أن الحمد من المصادر
السادة مسد الأفعال ، وأصله النصب والعدول الى الرفع أدلالة
على الدوام والثبات ، والفعل إنما يدل على الحقيقة دون
الاستغراق .

قال : وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر المنكر ،
مثل : سلام عليكم ، فلا مانع من دخول أل فيه .

قال الزمخشري في بعض كتبه : اللام لا تقيد سوى التعريف ،
والاسم لا يدل على غير مسماه ، فإذا لا يكون ثم استغراق ، ورد بأن
ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعونة المقام ، واقتضاء الحال ،
فإن أراد أنه لا يكون ثم استغراق هو مدلول اللام ، أو مدلول
الاسم في نفسه ، فمسلّم لكنه لا يتجه به وحده اختيار جعل
الحمد في هذا المقام للجنس دون الاستغراق ، وإن أريد أنه لا استغراق

أصلاً ولو بمعونة المقام ، فغير لازم ، كيف ونو صح لزومه أم يتصور
استغراق مع المفرد المحلى بآل الجنسية ، وفساده أظهر من أن يخفى •

وقيل : إنما اختار الزمخشري ذلك بناء على أن الجنس هو
المتبادر الشائع ، ولا سيما في المصادر ، وعند قراء من خفاء الاستغراق ،
ورد أيضاً بأن المحلى بآل الجنسية في المقامات الخطابية يتبادر منه
الاستغراق ، وهو الشائع في الاستعمال هناك مصدراً كان أو غيره ،
وأى مقام أولى بملاحظة الشمول والإحاطة من مقام تخصيص الحمد
بالله سبحانه تعظيماً ، وتمجيذاً ، فهو مقام أدل دليل ، وأعدل شاهد
على الاستغراق •

وقرينة الاستغراق فيه كثر على علم ، فالحق كما قال السيد :
أن السبب في اختيار الزمخشري ما ذكر هو أن اختصاص الجنس
مستفاد من جوهر الكلام ، ون أمر خارج ومستلزم لاختصاص الأفراد
فلا حاجة في تأدية المقصود الذى هو ثبوت الحمد لله تعالى ،
وانتفاءه عن غيره الى أن يلاحظ الشمول الذى هو معنى زائد على
الجنس ، ويستعان على ذلك بالقرائن والأحوال الخارجة عن اللفظ •

فإن قيل : إذا استعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرحاً به ،
وإذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوماً ضمناً ؟

قلت : أجيب بأن الاختصاصين متلازمان ، فإن كان المقصود
اختصاص الجنس فالأمر ظاهر ، وإن كان اختصاص الأفراد فقد
جعل اختصاص الجنس دليلاً عليه ، وسلوك طريقة البرهان ، فرض
البلاغة ، وبعبارة أخرى قصر جميع الأفراد على تقدير الجنس ثابت
بعينه ، بخلافه على تقدير الاستغراق لأن بعض المحامد مضت ،
وبعض يأتى •

فان قلت : كيف يصح على مذهب الزمخشري تخصيص جنس الحمد بالاله تعالى المستلزم لاختصاص كل الأفراد كما ذكرت ؟

قلت : أجيب بأن ذاك يصح بناء على أن أفعال العباد الحسنة ، التي يستحقون بها الحمد عنده ، إنما هي بتمكين الله ، واقداره عليها إياهم أن يخلقوها ، تعالى الله أن يكون سواه فمن هذا الوجه ، كان حمدهم على هذه الأفعال راجعا اليه تعالى ، وقد أشار الى ذلك الزمخشري في سورة التغابن ، حيث قال في تفسير قوله تعالى : (له الملك وله الحمد) قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ، ثم قال : وأما حمد غيره فاعتداد بأن نعمة الله جرت على يده . . .

ولا يقال يرد على ذلك أن أفعالهم القبيحة التي يستحقون بها المذمة إنما هي بإقدار الله وتمكينه أيضا ، فتكون المذمة عليها راجعة اليه تعالى ، لأننا نقول : اقدار المختار على الأفعال الحسنة حسن ، وعلى القبيحة ليس بقبيح ، فإن أفعاله كلها عدل .

قال الثنواني : وقد يجاب عن أصل الإشكال بأنه جعل الجنس في المقام الخطابي منصرفا الى الكامل من أفراده ، فكان الكامل من أفراد تلك الحقيقة ، واختصاص الجنس على هذا الوجه لاستلزام اختصاص جميع الأفراد .

قليل : ومن هذا الجواب الثاني يظهر أن الحمل على الجنس دون الاستغراق محافظة على مذهبه ، ومنع هذا الظهور بإمكان اختيار الاستغراق أيضا ، بناء على تنزيل ماعدا محامده تعالى منزلة العدم ، إذا لا يقبل المحامد غيره تعالى بالقياس الى محامده ، فلا فرق إذن بين اختصاص الجنس والاستغراق في أنهما ينافيان ظاهرا بطريقة الاعتزال في قاعدة خلق الأعمال ، وأن منافاتهما تتدفع بأحد الجوابين

المذكورين ، فلا ترجيح لاختيار أحدهما على الآخر من هذا الوجه ، وكما يقال لأل الجنسية : إنها للجنس ، يقال : إنها للحقيقة والطبيعة وللماهية المطلقة •

وقال الجمهور : إن آل في الحمد للاستغراق ، أى لتعريف الجنس إذا أريد به استغراق أفراده أفراداً ، فتدل الصيغة بالمطابقة على استغراق أفراد الجنس ، قيل بقرينة المقام ، لا لأن الاستغراق بمعنى أن كل فرد ثابت يدل على ثبوت الجميع من حيث هو مجموع بدلالة المطابقة ، وعلى البعض بالتضمن ، كما زعم بعض فإنه غلط نشأ من عدم الفرق بين الكل والكلية ، وتصوير آل الاستغراقية لأفراد الجنس المعرفة له هى ، هو أن يراد جميع ما هو فى ضمن حقيقة نحو : (وخلق الإنسان ضعيفاً) أو عرفاً نحو : جمع الأمير الصاغة أى صاغة بلده أو مملكته •

والمراد بالأفراد المستغرقة فيها إذا كان مصحوبها جمعاً هو الآحاد لا المجموع على ما نقل المولى التفتازانى عن أكثر أئمة الأصول ، والنحو ، وعن تصريح أئمة التفسير ، وعن دلالة الاستقراء قال : ولهذا صح بلا خلاف نحو : جاءنى القوم أو العلماء إلا زيدا أو إلا الزيدين ، مع امتناع قولك : جاءنى كل جماعة من العلماء إلا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل •

وقال عز الدين بن عبد السلام : آل في الحمد للعهد العلمى ، أى لتعريف الشيء المعهود ، وتسمى لام العهد وتوجيه كلامه أن يجعل على حذف المضافين ، أى لتعريف ذى العهد ، أى ولام لله للاختصاص ، كأل التى للعهد فى قوله تعالى : (إذ هما فى الغار) •

وحكم الواحدى بجواز ذلك على معنى أن الحمد الذى حمد الله به نفسه أى ذاته ، وحمده به أنبياءه وأوليائه مختص به •

قال الشنواني : فإن قلت الحمد الذي حمد به الله نفسه ، وحمده به من ذكر من لازمه أنه مختص به ، فلا حاجة إلى دلالة الجملة عليه ، ولا فائدة فيه ، إذ لا يتصور إضافته لغيره ؟

قلت : قال شيخنا يعني عيسى الصفوى : الذى هو من لازمه الاختصاص الوقوعى ، والمقصود الدلالة على الاختصاص الاستحقاقى ، فليتأمل والعبرة بحمد الله فلا فرد منه ، أى من الحمد لغيره تعالى وأولى الأقوال الثلاثة الجنس ، لأن فيه سهـلوك طريقة البرهان ، فإن قولك مثلاً : ما تحقق أنه حمد ، فالله أولى به كقولك العالم حادث ، وكل حادث محتاج ، كما قرر السيد فى توجيه ترجيح صاحب الكشف الحمل على الجنس ، ويزيد بالنسبة للثالث أن العهد لا يفيد اختصاص الحمد مطلقاً ويقدر مضافان فى قولهم آل للعهد ، أى لتعريف ذى العهد •

قال الرضى : لام العهد هى التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره ، أى أدركه ، يقال : عهدت فلاناً أى أدركه ، والحمد فيما قال أبو عبد الله بن العباس فى تحقيق المقال وتسهيل المنال ، فى شرح لامية الأفعال الثناء على المحمود ، وفيما قال أبو يحيى فى شرح اللامية : الثناء باللسان على الجميل من الفضائل ، كالعلم والشجاعة وغيرهما من الصفات الحمودة ، ومن الفواضل كهبات المال وغيره من الأفعال المجيدة ، وفيما قال صاحب فتح الأقفال فى كبره على اللامية : الثناء باللسان على المحمود بصفاته الجميلة فى مقام التعظيم ، وفى صغيره عليها الثناء باللسان على المحمود ، بما فيه من الصفات الحمودة •

قلت : هذه الحدود كلها يلزمها الدور لذكر المحمود والمحمودة فى الحد ، مع أن معرفة ذلك تتوقف على معرفة الحمد المحمود ، وتوقف معرفة الحمد على ذلك ؟

قال الأخضريّ : ولا بما يدري بمحدود إلا أن أجيب بأن تلك الحدود موجهة الى من عرف نفس المحمود والمحمودة دون الحمد ، وأما قولهم المنوع الدّور السبقى لا المعى ، الذى منه الدّور الاشتقاقى ، الذى منه ما هنا فإنما يفيد فى دفع الاستحالة ، ولا يفيد فى التعريف إذ لا يخفى أنه من جهل شيئاً لا يعرفه بذكر ما جهل .

قال الشيخ سعيد قدورة من علماء الجزائر : قوله : ولا بما يدري بمحدود ، مثاله : تعريف الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف على طلوع الشمس فوق الأفق ، فقد توقف كل منهما على الآخر .

قال ابن هارون : وأشار القرافى إلى أن المنع من هذا ليس على سبيل اللزوم ، بل يختلف بحسب المخاطب ، فإذا كان المخاطب يعلم النهار ، ويجهل الشمس صح أن يقال له : هى الكوكب الماضى نهراً ، ولو كان يعلم الشمس ويجهل النهار ، صح أن يقال له : هو الذى تطلع فيه الشمس من أفق المشرق .

قال : والأصل فى هذا الباب أن يعرف للسامع ما يجهله بما يعلمه . ه . ه .

وتلك الحدود كلها دالة على أن مورداً لحمد اللسان ، أى موضع وروده أى آله التى يصدر عنها ، ومتعلقه وصف مجيد ، وفعل حميد ، أى وموضع تعلقه أى وسببه ، والحمد الذى ذكره أبو يحيى هو أحد ما حدّ به الحمد فيما قال ، وفى معناه قول أبى عميرة لهم فى تعريف الحمد لغة ، عبارات أجمعها أنه الثناء باللسان على الجميل الاختيارى ، على جهة التبجيل ، سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل .

قلت : فإذا عرفت أن الحمد هو الثناء المذكور فى التعاريف

المذكورة ، علمت أن من قال الله غفور ، أو الله رحيم ، أو الملك لله ، أو غير ذلك فقد حمد الله حمداً لغوياً ، لأنه ذكر الله بخير ، وأراد تعظيمه ، وذكره بذلك لأجل فعله الحسن وهو الرحمة أو الغفران ، أو كونه مالكا المستلزم للجود ، وليس الحمد مختصا بقول القائل : الحمد لله ، أو أحمدده أو غير ذلك من مواد الحمد ، كما يتوهم ؟

بل قول القائل ذلك إنما هو إخبار بالحمد لا حمداً لا أن قال ذلك قاصداً لإنشاء الحمد ، كما يقول مريد عقد البيع : بعت ، أو روعى أن إثباته الحمد لله ثناء ، فيكون حمداً ؟

وقال شيخ الإسلام : الحمد اللفظي لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري ، على جهة التعظيم ، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ؟

قلت : أخرج باللفظي حمد الله ، وحمد ما لا لسان له ، فهو تعريف الحمد اللفظي لا لمطلق الحمد ، وإلا كان غير جامع لعدم تناوله حمد الله نفسه ، الشاهد بثبوته الحديث الآتي ، وعدم تناوله حمد الدواب والجماد ، الثابت بقوله تعالى : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) ، وقد يقال : لا يجب كون حمد الله غير لفظي ، بل يجوز أيضاً كونه لفظياً كأن يخلق اللفظ في الهواء فيسمع ، أو في جبل أو شجر ، أو حيث شاء ، أو في لسان جبريل من غير قصد منه عليه السلام إليه أو إلى تأليفه المخصوص .

وأما حمد جبريل فالحقصد ، قد يقال : المقصود تعريف حمد العباد ، وقد يجاب أيضاً بأن المراد باللسان القول ، لأنها ألتة غالباً ، ويبحث فيه بأن قول الله أكثر ، وليست ألتة لساناً ما نفدت كلمات الله ، إلا أن يدعى ذلك في القول الحمدى ، ولكن العلاقة محل تأمل .

والجواب في الموضعين أنه يكفي كون اللسان في الجملة آلة ، ولو كان لا يوصف الله جهل وعز به ، أو عبر باللسان جرياً على الغالب ، أو إرادة لما سوى الجنان والأركان ، وعبر به لأنه الغالب ، فحاصل التعريف أنه ثناء يكون باللسان غالباً ، والمراد أن الحمد هو الثناء على وجه يكون غالباً باللسان ، فلا يلزم دخول حمد الجنان ، والأركان ، أو الحاصل أنه ثناء بغير الجنان والأركان .

فالمراد باللسان نفيهما سواء أكان اللسان أم لا ، والمراد بالثناء ما يدل على الجميل ، وأن بغير اللسان محمودة تعالى قوله الدال على الاتصاف .

قلت : يلزم على قول قومنا بثبوت القول النفسي قائماً بذاته تعالى أن يكون الحمد جنائياً ، وقد اتفقوا على خلاف ذلك ، ويجب على زعمهم في تأويل كلام الأئمة ، والسلف ، بأن لله قبولاً أي لفظاً قائماً بالذات ، منزهاً عن الترتيب والحدوث والزوال ، فحمده قوله اللفظي القائم بذاته ، والمشهور أن القائم به النفسي أي المعنى لا اللفظ ، فما هو العلم ليس بحمد ، وما هو الكلام حمد .

وقد يقال : المراد صدور منه ، قام القول به أم بغيره ، فإذا أوجد الله لفظاً في محل قول صدر القول ، وما يدل على الاتصاف من غير الجنان والأركان ، فهو حامد ، ولكن يلزم أن يكون الحمد الصادر عن زيد حمداً من الله ، لأنه الموجد عندنا معشر الإباضية ، والقوم وهو فاسد ، ويجب بأنه يكون وصفاً له ، ومنسوباً إليه إذا أوجده في غير المختار على المعتاد المنسوب إلى ذلك المختار ، وإن أوجده على غير المعتاد نسب إلى الموجد ، كما إذا خلق في هواء .

والحاصل على مذهبنا ومذهب المعتزلة أن ما فرق به بين القول اللفظي الحادث المنسوب إليه تعالى ، وبين القول المنسوب لغيره مع أن الموجد لهما الله ، يفرق به بين حمد والحمد المنسوب إلى غيره ، وإن كان بإيجاده ، فالذي يقال : إنه كلام غيره هو حمد غيره .

ويمكن تصحيح ذلك على مذهب الأشعرية الملقبين أهل السنة ، بالفرق بين الحامد والمتكلم على ما مر ، وليس من شرط إطلاق كل مشتق حقيقة أن يقوم المبدأ بمن أطلق عليه حقيقة ، كالحداد والصباغ واللابن والتأمر ، فإن فاعل الحديد والصبغة واللبن والتمر ، وموجدها ليس هو الإنسان مثلاً ، فجائز أن يكون الحامد كذلك ، فحمد الله هو على الحقيقة ، وهو حق الحمد ، لوجوب إثبات كل كمال له تعالى على الوجه الأعلى والأكمل .

ومن الكمالات حمده على الوجه الأكمل ، وغيره لا يقدر على هذا الوجه ، لأنه فرع كمال المعرفة ، وقد ورد : سبحانه ما عرفناك حق معرفتك ، فالأكمل حمده لنفسه كمال الحمد ، والألم يثبت له الكمال فيه ، وقد صح حديث : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ولا تنقض ذلك المعبودية على الكمال ، لأن عبادة الشيء نفسه غير معقولة ، بخلاف الحامدية ، وما ذكر مناسبة والمناسبة والمثال لا يضرهما الاحتمال ، وإنما يضر الاستدلال .

وأما : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) فمجاز على ذلك التقرير ، إلا أن قيل لكل شيء قول يليق به أي ما هو من جنس اللفظ الدال على اتصافه تعالى بالكمال ، ولذا سمع الصحابة تسبيح الحصى ، وعلم سليمان عليه السلام منطق الطير ، وقال تعالى : (يا جبال أوّبي معه والطير) وسلم الحجر على سيدنا محمد صلى الله

عليه وسلم ، وستحدث الأرض أخبارها ، وتخبر هي والأحبار بمن
اختفى خلفها من اليهود خوفا من القتل زمان عيسى صلى الله عليه
وسلم ، وتكلم الحيوان والجماد ، شهدت به الأحاديث وكلام
الأولياء .

هذا ما ذهب اليه محققو متأخري قومننا ، بناء على أن التخصيص
بالآلة ليس مما نص عليه أهل اللغة ، بل مستنبط من الموارد ، ولم
يتعلق به غرض معتد به ، ترجح ذلك في نظرهم على القول بالوضع
المجدد ، مع احتمال غيره ، وعلى الحكم بأن كلامه تعالى مجاز
لغوى ، مع جواز الحقيقة ، وبأن ما لا يحصى من الأوصاف ليس
بحمد من غير داع ، فاختراروا أن يكون في التقييد بالآلة ، وهى اللسان ،
مساهلة بالتخريج على الغالب ، أو بإرادة ما سوى الجنان والأركان ،
والتعبير بالآلة لأنها الغالب .

وذهب الأكثر الى أنه لما ثبت التنصيص من الثقات ، على اعتبار
الآلة ولا مشاحة في الوضع ، علم أن ما في الكتاب والسنة مؤول عن
الظاهر ، فقول الله : (الحمد لله) إخبار باستحقاق الحمد ،
أو رجوع المحامد ، أو ثبوت كماله ، أو اختصاص الحمد ، أو أمر
بالحمد ، أو بالأخبار ، أو مجاز عن إظهار صفة الكمال ، يظهرها
المكلف وهو بالفعل أقوى .

قال عيسى الصفوى : يحتمل أن يكون ذلك حمداً شرعياً ، وهو أعم
من اللغوى ، فلا يلزم ما في المجاز المحض من البعد ، والمنقول
الشرعى أكثر من أن يحصر ، ويقويه في الجملة ما ذكر بعض : أن مثل
الحمد لله حمد شرعى ، لا يقال النقل والاصطلاح لا يثبتان بالاحتمال ،
لأننا نقول الدليل الظنى عليه أنه ثبت عن الثقات ، أن الحمد اللغوى

إنما يكون بالآلة ، وقد ثبت في الشرع الحمد ممن تنزه عن الآلة ،
وكلام الشرع محمول على الحقيقة ، حسب الإمكان •

فالظاهر أن يكون له فيه اصطلاح ، والحمد حينئذ حقيقة عرفية .
وهذا انقدر وما دونه يكفي في الظنيات ، ألا ترى أن الوضع الشرعي
غالباً لم يثبت إلا بالأمارات ، واحتمال شهرة المجاز موجود في
الكل أو الجمل •

ورجح بعض محشى المطوّل أن الحمد ممن ليس له لسان مجاز ،
وذكر أنه دقق النظر ، وحقق المقام ، قال : لما ثبت النقل الصريح
بأن الحمد في اللغة لا يكون إلا باللسان ، تعين أن يكون الحمد إذا
أطلق على ما لا يكون باللسان مجازاً •

قال الصفوى : يلزم عليه أن النقل إنما يوجب الجزم واليقين ،
لو لم يكن قابلاً للتأويل ، ولما جاز فيه التأويل أن المذكور إن لم
يتعين المجاز أصلاً ، وإن أراد بالتعيين كمال الترجيح والأولوية مبالغة ،
لأن المسامحة في التعريف بعيدة جداً ، ففيه أن حمل نص الكتاب والسنة
على المجاز في مواضع عديدة أبعد ، كيف وقد تقرر أن الحمل
على المجاز لا يجوز إلا عند المانع من الحقيقة ، والمسامحة في التعريف
شائعة ، ولا سيما في العلوم النقلية ، والمعاني اللغوية ، عند قيام
القرينة ، وإطلاق الحمد والثناء في كلام الله تعالى ورسوله ،
والبلاء والعرب العربة ، على ما ليس باللسان قرينة تامة ، والأرجح
حمل التعريف على المسامحة بأحد الوجهين الظاهرين ، لأن الأمر
دائر بين المسامحة في تعريف بعض العلماء ، في قيد استنبطه من كلام
اللغويين ، وبين التأويل في كلام الله ورسوله والبلاء ، فهو الأرجح
بالاعتبار ، وهذا نعتقده ذخراً لدار القرار •

وأما ما أبدعنا أن يكون منقولاً شرعياً ، فلا يدفع البعد بالكلية والمسامحة في التعريف أولى وأقرب من ترك الظاهر ، والحقيقة اللغوية من غير داع ، إذ قلما يوجد تعريف تام خال عن المسامحة ، والتكلف بالكلية على أنه إذا دار الأمر بين الوضع الجديد والمسامحة في التعريف ، فلعل الثاني أولى لما اشتهر من أن المجاز خير من الاشتراك ، وما نحن فيه يشبه ذلك ، فتأمله •

ثم إن ذلك الاحتمال لم يقل به القوم ، فتمّ ما مرّ على طريقة القوم أو الإلزام بلا شبهة ، وهما هنا مرتبة أخرى أبدعها التحرير الدواني ، وهي أن اللفظ قد يوضع في أصل اللغة لعام يشتهر في بعض أفرادها ، لخصوصيته بحيث يصير حقيقة عرفية في ذلك الفرد كالميزان فإنه في الأصل لما يوزن به من أي ذوع كان ، كميزان والدارع ، ثم تداول في الأسواق الميزان المعروف ، لم يفهم عرفاً إلا ذلك ، فربما يفهم عرفاً إذا أطلق أنه الميزان الموضوع له لفظاً لميزان فيقال : ميزان المياه ونحوه فجاز ، وكذا الحال في كثير من الألفاظ الدائرة في الكتاب والسنة ، واشتبه على الناظرين ، فغابت عنهم الحقائق •

وعلى هذا قس الحمد ، فإن الحقيقة اللغوية إظهار صفة الكمال ، ولما كان الإظهار القوى أظهر أفرادها ، شاع فيه كأنه حقيقة عرفية ، مع أنه أعمّ وضعاً ، فالتعريف للمعنى العرفي ، وأصل الوضع أعمّ أو هو قيد غالبى فاشتبه ، والحمد إظهار صفة الكمال ، وهذا تدقيق حسن ، إلا أنه احتمال في مسألة نفيسة ، ولا يحصل الوثوق به إلا إذا تأيد بنقل موثوق به ، ويمكن تأييده بأن المعرفين استنبطوا بعض القيود من كلام اللغويين ، والاستنباط من كلام الله تعالى مع رسوله أولى بالاعتبار •

وفيه أن كلام الله عز وجل يحتمل وجهاً آخر ، أو وجوهاً من
الوضع للقول أو المجاز ، كما فضلنا ، فلا يؤيد الوضع للإظهار مطلقاً
إلا إذا ترجح ذلك الاحتمال ، ويمكن الترجيح بتدقيق النظر ، بأن
الإظهار الفعلي أتمّ وأكمل ، فالأليق أن لا يخرج من الحمد ، ولا يختص
بالناقص ، وأهل اللغة كانوا دقيقى الأنظار ، مراعين للمناسبة ، فالظن
أنهم لم يتركوا تلك المناسبة ، فتأمل وما مهّده كثير المناسبة ، مع
ما مرّ من أن المراد هو القول مطلقاً ، وهو أقرب الى كلام القوم ،
والنفس إليه أميل ، وعلى ما قرره من أنه الأظهر أنه لا يعم الاعتقاد
وإن صدق عليه ، أنه ينبىء عن التعظيم اه كلام الصّفوى ببعض
تصرف •

والثناء بالمدّ مع تقديم المثلثة على النون اسم مصدر نائب
عن الإثناء ، أى أثنى بالجميل مطلقاً فى اعتقاد الحامد أو المحمود أو
غيرهما ، فى احتمال بعيد اختياراً أى صادراً عن المحمود باختياره ،
أو غير اختيار ، فلو وصف بكمال الحسن أو الذات ، كان حمداً
بلا تكلف ، هذا هو المشهور بين المتأخرين •

وقيل : يجب أن يكون المحمود به اختياراً ، واختاره الدّوانى فى
حاشية التهذيب ، وقولهم : باللسان ، بعد قولهم : الثناء مستدرك ،
لأن الثناء لا يكون إلا باللسان •

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما
أثنيت على نفسك » فالثناء الثانى فيه محمول على المجاز ، وقصد
المشاكلة للثناء الأول ، لأنه صادر من النبىّ صلى الله عليه وسلم ،
وله لسان ، والثانى من الله ، ولا يوصف باللسان ، لأنه جارحة ،
ولا بعدمه لأنه يوهم ثبوت غيره من الجوارح •

وإن قلت : لا يوصف بلسان ولا بغيره من الجوارح ، جاز
وهو الحق ؟

والجواب : أنه قولهم باللسان بيان للواقع لا قيد ، وأنه توطئة
للفرق بين الحمد والشكر ، في مقابلة قولهم في الشكر ، سواء كان
باللسان إلخ ، وأنه دفع لاحتمال التجوز في الثناء لجواز استعمال
الثناء في غير اللسان مجازاً ، فأتى باللسان لدفع ذلك ، ويسميه
الأصوليون بيان التقرير ، فلا يرد أنه معلوم أن الثناء من باللسان ،
وأنه حقيقة فلا يحتاج إلى قرينة الدفع .

ويجاب أيضاً بجواز كون باللسان قيد أنباء ، على أن الثناء
كما يكون اللسان يكون بغيره ، فاحترز عن الثاني باللسان ، وذلك أنه
مفهوم من الصحاح والكشاف في : (واذكروا ما فيه) وغيرهما أن الثناء
الإتيان بما يشعر بالتعظيم ، نعم ذكر في المجمل أن الثناء الكلام الجميل ،
فهو خاص بالجميل ، وهو الأشهر مجازاً في الشر ، وذلك مذهب
عز الدين بن عبد السلام .

وقال الجمهور : حقيقة في الخير والشر ، ولا دليل لهم في حديث :
« مرّ بجنزة فأثنى عليها خيراً ومرّ بأخرى فأثنى عليها شراً » لأنه
محمول على المجاز ، وقصد المشاكلة ، ثم إن التقييد باللسان نظر إلى
الغالب ، فلو أوجد الله التكلم بغير اللسان مثل مجرد الحلق والشفة ،
ومثله اليد وغيره من الجوارح ، لكان الثناء به حمداً ، وقد أنطق الله
الأعضاء يوم القيامة ، وأنطق الجماد للأنبياء والأولياء هذا
هو الحق .

والمشهور بين الجمهور : أنه لا بد أن يكون بجارحة اللسان ،
ولا يشكل على قيد اللسان (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) إلخ

لأن المراد : وإن من شيء إلا ينزهه عما لا يليق به ، وخرج باللسان الثناء بغيره ، كالحمد النفسى أى اعتقاد أن المحمود متصف بصفات الكمال ، وخرج بالجميل الثناء باللسان على غير الجميل أن قيل : إن الثناء حقيقة فى الخير ، فجاز فى الشر ، وإن قيل حقيقة فيهما ، فذكر انجميل تحقيق للماهية أى بيان الأجزاء الحقيقية ، وما يعتبر فيها والماهية ما بسببه كون الشيء هو نفسه كالحياة والنطق فانه بهما صار الذات المسماة بإنسان إنسان ، أو فائدة ذكر الجميل ، مع أن الثناء مفيد له عند الجمهور دفع توهم الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يجوزه ، لأنه لو لا ذكر الجميل لصح أن يتوهم أن المراد بلفظ الثناء حقيقة وهى الخير ومجازه وهو الشر عند عز الدين •

وقد يقال : إن الجميل فى ذلك وقع محموداً عليه ، أى لأجله والثناء المذكور هو المحمود به ، لأبد من كونه جميلاً ، وإن لم يكن اختيارياً ، وأن الثناء المذكور لا يغنى عن ذكر الجميل ، سواء كان حقيقة فى الخير والشر ، أو فى الخير لأنه لأبد فى الحمد من محمود به ومحمود عليه ، فالجميل مخرج للثناء على غير الجميل مطلقاً غير مستغن عنه حتى يقال : إنه لتحقيق الماهية ، أو لدفع التوهم المذكور ، وإنما يصح ذلك لو كان الجميل صفة للثناء ، مع أنه ليس كذلك ، ومع أن الجميل فى التعريف مثنى عليه أى لأجله ، والخلاف بين العز والجمهور فى الثناء وهو فى التعريف مثنى به •

وقد يقال أيضاً : لا يتوهم الجمع بين الحقيقة والمجاز حتى يدفع ، لأن إرادته لأبد له من قرينة على عدم إرادة الحقيقة وحدها ، فإن كانت والألم يتوهم ذلك ، ويجاب بأن القرينة قد تكون حالية يعلمها المخاطب وحده ، وقد تكون خفية عن غير المتكلم مطلقاً ، فساغ التوهم ، لأن المتوهم يجب أن تكون هناك قرينة حالية أو خفية ، وأيضاً عدم القرينة يوجب عدم الإرادة لا عدم احتمال الإرادة ، ومعنى قولهم على الجميل

لأجل الجميل مطلقاً أو لأجل الفعل الجميل ، على ما يأتي ، وذلك بأن يكون الثناء بالجميل بإزاء الجميل ، بمعنى أن المحمود لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله ، وأظهر كماله ، فهو لأجل حصـوله له ولولاه لم يوصف فهو علة باعثة كما في حمد الخلق ، أو كالدلة كما في حمد الله .

وانما وجب في المحمود عليه أن يكون جميلاً لأن غير الكمال لا يكون سبباً لإظهار الكمال والتعظيم .

قال الصفوى : سواء كان كمالاً في ذاته أو في مدعى الحامد أو المحمود ، أو في الكل كما في المحمود به ، وقد يفرق بأن الباعث على التعظيم لابد أن يكون أمراً عظيماً عند المعظم ، وكون الشيء عظيماً عند غيره مع نقصه عنده لا يصير سبباً في التعظيم ، بخلاف المحمود به فإنه في الحقيقة ما يظهر بإجرائه على الموصوف ، أن الواصف يعظمه ، ولا يبعد أن يظهر ذلك بما هو عظيم عند من يظهر له ، أي المحمود فإنه يفهم منه في الجملة الكمال وقصد التعظيم ، ومن هنا تحقق وجوب كون المحمود عليه جميلاً في اعتقاد الحامد .

وظاهر الأكثرين جواز كون المحمود عليه فعل المحمود ، أو كيفية قائمة به ، وأوجب السعد في حاشية الكشف ، والدواني في حاشية الأصول ، والإمام الرازي كونه فعلاً صادراً عن المحمود .

قال الإمام : لا يحمد إلا الفاعل المختار على ما صدر عنه بالاختيار ، فلا يكفي أن يكون للمحمود دخل في صدوره عن الغير ، لا على وجه الفاعلية ، لأن التعظيم يكون من جهة تعلق الفعل به ، لا من جهة كونه فعلاً ، لأنه يضيع اشتراط كونه فعلاً ، فظهر أن مراد السيد الشريف بقوله ، فيخص الحمد بالفاعل المختار أنه فاعل المحمود عليه ، وما قيل أنه غير لازم ، وإنما اللازم أن يكون متصفاً به ، فغير متجه ، وما ذكر

في بيانه من أنه يجوز أن يكون لذات اختيار في حصول صفة ، ولا يكون فاعلا لها ، فلا يلزم من التقييد بالاختيار أن يكون المحمود فاعلا ليس بشيء ، لأنه وان جاز عقلا خالفه النقل •

وأما الجواب بأنه أريد يلزم أن يكون له فعل ، وان لم يكن ذلك محمودا عليه وهو الرضا لأفعل به والإذعان ، وذلك لازم من التقييد ، فهو بمعزل عن التحقيق ، لأن المحمود عليه يجب كونه فعلا للمحمود ، لا يقال كثيراً ما يحمد على العام والكرم والأخلاق العلية النفسانية ، لأن ذلك مدح وهو جائز على صفات الذات كالعلم والحمد لا يجوز إلا على صفة الفعل كالخلق والرزق بفتح الراء ، بل انه يظهر من تحقيق المتأخرين أن المراد بالفعل العرفي اللغوي ، والعرف يعد ذلك كله أفعالا لا يقال : علمت وحلمت ، كما يقال : أكرمت وأعطيت •

وقد صرح السيد الشريف وغيره بكون الكيفيات النفسانية تعد أفعالا وعلى ما قررنا يكون الحمد حقيقة على الإنعام ، لا النعمة ، ولذا قال السعد : النعمة بمعنى الإنعام ، لكن قوله في المطول : الحمد على الإنعام أمكن منه على النعمة ، يدل على جواز الحمد على النعمة ، وهي غير فعل ، ويجب أن الحمد عليها لا بد فيه من ملاحظة تعلقها بالمحمود بالصدور ، فيرجع الى الإنعام ، لأن الأجنبي عن شخص لا يثنى به عنه إلا بتسبيه في الأجنبي ، فالحمد على النعمة الأجنبية عن المحمود ، لأجل إنعام المحمود بها ، والحمد على الإنعام لذاته ، فالحمد عليه لكونه بلا واسطة أمكن ، وهذا ما تقول الثقات في منع الحمد على الأجنبي المحض من المحمود ، وأثبتوه بنقل ودليل تام فيما نحسن الظن بهم ، فلا يراعى تجويز العقل تعظيم أحد وثنائه لما تعلق به من أجنبي لا على جهة الصدر وحقيقة أو عرفا ، هذا ما حفظت وفهمت ، والله أعلم بما هنالك •

وقولهم : الاختيارى معناه الحاصل من المحمود باختياره وإرادته ، فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفاتها حمداً ، وخرج بالاختيارى المدح ، فإنه لا يشترط في المدوح لأجله كونه مفعولاً للممدوح باختياره ، واشترط بعض له ذلك ، فهو عنده مرادف للحمد ، ومعنى قولهم على جهة التعظيم كون ذلك الثناء على جهة التعظيم ظاهراً وباطناً يخرج به ما كان على جهة الاستهزاء والسخرية نحو : (ذق إنك أنت العزيز الكريم) ويتناول الظاهر الذى هو الجوارح ، وهو أن لا يكون فى أقواله وجوارحه ما يدل على التحقير والهزاء ، ويتناول الباطن فيجب أن يكون الحامد معظماً بثنائه باطنياً أيضاً .

وإنما اشترط ذلك لأنه ربما يقصد بالوصف بالجميل الهزؤ ، وقد يقصد به التقرع ، فأخرج القسمان بقيد التعظيم ، لا يقال المستهزئ لم يرد الوصف بالجميل ، بل بنقيضه لأننا نقول : ان أراد أن الجميل حينئذ مستعمل في غير ما وضع له تجوزاً فهو ممنوع فإن الإنسان القائل بمنزلة من يعلم كذب كلامه ، وإلا فقد وجب قيد آخر على أنه لا يجزى في التفرع والإيضاح مقصود في التعريف ، ثم إن التعظيم الباطنى ، وإن أخرج ما مرّ لكنه يخرج الخالى عن التعظيم والمقصد السواء معاً .

قال الشنوائى : وتمكن المناقشة في خروجه إذ لا بعد في أن تكون الدلالة على التعظيم كافية ، فإن الوصف الحسن إذا لم يقرب بالمخالف يعدّ حسناً عرفاً ، ولا يعد الوصف مستهزئاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالتعظيم الباطنى عدم مخالفة الباطن لما في الظاهر ، فيخرج القسمان لا الثالث ، ولا يلزم مخالفة الثقات أيضاً في اعتبار التعظيم .

فإن قلت : اشترط كون المحمود عليه جميلاً دال على اشتراط قصد التعظيم إذ الجميل لا يكون سبباً لغيره ؟

قلت : ممنوع ، وإنما الظاهر أنه لا يكون سبباً للاستهزاء والتحقير ، وإن نوقش فيه أيضاً كما في إعطاء شيء حقير ، وأما أن يستلزم قصد التعظيم ، فلا لجواز قصد الأخبار أو التخييل أو التصوير والحكاية ، أو رعاية خاطر المرصوف أو غيره من المقاصد الحسنة سوى التعظيم ، ومن هنا ظهر إنما ذكره كثيرون من أن تقييد المحمـود عليه بالجميل ، يغنى عن ذكر التعظيم فلذا حذفه بعض لا يغنى إلا أن يريد أنه يشعر به إشعاراً لا يكتفى به في التعريف ، وكأنهم ظنوا أن ذكر التعظيم لمجرد الاحتراز عن الهزؤ ، وهو حاصل ممّا ذكروه ، وستعرف فساد مفعلاً ، والأوجه أن الحذف الاعتماد على الشهرة مع ذلك الإشعار هذا ، ولكن نقل الثقات اشتراط التعظيم الباطنى ، وعدم صرفه عن الظاهر والتعبير عنه بالمطابقة وعن الظاهرى بعدم المخالفة . يضعف ذلك الاحتمال العقلى ، ويرجح أن الخالى عن القصدين ليس بحمد أيضاً ، فكأنه مع ندرته لما شابه الهزؤ فى الخلو عن التعظيم الباطنى .

وكان مدار استحسان الوصف على التعظيم ودلالته عليه ، لم يجعلوا مجرد الدلالة فى حيز الاعتبار ، ولم يعتبروا إلا ما يتحقق معه المدلول أى التعظيم القلبى ، ألحقوا ما سواه بالهزؤ فى عدم الاعتداد والعد من الحمد ، وإن لم يكن من الاستهزاء حقيقة ولا عرفاً ، فتبين أن الاستدلال على التعظيم الباطنى ، بأن الخالى عنه استهزاء غير تام ، والمراد من التعظيم الباطنى أن يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به ، كما اقتضاه كلام السيد وغيره ، وإن يقصد التعظيم .

وإن لم يعتقد ما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المحمود المعلوم الانتفاء ، إذا قارنه التعظيم كالقصائد المشتملة على قصد الممدوح بما يعلم انتفاءه ، فإن الجمهور يعدونه حمداً ومدحاً لا استهزاء وسخرية ، لمقارنة التعظيم ، واعترض على التعريف بأنه يلزم على تقييده

بالاختياري أن لا يكون وصف الله عز وجل على صفاته القائمة بذاته المتحققة بغير اختيار ، كالعلم والقدرة والحياة والإرادة حمداً له تعالى ، لأنها ليست اختيارية إماماً لا يتوقف على الإرادة كالتقدم والوجود والحياة فظاهر ، وأما ما يتوقف على الإرادة كالعلم ، فلأن المسبوق بالإرادة حادث ، والحادث لا يقوم بذاته ، والصفات السلبية يمتنع أن تكون خاصة بالإرادة والاختيار عند أهل السنة ، وليس كذلك بل حمد ، وكذا عندنا معشر الإباضية ، إلا أن صفات الذات كلها عندنا سواء نقول : إنها بالله ، ولا نقول : إنها غيره ، فهو عالم بالذات ، ولا نقول عالم بعلم كما يقول هؤلاء ، وكل صفات الذات لا نقول فيها بالإرادة لاستلزام الصدوث ، ولا بغير الإرادة لاستلزام القهر .

وأجيب : بأننا لا نسلم ثبوت الحمد عليها ، كما في الباب ، والثابت الحمد بها ، ورد بان الثعلبي وغيره صرحوا بثبوت الحمد عليها .

قال الصفوى : إن كان الغرض نقض التعريف وإبطاله ، اتجه الجواب والرد ، ولكن الأظهر أن المراد أنه يجوز أن يعظم الله ، ويثنى عليه ثناء على الذاتيات ، ولا جهة لإخراجه من الحمد بحسب العقل ، ولا نصّ بحسب النقل ، فهل التحقيق أنه ليس بحمد عند اللغويين ، وحمد الله منحصر فيما كان على الأفعال الاختيارية ، ومن زعم أنه موجه في أفعاله أيضاً يازمه أنه لا يمكن حمد الله لغة ، وليس كذلك ، ويصح حمده تعالى بصفاته ، وعليها فلا يصح تقييد المحمود عليه بالاختياري ، يؤيد ذلك أن هذا القيد مأخوذ من عدم حمد اللؤلؤة ونحوها ، لأنه منصوص عليه فيناسب أن يقال : يلزم منه عدم إمكان الحمد على الذاتيات ، فهل الأمر كذلك كما هو مقتضى القيد ، مع أنه ليس على نص صريح ، ولا عقل صحيح أو لا ؟ وهو الظاهر للفرق الظاهر بين اللؤلؤة وذات الله تعالى في الصفات .

ففى تحقيق المسألة صعوبة وإشكال ، وعلى هذا لا يكفى فى المقام
المنع والاحتمال ، بل يحتاج إلى تدقيق النظر ، وتحقيق المقام ،
وعلى ما قررنا يتجه الإشكال بالمعنى الآخر بأنه يستلزم أن لا يكون
ثناء الله بإزاء الذات الكامل ، مع قطع النظر عن الصفات حمداً ، وكما
يجوز أن يعبد الله لذاته لا لجهة ، فليجز أن يثنى عليه ، ويحمد لذاته
يدل عليه ما ذكره العلامة فى المطول ، من أن المصنف حيث قال :
الحمد لله على ما أنعم ، تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات
تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين ، وما قيل من أنه لا معنى لكمثل الذات ،
إلا أن له صفات كاملة ، فهو فى حيز المنع ، إذ لا شك أن صفة الكمال
كالعلم فى حد ذاتها شريعة كاملة ، بخلاف صفات النقص كالجهل ،
لا لصفة لها ، ولا لنقل الكلام إليها ويتسلسل ، فليجوز ذلك
فى الذات .

أما ترى ما ذكره الإمام الرأزي فى تفسيره : من أن ذاته تعالى
لم تحتج لشيء من صفاته الذاتية الموجودة ، وإنما اقتضاها كمال
الذات ، وهذا مما صرح به المحققون ، إلا أنه يحتاج إلى لطافة طبع
ودقة فهم ، وتحقيقه أنه لولا أن للذات كمالات فى ذاتها دون الذات المتصفة
بصفات النقص ، لاتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الأخرى وإذا
كانت الصفات مقتضى الذات ، فالأمر أجلى ، فلو لا أن ذاته من حيث
هى الحمل من غيرها ، لما اقتضت تلك الصفات واقتضتها بذوات
الناقصة ، وليس اقتضاء الكمال عين كمال الذات ، وإن كان ذلك من كمالاتها
فهو دليل على كمالاتها ، فما ذكره بعض فضلاء الروم أى الترك فى
حواشى التفسير ، من أنه إذا اعتبر فى مفهوم الحمد ، مقابلة الجميل ،
لم يستقيم ما اشتهر من أنه تعالى يستحق الحمد لذاته ، وما أجاب من
أن معنى استحقاقه لذاته استحقاقه لصفاته الذاتية ، فإنها غير الذات
ضعيف ، والمذهب أنها ليست شيئاً غير الذات ، وقرر الضعيف .

أما أولاً : فلأن الجميل ان ترك على الظاهر يشمل الذات ، لأنها من حيث هي في غاية الكمال ، ولنص المغويين على إطلاقه على الذوات ، وإن أريد به الفعل الجميل ، أو قيد بالاختياري ، فكما يخرج منه الذات يخرج الصفات الذاتية ، وإذا عمم الجميل بالحقيقة والحكم ، أي جميل تحقيقاً كالصفات ، أو حكماً كالذات فكما تدخل فيه الصفات يدخل فيه الذات ، وإن أراد بالحكم معنى لا يشمل إلا الصفات ، فهو حكم لا سند له ، وكلام غير مقبول ولا منقول .

وأما ثانياً : فلأن معنى الاستحقاق بالذات ، ليس ما ذكره عند المحققين ، ولا عند العقل السليم ، على أنه تأويل بعيد لا يقتضيه عقل ولا نقل ، وهو إنما يناسب لو أم يكن للكمال الذاتى معنى صحيح غير كمال الصفات ، وأما إذا ثبت له معنى صحيح فلا جهة لما ذكره ، إذ هو كما يستحق الحمد لكمال الصفات ، يستحق لكمال الذات ، فإرجاع الثانى إلى الأول قصور ، وتحكم غير مقبول ، هذا واختار بعض أن الثناء على الذات والذاتيات ، ليس بحمد والحق أنه مما لا سند له فضلاً عن الدليل إلا القياس على اللؤلؤة ، ورشاقة القد ، وصباحة الخد ، والفرق واضح ، لأن الله جل وعلا الفاعل المختار ، القاهر لما سواه ، وما مرّ عن الثعلبي يرده عليه إلا أن يؤول .

وأجيب أيضاً عن الاعتراض السابق المورد على التعريف ، بأن الاختياري يتناول الصفات الذاتية تبعاً ، ولك أن تقول الذاتيات ، إذا وقع الوصف عليها تبعاً ، فإن قيل : الوصف عليها من الأفراد حقيقة ، ولا يشملها لفظ الاختياري ، فالحمد عليها وارد على التعريف قطعاً ، لأن فيه قيد الاختيار ولا اختيار فيها ، كما أن لا ضرورة وإن قيل يشملها فممنوع قطعاً ، لأنه يستلزم أن تكون اختيارية .

وإن قيل : ليس الوصف عليها من أفراد الحمد ، فلا ورود قطعاً ،

وقضية هذا الجواب امتناع الحمد عليها استغلالاً ، بل تبعاً مثل أن نحمده على علمه ، لقصد ما يترتب على علمه ، من إنعام وغيره ؟

وأجيب بأن الذاتيات مختارة له تعالى حكماً ، لا بمعنى إيجادها لها ، لأن المراد بالاختياري ما يكون حاصله بالاختيار حقيقة ، أو يكون في حكمه ، وصفات الذات في حكمه من حيث إنها ينفي عنها الاضطرار ، ولو نفى عنها الإيجاد أيضاً ، وعلى هذا فكل منهما حمد حقيقة ، لأن مفهومه الحقيقي يشملها لا أن الثناء على الاختياري حكماً حمد حكماً كما توهمه بعض وهي مختارة له على معنى أن ذاته اقتضت وجودها على ما هي عليه ، فهي مستقلة في تحققها كما أنها تستقل فيما بالاختيار ، بمعنى أنه إن أراد فعل ، وإن أراد ترك ، فنزلت منزلة أفعال اختيارية ، يستقل بها فاعلها ، فأطلق الاختياري على ما يعمها تغليها ، أو على معنى أنها مبدأ أفعال اختيارية ، وهو أحسن أى يترتب عليها أمور اختيارية ، لأن الشيء إذا حصل منه آثار اختيارية ، جعل في حكم الاختياري وهو في غاية القرب .

ويشمل الذات الكاملة لاستقلالها في الأفعال الاختيارية ، وفي وجودها الذاتى ، بل الاستقلال في الوجود أوضح ، كما يشمل الصفات الذاتية ، من حيث إن كل صفة يترتب عليها أفعال وآثار اختيارية ، بمعنى أن لها دخلاً ما ، سواء كان دخل توقف كما اشتهر ، أم لا كما صرح له الرّازى .

ونقل غيره إجماع أهل المكاشفة عليه ، من عدم احتياج الذات إلى الصفات الموجودة ، ولاستقلال الذات في الصفات لذلك ، فظهر أن المراد ما كان اختيارياً نفسه أو أثره ، فبطل قول بعض إنه لا يظهر للاختيار (ح) معنى منضبط .

قال الصفوى : الثناء على الذات ، بل الصفات ، كما يخرج بظاهر قيد الاختيار ، يخرج الفعل الجميل ، فالمراد أيضاً بانفعل ما هو فعل أو في حكم الفعل ، بأن يكون منشأ لأفعال جميلة ، فلا يحتاج إلى جعل الفعل عرفياً ، ويزول الإشكال ، ويعتبر القيد وهو الاختيار •

وقد يقال : المراد بالاختيار في تعريف الحمد ما ليس اضطرارياً ، ولو كان لا يوصف بالاختيار الذى هو ترجيح أحد الجائزات ، واختار بعض المتأخرين أن المراد بالاختيارى أن ينسب إلى ما هو مختار في فعله في الجملة . وإن لم يكن المحمود عليه حاصل بالاختيار ، وليس بشئ لأن الأمر الاختيارى بهذا المعنى غير مستعمل ، ومع كونه في كمال البعد عن الفهم لم تقم عليه قرينة ، فلا يستعمل في التعريف ، وقد علم أن المراد الفعل ، ولو جعل الاختيارى أعم من الحكمى ، وأراد بالحكم ما كان الموصوف مختاراً في الجملة ، لكان له وجه قرب ، وإن كان أيضاً بعيداً •

ولأنهم اختلفوا : هل يجب كون المحمود به اختيارياً أو لا ؟ ولو أريد بالاختيارى ما ذكره لم يبق للخلاف معنى أو فائدة معتد بها ، فإن المحمود عليه إذا كان صفة لمن له اختيار ، فالمحمود به كذلك ضرورة تعلقهما بشئ واحد ، فمع اختيارية المحمود عليه لا يمكن أن يكون المحمود به غير اختيارى بالمعنى المذكور ، ولأنه إن أراد بحمل القوم الذين قيدوا الجميل بالاختيارى ، فقد صرح الرازى والسيد بخلافه ، وإن أراد حمل كلام اللغويين وتخطئة من خالفه فلا يخفى أن العدول في النقليات كما ذكره الثقات المحققون ، بمجرد احتمال عقلى لا يعبأ به ولا ينبغي أن يجعل في حيز الاعتبار ، فضلا عن الحكم والإفادة •

ولتصريح السعد في حاشية الكشف بأن منهم من قيد المحمود

عليه بالاختياري ، لأنه يقال : مدحته على صباحة خدّه ، ولا يقال : حمدته ، وفي تفسير القاضي تقول : حمدت زيدا على كرمه ، ولا تقول : حمدته على حسنه ، ولو كفى ما ذكره لصحّ المثالان ، وهذا نص في المقصود ، وكأنه توهم أن قيد الاختياري لمجرد عمد حمد اللؤلؤ على صفاته ، فاختر ما مرّ ، وغفل عن أنه لعدم حمد زيد على الحسن •

والحمد العرفي قول أو فعل أو اعتقاد ، يقصد لتعظيم المنعم لأجل أنه منعم على الحامد أو غيره ، والمراد بالإنباء الدلالة بمعنى كون النبي ، بحيث لو علم عرف النبي عنه ، فيجوز أن يكون الحمد الجنائي أي اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال ، وأنه معطى النعمة منبئاً عن التعظيم •

وأما الاطلاع على الاعتقاد ، فيجوز أن يكون من غير الحامد ، وأن يقع بفعل أو قول منه ، فعلى الأول حمد واحد ، وعلى الثاني حمدان : أحدهما ينبيء عن الآخر ، وكلاهما ينبئان عن التعظيم ، ولا يشترط في الحمد دلالة ذلك الفعل على أن الإنباء عن التعظيم بسبب الإنعام ، أو على أن التعظيم بسبب الإنعام •

وتعليق من حيث في قولهم : فعل ينبيء عن تعظيم المنعم ، من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ينبيء ، أو بتعظيم يستلزم اشتراط ذلك ، واشتراطه يحتاج إلى نقل عن الأئمة ، فليعلق بفعل •

واعترض الحد بأن الإنباء عن الشيء لا يستلزم تحققه ، فضلا عن قصده ، ولا شك أن قصد التعظيم معتبر في الحمد ، فالأحسن أن يبدل قولهم ينبيء بيقصد ، ومعنى الحمد باللسان الثناء به ، ومعنى الحمد بالأركان أي بالجوارح أن يذيب النفس في الطاعة والانقياد •

هذا ومقصودهم بالفواضل في تعريف الحمد جمع الفاضلة ، وهي المزية المتعدية إلى الغير ، كإعطاء والإععام ، وبالفضائل جمع الفضيلة ، وهي المزية الذاتية ، كالعلم والحلم ، لا يقال : لا تعلق بها الحمد ، لأنها غير اختيارية ، لأننا قدمنا التآويل والجواب في ذلك ، ولنكف بالقلم عن الإطالة في الحمد من تلك الجهة ، إذ لو أرخينا له العنان ، لآتى على جميع الكتاب •

نعم بقى أن نقول : اختار المحدث لله ، على حمدت الله وأحمد الله ، وحمداً لله ، موافقة للكتاب ، ولحديث : « كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه بالحمد لله » • البخ برفع الحمد ، وللدلالة على الدوام على ما أطلت فيه في غير هذا الشرح ، وإلا فالحمد يجزى ببعض ما ذكر ، وبكل لفظ دل على الثناء المذكور ، ولو أوتى بلفظ البسطة لكفى حمداً ، كما يدل عليه رواية : « لا يبدأ فيه بحمد الله » ورواية : « بذكر الله » ورواية : « بالحمد » ورواية « بالحمد لله » بجر الحمد وتعلق لله به •

وقد قال في الخلاصة : أحمد ربى الله ، وفي التسهيل حامداً لله ، واختار بعض أن المراد بذلك كله الحمد لله ، بدليل رواية بالحمد الله بالرفع ، حكاية للجملة ، وأتى بلفظ الجلالة الجامعة لمعاني الذات والصفات ، تنبيهها على استحقاقه لجميع المحامد ، وعلى استحقاقه الحمد للذات ، كاستحقاقه الصفة ، ولو أتى بغيرها لتوهم أن الحمد كان لأجل تلك الصفة ، كالخالق والرازق لأن تعليق الحكم بالمشفق يؤذن بعليته •

وقد يقال : الأولى الحمد على نعمة ، وإنما يفيدته تعليق الحمد بالمشفق ، كأن يقول : الحمد للخالق ، أو بذكر النعمة ، كأن يقول : الحمد لله على ما أنعم به علينا ، أو على ما علمنا ، لأن الحمد في مقابلة النعمة واجب ، والحمد لا في مقابلتها مندوب •

ويجاء بأنه قد حمد على نعمة أو إنعام ، ومعلوم أنه لا يجب ذكر
المحمود لأجله وبأن الجلالة جامعة لمعانى الذات والصفات •

ومعنى وجوب الحمد في مقابلة نعمة ، أنه يقع واجباً في الجملة ،
لا أنه إذا أنعم على عبد وجب عليه الحمد اللفظي أو المعنوي ،
قاله شيخ الإسلام في حاشية شرح : « جمع الجوامع » •

وقال ابن حجر في شرح « الشمائل » : ليس المراد أن من تركه
ألفظاً يأثم ، بل إن من أتى به في مقابلتها أثيب عليه ثواب الواجب ،
ومن أتى به لا في مقابلة شيء أثيب ثواب المندوب ، وأما شكر المنعم
بمعنى امتثال أوامره ، واجتناب نواهيه ، فواجب شرعاً على كل مكلف ،
ويأثم بتركه إجماعاً ، وهنا مباحث ذكرتها في غير هذا الشرح •

ولام الجر في لله لام اختصاص ، بمعنى أنه لا محمود إلا هو ،
إمّا مبالغة وهو قول أكثر المتأخرين ، وصرح به في حاشية الكشف
ويمكن أن يريد أنه لا أحق من الله في الحمد ، فالمراد حذر أحقية
أحمد ، والحق أن العبد لا يستحق الثواب بطاعته ، ومراد مثبت
الاستحقاق أنه لو حمد لم يكن ظلاماً ووضعاً للنسب في غير موضعه ،
فالمعنى قابلية الحمد ، والأهلية له ، كما أن الله تعالى إن أثاب العبد
فقد أعطى من هو أهل للإعطاء •

وبحث في ذلك بأن حمد العبد ليس بواجب الأداء شرعاً أو عقلاً ،
ولو كان فاعلاً ممتازاً ، بل الغاية أن المناسبة والاستحسان ، وحيث رجع
إليه فقد وجدت المناسبة والاستحسان ، بخلاف الثواب فإنه لازم عند
المعتزلة ، وعن بعض أن للعبد استحقاق الحمد في الجملة ، لأن النعم
الدنيوية قد تكون بواسطة من يستحق الحمد لأجلها ، لكن الله هو الكامل

في المحمودية ، وكل حمد لغيره فله الجهة العليا منه ، لأن أفعال العبد ولو رجعت إليه تعالى خلقاً وإقداراً وتوقيعاً ، وتحصيل أسباب لكن ترجع للعبد مباشرة بعد إرادة *

وهذه الجهة وإن رجعت إلى الله لأنه خلق الإرادة ، وكانت غير مؤثرة عندنا معشر الإباضية ، وعند الأشعرى وأهل السنة ، لكنها ترجع للعبد لأنه شخص خلق فيه الجميل ، ومكن من المباشرة بعد خلق الإرادة ، وهذا معنى نحو المصلى والمركبى ، وذلك صفات للعبد بها يمدح ويثاب ، ويذم ويعاقب ، فباعتبار هذه الجهة يحمد *

لا يقال : لو رجع الحمد لله بالاعتبار المذكور لرجع إليه الذم ، لأن خلق الذم والإقدار عليه ونحوهما ، ليست مذمومة لتضمنها مصالح ومنافع ، وهى وإن تضمنت شراً بالنسبة للشخص ، فجهاً خيريته أتم وأكثر فهو خير ، والشر هو مباشرته والعزم قيل : فإذا رجع العبد بوجه فقد استحقه ، واستعمال في الجملة ، وقال الدوانى لا محمود إلا الله حقيقة ، لأن الحمد مختص بالفعل الاختيارى ، ولا اختيار لغير الله تعالى ، والعبد مضطر في صورة مختار ؟

قلت : هذا مذهب بعض علمائنا ، وبه صرح السعد ، ونسبة الأفعال إلى العبد وإن كانت على الحقيقة عندنا وعند بعض كالأشعرى ، لكن يعتبر في تلك الأفعال الكسب ، وأما ما يعتبر في مفهومه الاختيار أو التأثير ، فلا ينسب إليه حقيقة ، ألا ترى أنه لا ينسب إليه أنه مؤثر ، فالمعتبر في مفهوم الحمد الاختيار لا الاكتساب ، وأيضا الجميل في قولهم : على الجميل صفة الفعل ، كيف والمحمود عليه يجب أن يكون وصفاً للمحمود ، والقائم بالعبد كالصلاة ليس نفس الفعل الاختيارى للعبد ولا لله ، بل متعلق فعل الله الذى هو الإيجاد *

قلت : انحق أن العبد مختار وهو مذهبنا جمهور معشر الأباضية
وأن الاختيار إما معنى حقيقى أصلى وهو المختص بالله ، وإما معنى عرفى
ظاهرى وهو صدور الشئ بالإرادة ، وهذا للعبد وهو المتبادر عند
الإطلاق ، وهو المأخوذ فى تعريف الحمد فيما يظهر ، وهو حقيقة عرفية
أو لغوية •

فلا يقال : لا يعدل فى التعريف عن الحقيقة ، ولو سلمت مجازيته
لكن لا بعد فى التعريف بالمجاز المشهور الشائع غاية ، وهو قد شاع
ذلك فى التعاريف ، واعلم أن الشائع فى الفعل هو ما لا يقتضى
إلا المباشرة ، وهو فعل التعوين وغيرهم ، وهو المراد بالفعل الجميل ،
لا الفعل الذى هو ما لا ينافى الكسب حتى يرد ما مرّ غير أن الجميل
صفة الفعل الخ ، ولا سيما إن أريد الفعل عرفا ، وقد يرجح المعنى
الحقيقى بله الملك وإله الحمد بالحصر ، ولو لم يكن الاختيار بالمعنى
الحقيقى ، لم يصح الحصر •

وبعد تسليم أنه لا شئ هنا حقيقة سوى ذلك يتم أن قيل ال فى
الحمد للجنس أو للاستغراق ، والحمد التقديم للحصر ، وذلك ممنوع
عند النزاع ، وكون ذلك هو الأظهر حتى لا يعدل عنه يحتاج لدليل ،
وقد اشتهر أن الشئ عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الكامل ، والتقديم
كثيراً ما يكون لتقوية الحكم ، والإنصاف المتبادر من السوق الحصر ،
وحيث لا عهد ظاهر ، فالمتبادر الجنس أو الاستغراق ، والحق أن لا جزم
بأحد الوجهين ، ولا الترجيح التام •

أما الحمل على المعنى الحقيقى الأصلى فلأنه المتبادر عند الإطلاق ،
أى إذا لم يطلق على المتعلق بالعبد ، بل من حيث هو ، ويؤيده أن
قيود التعريف محمولة على الظاهر ، ولا يعدل على الظاهر المتبادر
إلا لمنع فظهر الاختصاص والاختيارى ، فسر بأن يكون منشأ للفعل

الاختياري ، فلزَم ثبوت الاختيار ، وإن كان أعم من الحكمي فلا يصح
ممَّن لا اختيار له ، وهو العبد •

ويؤيد تبادر انحصار من السوق ، ويؤيد الحمل على المعنى العرشي
الذائع بين اللغويين ، أن التعريف اللغوي يكفي في قيا-وده بالشائع ،
ولا ينظر إلى التدقيق الحكمي ، وشاع عند الجمهور حمد غيره تعالى ،
والمتبادر الحقيقة فلا يتم الاختصاص بمعنى الحصر الحقيقي ، وباطل قول
بعض إن الحمل على الثاني خطأ •

قال شيخ الإسلام : جملة الحمد تفيد الاختصاص ، لأن لام الله
للاختصاص ، فلا فرد من الحمد لغير الله ، ولام الجنس أو الاستغراق
في الحمد تفيده بمعونة لام الاختصاص ، فإن اختصاص الجنس يستلزم
اختصاص الأفراد أي جنس الحمد هو الثابت لله ، ولا يخفى بعده
عن أنفهم •

قال الدواني : اللام للاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا الحصر ،
ويدل على ذلك أنهم يعدوه من طرق الحصر ، وأن قولك : المال لزيد
لو دل على قصر المال لكان قولك : لزيد المال ، وما المال إلا لزيد
مفيداً لحصر المال على الاختصاص بزيد ، لا لحصره على زيد ، ولكان
قولك لله الحمد مفيداً لقصر الحمد على الاختصاص بالله ، لا لقصره على
الله ، هذا خاف ، وقد صرح الزمخشري بأن تقديم الظرف في له الحمد
ليدل على اختصاص الحمد بالله ، وهو صريح في أن الحصر لم يكن
بدون التقديم ، وإلا لم يكن انتقديم مفيداً له • • •

قال الصفوى : يمكن أن يكون مراده منعا في صورة الدعوى مبالغة ،
فإنه طريقة معروفة بين المحققين ، وما ذكره في صرورة الدليل فهم-و
سند المنع ، فلا يفيد المنع ولا الإيراد على السند ، فإن إبطال
السند الغير المساوي لا يفيد دفع المنع على ما حقق في محله ،

وأورد عليه بعض العلماء أن قولنا : ما المال إلا لزيد احصر المال في زيد أيضاً ، لأن حصر الشيء في الشيء يقتضى ثبوته له ، ولو وجد المال لغير زيد لم يكن للمال صفة الاختصاص ، فلا يصح قوله لا احصر المال في زيد •

وأجيب : بأن المراد أنه لو كان معناه الاختصاص الحصري ، لكان معناه المطابقى ، ومفهومه الصريح المتبادر منه ذلك الذى ذكره لا الآخر ، وهو فاسد قطعاً ، وذلك في غاية الصحة والظهور ، وإنكاره مكابرة ، ولم يرد أنه لا يفيد ذلك ولو اقتراما ، ليرد عليه ما أورده مع أنه كلام على السند ، وإذا عرفت ذلك فإنما يتجبه هذا البحث منعاً كان أو دعوى ، لو كان مرادهم أن اللام إنما تدل بالوضع على الاختصاص الحصري ، وهو غير متعين ولا ظاهر ، بل يجوز أن يكون مرادهم أن اللام ، ولو وضعت للتعلق الخاص كما ذكره ، لكن الاختصاص والتعلق الذى على وجه الحصر هو الكامل ، فحمل عليه اللام في مقام الثناء والمبالغة ، كحمل الباء على الملابس على وجه التبرك لمناسبة التبرك للمقام ، وكم من نظائره •

فيدل على الانحصار بمعونة المقام ، لا لمجرد الوضع ، فلا يتوجه البحث المذكور ، وصحة هذا الاستعمال مما لا يفكر ، ولا يمنع ، وما ذكره لا يصح سنداً لذلك ، ويدل على ذلك ما في حاشية المحقق السيد على الكشاف ، دل بلامى الجنس والملكية على الاختصاص ، فإنه أخذاً لاختصاص من اللام الموضوع للملكية ، لا أنه جعل اللام موضوعاً له •

وأما ما ذكر من المثالين فاللام فيه محمولة على مجرد معناها الوضعى ، غاية الأمر أن يجوز حملها على ما ذكر أيضاً عند مساعدة المقام ولا محذور ، ولما كان التقديم أظهر إفادة للحصر إذ لم يحتج

إلى تكلف حمل الزمخشري اللام على الأصل ، وجعل التقديم للحصر ،
فكلامه بعد التنزل صريح في أنه حمل على معنى لا يفيد الحصر بدون
التقديم ، ولا يدل على عدم جواز حمله على معنى يحصل الحصر
بدون التقديم •

فإن قلت : لو كان المعنى حصر المحامد ، فلا معنى لقولهم : على
ما أنعم أو على التصنيف ونحوه ، إذ ليست جميع الأفراد أو الجنس
المختص بناء على ما ذكر ؟

قلت : هو متعلق بالحمد المفهوم الحاصل من الحصر ، كأنه قال :
حمدي هذا على ذلك ، وقيل لام الجر في الله للاستحقاق ، وقيل :
للملك ، هذا واسم الله هو أكبر الأسماء وأجمعها للمعاني ، ومن مدلولاته
أنه القديم التام القدرة ، ولم يسم به أحد وهو خاص به تعالى
لفظاً حيث لا يطلق لفظه إلا عليه ، ومعنى حيث قدر على الخاق ، وليس
في الوجود إلا ما خلق ، ولا يكون إلا ما يريد ، وهو قاهر لا يقهر ،
وغالب لا يغلب ، ولا يصح التكليف إلا منه ، ولا تجوز العبادة
إلا له ، ولا يرغب إلا إليه ، ولا يرهب إلا منه ، وإليه المبدأ أو المنتهى ،
ولا نفع ولا ضر إلا منه ، وهو الاسم الأعظم لجيء الأسماء الحسنى
تابعة له ، صفات له ، ومعرفة له •

وأما قوله تعالى : (العزيز الحميد • الله) ففي تقدير الله العزيز
الحميد آخر المنعوت ، وجعل بدلاً ، ولا يدخل في الإسلام والصلاة
إلا به على الصحيح ، ونقطع الحقوق بالحلف به على ما في كتب الفقه ،
وللاعتناء به حتى تكرر في القرآن ألفى مرة ، وخمسمائة وستين مرة ،
وقيل : ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، وربما يقع التفاوت بحساب
البسطة ، أوائل السور وعدمه ، ولجىء الأسماء الحسنى منسوبة إليه

دون العكس (والله الأسماء الحسنی) ، وللزوم أل له عوضاً من الهمزة ، ولم يفعل ذلك بالغير ، واختص التاء غالباً في القسم به ، واختص به جمع يا الندائية ، وآل ، ولم يجيء في غيره إلا ضرورة أو حكاية على ما في محله من كتب النحو ، وحذفت منه الألف تنزيهاً له أن يتشبه خطأ بدالات : وفقاً بالهاء ، وقيل حذفت لكثرة الاستعمال وهو المشهور •

وإن قلت : لو كان اسم الله الأعظم لأجيب كل داع به ؟

قلت : منع الإجابة عدم شروطها التي منها أكل الحلال ، وهو أكثر الأسماء استعمالاً ، ولذا لم يثن ولم يجمع ، وهو أعرف المعارف ، كما لسيبويه ، وحكاه ابن القطان عن أبي القاسم الزجاجي ، والمبرد ، وعمله بأنه لم يشارك فيه ، ولم تمكن المشاركة •

قال الأئمة : قبض الله القلوب أن يسمى بهذا الاسم ، وحكى قومنا أن سيبويه رأى في المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال له : خيراً كثيراً لجعلني اسمه أعرف المعارف •

وحكى ابن القطان الرؤيا عن الزجاجي أو المبرد ، ولعل الرؤيا تعددت •

قال السعد : تحيرت الأوهام في لفظ الله اسم أو صفة ، مشتق عربي أو معرب ، كما تحيرت في الذات والصفات أ • ه •

قال الشافعي والحنفي ، والقفال والشاسي ، والغزالي والخطابي والبلخي ، وأكثر الفقهاء والأصوليين : إنه غير مشتق ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، ومختارنا ومختار الفخر الرازي وابن العربي تلميذ الغزالي ، وقال أكثر الأدباء وجل المعتزلة : انه مشتق وهو قول للخليل ، وجمع بعضهم بأنه كان مشتقاً ثم صار علماً ، ولأفضلية قطعت همزته في النداء

اختياراً مع أنها للوصل ، وفخمت لأمه بعمل فتحة أو ضمة ، وقيل
أيمن الله بلغاته دون أيمن الرب وغيره ، وعوضوا ميماً مشددة في آخره
من حرف النداء ، وعوضوا همزة الاستفهام معه من حرف القسم قالوا :
الله بالجر ، أو آله بالمد والجر ، وخفض مع حذف ذاك الحرف ،
ولكن قد عوض عن الحرف ، ومن العرب من ينصبه على الأصل في نزع
الجار ، وتدخل عليه اللام القسمية في التعجيب .

وعن أبي القاسم القشيري ، عن الخليل بن أحمد : أنه اسم خاص
به ، كما تكون لغيره أعلام وألقاب ، إلا إنه لم يطلق عليه اسم العلم
واسم اللقب ، لعدم التوقيف أ . ه .

وكثير من العلماء يطلق عليه اسم العلم ، ومنهم شيخ الإسلام
قال : والله أعلم على الذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع
المحامد أ . ه .

قلنا : قد يقال : وضع العلم له تعالى فرع إدراك حقيقة ، لأن وضع
العلم بإزاء الذات فرع تعلقها ؟

ويجاب بأنه يكفي في ذلك تعلقه بصفاته الحقيقية والإضافية ،
والسلبية والفعلية ، ولا نزاع في ذلك ، والممنوع هو إدراك حقيقته ،
وهو غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للمعنى الخاص ،
فيكفي تعلقه بوجه عام منحصر في الواقع في الشخص ، فإنه تعالى يدرك
بوجه عام ينحصر في الواقع فيه تعالى بل لا يشترط أيضاً التعقل
بالصفات المذكورة ، ولا ما ذكر إذا كان واضح العلم هو المسمى ،
ولكن قدم أسماءه تعالى تمنع الوضع ، تأمل كذا قيل .

ونقول : الأسماء هنا ألفاظ وحروف ، وهي حادثة قطعاً ، ولا يقال :
الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد مفهوم ، لا يمنع نفس

تصوره من وقوع الشركة فيه ، انحصر في الواقع في فرد ، فلا يكون لفظ الله علما ، لأن مفهومه كلى ، ومفهوم العلم جزئى ، لأننا نقول : ليس ما ذكر هو الموضوع له ، بل بيان وتعيين للموضوع له ، فالمعنى أنه علم على ما انحصر فيه هذا المفهوم الكلى في الواقع ، لا على هذا المفهوم .

وأما الواجب والمستحق فلم يذكرنا باعتبار أنها داخلان في الموضوع له ، وإلا كان المسمى مجموع الذات والوجوب والاستحقاق ، بل للإشارة إلى صفات لبيان الذات المسمى وتعيينه ، إلى استجماع الذات لجميع صفات الكمال ، أما الإشارة في الواجب الوجود ، فلأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات ، الذى ينصرف إليه مطلق الوجوب ، وأما في المستحق لجميع المحامد فظاهرة ، وأولى من ذلك أن يقال : تخصيص الواجب الوجود لكونه أكمل الصفات وأشهرها اختصاصا بجنابه تعالى ، وتخصيص المستحق لجميع المحامد ، لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله .

قال لشيخ الإسلام : وأصله الإلاه ، حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ، ثم جعل علما ، وعلة الحذف التخفيف لكثرة دوره في الكلام ، والتنبيه على تخفيف الله عن العباد حذفاً غير قياسى ، بدليل وجوب الإدغام والحذف والتعويض ، فإن المحذوف قياسا في حكم الثابت وهو مانع مما ذكره .

واختار أبو البقاء أنه على قياس التخفيف ، فلزوم الحذف والتعويض ، مع وجود الإدغام من خواص هذا الاسم الذى يمتاز عن نظائره امتياز مسماه ، عن سائر الموجودات ، بما لا يوجد إلا فيه .

وإن قلت : كيف عوضت آل عن الهمزة ، مع أن آل موجودة في الكلمة من أول الأمر ؟

قلت : نعم ، وجدت من أول لكن غير عوض ، ثم ألزمت عوضاً ، فالمراد اعتبارها عوضاً لا إيرادها عوضاً ، حتى تعتبر فيه سابقة العدم ، ولا يقال : لو كانت عوضاً لما اجتمعت مع الهمزة في الإلاه ، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، لأننا نقول : لم يقع التعويض في الإلاه ، بل في لاه بحذف الهمزة ، أصله إلاه ، فالإلاه هو اللفظ قبل الحذف والتعويض ، وللاه هو اللفظ بعد الحذف وقبل التعويض ، والله هو اللفظ بعد الحذف والتعويض ، وإن أريد أن الإلاه هو الذي وقع فيه التعويض ، أو أريد أنه غيره ، لم يكن إذا وقع التعويض في لفظ امتنع الجمع بين العوض والمعوض ، ولو بالنظر لحالته قبل التعويض ، فهو ممنوع •

وتحصل أن آل قبل الحذف للتعريف ، وبعده التعويض ، فلا تعويض قبل الحذف ، ولا جمع بعده •

قال الصفوى : على أنه لا نسلم منع الجمع في مجرد الأصل ، والتقدير والممنوع استعماله في سعة الكلام وكثرته ، بل ظاهر قول الرضى أنها كالعوض المحض ، أنها ليست عوضاً بل تشبهه ، فلم تتمحض للتعويض ، بل أفادت التعريف أيضاً •

وأجيب أيضاً : بأن الأصل إلاه ، والحذف على غير القياس ، لتوقف نقل الحركة على وجود اللام الموقوف على الحذف يقال : يا الله بقطع الهمزة ، لأنها جزء العوض من الحرف الأصلي ، وذلك على مذهب الخليل من أن المعرف آل ظاهر ، وعلى مذهب سيبويه من أنه اللام فقط خفى ، فيقال : لما اجتلبت الهمزة للنطق باللام ، جرت منها مجرى الحركة ،

فلما عوض اللام من حرف متحرك ، كان للهمزة مدخل في التعويض ، فجاز قطعها ، وإنما اختص القطع بالذ-داء ، لأن الحرف فيه يتمحض للتعويض ، ولا يلاحظ به تعريف ، لئلا يجمع بين أداتى التعريف على ما فى محله من كتب النحو ، وما ذكر من أن أصله الإلاه هو المشهور بين الجمهور ، وعليه الكشاف ، ويدل له فيما زعم الشنوائى العلامة جـداً قول الشاعر :

معـاذ الإلاه أن تكون كظبيـة

ولا دميـة ولا عقيـة ربـرب

أى معاذ الله ، والضرورة ترد الشئ إلى أصله ، إنه إنما صار علماً بعد حذف الهمزة ، وأما قبله فقليل لإلاه معرفاً بأل من الأسماء الغالبة غير العلمية ، وقيل : هو أيضاً عام بالغلبة ، لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير ، فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصاً بالله ، فالإلاه قبل حذف الهمزة يستعمل فى غيره كما يستعمل النجم ، فى غير الثريا ، ثم غلب على الله ، فالغلبة حقيقية .

وأما بعد حذف الهمزة فمقتضى القياس أن يستعمل فى المعبود بالحق وفى غيره ، لكن غلب على المعبود بالحق ، ولم يستعمل إلا فيه ، فالغلبة تقديرية ، وذلك مذهب الأكثرين .

وقال ابن مالك فى آخر المعرف بالأداة من شرح الكافية ، وفى العلم من شرح التسهيل : إن أل فى الله لازمة لا تفارقه ، لأنها بمنزلة سائر حروفه وأنه سـمى به ، وفيه أل فهو علم ، قال : إن وضعه أل دال على الإلاه الحق دلالة جامعة لمعانى الأسماء الحسنى ما علم وما لم يعلم ، ولذلك يقال فى كل اسم من أسمائه : إنه من أسماء الله ، ولا يعكس ، ويرد على الأكثرين أنه لا دليل على أن أصل الله الإلاه ،

لاختلافهما لفظاً ، لأن افظ الله معتل العين وهى الألف المحذوفة بعد اللام خطأ ، وقبل الهاء وفأؤه لام ، والإلاه فأوه همزة ، وعينه صحيحة ، وهى اللام الثانية ، والألف بعدها زائدة ، فهما مادتان مختلفتان ، وردهما لأصل واحد تحكم وزينغ عن سبيل التصريف ومعنى ، لأن الله خاص بربنا فى الإسلام والجاهلية ، والإلاه ليس كذلك ، ولذا يستحضر بالله مدلولات جميع الأسماء ، ولا يستحضر بالإلاه إلا ما يستحضر بقولك المعبود .

ويرد عليهم أيضاً أن همزة الإلاه إما حذفت ابتداء على غير قياس لتحركها ، ثم أدغمت اللام فى اللام إدغاماً قياسياً لاجتماع مثلين : أولهما ساكن وهو باطل انحذف فاء الكلمة بلا سبب ، ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ ، وحذف انفاء أبعد من حذف اللام اللام والعين ، لأن الآخر وما اتصل به أحق بالتغيير من الأول .
وأما فاء وعد فحذفت فى يعد لوقوعها ، وهى واو ، بين ياء وكسرة ، وفى عد وتعد وأعد ونعد وعدة لمشاكلته .

وأما فاء نحو : رقة بمعنى ورق فحذفت لمشابهة ذى سبب للإلحاق بالثنائى المحذوف اللام : كشفة ، ولا يقال قد حذفت فاء الناس بلا سبب أصله أناس فليحكم بذلك فى اسم الله ، لأننا نقول إن الصحيح إن ناساً وإناساً مادتان مختلفتان : إحداهما : إانس من معنى الاستئناس ، والأخرى نوس من معنى التحرك ، ولما سلمنا أن أصلهما واحد ، ولم يجر حمل غيره عليه لشذوذه ، والحمل عليه زيادة فى الشاذ ، وفى مخالفة الأصل بلا سبب ملجئ وإما حذفت بعد نقل حركتها الى اللام على مقتضى القياس ، وإنما كان قياساً لسكون الهمزة وهو أحق بالبطلان لاستلزام مخالفة الأصل من حيث نقل حركة الى مثل ما بعدها ، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وهو أثقل

من تحقيق الهمزة بعد ساكن ومن حيث تسكين المنقول إليه الحركة تسكيناً ثانياً ، وذلك يوجب كون النقل عملاً كلاً عمل ، لأن المنقول اليه كان ساكناً ثم حرك بحركة الهمزة إبقاء لها ، وصوناً لها من تمحض الحذف بإبقاء حركتها ، وإذا سكن فات ذلك الإبقاء والصون ، وعاد الحرف الى ما كان عليه قبل النقل من السكون ، ومن حيث إدغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس ، لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت ، فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر .

وقد منع أبو عمرو بن العلاء إدغام بيتغه في غين غير في : (ومن بيتغ غير) إدغاماً كبيراً لوجود الفصل المحذوف وجوباً ، وهو ياء بيتغى فليمنع فيما نحن فيه بالأولى لجواز الحذف ، ويرد عليهم أيضاً أنه لو عوضت آل عن الهمزة لما حذفوا معاً في قولهم لاه أبوك ، أى لله أبوك ، لأنه لا يحذف العوض والمعوّض عنده في حال واحدة ، وقالوا أيضاً : لاهى أبوك يريدون لله أبوك فحذفوا لام الجر وآل ، وقدموا الهاء وسكنوها ، فصارت الألف ياء ، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما وليت ساكناً عادت الى أصلها وفتحتها بناء ، لتضمن معنى حرف التعريف ، هذا قول أبى على ، ويضعفه أن آل في الله زائدة مع التسمية ، مستغنى عن معناها بالعلمية ، فإذا حذفتم لم يبق لها معنى متضمن ، والحق بناء لتضمنه حرف التعجب ، ولو لم يوضع للتعجب حرف لكن معناه أصله أن يودى بالحرف ، فإذا ودى بالاسم بنى الاسم ، وذلك أن لاهى لا يقع بدون تعجب وهو في محل جر بلام الجر المحذوفة ، والجار والمجرور ظرف استقرار خبرى ، وأبوك مبتدأ .

هذا كلام ابن مالك ، مع زيادات منى ، بل قد وضعوا للتعجب لام الجر نحو : لله ، يبقى على الأيام ذو حيل ، وقد يقال باتفاق الله

والإلاه في همز فاء ، وصحة عين ، وعدل عن الظاهر لكثرة دوران إله في الكلام ، واستعمال إله في المعبود ، وإطلاقه عليه تعالى وذلك مرجح للحكم بأن أصله إلاه على ما جوزه سيبويه من أن أصله لاه تستر واحتجب ، واختلافهما عموماً وخصوصاً لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر ، لأن ذلك مناسبة في المعنى ، وليست شرطاً في الاشتقاق ، ولا نسلم أن كلمة إلاه ثلاثية اللفظ ، بل رباعيته ، ثلاثية الأصول ، ولام التعريف تنزل منه منزلة الجزء ، فلم يكن نقل الحركة في كلمتين .

ومن الغريب ما قيل : إن الله ضمير زيد لام الجر فصار له أى الكل له ، فأدخل عليه أل وأدغمت اللام في اللام وفخم وأشبع ، وجعل اسماً يعرب آخره ، ولا نعرف ضميراً دخل عليه أل مع ما في ذلك أيضاً من انتكاف غير دخول أل .

ومن الغريب قول بعض : إن الله صفة لا اسم ، لأن الاسم يعرف المسمى ، والله لا يدرك حساً ولا بديهة ، فإنما تعرفه صفاته لا اسمه ، ولأن العلمية قائمة مقام الإشارة الممتنعة عليه ، ولأن الأعلام وضعت للفصل بينى ما يشتهه ، ولذلك قال سيبويه : إن العلم كأنه مجموع صفات ، أى وضع لترك الإطالة بذكر الصفات ، كما اختصر رجال : رجلاً ورجلاً ورجلاً ، فامتنع العلم لله لاستحالة التشبيه .

قال ابن السيد : لا يرد ذلك في الصفات ، ولو استظل التشبه ، لأن صفاته ليست للتعريف ، بل للمدح ، فلذلك تتبع وتقطع ، ولو كانت للتعريف لوجب اتباعها ، والرد الصحيح أن لا نسلم أن العلم كالأشارة الممتنعة عليه تعالى ، بل العلم يعين ولا يتضمن إشارة حسية .

ورده الزمخشري أيضاً : بأنه لو كان صفة لوصف به بأن يقال الشئ الله ، وهو يوصف نحو الله العظيم ، واختار البيضاوى كونه

صفة صارت علما غلبة ، بل كالعلم في اجراء الوصف عليه ، وعدم الوصف به ، وعدم احتمال تطرق الشركة إليه ، هذا ولا مانع من كتابة إله بألف بين اللام والهاء ، ولو نص بعض على حذفها خطأ .

هذا وتحصل في آل من الله أنها زائدة لازمة ، وهو قول إنها للتعريف والتعويض وهو قول ، وإنها للتعريف وهو قول ، وإنها للتعويض وهو قول ، وفي همزة إله أنها حذفت تخفيفا ، وإنها حذفت ليقع الاختصاص بالله قولان ، ولما كثر دوره على الألسنة ، ولم يكن لأحد عنه غنى في حالة من الصالات ، ولا طرفة عين في زمن من الأزمنة ، جاء فيه ما لم يكن في غيره فقالوا فيه : لاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، أى لله ، فحذفت لام الجر ولام التعريف ، وهو قول للخليل ، والباقية الأصلية وهى عين الكلمة ، فوزنه عال ، فاللام الباقية عين ، والألف بعدها زائدة ، والهاء لام والهمزة المحذوفة فاء ، لأن الأصل إله ، ولو جعلنا الباقية هى لام آل ، والمحذوفة عين الكلمة ، لأدى الى الإجحاف ، إذ تبقى الكلمة على حرف واحد ، وهو الهاء المذكورة ، وهذا النوع قليل .

ومنه : أيش لك أصله أى شئ لك ، ولو كانت المحذوفة هى العين لوجب حذف حركتها معها ، فلا تحرك بها لام آل الباقية ، وحذفها موجب لزوال الألف ، لأن الألف لم تد الحركة ، فلما لم تحذف الألف علم أن اللام الباقية عين الكلمة لام إله ، وقيل المحذوفة عين الكلمة ، والباقية لام آل ، وروى عن المبرد : ولم يبق من أصول الكلمة إلا الهاء وهو لام الكلمة ، فوزنه لال ، فاللام الأولى لال والألف بعدها زائدة ، والهاء لام الكلمة نظير اللام الثانية فى لال ، ووجهة أن حرف التعريف جاء لمعنى ، وحذفه مناف له ، ولما حذفت العين جعلت حركتها على حرف التعريف ، كما يفاعون بنقل حركة الهمزة للام آل نحو : الإكرام بكسر اللام أصله الإكرام بسكونها وكسر الهمزة بعدها ،

نقلت الكسرة إليها ، وحذفت الهمزة لبقائها ساكنة ، وكتبت في الخط صورة ألف دلالة عليها ، ولذلك بقيت الألف •

وما تقدم كله جار على أن الأصل إلاه ، دخلت في آلة التعريف وأسقطت الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها ، فعرض بذلك انتقاء اللامين ، فأجرى العارض مجرى اللازم ، فأدغم اللام في اللام ، ويبحث فيه بأن المحذوف لعله كالثابت ، فكأن الهمزة فاصلة بين اللامين ، والفصل يمنع الإدغام ، أو على أن أصله إلاه ، حذفت الهمزة وعوضت حرف التعريف على غير وجه التخفيف ، وهو عند سيبويه نظير أناس ، فانك تحذف الهمزة وتقول : الناس بتعويض آل ، ورده المازني بقوله : إن المنايا يطلعن على الأناس الآمينينا ، بالجمع بين آل والهمزة ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض •

ويجاب بجوازه للشاعر للضرورة ، أو بأن آل غير عوض ، وقد مر أيضا ما في ذلك ، وأما إذا قيل أصل لفظ الله لاه ، وهو قول من قولى الخليل ، وهو لا يقول بالاستتقاق ، وله قول آخر به ، ثم أدخلت آل ، فاللام الثانية المدغمة فيها لام ، هي فاء الكلمة ، والألف بعدها عينها ، والهاء لامها ، وليس كأيش ، ولا وزنه عال ولا لال بل فعل •

قال سيبويه : قال بعضهم : لهى أبوك ، فقاب العين وجعلت اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا في آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أين مفتوحا ، قال : وإنما فعلوا ذلك به حين غيروه لكثرتة في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه ، يعنى غيروه الى انبناء على الفتح لخفته ، ولصيورته في اللفظ كأين ، فبنى كبناء أين ، وعلة بنائه فيما قال أبو عبد الله بن العباس : عدم التصرف في الكلمة ، والاقتصار بها على معنى مخصوص ، زعم أن ذلك من دواعى البناء وهو صحيح ، لكن لا نسلم هنا عدم التصرف ، وهو أولى

من قول ابن مالك : إن علقته تضمن التعجب ، لأنه لو صح لبنى لاه أنت ،
ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، وتالله لتضمن ذلك معنى التعجب •

ومن العرب من يقول : لهو أبوك ، وأصل لهي لوه ، قلبت الواو
ياء للكسرة قبلها ، ثم سكنت ، فوزنه فعل كما يخفف علم بفتح العين
وكسر اللام الى علم بفتحها ، وسكون اللام ، ولم ترجع الواو بعد
القلب المكنى لعروض السكون ، والعارض لا يعتد به ، فكان الكسرة
قبلها باقية ، كما قالوا في رضوا بفتح الراء وضم الضاد أو فتحها
في لغة قلب الياء ألفا في مثل : رضى وبقي رضىوا بفتح الراء وسكون
الضاد وضم الياء ، وأصل هذه الياء الواو ، ولم يرد الواو ، بل
جعلوا الياء بدلها مع زوال كسر ما قبلها الموجب لقلبها ياء ، لعروض
السكون على الضاد ، فكانه مكسور •

وزعم بعض : أن الله مشتق من الوله ، وهو أشد ما يكون من
الشوق والحزن ، لأن قلوب العارفين تشفق الى معرفته (والذين
آمنوا أشد حبا لله) وأصله ولاه بكسر الواو كوشاح ، ورده الفارسي
بأنه لو صح لقييل : قوله لاتأكّه وأولهة لا آلهة كما قال : توشح وأوشحة ،
لا يقال قد ورد : لاه زيد كقال زيد ، فما المانع أن يقال قلب من وله
ثم أعل بالقلب لانفتاح ما قيل حرف العلة ، ويكون تأكّه وآلهة
مما جرى على اطراد الاعلال بعد ذهاب الموجب ، كأعياد وأرياح ، فإن
أصل يائهما واو في عيد وريح بكسر أولهما ، قلبت ياء لسكونها بعد
كسرة ، وبقيت ياء في الجمع ، مع عدم سكونها بعد كسرة ، لأننا نقول :
لهي أبوك دليل أنها لم تقلب من أوله ، ولو كان ذلك لقييل : لهو أبوك
ولأنه لو قلب أم يقلب ثانية الى ثالثة قاله أبو علي •

ويبحث فيه بأنه قد قيل : لهو أبوك ، وبأنه قيل : لهي بالياء
مقلوبة عن واو ، وأخبرت من أول لآخر كما في الحادي ، فإن ياءه

واو قولك واحد أخرت من الأول إلى الآخر ، وقلبت ياء وأن أصل
آلهة أولهية ، ولكنه جاء على لغة قلب حرف العلة الساكن المفتوح
ما قبله ألفاً هذا ولا نسلم من حيث الشرع جواز نحو لاه أبوك ،
ولهي أبوك ، وهو أبوك لعدم التوقيف على الجواز ، ولا سيما أن لهي
شبيه بضمير المؤنث الساكن هاؤه بعد اللام ، وكم للعرب من إطلاق
منع من حيث الشرع •

وحكى ابن السيد وغيره عن المبرد : أن المصذوف اللام الأصلية ،
ولام التعريف والباقية لام الجرّ وفتحت للآلف بعدها لتبقى الآلف ،
لأن لام الجر دخلت لمعنى فلا تحذف ، وحرف الجر لا يحذف ،
وعليه فلا اختصاص لله بحذف الجار ، وإبقاء الجر سعة ، ويرد
عليه حال الرفع والنصب •

وقال بعضهم : الله مشتق من لاه ، أى علا ، ولاهت الشمس
ارتفعت : وقيل من الوله أى التحير ، وله بفتح اللام تحير ، لأن القلوب
تناله إليه فى طلب الحوائج ، أو لأنها تتحير فى معرفة ذاته ، وما يجوز
عليه من أفعاله وصفاته وقيل : من وله بمعنى اشتقاق ، فإلاه بمعنى
متحير فيه أو مشتاق إليه ، وقيل : من آله زيد إلهة وألوهة وألوهية ،
أى عبد عبادة ، فإلاه بمعنى مألوه ، أى معبود : وقيل : مقلوب من
أهل ، فهو مأخوذ من استأهل ، أى صار أهلاً لكذا ، فالله أهل
للعباداة ، مستحق لها ، وقد منع جماعة دخول الاشتقاق فى أسمائه
تعالى •

أما نفاة الصفات فمضطرون إلى ذلك ، وأما غيرهم فقالوا : إنه
تحكم ، ولأن الأسماء الحسنى قديمة ، ويرده الحديث القدسى :
« أنا الرحمن وهى الرحم اشتقت لها اسماً من اسمى » على اختلاف

الروايات ، وأن كونها قديمة لا يمنع الاشتقاق ، لأنه في الألفاظ المركبة الحادثة ، لا في الكلام القديم عند مثبتيه ، وهم مثبتو لكلام النفس ، واللغة قاطعة ، فإن من فعل الكتابة يقال له : كاتب ، ومن فعل القعود يقال له : قاعد ، ومن اتصف بشيء أتى له باسم الفاعل منه ، وربما منع مانع شرعى من ذلك مثل أن الله بنى السماء : (والسماء بنيناها) ولا يقال الله بان ، بناء على أن الصفات توقيفية ، وأنكر الفلاسفة وضع الاسم لأن ذاته غير معلومة ، والوضع لما لا يعلم ولا يتصور لا يصح ويرد ذلك أن كثيرا من الحقائق غير معلوم ، وقد وضع له كالمالك والروح في قول صحيح ، ومحل بسط الرد عليهم علم الكلام .

واسم الله عربى عند الأكثر ، ووروده في غير انعربية من توافق اللغات أو من التكلم بالعربية ، وزعم البلخي أنه معرب بضم ففتح فتحه-ديد مع انفتح ، ويجوز ضم فسكون ففتح : أى وضع في غير لغة العرب ، ثم استعمله العرب ويرده أن المعرب لا يكون علما .

ويجاب بأن الصحيح أنه يكونه ويرده أيضا أن المعرب لا يكون في القرآن لقوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآنا عربيا) وأجيب بوقوعه فيه كالمقسطاس للميزان في اللغة الرومية ، ورد بأنه ونحوه مما اتفق لغة ، لغة العرب وغيرهم ، واتفقوا على وقوع العلم الأعجمي فيه كإبراهيم ، وتجوز تسميته معربا ، ولا ينافى ذلك كون القرآن كله عربيا لما مر ، ولأن الأعلام كما قال السعد بحسب وضعها العالمى ، ليست مما ينسب إلى لغة دون أخرى ، ولا يرد ذاك منع الصرف نظرا للعجمة ، لأنها وإن كانت لا تنسب إلى لغة دون أخرى ، لكن لها مزية بغير العربية ، لأن الواضع غير عربى أو على طريق غير العربى في الوضع ، فلاصالة وضعها منعت الصرف كما لشيخ الإسلام ، وبذلك يجاب عن قول العضد وابن الحاجب أن إجماع أهل العربية على أن منع

صرف نحو إبراهيم لأعجمة والعلمية ، يوضح وقوع المعرب في القرآن .

قال ابن قاسم : ظاهر كلام السعد يصح نسبة إلى العربية ليصح الحكم بكون القرآن عربياً على الحقيقة ، بأن يكون بجميع أجزائه عربياً ، لأنه إذا لم ينسب للغة دون أخرى فهو ينسب إلى الكل ، وإنما ينافى نسبته إلى العربية اختصاص نسبته بغيرها ، ولعل المراد بأصالة وضعها مع فرض اتفاق اللغتين سبق العجمية في ذلك ، أو أن وضعها أشبه بطريقة وضع العجمية ، ويرد على جعل العلم من المعرب أن العلم ليس من وضع الأعاجم فقط ، إذ لا اختصاص له بلغة ، وشرط المعرب كونه من وضعهم ولئن سلمت عجمية العلم ، لكن النزاع في معرب يكون اسم جنس ، وعلى القول بأن الله معرب فقيل : أنه عبري ، وقيل : سرياني ، وأصله لاها بالسريانية ، وقيل : بالعربية فمعرب بحذف الألف الآخرة ، وإدخال آل عليه هذا ، ولا يخفى أن قصد ابن مالك بقوله : الحمد لله إيجاد الحمد وإنشاءه ، فالجملة إنشائية قصداً ، خبرية لفظاً ، لأن الإنشاء ما تقارن لفظه معناه ، أو تعقب الحرف الآخر منه قولان .

ولا شك أن المراد من الإتيان بالجملة غير موجود قبل وجودها من الحامد ، حتى تكون للإخبار لفظاً ومعنى ، ولذا اشتق له اسم الضمّد فيقال : إنه حامد ، ولو كانت مجرد الإخبار لم يشتق له من متعلق أخباره اسم ، إذ لا يقال لمن أخبر إن لزيد قياماً : أنه قائم ، وقد تقدم أنه يجوز أن تكون الإخبار عن الحمد بأنه مملوك أو مستحق لله ، والإخبار بذلك يستلزم نسبة مالكية الحمد ، أو استحقاقه إليه ، وذلك جميل قطعاً ، فالوصف به حمد ، ثم رأيت ذلك للشنواني : فالحمد لله على موافقة العلامة .

قال شيخ الإسلام : وإن جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى لحصول الحمد بالتكلم بها مع الإذعان لدلولها ، واستشكل الشنوائى قوله الحصول إلخ ، لأنه لا ينتج الإنشائية لحصوله مع الخبرية ، إلا أن يراد لحصول الحمد بها بنفسها ، قال : وأما ما قيل من أنه لأبد في تحقيق الحمد من الإذعان لدلول انجملة ، والإخبار لا يستلزمه ، فلا يتحقق حمد على تقديره ، فهو في غاية السقوط •

أما أولاً : فلأنه إنما يأتي على أن المراد بالتعظيم الباطنى الاعتقاد •

وأما ثانياً : فلأنه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الإنشاء والإخبار ، وقد علم من كلام المحققين تحقق الإنشاء مع عدم الإذعان ، بل مع الإذعان للعدم •

وأما ثالثاً : فلأن اعتبار الإذعان وعدم لزومه للإخبار ، لا يسوغ إطلاق منع الإخبار وعدم حصول الحمد على تقديره ، بل وزانه وزان سائر المعطيات في الحمد ، كالتعظيم ظاهراً ، فغاية الأمر - ر توقف تحقق الحمد على تحقيقه •

وقال الكمال بن الهمام : بالغ بعض في إنكار كون الحمد لله إنشاء ، لما يلزم عليه من انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة ، إن الإنشاء يقارن لفظه معنى في الوجود ، ويبطله أن الحمد ثابت قطعاً ، بل الحامدون ، أنه لا يصاغ لغة للمخبر عن غيره من متعلق أخباره اسم قطعاً ، فلا يقال لقائل زيد له القيام : قائم ، فلو كان الحمد لله إخباراً محضاً لم يقل لقائله من حيث أنه قائل حامد ، واللازم من مقارنة لفظ الإنشاء للمعنى انتفاء وصف الوصف المعين لا الاتصاف ، لأن الحمد اظهر الصفات لا ثبوتها ، ولا تتوهم أنه يلزم كون كل مخبر منشئاً ، حيث كان واصفاً للواقع ومظهراً له لأن

الحمد مأخوذ فيه مع ذكر الواقع ، كونه على وجه ابتداء
المتعظيم ، وهذا ليس جزء ماهية الخبر .

قال شيخ الاسلام : ويجب-وز أن تكون الجملة موضوعه شرعا
للانشاء ، كما وضع بعت واشتريت ، لانشاء البيع والشراء ، فقترتب
عليه فوائد الحمد اللغوي ، وان لم يصدق التعريف عليه ، وهذا
على وجه الاحتمال غير بعيد ، وأما الاعتماد والظن فلا يكونان إلا عن
دليل ، والأذى يعلم من الشراع أنه اكتفى بها في مقام الحمد ، وقدم
الحمد على لفظ الجلالة ، وان كان تقديم لفظ الجلالة أهم في نفسه ،
لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به ، والدلالة على اختصاص الحمد بالله ،
وأنه حقيق به ، صرح به الكشاف في شرح الفاتحة ، وبه يفسد ما قيل
على قوله : إن آل في الحمد للحقيقة ، من أنه بناء على مذهبه في
خلق الأفعال ، وذلك أن المقام مقام حمد ، وذلك المقام كما يقتضى
الاهتمام بجزئياته كذلك يوجب من بين اللفظين الاهتمام بلفظ الحمد
الدال على مفهوم الحمد ، الحاصل في ضمن تلك الجزئيات .

ومعنى لا أبغى لا أطلب ، وبغيت الخير طلبته ، ومعانى البغى
كثيرة ، ومرجعها الى تجاوز حد الشيء ، فمعنى لا أبغى به بدلا في
الحقيقة ، لا أتجاوزه الى بدله ، ويتعدى الى واحد وإلى اثنين نحو :
(ييغونكم الفتنة) أى يطلبون لكم الفتنة ، ولا يحتمله البيت بجمع لباء
به زائدة لفساد المعنى ، والزيادة خلاف الأصل ، وقد يقال : الآية
من باب حذف الجار وهو اللام ، وإيصال معموله بالفعل على أنه
مفعول به غير محض ، بل بنية الجار بناء على جواز الحذف
والإيصال قياسا ، وبديل الشيء عوضه بفتح الباء والدال ، وهو
الأشهر الأفصح ، ويجوز كسرهما وهو اسم بمعنى الشيء المعوض
عن غيره ، لا مصدر ولا اسم ، ويجوز أن يكون اسما للمصدر الذى
هو ابدال ، فهو بمعنى ابدال ، وابدال بمعنى مبدل ، أو اسما للمصدر

الذى هو التبديل ، فعناه التبديل ، والتبديل بمعنى المبدل بالتشديد ،
واسما للمصدر الذى هو الاستبدال بمعنى المستبدل •

ويبلغ بتشديد اللام للتعدية للمفعول به ، بمعنى يوصل ،
والرضوان بكسر الراء فى الأفصح ، وضمها فى الفصح ، لغتان
مشهورتان بمعنى القبول ، وقرأ بهما فى القرآن ، والرضى بالقصر مصدر
بمعنى القبول ، وبالمدة اسم معناه نفس الشيء المقبول ، أو مصدر أيضا
بمعنى اسم مفعول ، ويثنى المقصور على : رضوان ورضيان ، والزوا
أكثر ، والياء أقيس عند الكوفيين ، والواو أقيس ، والياء شذوذ عند
غيرهم ، والممدود على رضوان ، ويجوز رضاءان ، لأن همزته بدل
من أصل ، والأمل بفتح الهمة والميم بمعنى الرجاء مصدر أمل كآكل
بمعنى اسم مفعول أى المأمول ، أو اسم للشيء المأمول أى المرجو ،
ويقال أيضا الأمل بفتح الهمة وسكون الميم وبكسرها وسكون الميم ،
ولا يصحان فى البيت لاختلال الوزن ، والمضارع آمل وتأمل بالمدة وضم
الميم ، ويقال : أمل بفتح الهمة وتشديد الميم وهو أكثر استعمالا
من أمل كآكل •

الإعراب : الحمد مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، والله جار
ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا إن قدر كونا عاما ككائن التام
ومشتق وحاصل وجوازا إن قدر خاصا كواجب ومفروض ، والخبر هو
ذلك المحذوف على الصحيح ، وإطلاق أصحاب هذا القول الخبر على
الجار والمجرور مجاز لنيابتهما عنه ، وإفادتهما مفاده وزيادة ، وقيل :
الخبر الجار والمجرور ، وقيل : هما والمحذوف ، والكلام على ذلك
أطلته فى الحواشى النصوية ، والأصل الحمد لله بنصب الحمد على
المصدرية بأحمد ، أو نحمد محذوفا وجوبا لسده مسد كقولك عجباً ،
وسبحان الله ، وعدل الى الرفع لتكون الجملة اسمية ، فتدل على الثبوت
والاستمرار ، وتزيل الدلالة على الاستمرار والتجدد •

وقيل : إنما ذلك في المصدر المنكر ، ثم يرفع وتدخل ال عليه ، ويجوز نصب الحمد في البيت على ذلك كما قرأ به في الفاتحة ، وعليه : فله متعلق بالحمد أو لا تعلق ، لأنها لام التقوية ، أو هي أعنى اللام زائدة ، واسم الله مفعول للحمد أو لا حمد أو نحمد المقدر على خلاف أطلته في ذلك كله في محله ، والنصب لبنى تهيم ، وكثير من العرب ، ومعنى قول سيوييه منصوب " بآل أنه منصوب حال كونه مع آل .

قال : واستحبوا الرفع لأنه أى لفظ الحمد معرفة ، وهو أى لفظ الحمد مع ما بعده أو الكلام خبر ، أى إخبار لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فتوى في الابتداء . . .

والأولى أن مرجح الرفع الدلالة على الثبات والاستقرار كما مر ، وهو المشهور ، وهو مضاف لقول سيوييه : اعلم أن الحمد لله ، وأن ابتدأته فإن فيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقواك : أحمد الله ، ويجوز كسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، أى توفيقاً لها ، فعلاصة الرفع أو النصب ضمة أو فتحة مقدرة على الدال ، منع من ظهورها حركة الإتياع ، أى حركة الموافقة .

والحاصل أن الدال كسرت لتوافق لام الجر بعدها ، فلا يقال : كيف يتبع الأول الآخر ، وإنما التابع يكون تالياً لا متلوياً ، والكسر قراءة الحسن البصري في الفاتحة ، وقيل : لغة تهيم وبعض غطفان ، والإتياع باب واسع جداً عند العرب ، ويجوز ضم لام الجر إتياعاً لضمة الدال ، فهي مبنية على كسرة متدرة منع من ظهورها حركة الإتياع ، وبضمها قرأ إبراهيم بن أبي عبلة بالباء الموحدة في الفاتحة ، وقيل : هي لغة بعض قيس .

والذى أساغ إتياع اللام للدال ، والدال للام ، مع أنهما في كلمتين ، تنزيل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين ، وبهذا التنزيل

يدفع ما قيل : إن لام الجرّ من كلمة أخرى متصلة بكلمة بعدها ، كيف تتبع الدال قبلها ، ولا نظير لها في حرف الجر الموضوع على حرف ، ووجه ضمها كراهة الخروج من ضمّ الى كسر ، وإتباع اللام للدال أولى ، لأن الأصل تغيير الثاني الى الأول ، لا العكس ، ولأن فيه جعل الحركة النائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى لا العكس ، الذي هو إبطال ضمة الإعراب ، وإتباع الإعراب لأبناء ، ولا حرف نفى مبنى على سكون الألف .

وأبغى مضارع وفاعله مستقر وجوباً ، وجملة الفعل والفاعل وحرف النفي لا محل لها ، لأنها مستأنفة فقط ، أو مستأنفة معترضة إن جعل حمداً معمولاً للحمد ، كما أن جملة الحمد لله من المبتدأ أو الخبر ، أو الفعل والفاعل ، إن نصب الحمد لا محل لها ، لأنها مستأنفة أو جملة لا أبغى حال من الله لازمة ، والرابط هاء به لعودها لله أو من الفاعل المنوي في الحمد ، لأن الحمد مصدر يعمل كفعله أو المستتر فيه ، لأن الكوفيين يقولون باستتار الضمير في المصدر كالفعل والوصف ، أو من ضمير أحمد إن نصب الحمد ، والرابط الضمير المستتر في أبغى ، وعلى كل محال لا تربط هذه الجملة الحالية بالواو بالضمير ، لأن فيها النفي بلا ، وبدأت بمضارع ، والمضارع المنفى بلا كالوصف المضاف إليه غير ، والوصف المضاف إليه غير إذا وقع حالا لا يقرن بالواو قتاله الناظم ، والكلام على ذلك أطلته في النحو .

ويجوز جعل جملة لا أبغى حالا من الحمد ، سواء جعل مبتدأ بناء على جواز الحالية من المبتدأ ، أو مفعولاً لأحمد محذوفاً ، أو من ضمير الاستقرار ، والرابط هاء به ، بناء على أنها عائدة للحمد ، وأجاز البرماوى في فتح الأقفال جعل جملة لا أبغى نعتاً لمصدر محذوف ، أى الحمد لله حمداً لا أبغى به بدلاً ، فالرابط هاء به نعيدها لحمد ، أو يلزمه .

وإما الفصل بين المصدر الذى هو الحمد ، ومعموله بالظرف
الخبرى إن قدر كما مر ، وإمّا الفصل بين النعت والمنعوت بذلك
الظرف إن قدر حمداً لله لا أبغى به ، ولكن ذلك جائز على قلة وارد ،
ولا سيما الفاصل جار ومجرور فى نظم ، وهو أيضاً مبنى على جواز
إعمال المصدر المقرون بآل ، ويلزمه أيضاً أنه حذف المنعوت بجمله
مع أنه ليس مرفوعاً ، وليس بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو فى ،
وذلك مختص بالضرورة ، ولا حاجة لنا فى تخريج البيت على وجه
ضرورى ، مع أن لنا سواه ، وعليه فحمداً المذكور بعد يكون بدلا من
الحمد المحذوف ، بدل الشيء من الشيء .

وباء به للعوض متعلقة بمحذوف حال من بدلا ، وإن كان بدلا
نكرة لتقدم الجار والمجرور عليه على ما بسط فى محله ، وأصله أنه
نعت ، لما قدم جعل المحذوف حالا ، سواء قدر بعد النكرة أو
قبالها ، لأننا لو جعلناه نعتاً وقدرناه بعدها ، لزم تقديم معمول النعت على
المنعوت أو قبلها ، لزم تقديم النعت على المنعوت ويجوز تعليقه
ببدلا سواء جعل اسماً لأن فيه معنى الحدث ، أو جعل اسم
مصدر لأنه لا ينحل الى أن والفعل ، فلا يضر التقديم عليه ،
ولا سيما أن المفعول جار ومجرور فى نظم ، ولأنه مؤول باسم
مفعول أى مبدلا أو مستبدلا ، وعمل اسم المصدر ، ولو سلمنا أنه
لا يعمل لكن لا نسلم أنه لا يعمل فى الظروف ، ويجوز تعاقبه بيبغى
وهو أولى وأظهر على حد : (لا نشترى به ثمناً) وبدلا مفعول
به لأبغى ، يجوز أن يقدر مضاف قبله ، أى ذا بدل فلا يؤول بدل
باسم مفعول ، واختلفوا فى معمول الفعل ونحوه ، إذا كان فضلة :

فقليل : من الجملة ، وقيل : لا ، وعلى الأول صاحب فتح الأقفال
حيث قال : وجمله لا أبغى به بدلا فى موضع النصب ، ويجوز فى البيت
جعل الحمد مبتدأ ، والله متعلقاً به ، وجمله لا أبغى به بدلا خبره ،
والرابط هاء به تعيد للحمد ، وفى ذلك تعظيم الحمد لله ، وثناء له ،

فلا يفوت الحمد ، وحمداً مصدر لمحذوف أى أحمده حمداً ، والجملة معترضة بين المعطوف عليه ، وهو الحمد لله مثلاً ، والمعطوف وهو الصلاة على خير الورى لتأكيد الاعتناء بالحمد ، أو بالمحمود كما نقول فى جملة لا أبغى ، وإذا جعلت معترضة على ما مرّ ، ويصح أيضاً جعل لا أبغى معترضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجعل صاحب فتح الأقفال حمداً المذكور معمولاً لالحمد .

قلت : يلزم عليه الإخبار عن المصدر ، والذي هو الحمد قبل تمام معموله ، وهو حمداً ، وذلك مشروع كما لا يخبر عن الموصول قبل تمام صلته ، إلا إن لم يجعل الحمد مبتدأ ، بل نصبه ويباغ مصارع فاعله مستتر ، والجملة نعت لحمداً ، فحمداً مصدر نوعى ، والرابط الضمير المستتر ، ومن رضوان متعلق بمحذوف حال من الأمل ، أو بالأمل على ما مرّ فى تعليق به ببدلاً ، ولكن اذا علق به وجعل بمعنى المأمول لزم تقى - ديم معمول صلة ال على ال .

ويجاب بأنه لم يلفظ بالمأمول حتى يلزم ذلك ، بل بالأمل مؤولاً به ، والهاء مضاف إليه ، ومن للابتداء أو لبيان الجنس ، ويجوز تعليق من رضوان بيبلى ، فمن للابتداء أى يبلغ من الرضوان المأمول منه ، أو مأمولى أو مأمولنا على جعل ال عوضاً من الضمير ، والأمل مفعول به ليبلى ، وهو إما بسكون اللام الأولى وفتح الهمزة بعدها وهو الأصل ، وإما بفتحها نقلاً لفتحة الهمزة اليها فتحذف الهمزة ، ولا تقلب ألفاً لأنه يلزم على القاب عدم خبن فاعلن الواقع جزءاً آخرأ فى البيت فى البسيط ، وهو ممنوع كمنع ذلك فى جزء آخر فى النصف الأول من البسيط ، وقد ورد قايلاً .

وهذا البيت مقفى مصرع أى مجعول له قافية فى آخر الشطر الأول ، إذ ختم باللام والالف كالثانى ، ومسوى بين عروقه وضربه فى الإعلال ، وقد بسطت ذلك فى كتب العروض ، وبدلاً بدل من القنوين للوقف ، أو لإجراء مجرى الوصل ، وألف الإملاء للإطلاق والإشباع ، وهابه ورضوانه بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع على حرف واحد ، أو لشبهها بالحرف فى المعنى لمعنى هاء إياه بناء على حرفيتها ، فإنهما جميعاً دالتان على الغيبة والإفراد .



ثم الصلاة على خير الورى وعلى

ساداتنا آله وصحبه الفضلا

أى وصل بعد ذلك يا الله على سيدنا محمد الذى هو أفضل من كل من أخرجت من العدم الى الوجود ، وعلى الكاملين المحتاج اليهم بإطلاق ، وهم قرابته من بنى هاشم أو المطّاب ، أو كل مؤمن ، وعلى كل من صحب سيدنا محمداً وآمن به ، ومات مؤمناً ، ولهم مزية وفضل على غيرهم ، بما خصّهم الله به من رؤيته ، صلى الله عليه وسلم ، والانتصاب اليه ، وأخذ العالم من فيه ، شفعه الله فينا .

ثنى الناظم بالصلاة على النّبى صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ، لما فى ذلك من الفضل والثّراب والأجر ، ولأنه قرن ذكره بذكره فى القرآن وغيره كثيراً ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى علىّ مرة صلى الله عليه عشراً ومن صلى علىّ عشراً صلى الله عليه مائة ومن صلى علىّ مائة صلى الله عليه ألفاً » الحديث ذكره أبو موسى الجزولى فى دلائل الخيرات ، وذكر فى كتب الحديث وغيره وفى الصحيحين : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً وصلّوا علىّ فإن صلّاكم تبلىنى حيث كنتم » وورد : « من صلى علىّ فى كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه مادام اسمى فى ذلك الكتاب » وغير ذلك ممّا الاطّاعة به لا محل لها هنا ، ولقوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النّبىّ يا أيّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلموا تسليماً) فأمر بالصلاة والسلام عليه وقال : إنه تعالى : (يصلّى عليه وملائكته) .

وقد أثنى على (الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذى سبقونا بالإيمان) فإن طلب الغفران دعاء بالخير ، والدعاء بالخير صلاة ، فقد صلّوا على أنفسهم وإخوانهم ، وتحريم

الصلاة أو كراهتها على غير الأنبياء بدون تبع للصلاة عليهم ، إنما هو إذا كانت بمادة الصلاة مثل أن يقال : صلى الله على زيد ، أو عينا أو على إخواننا ، ومداحهم الله على ذلك •

قال صاحب « تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال » :
فات الناظم أن يشفع الصلاة بالسلام ، فإن ذلك ممكناً يتأكد وقيد
أرشد الله إلى ذلك أمراً وتعليماً قال : (إن الله وملائكته يصلون على
النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) ، ولما سئل
النبي صلى الله عليه وسلم : أمرنا الله أن نصلي عليك ، فكيف نصلي
عليك ؟

قال : « قولوا اللهم صلى على محمد وآل محمد كما صليت على
إبراهيم وآل إبراهيم » ثم قال : « والسلام كما علمتم » وكان ذلك
إشارة منه صلى الله عليه وسلم إلى الاهتداء بهدى القرآن ، وإحراز
الفضيلتين العظيمتين اللتين هما من الله عز وجل بمكان • ه •

قلت : يجاب للناظم بأنه سلم لفظاً وصلى لفظاً وخطأ ، وذلك
أو عكسه كاف مخرج عن كراهة الإفراد ، ولا دليل في الآية على وجوب
ذكرهما معاً في حال واحد ، لأن الواو لا ترقب ، فيكفيه في امثال
الآية الصلاة في وقت ، والسلام في آخر ، والصلاة في كتاب ،
والسلام في آخر •

وحاصل الكلام على هذا المقام رداً وجواباً أن النووي نقل
عن العلماء كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، أي لفظاً لا خطأ بأن
يأتي بحددهما لفظاً ولا يأتي بالآخر لفظاً ولا خطأ ، أو يأتي بهذا الآخر
خطأ لا لفظاً ، فليحمل كلام الناظم على أنه أتى بالصلاة لفظاً وزاد
أن كتبها وأتى بالسلام لفظاً ولم يكتبه ، وعلى هذا القول بنى فلم
يفته السلام ، لا على قول من قال بكراهة إفراد أحدهما عن الآخر ولو

خطأ ، واختار ابن حجر ، ثم الصبان وغيرهما عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، بل إذا صلى في مجلس ، وسلم في مجلس ، ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب .

والآية لا تدل على قرنها طلب ، لأن الواو لا تقتضي ذلك بل حديث : « من صلى على » في كتاب » إلخ يتبادر منه الاكتفاء بمجرد الكتابة ، فيكفي الناظم وغيره أن يكتب الصلاة بدون تلفظ ، وينتلفظ بالسلام أو يكتبه في كتاب آخر بدون تلفظ ، بل من عادة الكتاب مؤلفين كانوا أو غيرهم أنهم يكتبون أولاً بعد البسملة الصلاة والسلام .

والناظم قد فعل ذلك في نسخة اللامية التي بيده فيكفيه ، ولو لم يلفظ بهما فام يفته التسليم ، وكونه غير كاتب بل أمر بكتابتها خلاف الأولى الظاهر .

وقد يقال : لا دليل في الحديث ، لأن المراد أن من كتب شيئاً فقد تلفظ به ، والجواب أنه جرت العادة قديماً وحديثاً أنه يقال : قال فلان كذا ، وهو لم يتلفظ به ، بل كتبه فقط ، ويقال لم يقل كذا في كتابه ومعناه لم يكتبه ، فلا يقال المراد من أتى بالصلاة على في كتاب لفظاً وخطاً ، ولو ورد كل خطبة لا يصلى على فيها شواء ، أى قبيحة ، ولو فسر بعض بأن المراد من لا يأتي بالصلاة فيها لفظاً إن أريد خطبة غير الكتاب ، ولفظاً وخطاً إن أريد خطبته ، وما ذكر من الكراهة إنما هي في حقنا وفي العرف .

قال بعضهم : والإفراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب ، أى أما لو أتى بأحدهما ، ثم بعد ذلك بمدة أتى في مجلسه ذلك بالآخر ، أو أتى به في موضع من الكتاب ، ثم بالآخر في موضع منه ، فلا كراهة ، فالناظم لم يفته التسليم ، لأنه واو أفرد الصلاة في أول

نطقه لكنه ، قد أتى بالسلام في آخره ، ويكفيه ولو لم يقرنه آخر بالصلاة ، لكنه قرنه بها أيضاً •

قال الشنواني في شرح شيخ الاسلام : بقي ما لو أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ ، أو بهما معاً خطأ ، هل تبقى الكراهة ؟

قلت : فيه خلاف كما يدل عليه ما مر ، وما يأتي •

قال : وهذا الإفراد مكروه في بقية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؟

قلت : لا ، ومن قال بعدم كراهة الإفراد في حق نبينا خطأ عرفاً شيخ الإسلام في شرح البهجة كذا قيل ، وفيه نظر •

قال الحلبي : لأن كلامه في الكتاب المذكور لا يفيد ذلك ، لأن غاية ما حاوله فيه أن صاحب البهجة لم يفرد في اللفظ كما أفرد في الخط ، لأنه قال : وأفضل الصلاة للإيجاب ، فتقتصر على الصلاة خطأ ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه ، وبما لم يكتبه ، فلا إفراد في اللفظ ، وإن وجد في الخط فليس مفرداً لفظاً وخطاً ، كمن أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ ، من غير أن يتلفظ بما كتبه ، فإنه مفرد لفظاً وخطاً ، لا يقال : محاولة الجواب عن الإفراد لفظاً دون الخط ترشد بذلك ، أي بعدم كراهة الإفراد في الخط ، لأننا نقول : محاولة الجواب على الإفراد في اللفظ ممكنة دونها في الخط ، لا يقال : جعل من أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ ، وأم يتلفظ بما كتبه مفرداً ، يخالفه ما نقل عن والد شيخنا الشهاب الرملي إن من أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ لا يكون مفرداً ، لأننا نقول ذاك مفروض غيمن لم يعلم حاله أي كصاحب البهجة ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه كما تلفظ بما لم يكتبه ، فلا يكون

مفرداً لفظاً وإن كان مفرداً خطأ وهو ما حاوّه المصنف في الجواب
عن صاحب البهجة كما علمت •

وأما من علم حاله وأنه لم يتلفظ بما كتبه ، ولم يكتب ما تلفظ به
فهو مفرد لفظاً وخطأ ، فليتأمل •

وحينئذ فقول الغزالي والعراقي : بكراهة الإفراد خطأ في
محلّه ، وهو الموافق لإطلاق النووي كراهة الإفراد ، وليس محمولا
على خلاف الأولى ، إذ لا يحمل على ذلك إلا أن ثبت نقل صريح بأن
الإفراد في الخط غير مكروه •

قلت : ثبت النقل •

قال الحلبي : ويؤيد عدم الكراهة في الخط إفراد إمامنا في الأم
وغيره من كتبه ، وكثير من المصنفين كخطبة مسلم وخطبة التنبيه ،
ولينظر ما اندليل على كراهة الإفراد لا يقال دليله : (يا أيها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) لأننا نقول : لا دلالة فيها على
أن يجمع بينهما عرفاً ، وإنما لم يؤكد الصلاة في الآية ، كما أكد
السلام فيها ، لأنها أضيفت الى الله والملائكة ، فهي مؤكدة معنى فلم
تحتج للتأكيد لفظاً ، أو يقال : لما وقع تقديم الصلاة على السلام
في اللفظ ، جبر السلام بالتأكيد ، ولم يجمع بين تلك الصلاة والسلام ،
كأن يقال : إن الله وملائكته يصابون على النبي ويسلمون ، لأن كراهة
الإفراد مخصوصة بنا •

قال الحلبي : وهل كراهة الإفراد خاصة بنبيينا صلى الله عليه
وسلم ؟

تردد فيه شارح المختصر ، وعبارته في الشرح ، وانظر هل ذلك

أى ما ذكر من كراهة الأفراد خاص بنبيينا أو عام فيه ، وفى سائر الأنبياء ، وقد يقال : الخصوصية التى تتوقف على الدليل ، هى خصوصية عن أمته لا عن الأنبياء قبله ، ومن احالة الأفراد على العرف يعلم أنه لا أفراد فى صلاة التشهد فى الصلاة ، لسبقها بالسلام ، ويعلم أيضاً التوقف فى إطلاق تقييد بعض أهل اليمن كراهة الأفراد بما إذا لم يجمعهما مجلس أو كتاب •

قال : وإلا فلا أفراد إلا أن يقال ما ذكره هذا البعض بيان للعرف ومع ذلك فى إطلاق المجلس والكتاب ، نظر وباختصاص كراهة الأفراد بنا لعام سقوط الاعتراض عن قولهم لو حلف ليصلين على رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة ، كان طريق بره أن يصلى صلاة التشهد ، بأن صلاة التشهد فيها أفراد الصلاة عن السلام ، وهو مكروه فكيف يكون أفضل مع ارتكاب المكروه فيه ا . ه .

أى لأنه يلزم الاتيان بالسلام ، لأن الصلاة لا يلزمها السلام ، وفى حمل الصلاة فى عبارة الحالف على ما يشمل السلام غاية البعد ، والصلاة فرض كلها ذكر صلى الله عليه وسلم ، بدليل أن جبريل قال فى السماء : من ذكرت عنده يا محمد ولم يصل عليك أبعد الله ، وقالت الملائكة والنبي صلى الله عليه وسلم : آمين ، وحديث : « من ذكرت عنده ولم يصل على أبعد الله » وحديث : « إن أبخل الناس من ذكرت عنده وأهم يصل على » وغير ذلك مما لا محل لاستيعابه فى كتاب موضوع للصرف •

وقيل : يجب فى كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره ، وشرط لصحة الدعاء فى أوّله ووسطه وآخره ، وقيل : مرة فى العمر كما وجب النطق بالشهادة مرة فى العمر •

قال الزمخشري : والذي يقتضيه الاحتياط الصلاة عند كل ذكر ، لما ورد من الأخبار ، وقيل : في كل صلاة ، وقيل : دبر كل صلاة •

وصلاة الله على عبده نبينا أو غير نبي الرحمة ، أى الإنعام ، فمعنى قولنا ، معشر الخلائق الملائكة والثقلين وغيرهم : اللهم صل على سيدنا محمد ، اللهم ارحمه ، أى أنعم عليه ، ونعمه تعالى لا تتناهى •

وصلاة الملائكة الاستغفار ، أى طلب غفران الصغائر للأنبياء إن قلنا : يفعلونها ولا يصرون ، وطلب غفران ما فعلوه ، مما الأولى في حقهم أن لا يفعلوه ، وليس بصغيرة ، وطلب غفران كبائر وصغائر غير الأنبياء •

ومذهبنا أنهم لا يفعلون الصغائر ، فإذا قال ملك : اللهم اغفر لفلان ، أو لا تؤاخذ به ، أو اعف عنه أو نحو ذلك فقد صلى عليه ، وصلاة بنى آدم والجن •

قلت : وباقي الحيوانات والجمادات الدعاء بخير ، فإذا قالوا : اللهم آت محمدا الوسيلة أو آتته الفضيلة ، أو آتته الدرجة الرفيعة ، أو قال : ابعثه المقام المحمود فقد صلوا عليه صلى الله عليه وسلم ، فبذلك تعلم بطلان ما يتوهم أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتحقق إلا بمثل قولنا : اللهم صلى عليه ، أو صلى الله عليه ، أو الصلاة عليه ، مما فيه مادة الصلاة ، وأن ذلك هي الصلاة من بنى آدم والجن ، بل قولنا : ذلك طاب صلاة إلهية ، أى ارحمه يا الله ، لا صلاة آدمية صادرة منا إلا باعتبار أن المقصود به إنشاء صلاتنا ، لأن طلبنا الرحمة من الله دعاء بالخير ، ولذا قال لسائليه : كيف نصلى ؟ قال : قولوا اللهم صل إلخ •

وتفسير الصلوات المذكورات بما ذكر هو المشهور ، ويوافقه قول أهل السنة : الجوهري وغيره ، واللفظ له : الصلاة الدعاء ، والصلاة من الله الرحمة ، لأن الدعاء يشمل الدعاء بالغفران ، وهو صلاة الملائكة ، والدعاء بالرحمة ، وهو صلاة التقلين وغيرهما ، فصح ان يقل : الصلاة من الملك والادمي والجنى الدعاء •

وقيل : الصلاة من الملائكة الدعاء بالغفران والرحمة ، ومن الادميين والجن آى وغيرهم من الخلق الدعاء بالرحمة والتعظيم •

ويدل على أن صلاة الملائكة هي ما ذكر في هذا القول حديث : « اذا جلس الرجل ينتظر الصلاة لم تزل الملائكة تصلى عليه تقول : اللهم اغفر له اللهم ارحمه » وقيل صلاة الله رحمة مقرونة بتعظيم ، ومن الملائكة استغفار ، ومن غيرهما تضرع •

وفي فتح الآلة في المشكاة : أن الصلاة من الادميين التضرع والدعاء ، وكذا بقية الحيوانات ، وفي فتاوى السيوطى ما نصه : إن الاحجار سلمت على النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد أنها تصلى عليه •

قلت : ورد وأرجع بعضهم استغفار الملائكة ودعاء غيرهم الى طلب الرحمة ، ورد بأنه تصرف عقلى لا يعتبر فى المنقول إلا بنقل •

ومنه : ظهر أن ما قيل من أن التحقيق أن الصلاة بمعنى الإمداد ، وهو من الله بالرحمة ، ومن غيره بالطلب أولى بالرد ما لم يثبت بالنقل ، لكن نقل بعض المحققين عن أبى العالية وابن عباس أنها من الله ثناء ، وإظهار شرف ، ومن غيره طلبه ، قال : وهذا الطلب عين الثناء والتعظيم ، فيكون مشتركا معنويًا •

قال الصفوى : وقد يزيّف تفسير صلاة الله بالرحمة بإنكار ، نحو :
اللهم ارحم محمداً ، وبعدم قيامه مقام الصلاة ، وبالخلاف فى إطلاق
الصلاة على غير النبى ، والوفاق فى الترحم على غيره •

قلت : لا نسلم منع اللهم ارحمه ، إذا أريد به اللهم أنعم عليه ،
أى زد له نعماً ، لأن نعمه تعالى لا تنتهى ، فالمطلوب أمر زائد على
ما حصل له فى وقت ، ففى الكلام حذف أو استعمال العام فى الخاص
بقرينة إن طلب الحاصل غير معقول ، وقد يقال : تعبدنا بذلك تعبداً
لمجرد الثواب ، تأمل ولا شك أنه صلاة لكن لا بد أيضاً أن يصلى
بمادة الصلاة ، لقوله فى تفسير : صلوا عليه ، قولوا اللهم صل إلخ بعض
ذلك أشار الصفوى مجيباً بقوله : أقول الأول للشهرة والشيوخ ،
فيما ليس فيه كمال التعظيم ، والآخرا للتخصيص اللفظى شرعا
لا المعنوى •

وقيل : إن الصلاة لغة الدعاء مطلقاً ، وهو ظاهر صاحب فتح الأقفال
فى صغيره على اللامية •

قال الشنوائى ، والحبلى : وهو فى حقه تعالى بمعنى أنه يدعو ذاته
بإيصال الخير الى النبى صلى الله عليه وسلم وغيره ؟

قلت : هو باطل إلا ان أرادا أنه يريد إيصال الخير الى من ذكر •

وقال ابن العباس عبد الله فى تحقيق المقال : صلاة الله رحمة ،
وصلاة الملائكة رقة ، واستدعاء للرحمة ، قال وقيل : صلاة الله على
غيره صلى الله عليه وسلم ، ممن دونه رحمة ، وعليه صلى الله عليه
وسلم تشرىف وزيادة تكريم •

وقال أبو العالية : صلاة الله على نبيه ثناءه عليه عند الملائكة ،
وصلاة الملائكة عليهم الصلاة والسلام دعاء ، وكذا سائر العباد صلاتهم
دعاء ، كما ذكر أبو العالية من صلاة الملائكة ا . ه .

وصلى الناظم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله كما ورد
في حديث التعليم الذي هو : قولوا اللهم صل إلخ ، وزاد الصلاة على
الصحب ، وهو دليل على أن الأول يعم أقاربه ، ولا إشكال في جواز
الصلاة على غير النبي من الآل والأزواج ، أى والصحب إذا كانوا
بحكم التابع للنبي صلى الله عليه وسلم ، والإضافة إليه لا على
التخصيص .

قلت : وكذا سائر المؤمنين على التابع فقط ، أو مع الإضافة المعنوية ،
لأن المؤمنين مؤمنون به ، وهم أولياءه ، واختلف في الصلاة على من
ليس بالنبي على التخصيص ، مثل أن يقال : اللهم صل على زيد
أو على أبى أى أرحمه ، فقيل : لا يصل إلا على النبي ، فلا يصل
على التخصيص ، ولو على من هو من أهل البيت أو من الأنبياء .

ونقل عن مالك ووجهه : أن ذلك صار شعارا لذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، بل ربما يتوهم منه أن المصلى عليه نبي ،
قال صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
يقفن مواقف التهم » وعن الزمخشري أن ذلك مكروه وقيل : لا يصل
إلا على النبيين وهو المشهور عن مالك ، ووجهه ما ذكر ، وقيل :
يصلى عليهم وعلى غيرهم .

قلت : ويدل له قوله تعالى : (هو الذى يصلى عليكم) إلخ
(وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) وقوله صلى الله عليه وسلم :
« اللهم صل على آل أبى أو فى » ؟

قال الزمخشري القياس جـواز الصلاة على كل مؤمن ،
أى الانفراد والتبع ، وقد يقال : لا دليل فى الآيتين ، لأن المعنى هو
الذى يرحمكم ، وتستغفر مثلاً لكم ملائكته ، وادع لهم بالخير إن دعائك
سكن لهم ، والخلاف إنما هو فى الصلاة بلفظ الصلاة مثل : اللهم صل
على زيد وعمرو ، والدليل على الجواز الحديث فقط : « اللهم صل
على أبى أوفى » دون الآيتين .

والحق عندى أن جملة الصلاة خبرية لفظاً ، إنشائية معنى ،
قصد بها تحصيل الصلاة للأمور بها ، أو خبرية لفظاً ، طلبية معنى ،
أى اللهم صل عليه وعليه . فككت البيت ، ولكن مجيء الاسمى للطلب ،
قابل بالنسبة الى الفعلية .

ونظير الوجه الأول فى الأفعال قولك : بعت قاصداً لإنشاء
البيع ، ونظير الثانى : رحم الله فلانا ، أى ارحمه يا الله ، كذا ظهر
وليست بخبرية لفظاً ومعنى ، لأنها لا تحصل الصلاة .

وزعم الطباوى والصبان أنه تجوز خبريتها بناء على أنها تفيد
التعظيم ، وفيه نظر لأن التعظيم لا دعاء بالخير فيه ، فلا تحصل
الصلاة تأمل ، وذلك أن الإخبار على التعظيم أو غيره بثبوت الصلاة
أى الرحمة ، لا يتضمن سؤال الرحمة ، واختار الجملة الاسمى فى
الصلاة ، والحمد على رفعهما عن الفعلية لدالتها على الدوام ، سواء
قدر المتعلق الاستقرارى اسماً أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً .

وقيل : إن الجملة الاسمى لا تدل عليه إذا كان الخبر فيها فعلاً
قليل أو اسماً مثله ، وإذا قدر مضارعاً استمرارياً فهو الدال على ذلك ،
وذلك مبسوط فى غير هذا ، والصلاة اسم مصدر ، وذاك المصدر هو
التصليّة بتخفيف الياء مفتوحة ، لأن قياس مصدر صلى التصليّة مثل

زكى تركية بدون التشديد ، لأن قياس مصدر فعل بتشديد العين تفعلة بدون ياء بين العين واللام ، وقل مجيئه على تفعيل بآياء مثل : نزي زيد دلوه تنزيًا بتشديد الياء ، ولم يرد واحد منهما في صلى ، بل ورد صلاة قال في تحقيق المقال : ولعله فرار من صليت الشيء في النار تصلية •

قلت : ويجوز أن يقال تصلية بفتح الياء بدون تشديد على القياس بناء على جواز استعمال القياس في المصادر ، ولو ورد خلافه فقط وهو ضعيف مردود ، وعلى في الموضعين للاستعلاء المجازي ، ولا حاجة الى جعلها بمعنى اللام الاستحقاقية ، لأن الرحمة تغشى صاحبها الواقعة عليه ، وكأنها شيء علاه ، وكذا الدعاء بها ، وخير اسم تفضيل منصرف ، سواء أضيف كما في البيت ، أو قرن بال أم لا ، لأنه ولو كان فيه الوصفية ، لكن زالت منه موازنة الفعل بحذف همزته ، لأن أصله أخير فخنف لكثرة وروده بحذف الهمزة ، فنقلت فتحة الياء الى الخاء لأنه لا يبتدأ بساكن ، وقد تثبتت همزته •

قال الناظم في الكافية :

وغالباً أغناهم خير وشر
عن قولهم أخير منه وأشر

وهو مشتق من الخير بفتح الخاء وسكون الياء الذي هو مصدر خار يخير ، أى تابس بالخير وهو مقابل الشر ، أو من الخير بكسر الخاء ، وهو الكرم والشرف •

فالمعنى على الأول : ثم الصلاة على من هو أكثر خيراً من غيره من الهورى •

وعلى الثانى : ثم الصلاة على من هو أكرم وأشرف من غيره ، ويستعمل خير اسما ليس بوصف كخار يخير خيراً ، ولا يوصف كالذى هو اسم تفضيل نحو : (إن ترك خيراً) أى مالا ، ويستعمل وصفاً ليس باسم تفضيل مخففاً من خير بفتح الخاء وكسر الياء مشددة ، كما يقال فى ميت وهين بتشديد الياء ميت وهين بسكونها نحو : (خيرات حسان) فى تأويل بعيد والقريب أنه اسم تفضيل طابق لعدم وزن أفعل .

ويجوز تجريح الذى فى البيت على هذا الآخر ، ولكن الأول أولى ، فبطل ادعاء أبى يحيى أنه ليس المراد فى البيت إلا ذلك الأول ، ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم خير من غيره من الورى وخيرهم .

فمبلغ العلم فيه أنه بشر

وأنه خير خلق الله كلهم

كما قال البوصرى ، والورى الخلق مأخوذ من ورى الزند يرى أى أخرج ناره ، والخلق مخرجون من العدم الى الوجود ، وآلفه منقلب عن ياء ، فهو يكتب كصورة ياء ، وتقول المغاربة : لها الإمالة لا عن واو ، لأنه ليس فى العربية كلمة فاؤها ولا مها واو إلا الواو ، والمراد بالورى هنا من ليس بخسيس من الخلق كالجبابرة وأصحاب الكبائر والصغائر ، الذين لم يتوبوا ، والكلاب والخنازير والحمير ، ومن ليس لا فضل له كالحجر والشجر والحمل ، لأن تفضيله على هؤلاء ، وكل من هو ناقص تنقيص ، لأن تفضيل الكامل على الناقص تنقيص ، تقول فى ذم الفرس : هو خير من الحمار ، وفى ذم السيف هو خير من العصا ، فإذا ثبت أنه خير من الورى الحسن ، ذوى المزية فقد ثبتت له المزية على غيرهم بالأولى .

ويظهر لى أيضاً أنه يجوز أن يراد الخلق مطلقاً ، على أن المراد مجموعهم لا جميعهم ، فلا يرد أنه تفصيل للكامل على الناقص تأمل •

وأما حديث : « كفضلى على أدناكم رجلاً » فإن للرجل الأدنى فيه مزية وفضلاً ، لكنه مفضول أو أفضل منه فى الحديث النبى؁ وغيره ، فلا يرد على قاعدة أن تفصيل الكامل على الناقص تنقيص ، لأن المراد النقصان المفرط المذموم ، والسادات بألف وتاء جمع سادة ، والساداة جمع سيد على غير قياس ، وأما جمع السادة على سادات فمقيس لتأنيثه بالتاء كطلحة وطلحات ، ولو كان المذكر غير مقيس ، لأن جمع الجمع سماعى •

ومعنى ذلك أن كونه لمذكر لا يمنع جمعه بألف وتاء لختمه بالتاء ، وكونه جع جمع جاء على غير قياس ، لأن جمع الجمع سماعى فلا تناقض ، وقيل : بقياس جمع الجمع ، ويجوز أن يكون فى النظم سادتنا بدون ألف بعد الدال ، فيكون جمع سيد ، فيكون الجزء مطوياً أى محذوفاً منه الحرف الرابع الساكن كفاء مستفعلن ، فإن حذفها طيىء لأنها رابعة ساكنة والسين والألف بعدها سبب خفيف نظير الميم والسين من مستفعلن ، والدال أول السبب الخفيف الآخر لم يؤت له بصرف ثان ساكن ، وهو نظير تاء مستفعلن ، وأصل : سادة سودة بفتح السين والواو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت الفاء بعد حذف حركتها ، وأصل : سيد سيود بفتح السين وسكون الياء وكسر الواو فوزنه فيعل بفاء مفتوحة فياء ساكنة ، فعين مكسورة قلبت الواو ياء ، وأدغم فيها الياء لاجتماع ياء وواو مسبوقه إحداهما بالسكون ، وهذا مذهب البصريين •

وقيل : أصله سيود بفتح السين والواو وسكون الياء بينهما ، فوزنه فيعل بفتح الفاء والعين وسكون الياء بينهما ، وهذا مذهب أهل بغداد ، ووجهه أنه اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم كسرت الياء المنقابة عن الواو نقلاً لفيعل بفتح العين كضيغم وصيرف الى فيعل بكسرها ، أو يقال : كسرت واوه بعد ما فتحت فقلبت ياء ، وأدغم فيها ياء ، وإنما لم يقولوا بكسر الواو ابتداء ، لأنهم لم يروا في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر حتى يحمل عليه المعتل ، ويرده أن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ، فإنه نوع على إفراده ، فيجوز أن يكون مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع فاعل من المعتل على فعلة وبضم الفاء وفتح العين واللام ، كفضاة جمع قاض أصله قضية بضم القاف وفتح الضاد والياء ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولو كان سيد فيعلا بفتح العين لقليل سيد بفتحها ، وإنما قلبت الواو ياء دون العكس ، لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتحقيق ما أمكن ، ولناسبة الكسر .

وقيل : أصله سويد بفتح السين وكسر الواو وسكون الياء ، ووزنه فيعل بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء ، وهو مذهب الذراء ، ويرجح الجمع على معائل بالهمزة قالوا : سيائد بالهمزة بين الألف والdal ، ولو كانت العين مؤخرة وهي الواو لما همزوه أى لما قلبوها همزة ، لأنها أصل ، فلما جىء بالهمزة بعد الألف علم أنها منقلبة عن ياء سويد وواؤه هي الياء قبل الألف ، ولو كان أصله سيود بفتح الواو أو كسرها لما قلبت الواو همزة ، لأنها أصل ، ويرد على ذلك أول وأوئل .

قال في التوضيح : الرابعة أن تقع إحداهما ثانياً حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف ، أو واوين كأوائل جمع أول ، أو مختلفين كسيائد جمع سيد أصاه سيود .

قال خَالِد : هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما ، وذهب الأخفش الى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا همز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء فيقال : سيائد وسيأود ونيائف بدون همز على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيراً وهو اجتماع الواوين أول الكلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الواو والياء ، فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو : بين اسم موضع ، ونحو : يوم ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من الإبدال مطلقاً للقياس والسمع .

أما القياس : فلأن الإبدال في أوائل إنما هو بالحمل على كسَاء ورداء لشبهه بهما من جهة قربيه من الطرف ، وفي كسَاء ورداء لا فرق بين الواو والياء ، فكذا هنا .

وأما السماع : فهو حكاية أبي زيد في سيقة سيائق بالهمز ، وهو فيعلة من ساق يسوق ، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز ، وإنما أطلق الناظم السيد على غير الله ، لأن الصحيح جوازه ، قال صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » وقال : « أنا سيد الناس يوم القيامة » وقال الله عز وجل ، في يحيى عليه الصلاة والسلام : (وسيداً وحصوراً) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحسن : « هذا سيد » وقال مثله على ، وقال الله تعالى : (وألفيا سيدها لدى الباب) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « قوموا الى سيدكم » وقيل : لا يطلق

إلا على الله ، ويرده ذلك ، وعن النووى فى الأذكار عن النحاس جـواز إطلاقه على غيره ، إلا أن قرن بآل واستظهر النووى الجواز مطلقاً ، وعلة المانع مطلقاً أنه قيل له صلى الله عليه وسلم : يا سيدنا فقال : « السيد هو الله » وعليه مالك •

والجواب : أن المعنى أن السيد تحقيقاً هو الله ، وأن إطلاق السيد على غيره عارية ، وإطلاق نسبى ، والله السيد لكل شىء سواء ، والسيادة ارتفاع القدر والشأن ، وأصل السيد المتولى للسواد ، أى الجماعة الكثيرة ، ولما كان من شرط المتولى للجماعة الكثيرة أن يكون مهذب النفس ، قيل لكل من كان فاضلاً فى نفسه : سيد ، ولا يقال : سيد الثوب أو الفرس من غير العقلاء ويطلق على الحليم الذى لا يستفزه الغضب والكريم والمالك •

قال الحلبي : والسيد لغة من فاق غيره كراً وحظماً •

قال صاحب تحقيق المقال : ومعنى السيد الكامل المحتاج اليه بإطلاق ، وفلان سيد قومه يرجعون اليه ، وجريهم على مقتضى أمره ومعولهم عليه عن رأيه يصعدون ، ومن قوله يستمدون ، وللناس فيه عبارات لا تخرج عما أصلناه ، وآل الرجلٍ عشرته المنسوبون اليه ، وهم أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا ، أى الذكور لا أولاد بناته ، كما احترز عنهم بقولنا المنسوبون اليه ، فلا يقال لأولاد البنات ، ولا للإخوة والأخوات والزوجات ، إلا أن يراد النسبة اللغوية فيشمل من ذكر ، فيساوى عبارات الصحاح آل الرجل أهله وعياله ، وأيضاً أتباعه •

وعبارة بعضهم آل الرجل لغة عشيرته وأهله ، والمراد بآل النبىؐ هنا فى مقام الدعاء أقاربه فيما قيل ، فعطف الأصحاب عليه للمغايرة •

بل عطف عام على خاص ، لأن الأصحاب تعم آله وغيرهم ، وآله الذين في زمانه الذين آمنوا به كلهم أصحاب بل بينهما عموم وخصوص من وجه ، فمن الصحابة من ليس من أقاربه صلى الله عليه وسلم ، ومن أقاربه من ليس أصحابيا ، وهو من جاء بعدك ، ومن المسلمين من هو صحابي وآل كالعباس وحمزة وفاطمة رضى الله عنهم .

وقيل : المراد أتباعه في العمل الصالح ، فيشمل الأصحاب ، فعطفهم عليه عطف خاص على عام لمزية ذلك الخاص على من عمل صالحا ، ولم يكن قريبا له صلى الله عليه وسلم في النسب ، وهو اللائق بمذهبنا ، لأن تخصيصه بالآل الذين رضى الله عنهم ، الذين أقارب له ، فيه عدم التعميم في الدعاء ، وتفسيره بكل من آمن به ، ولو لم يعمل العمل الصالح فيه دعاء بخير الآخرة لغير المتولى وهو كفر .

وكذا القصد به الى كل أقاربه ولو غير مؤمنين ، أو غير موفين كفرا ما قصد نحو : أبى لهب ، فمن نص على شره فقصدته بالولاية شرك ، وقصد من لم ينص عليه كفره نفاق .

وقال الأزهري : المراد بالآل في مقام الدعاء المطلوب فيه التعميم أمة الإجابة ، أى من اتبعه ولو في أصل الإيمان ، يعنى أجاب الى التوحيد ، قال : هو الأقرب للصواب ، واختاره النووي ، وقيده القاضي حسين بالأتقياء منهم ، فيوافق ما مر لنا ، ونؤيده : (إن أولياءه إلا المتقون) بل قال بعضهم : يحمل من أطلق عليه .

وقيل : يبقى على إطلاقه بأن يراد بالصلاة الرحمة المطلقة ، أى الشاملة لرحمة الدنيا المطلوبة لغير المتولى وله ، ورحمة الآخرة المطلوبة له ، وهذا منهم احتياط ، وبعض تنفيه لأن مذهبهم الرجاء لكل من اتبع في أصل الإيمان ، ولو مات مصرا على كبائر النفاق .

قال الشنواني : وجمع بعضهم بأن له استعمالين خاصاً ، وهو الأول وهو من جهة النسب ، وعاماً وهو الثانى وهو من جهة الدين ، وهو المراد فى مثل هذا المقام ، وأراد بالأول عدم الإبقاء على الإطلاق ، وبالثانى الإبقاء عليه •

واختار الصبان أنه إن كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسيره بأهل البيت ، حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس ، وطهرتهم تطهيراً ، وإن كان ما يستدعى تفسيره بالأتقياء حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، الذين ملأت قلوبهم بأنوارك ، وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن لم يكن ما ذكر حمل على الأتباع ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، سكان جنتك ، وأهل دار كرامتك •

وقال الشافعى : آله أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطالب •

قال الشيخ عميرة : أراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنات ، ففيه تغليب ويثنى ما يشمل البنات ، ففيه تغليب أيضاً وهو صريح فى شمول الآل للإناث •

قال ابن قاسم فى حاشية جمع الجوامع : اعلم أن استدلال الشارح بهذه الأحاديث يقتضى أن أولاد بنات هاشم لا يدخلون فى الآل ، لأنه لاحق لهم فى الخمس ، وقضية الأحاديث أيضاً جواز الصدقة عليهم ، وبتفسير الشافعى قال الجمهور ، ولكن التحقيق أن هذا التفسير بيان لمن يحرم عليهم أخذ الزكاة ، لما لهم فى خمسة الخمس ، فأولاد بنات من ذكر ليسوا من الآل بهذا المعنى ، لأنه لا يحرم أخذها ، لأنه لا شىء لهم فى خمس الخمس كالزبير وعثمان •

قيل : تخصيص آل ببنى هاشم والمطلب دون غيرهم ، والعشيرة شرعى لا لغوى ، والتحقيق القصد بالآل فى مقام الدّعاء عند عدم قرينة كل من آمن به ، وعمل صالحاً الى يوم الدين (إن أوليائه إلا المتقون) وإضافة آل الى الضمير جائزة كما فعل المص وفيه إشارة الى الرّد على الكسائى والنحاس والزبيدى المانعين لإضافته للضمير ، القائلين : إنها من لحن العامة •

ويرد عليهم قوله : وانصر على آل الصليب اليوم آلك بإضافته للكاف ، ثم إنه إن كانت شبهتهم أن الآل إنما يضاف الى الأشراف والمعظم عنهم الظاهر لا الضمير ، بطلت أيضاً لأن الضمير كمرجه فى الدلالة ، ويرد عليهم أيضاً فى منعهم إضافته للضمير حديث : « اللهم صل على محمد وآله » •

قال الشيخ أبو زكريا : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : من آلك يا رسول الله ؟ قال : « ألى كل بار تقى » فأضيف للضمير فى كلام السائل وهو عربى ، وفى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أفصح الناس •

نعم قيل : الأولى إضافته للظاهر ولا يضاف إلا للعلاء ، بل إلا لذوى العلم ، فلا يضاف الى زمان أو مكان ، وكل من لا يوصف بالعلم ، فلا يقال : آل مصر ولا آل موضع كذا ، ولا آل زمان كذا ، ويرد ذلك قوله : من الجزء من آل الوجيه ، وقوله : وانصر على آل الصليب اليوم آلك ، فأضيف للوجيه وهو فرس ، وللصليب وهما ليسا عالمين ، لكن هذا قليل لعكّه غير مقيس ، ولا يضاف إلا لمن له شرف ، ولا يرد عليه البيتان ولا قولهم : آل فرعون ، لأنهم مقصرون بصور الأشراف ، ولأن فرعون والفرس والصليب شرفاً باعتبار الدنيا عند أهلهم ، فلا يقال : آل الإسكاف •

وعن الأخفش أنهم قالوا : آل المدينة ، وآل البصرة ، وفيه دليل على جواز إضافته لغير العالم ، إلاّ إن قيل : إنه قليل أو نادر لا يقاس ، وكذا سمع آل البيت ، والبيت غير عاقل ، وفي إضافته للمدينة والبصرة دليل على جواز إضافته لمؤنث ، سمع آل فاطمة وآل فلانة ، قال الشاعرة :

* عفا عن آل فاطمة الجوى *

فبطل ادّعاء أنه لا يضاف لمؤنث ، إلا أن قيل بقلّة ذلك ، والغالب إضافته الى علم من يعلم ممن له خطر وشرف في الدين أو الدنيا ، أو فيهما ، ونادر غير مضاف نحو : هؤلاء آل أو هؤلاء آل لهؤلاء ، ونادر مضافاً الى علم من لا يعلم كإضافته للوجيه علم فرس ، وقل مضافاً الى ضمير فيما قيل ، وإلى اسم جنس كإضافته للصليب ، ولا يقال : اختصاص الآل بأولى الشرف يمنع تصغيره ، لأن المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه دون ذوات من أطلق عليه آل ، ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف ، لكن التحقير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر ، مع أن الشرف تتفاوت مراتبه بحسب الإضافات .

قال الشفواني : وأيضا فالتصغير يكون للتعظيم .

قال الطبري : فوُقش في هذا بأن التصغير التعظيم فرع تصغير التحقير ، ويجوز إضافة أهل الى ما ذكر كله ، واختصاص آل بأولى الشرف ، وما ذكر إنما هو بعد القلب الآتى ، وقيل : مطلقاً ، وقد يجمع بالواو والياء مع النون ، نحو : هؤلاء أو لو زيد ، وجاء أولون بالإضافة وعدمها على ما مرّ ، والمشهور أن أصله أهل ، قلبت الهاء ألفاً ، ويبحث فيه بأن قلب الهاء ألفاً لم يجيء في موضع آخر حتى يقاس عليه .

وقال سيوييه : أصل آل أهل ، أبدلت الهاء همزة لقرب المخرج كما فعلوا في ماء أصله ماه ، فوقعت همزة ساكنة بعد أخرى مفتوحة ، فقلبت ألفا ، وإنما لم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر لما مر من أنه لم يجيء في موضع قلب الهاء ألفا ، حتى يقاس عليه •

وأما قلب الهاء همزة فشائع ، فقلبت الهاء همزة ليتوصل إلى قلبها ألفا ، والألف أخف فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء ، فكيف تقلب الهاء همزة ، لأنه مؤد إلى القلب ألفا وهو خفيف •

وأما قلب الهاء همزة في نحو : ماء مع إبقائها همزة دون قلب الفاء فوجهه جبر ضعفه الحاصل بقلب عينه ألفا ، وأصلها الواو ، لأن الهمزة أقوى من الهاء ، وأنه لو قلبت الهمزة ألفا لجاء ألفان وإبقاؤهما محال ، وقلب الثاني همزة رجوع للهمزة المقبوض عنها ، لا يقال : هلا أبقيت عينه واوا ليصح ذلك ، لأنها تحركت بعد فتحة ، فقلبت ألفا ، ولا بد منه ، وذلك مذهب سيوييه ، وصاحب القاموس ، واستدل له بتصغيره على أهيل ، وهو يرد الشيء لأصله ، ولم يصغر على غيره ، فدل على أنه فرع أهل ، إذ لو تفرع عن أصل غير ذلك لسمع له مصغر يرده إلى ذلك الأصل ، ورد بأنه سمع له مصغر وهو أويل كما في القاموس ، فأصله أول بفتح الواو على ما يأتي إن شاء الله •

بل قد يبحث بأنه حيث سمع أهيل وأويل ، فلا دلالة في التصغير على تغيير أحدهما ، ويبحث في ذلك بأننا لا نسلم أن أهيل تصغير آل ، بل تصغير أهل ، وأما أويل فتصغير آل كما للكسائي القائل : سمعت أعرابيا فصيحاً يقول : أهل وأهيل ، وآل وأويل ، وكما

للمدّامين القائل : إن آلا ليس كلمة متفرعة عن غيرها ، بل هي مادة ، وأهل مادة أخرى مختلفتان ، وقد يقال : إن أئمة اللغة نقلوا أن آلا صغر على أهيل ، وأنهم ما قالوا ذلك إلا وقد فهموه من كلام العرب بقرائن وهم ثقات إلى النقل جداً ، وطلب تصحيح النقل من هؤلاء الفحول ليس له وجه مقبول عند أرباب النقول وأصحاب العقول .

أما ترى أن الفقهاء أو المحدثين و غيرهم إذا نقل جلهم أو جليلهم عن إمام فلا اعتبار عندهم لمنع صحة النقل ، وطلب التصحيح ، واو فتح ذلك الباب لم يبق اعتماد على ما في الكتب ، ولا يصح التعميل عليهم ، ولا ينبغي التعرض لذلك إلا لموجب يعارض ، وإلا فلا يفيد فائدة كما للشنوائى .

وإن قلت : أنتم معشر الأباضية لا يجوز عندكم حسن الظن في مخالفكم ، ولا في صاحب الكبيرة مطلقاً ، فكيف تجعل المخالف ثقة ؟

قلت : هم ثقات في علم اللغة والنحو وغيرهما ، من دون أصول الشريعة ، فقد رأيتهم أعنى معشر الأباضية قلدوهم في اللغة والنحو وغيرهما ، وفي تفسير الآى ، وفي فروع الفقه حيث يخطوا من فعل بقول من أقوالهم في الفروع ، وما ذلك إلا لحسن الظن فيهم في ذلك ، ولا يضر حسن الظن هذا لأنه ليس على وجه يوجب الولاية ، بل على وجه أن الأصل عدم الكذب ، وأنهم لا يجيزون انكذب ، كما لا نجيزه ، وأنهم مجتهدون في العلم جداً ، وأنهم لم يدعهم إلى ذلك اعتقاد مذهب فاسد ، فلذا لم يجعلوهم ثقات حيث دعاهم إلى ذلك الاعتقاد في مسألة ، وذكر المتبرأ منه بما فيه من الحسن ، لا على وجه المدح ، بل قال بعضنا : أو على المدح جائز إذ هو على أمر صحيح بلا قصد ولاية .

هذا ما ظهر لى ، وإلا فكيف رأيت فى أهل مذهبنا من كتب تصنيف
أو لغة أو منطق ، فيأله من مذهب ما أقومه ، وبيا لله لقله علماته ،
ويظهر لى أنه حيث نصوا على ورود تصغير آل على أهيل وأويل له
أصلان : أحدهما : أهل فباعباره صغر على أهيل ، والآخر : أول
فباعباره صغر على أويل ، فصح الاستدلال على أن أصل آل أهل
بأهيل ، ولكن لا ينافى أن له أصلا آخر باعباره صغر على أويل ،
لا يقال أهيل تصغير أهل لا آل ، لأن الأئمة نقلوا عن العرب أنه
تصغير آل ، وما قالوا ذلك إلا لفهمهم من العرب أنه تصغير آل
مر ، فأهيل يكون تصغير آل ، ويكون تصغير أهل •

ثم رأيت ابن قاسم صاحب الآيات البينات نص على ذلك ،
فأحمد لله على موافقتى لعلامة محقق •

وقال الكسائى : كما مر أصل آل أول بفتح الهمزة والواو بدون
تشديد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وحكى هو وغيره
تصغيره على أويل فهو دليله ، وعليه الجوهرى حيث ذكره فى عين
الواو لا فى عين الهاء ، وهو مأخوذ من آل يؤول الى كذا اذا رجع
اليه بقرابة أو نحوها ، ولا يقال : لو كان أول أصل آل لنطقت به
العرب ، لما علمت أنه تحركت الواو بعد فتح ، فقلبت ألفا فهو أصر
مرفوض ، لأنهم لا ينطقون بواو متحركة بعد فتحة بل يقلبونها •

ويبحث فى مذهب سيبويه بأنه لو كان أصله أهلا لما فرقوا فى
الإضافة بين آل وأهل ؟

ويجاب : بأنه لا يلزم من كون الشيء أصلا لشيء أن يستعمل
استعماله ، وكم للأصول من مزايا على الفروع ، وكم من تصرف فى
الفروع ليس فى الأصول •

ويبحث على مذهبي سيبويه والكسائي ، من حيث الاستدلال
بالتصغير ، بأن المصغر فرع المكبر ، وقد توقف العلم بأصالة
ذلك الحرف في المكبر على أصالته في المصغر ، فجاء الدور ؟

وأجاب الشنواني : بأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود
لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف
وجود ، فلم تتحدد جهة التوقف ، فلا دور •

هذا وقد صرح بعض المحققين بشذوذ نحو : ماء ممّا همزته
عن هاء ، وعليه فيلزم على مذهب سيبويه شذوذ إلا إن قيل : جعلوا نحو
ما شاذاً لأن همزته أم تقلب ألفاً بعد قلبها عن هاء ، وهو بعيد ،
والصّحّ بفتح الصاد وسكون الحاء وبكسر الصاد جمع صاحب
كراكب وركب ، وسافر وسفر ، وتاجر وتجر ، وهو غير مقيس
والقياس صاحب بضمّ الصاد وفتح الحاء مشددة ، كراكع وركع
وصحاب بضمّ الصاد وفتح الحاء مشددة بعدها ألف كراكع وركاع ،
وصحبة بفتح الصاد والحاء بدون تشديد ودون ألف ككامل وكملة ،
وطالب وطلبة •

وهذا كله إن قلنا : صاحب وصف أو لوحظت وصفيته المنسوخة ،
وأما إن قلنا : غير وصف وغير ملحوظة هي ، فقياس جمعه صواحب
ككاهل وكواهل ، كذا ظهر لي ، وقيل في نحو : الصّحب والركب
والسفر والتّجر بفتح الأوائل ، وسكون الثواني إنه اسم جنس لا جمع ،
وقيل : اسم جمع وهو المختار عندهم ، وبه قال سيبويه ، يقول : فاعل
لا يجمع على فعل •

وأما أصحاب فقال الدواني : هو جمع صاحب بفتح الصاد
وسكون الحاء الذي هو جمع صاحب أو أصحاب جمع صاحب بفتح

وسكون ، الذى هو مخفف من صـحب بفتح فكسر الذى هو مخفف
صاحب بالألف •

وقال السعد فى المطول تبعا للزمخشري : إن جمع صاحب وودّ
بأن الجوهرى منع جمع فاعل على أفعال ، وأجيب بأن استعمال
الزمخشري بمنزلة الرواية ، لكن قد وافق السعد فى حاشية الكشف
الجوهرى حيث قال : الحق عدم ثبوت أفعال جمع فاعل ، حتى قيل
إن أصـحاباً جمع صـحب بالسكون الذى هو اسم جمع أو جمع صـحب
بالكسر مخفف صاحب ، ولقائل أن يقول : إن أفعالا كما لا يكون جمعاً
لفاعل ، كذلك لا يكون جمعاً لفعل بسكون العين صحيحاً إلا شذوذاً
فيهما ، ولو اعتلت العين فى فعل بالسكون لجمع على أفعال ، كثوب
وأثواب ، وبيت وأبيات •

قال فى التوضيح : كما شذّ أى أفعال فى فعل المفتوح الفاء
الصحيح العين الساكنها •

قال الشنوائى : لا يقال لعل المراد أنه لا يكون جمعاً لفاعل مطلقاً
لا قياساً ولا شذوذاً ، لأنهم صرحوا بأن أفعـالا ممّا حفظ فى فاعل ،
نحو : جاهل وأجهال ، فإن ثبت دليل على أنه جمع صـحب شذوذاً
فذاك ، وإلا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً ، فتخصيص الأول
تحكم • • •

وأصله لابن القاسم صاحب الآيات البيّنات قلت : صرح فى
القاموس بأن أطهارا جمع طاهر ، وصرح فى الفائق بأن أمجاداً جمع
ماجد ، كشاهد وأشهاد ، وربما دل على قياس جمع فاعل على أفعال

قول الميداني : إن فاعلا يجمع على أفعال نحو : ناصر وأنصار ، وصاحب وأصحاب ، ولعله أراد أنه يرد جمعه على أفعال سماعاً ، لا أنه مقيس .

قال صاحب مجمع الأمثال : إن هذا الجمع عزيز في كلامهم ، ومعلوم ظاهر أن القلة لا تتنافى الصحة ، ولا الفصاحة ، وإنما المنافي لهما الشذوذ ، وفيه أن الشذوذ لا ينافي الصحة ، ولا ينافي الفصاحة مطلقاً ، بل يقال : شاذ قياساً فصيح استعمالاً ، وحمل ما ذكر على أن المراد بالجمع فيه الجملة والجماعة ، لا الجمع النحوي خلاف الظاهر المتبادر ، والصاحب هنا الصحابي ، والصحابي نسب إلى الصحابة ، والصحابة في الأصل مصدر أطلق على أصحابه صلى الله عليه وسلم ، والصحابة لغلبة استعمالها فيهم أخص من الأصحاب ، فالصحابة أصحابه صلى الله عليه وسلم فقط ، وأمّا الأصحاب فيطلق على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأصحاب مطلقاً ، والصحابي والأصحاب والصحابة في مقام الدعاء ، بل النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ، وإن لم يرو عنه ، وإن تطل صحبتته ، هذا مختار أبي يحيى وغيره .

وحده الشنواني عن بعض العلماء بأنه من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يره اظلمة ليل مثلاً ، أو عدم بصر ، ولم يطل اجتماعه بالمصطفى صلى الله عليه وسلم قال : هذا هو الصحيح من الخلاف ، بخلاف التابعي وهو صاحب الصحابي فإنه يشترط فيه الإطالة على قول نظراً للمعرف ، والفرق أن الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار ، فالاعرابي الجاف

بمجرد ما يجتمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤمناً ينطق بالحكمة ببركة طلعه صلى الله عليه وسلم .

قال : واعترض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدّاً كعبد الله بن حنظل بخلاف من مات بعد ردّته مسلماً كعبد الله بن أبي سرح ، ، وكذا يعترض على تعريف أبي يحيى .

وأجاب المحلى بأنه كان يسمّى قبل الرّدة صحابياً ، بل يسمّى باعتبار ما قبل الرّدة مسلماً ويكفى ذلك في صحة التعريف ، إذ لا يشترط في التعريف الاحتراز عن المنافي العارض لبعض أفرادهم .

قال المحلى : ومن زاد من متأخري المحدثين كالعراقي في التعريف ، ومات مؤمناً للاحتراز عن ذكر ، أراد تعريف من يسمّى صحابياً بعد انقراض الصحابة والإلزام أن لا يسمّى الشخص صحابياً حال حياته ، ولا يقول بذلك أحد ، وإن كان ما أراده ليس من شأن التعريف . . .

قلت : ومثل عبد الله بن أبي سرح ، الأشعث بن قيس ، لا لطف الله به ، وذلك لأن الرّدة تبطل وصف الصحبة ، وبالإسلام يعود .

قلت : واشترط بعض المحدثين التمييز ، إنما هو في الصحابي الذي تجوز روايته ، والرواية عنه ، والكلام هنا في أعمّ من ذلك ، وقد شمل التعريفان غير المميز ، وشملاً من اجتمع به صلى الله عليه وسلم ، ولم يعلم أنه هو صلى الله عليه وسلم ، وقد آمن به ومن اجتمع به ، ولم يشعر واحد منهما بالآخر أنه هو ، وشملاً من اجتمع به وراء ستر رقيق لا يحجبه ، ومن لقيه ماراً ولو الى غير جهته من غير مكث عند الوصول اليه ، وشملاً من رآه من كوة في جدار بينهما وخاطبه مع الرؤية منها ، فإنه اجتماع أو في حكمة ورؤية قطعاً .

وأخرج الحد الأول من اجتمع به ولم يره ، وأدخله الثانى ،
وأدخل الأول من رآه من الكوة ولم يخاطبه ، وانظر : هل يدخله الثانى ؟
توقف فيه ابن قاسم ، وأدخل الثانى من اجتمع به ، ولم يشعر واحد
منهما بالاجتماع ، أو لم يشعرأ معاً ، وأخرجه الأول ، وأخرج الثانى
من رآه من بعد وكلامهم صريح فى أنه صحابى كما فى الحد الأول
فإنه مدخل له ، وتردد فيه ابن السبكى فى منع الموانع ، وذكر أنه إن
لم يثبت أنه صحابى فلا إشكال ، وإن ثبت التزام صدق الاجتماع
مع الرؤية من بعد ، وشملا من رآه واجتمع به فى ظلمة ، ولا يشمل الأول
من اجتمع به ولم يره لظلمة أو عمى ، وشمله الثانى ، وشمل الأول من
رآه قبل النبوة وآمن به بعدها ، وشمل الثانى من اجتمع به قبلها إن
علق قوله بمحمد باجتماع فقط ، لا بمؤمنا ، وشمل هذا الثانى على
هذا التعليق من اجتمع به ثم آمن به بعد ، وكذا شمل الأول
من رآه وآمن به بعد .

وقيل : هذان غير صحابين ، وشملا من رآه أو اجتمع به يهودياً
أو نصرانياً قبل النبوة ، وقد تمسك بتوراته أو إنجيله جميعاً ، لأن
فيهما أنه نبي آخر الزمان ، وقيل : غير صحابى وذلك كبخيري الراهب ،
وعمر بن نفيل ، وورقة بن نفيل ، لأنهم لم يدركوا الدعوة .

وقال شيخ الإسلام ، تبعاً لجماعة : إن ورقة صحابى ، وقيل إن
من اجتمع به غير مؤمن بعد الدعوة ، ثم آمن ولم يجتمع بعد غير صحابى
كرسول قيصر لتأخر إسلامه عن اجتماعه به صلى الله عليه وسلم ، ولم
يجتمع به بعد ، ويعترض على التعريفين بشمولهما من اجتمع به مناماً
أو بعد موته وقبل دفنه ، أو رآه كذلك مع أنه غير صحابى ؟

الجواب : أنه لا يتبادر منهما دخولهم بل خروجهم ، وشملا من حنكه أو حملة من الأطفال ، أو رآه أو اجتمع به بدون حمل وحنك ، لأن كل مولود ولد على الإسلام والتوحيد وشملا من رآه أو اجتمع به في الأرض أو في السماء أو في الهواء من الملائكة والأنبياء ، كالخضر فإنه اجتمع به في الأرض ، وكذا عيسى في بيت المقدس ، واشترط بعض أن يكون الاجتماع عادياً أى متعارفاً ، فتدخل الملائكة المجتمعة به في بيت المقدس ليلة الإسراء ، أو في غيره في غير ليلة الإسراء ، أو في الهواء بين هذه الأرض وهذه السماء بناء على أن الاجتماع بهم متعارف ، وتخرج الملائكة والأنبياء الذين رأوه في السموات ، فإن الاجتماع بهم غير متعارف ، والفضل بالقصر لضرورة الوزن والقافية ، جمع فاضل على القياس لأنه ، مما ضاهى نحو : كريم وبخيل ، في كونه كالعزيزة •

ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما ، قد جعلنا نحو : عاقل وغفلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء ، وفعلاء مقيس في ذلك كله وعقلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء ، وفعلاء مقيس في ذلك كله وصاحب الخلاصة ، فليحمل فضلاء على القياس لقوله بالقياس ، فبطل الدعاء صاحب فتح الأقفال ، أن فضلاء على غير قياس ، ولو كان ظاهر التوضيح عدم القياس ، حيث عبر في فعيل وفعلاء بالاطراد ، وفي فاعل المضاهية بالكثرة ، ولو سلم في الجملة كان قياسه فضلاء بفاء مضمومة ، وصاد مشددة مفتوحة ، وفضلاً كذلك ، وبالف بعد الضاد ولا شيء بعد اللام فيهما معتبراً وفضلة كطليبة •

والفضل الزيادة ، ومن زاد على أحد بشيء فقد فضله به ، ولا شك في فضل الآل والصحب لحوزهم شرف الدنيا لصحبتهم

النبي ، ورؤيتهم أو رؤية الصحب ، أو بعضهم له شرف الآخرة لعلو درجتهم (لا يستوى منكم من أنفق) الآية .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحداً منكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصفه » كذا في الصحيحين .

* تمتان :

الأولى : أن الناظم فضل نبينا صلى الله عليه وسلم على الورى مطلقاً ، فيشمل الملائكة والأنبياء مطلقاً ، وهو صحيح ، ولو قال بعضهم جبريل أفضل منه وهو مردود ، وذلك مبسوط في كتب الفقه ، وفي تفضيله على الأنبياء ، منافاة لقوله : « لا تفضلوا بين الأنبياء » وقوله : « لا تفضلوني على يونس » ونحوهما ؟

الجواب : أنه إنما نهى عن تفضيل يؤدي الى تنقيص المفضل ، لأن تنقيص نبي من الأنبياء شرك ، والناظم لا يفعل ذلك ، وأنه نهى عن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الأنبياء المتفاوتين بالخصائص ، والناظم لا يفعل ذلك ، والقرآن صرح بتفضيل البعض على البعض فقال : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات) أو المقصود في الحديث الأول : لا تفضلوا بين الأنبياء غيري ، وبأنه نهى قبل علمه أنه أفضل الخاق ، ولذا لما علم قال : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » وقال : « أنا سيد الناس يوم القيامة » وخص يوم القيامة لظهور ذلك فيه بلا منازعة ، وقال : « آدم ومن دونه تحت لوائى » وقال : « أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر » .

الثانية : ذكر بعضهم أنه لا يؤتى بلفظ الرحمة في حقه صلى الله عليه وسلم منا استقلالاً ، فلا يجوز لأحد أن يكره له إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول رحمه الله ، لأن في ذلك إساءة أدب ، لأن لفظ الرحمة صار شعاراً لغير الأنبياء والملائكة ، فمن شأنه أن يرتكب الذنوب .

وخرج بقوله : منا ما جاء في بعض الروايات : اللهم صل على محمد وارضم محمداً ، وخرج بقوله : استقلالاً ما كان تبعاً كقول الأعرابي : اللهم ارحمني وارحم محمداً ، ومن ثم لم ينكر عليه إلا قوله : ولا ترحم معنا أحداً بقوله : حجرت واسعاً يا أخا العرب ، وكم من شيء يجوز تبعاً ، ولا يجوز استقلالاً ، وبكلام الأعرابي أجاز بعض إطلاق الرحمة عليه صلى الله عليه وسلم ، والمراد زيادة النعم والدرجات ، وإنما يكون سوء الأدب في قول القائل : اللهم اغفر له والسلام ، مثل الصلاة فلا نسلم على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً لهم .

ويجوز بالخطاب استقلالاً ، ولو على غائب بالمكاتبة أو بالوصية باللسان نحو : السلام عليك ، ومنعه الجويني استقلالاً على الغائب المخاطب وأجاز خطاب الحاضر به ، فلا يقال : قال عمر صلى الله عليه وسلم أو عليه السلام ، بل رضى الله عنه ، وأجازت الشيعة : قال على صلى الله عليه وسلم ، وكره ذلك لأنه شعار الأنبياء والملائكة كما صار عز وجل ونحوه شعاراً له تعالى فلا يقال : قال محمد عز وجل ، ولو كان جليلاً عزيزاً ، ويستثنى من قيل بنبوته ، وتنوزع فيها كمریم ولقمان ، فإنه يجوز لنا التسليم عليه دون الصلاة استقلالاً .

والحق أنه إن بنينا على أن ذلك المتنازع فيه نبي جازت صلاتنا وسلامنا عليه استقلالاً والله أعلم .

الأعراب : ثم حرف عطف ، وترتيب ومهلة مبنية على الحركة ،
لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت فتحة للتخفيف أثقلها بالتضعيف ، وعطف
بثم لأن بين حمد الله والصلاة على رسوله وآله وصحبه مسافة
لا تحصى ، لأن حمد الله أحق بالتقديم ، وأهم ولأن حمد الله مقدم
على كل أمر ذي بال ، فعطف بها ليفيد الترتيب صريحا ، أو هي لمجرد
الترتيب بلا مهلة ، لأن الصلاة عليهم قرينة من الحمد إن لم يتكاف
لكونها حمداً ، أو هي لمجرد الترتيب الذكرى ، ومحل الإطالة في ذلك
علم النحو .

والصلاة مبتدأ وآل للعهد الذهبى ، أى الصلاة المعهودة في
التراجيم ، وفي مقامات الدعاء ، وعلى خير متعلق بمحذوف جوازا إن
قدر خاصا أى واجبة ، أو آت بها أنا أو نحو ذلك ، ووجوبا إن قدر
عاما أى حاصلة أو مستقرة أو نحو ذلك ، ويقدر أيضا في ذلك فعلا ،
ومحل الترجيح والإطالة النحو ، وذلك المحذوف خبر ، وجملة المبتدأ
والخبر معطوفة على جملة الحمد لله عطف اسمية انشائية على الواضح
على الاسمية الخبرية ، بناء على جواز عطف الانشاء على الأخبار
وعكسه مطلقا أو إن جمع بينهما مقام ، وهو هنا التبرك كما جمع بين
التسمية والصلاة في بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا
محمد إذا أثبتنا الواو قبل صلى ، وجعلناها للعطف لا للاستئناف .

وقلنا : متعلق بالبسملة أخبار وإن جعلنا جملة الحمد لله انشائية
كان عطفه انشاء ، والأول فيه مشاكلة من حيث عطف اسمية على
اسمية ، والثانى فيه المشاكلة من الحيثية المذكورة ، ومن حيث عطف
انشاء على انشاء ، وإن نصبنا الحمد فالجملة معطوفة على جملة
أحمد ، أو نحمد عطف اسمية خبرية أو انشائية على فعلية انشائية
أو خبرية .

قلت : ويرجح هذا عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وعليه أبو يحيى •

قلت : انما يعدم الفصل اذا جعل لا أبغى حالا ، وجعل حمداً مصدراً للحمد ، أو لأحمد المقدر قبل الحمد ، أو بدلا من الحمد بالنصب ، أما اذا جعل مصرا لأحمد مقدرا متصلا به غير أحمد المتقدم ، فجملة أحمد المقدرة فاصلة إلا إن جعلت بدلا من أحمد المتقدم ، وهو لم يجعلها كذلك •

ويجوز نصب الصلاة بأصلى مقدراً فتعلق على أحدهما على ما في محله من الخلاف ، فتعطف جملة أصلى ، وهى إنشائية على جملة أحمد كذلك إنشائية أو خبرية ، وإن عطف أصلى على الحمد لله ، فعطف فعلية على اسمية ، وعلى حرف مبنى على سكون الألف ، والورى مضاف اليه ، أى خير الأمم أو البشر ، بل خير المخلوقات ، والاضافة لتعريف العهد الخارجى ، أى الأفضل المعنى المعلوم عند أهل اللغة ، وآل للاستغراق ، والواو حرف عطف ، وعلى حرف جر وسادات أو سادة مجرور بها ، والجار والمجرور معطوفان على قوله على خير ، وانما أعاد كلمة على مع جواز تركها والاستغناء عنها رداً على الشيعة حيث منعوا فى مقام الدعاء ، الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بكلمة على ، مستنديين فى ذلك الى حديث موضوع وهو : « لا تقصّلوا بينى وبين آلّى بعلّى » •

ونا مضاف اليه مخفوض المحل بالاضافة أو بالمضاف ، أو بحرف الجر المنسوى على ما فى ذلك من البحث ، وببنى لشبهه بالحرف فى

الوضع على حرف أو لشبهه في المعنى معنى الحرف الذي هو نا في قولك
إيانا ، بناء على أنه حرف ، والاضافة لتعريف العهد الخارجي ، أى
السادات المعينين المعلومين عند أهل الملة ، وآل بدل الشيء من الشيء
من سادات أو سادة ، بدل مفصل من مجمل أو بيان •

وصحب معطوف على آل ، فالمراد بالسادة أو السادات الآل
والأصحاب ، وما آله مضاف إليه ، وكذا هاء صحبه اضافة تشريف ،
والفضلا نعت لصحبة نعت مدح لانعت احتراز ، لأن الصحب عنده
كلهم فضلاء ، وأما لو عبر بذلك بعض أصحابنا فإنه للاحتراز عن ايس
بفاضل مثل : معاوية وعلى وعثمان ، أو هو أيضا للاحتراز عند
الناظم ، أخرج به من كان صحابيا ومات مرتداً ، لأنه ربما توهم دخوله
في الأصحاب مع أن الأصحاب في مقام الدعاء ليسوا إلا من ماتوا
مسلمين •

وان قيل : لا يتوهم ذلك فهو أيضاً للمدح ، وعلامة جره كسرة
محذوفة مع الهمزة ، لأن أصله المد وقصر للضرورة ، أو نعت لآل
وصحب ، ولا يكون نعتاً لسادة أو سادات ، لأن النعت يسبق البديل
أو البيان اذا اجتمع مع أحدهما ، لأن التوابع اذا اجتمعت يقدم
النعت ثم البيان ثم التوكيد ، ثم البديل ، ثم النسق ، وانظر
بسط ذلك في حاشيتي على القطر وشرحه •

ويجوز عطف صحب على سادات أو سادة ، فيكون المراد بالسادات
أو السادة الآل فقط ، فيكون إبدال الأول من السادات أو السادة إبدال
شيء من شيء ، ولا مجمل ولا تفضيل •

ويجوز قطع الفضلا الى الرفع أى الممدوحون هم الفضلاء ، وإلى
النصب أى أمدح الفضلاء ، والرفع والنصب محذوفان مع الهمزة •

ويجوز رفع آل وصحب معاً على قطع البيان والبدل ، ونصبهما
كذلك بناء على جواز ذلك ، وقدم الآل على الصحب ولو أدخلناهما معاً في
سادة أو سادات ، لأن الصلاة على الآل جاءت بالنص ، وعلى الصحب
بالقياس •



وبعد فالفعل من يحكم تصرفه
يحز من اللغة الأبواب والسبلا

أى وبعد البسمة ، وحمد الله ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه ، فإن الفعل من يتقن قلبه ، أى اختلاف صيغة لاختلاف معانيه يحصل أبوابا وسبلا من اللغة ، وفائدة ذلك الاستعانة على فهم كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

وإن قلت : مضمون الجزاء وهو حوز متقن تصرف الفعل أبوابا وسبلا من اللغة ثابت ، سبقت من الناظم البسمة والحمدلة والصلاة أم لا فما فائدة تقييده بالبعدية بفتح الباء الموحدة ؟

قلت : المعنى وبعد ، فاعلم أو فأقول الفعل من يحكم الخ ، فالجواب محذوف وهو أعلم أو أقول أو نحوهما ، وحذف القول وبقاء الفاء مختلف في جوازه كما بينته في محله ، أو قوله بعد قيل للإخبار والإعلام ، بأن من يحكم تصرفه يحز ما ذكر ، فإن القيـرد تعلق به ، كأنه قال : أخبرك وأعلمك بعد الحمدلة والصلاة أن من يحكم تصرف الفعل يحز أبوابا وسبلا من اللغة ، أو قوله بعد مستعمل مجرد الانتقال ، ولم يقصد معناه ، وهذا بعيد ، والمقصود تحقق ما بعد الفاء ، لأن الواو أفادت معنى إمّا لنيابتها عنها ، وإمّا دالة على معنى مهما يكن من شيء بعد الحمدلة والصلاة أى أى شيء كان بعدهما فالفعل من يحكم الخ .

فالمقصود لزوم تحقيق ما بعد الفاء بعد ما تقدم ، فإن وقوع شيء في الدنيا بعد الحمدلة والصلاة لازم متحقق ، فكذا مدخول

الفاء لازم متحقق ، لتعلقه باللازم المتحقق ، وبعض يفسر مهما في مثل هذا بإن الشرطية ، ان وقع شيء ما بعد الحمدلة والصلاة ، فالفعل من يحكم إلخ ، والشئ وقع قطعاً ، فالفعل من يحكم تصرفه يصز قطعاً أبواباً وسبلاً •

وقد أطلت الكلام على ذلك كله ، وما يتعلق به في غير هذا ، فانظر شرحي على شرح عصام الدين وإنما يؤتى بقولك : وبعد ، أو أمّا بعد ، للانتقال من غرض لآخر ، فلا تقع أول الكلام ولا اخره ، ولا بين كلامين متحدين ، بأن يكون الغرض واحداً ، بل تقع بين كلامين متغايرين غرضاً بينهما مناسبة •

فإن الحمد والصلاة مغايران لحوز متقن تصرف الفعل أبواباً وسبلاً ، وبينهما وبينه نوع مناسبة لتعلق الكل بالتأليف ، ففي قوله : وبعد اقتضاباً قريباً من التخلص ، لأن المنتقل منه مغاير للمنتقل اليه من حيث الغرض ، وبينهما مناسبة ، والانتقال عما افتتح به الى مناسبة يسمى تخلصاً والى غير مناسبة اقتضاباً ، والإتيان بقولك : وبعد غير سنة ، وإنما السنة الإتيان بأصله ، وهو أمّا بعد ، لأنه هو الذي يأتي صلى الله عليه وسلم به في خطبه وكتبه •

وقال ابن عبد الحق في شرح شيخ الإسلام : الإتيان به سنة إعطاء للفرع حكم الأصل ، وأصلها : أمّا بعد ، بدليل لزوم الفاء كذا قيل ، ويأتى ما فيه ، وبخست أمّا بذلك لضعف دلالتها على الشرط ، لأنها بطريق النيابة عن مهما فلزمتها الفاء تقوية للدلالة ، أى مهما يكن من شيء فالفعل من يحكم إلخ ، فمهما مفعول مطلق ، أى أى كون يكن شيء على زيادة من الإثبات ، وهو قول ، أو لأن الشرط للتعلق الذي فيه كان كالنفي ، وعن بعض مهما مبتدأ ، والاسمية لازمة للمبتدأ ، ويكن شرط ، والفاء لازمة لجوابه ، حيث لا يصح

شرطاً وهو تام ، وشيء فاعله ، ومن زائدة على ما مرّ وهو باطل لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ، أو تامة وفاعلها عائد لهم ، وهو الرابط ، ومن شيء بيان للضمير حاله منه أولهما نعت لها إن قيل بجواز نعتها .

والبيان هنا مساو للمبين لجواز ذلك حيث أريد العموم ودفع موحى إرادة شئوع بعينه ، ويجب في غير ذلك كونه أخص منه نحو : (ما ننسخ من آية) وقيل مهما حرف بمعنى إن ويكن تام وفاعل شيء ، ومن زائد ويرده أن مهما اسم لعود الضمير عليها في مهما تأتينا به ، والضمير لا يعود للحرف إلا إن كان لها إلا استعمالان ، وحذفت مهما ويكن من شيء ، فأقيمت أمّا مقامهما ولزمها الاسم دائماً وهو في البيت بعد ، لأنها نابت عن مهما وهو اسم ، ولزمتها الفاء للزومها لجواب مهما في الجملة هذا مذهب الزمخشري .

وأمّا نحو : (فأمّا إن كان من المقربين) فالتقدير فيه : فأمّا المتوفى فقد وليها الاسم تقديراً .

وقال ابن هشام والجمهور : لا يلزمها الاسم إن تلتها ان الشرطية ، فلا يقدرّون في الآية شيئاً ، وتلك الواو حرف فيه معنى الشرط والتوكيد لنيابتها عن أمّا التي هي كذلك ، ويدل على الشرطية الفاء بعدها في الغالب ، ويدل على التوكيد تعليق وجود ما بعد الفاء بوجود ما لا بد من وجوده ، وهو شيء ما وليست تلك الواو ولا أمّا النائية هي عنها للتفصيل في مثل هذا المقام نحو : أمّا زيد فذاهب .

وأمّا تقدير التفصيل بنحو : وأمّا غيره فجالس ، وأمّا بعد ذكر حوز متقن الفعل تصرف الأبواب والسبل ، فلنتوجه الى تصرف الأفعال وبيانه أو نحو ذلك كما هو مذهب من يقول : إمّا التفصيل

دائماً وكذا الواو النائية عنها فغير محتاج اليه ، ولا معمول عليه ،
والحق أنها للتفصيل غالباً لا دائماً •

ومعنى كونها حرف شرط في عباراتهم حرف فيه معنى الشرط كما
قاله الدماميني ، فبطل قول بعض إنها لا بد لها من شرط ، كشرط إن لأنها
حرف فيه معنى حرف الشرط لا أداة شرط ، والا اختصت بالأفعال والتالي
باطل إجماعاً فكذا المقدم ، وقد يقال : إن أما والواو النائية عنها في هذا
المقام ونحوه لا تأكيد فيهما ، لأنه يخاطب بالتوكيد من أنكر الحكم أو
تردد فيه ، ولا إنكار ولا تردد للمخاطب في أوائل الكتب ، فليستا للتوكيد
دائماً كما قيل ، وتنزيل المخاطب منزلة المتردد أو المنكر حتى يؤكد له
الكلام ليس بلزيم •

والجواب : أنا لا نسلم أنه يؤكد للمنكر والمتردد والمنزل منزلتهما
فقط ، بل لغيرهما أيضاً لغرض ترغيب أو نحوهما ، ويفصل بين أما والفاء
بالمبتدأ أو بالخبر ، أو بالظرف أو بالجار والمجرور المعمولين للخبر ، وبمعمول
الجواب مفعولاً به أو ظرفاً أو غيرهما ، وجملة الشرط ومعمول الفعل
المحذوف المفسر بما بعد الفاء ، ويقدر بعد المعمول وقبل الفاء ، اذ
لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت للدعاء ، وفصل فاصل نحو :
أما اليوم عامك الله ما جهلت فالأمر كذا ، لا تالياً لأنها نابت عن فعل مع
اسم والفعل لا يلي الفعل إلا بتأويل ، وعلمت من كون الواو نائية عن
أما أنه لا يجمع بينها وبين أما ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض •

وأجاز السكاكي الجمع حيث قال في مفتاحه : وأما بعد فان خلاصة
الأصلين إلا إن جعلها (ح) عاطفة أو استثنائية لا عوضاً ، تأمل ولا يطرد
حذف أما عند العصام إلا إن كان في الكلام أمر أو نهى نحو : (وربك فكبر)
ويطرد حذفها مطلقاً عند الجمهور ، بدليل دخول الفاء بعد ، وبعد في كلام
لا أمر فيه ولا نهى نحو : وبعد فيقول فلولا تقدير أما لما جاء الفاء •

ورده العصام باحتمال أن الفاء لتنزيل الظرف منزلة الشرط كما في :
(واذا لم يهتدوا به فسيقولون) وأجيب بأن الفاء لو جاءت للتنزيل المذكور
لم تلزم ، وقد لزمنا فليست للتنزيل ، لأن التنزيل غير لازم إلى أن قال
العصام : التزموا التنزيل حال اقتران بعد بالواو في خصوص هذا المقام ،
أو قال : إن الواو نفيابتها عن أما التي فيها معنى الشرط لزمها الفاء ،
وأول من نطق بأما بعد داود عليه الصلاة والسلام ، ورجح واعترض
بأنه لم يثبت أنه تكلم بغير لغته .

وأجيب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وهي فصل الخطاب عند
كثير أتى بها فاصلة بين كلامين مرتبطين وقيل : يعقوب إذ جاءه ملك الموت
فقال : أما بعد فإننا أهل بيت موكل بنا البلاء ، وقيل : قس بن ساعدة ،
وقيل : كعب بن لؤى ، وقيل : يعرب بن قحطان ، وقيل : سحبان
ابن وائل .

وقد يقال : الخلاف لفظي بأن يكون نطق بها بعض من ذكر أو
لا حقيقة ، ونطق بها البعض الآخر ثانيا له ، وأولا لمن نطق بها من قبيلته ،
بل أول ناطق بها آدم عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى : (وعلم آدم
الأسماء كلها) والمراد الأسماء النحوية والأفعال والحروف ، فبطل ادعاء
من ادعى نطق غيره بها أولا حقيقة .

ويجاب بأن آدم علمها ولم ينطق بها ، هذا احتمال ، والاحتمال يبطل
الاستدلال والفعل بكسر الفاء لغة هو المعنى الصادر من الشخص .

وقال أبو يحيى : هو المعنى الصادر من الفاعل وفيه دور لأن معرفة
الفاعل تتوقف على معرفة المحدود الذي هو الفعل ، إلا أن أجيب بأنه
حد لمن عرف الفاعل ، ولا يعرف الفعل أو بأن الفاعل تتوقف معرفته على

معرفة الفعل بفتح الفاء أى اصدار ذلك الشخص ذلك المعنى من نفسه ،
لأنه اسم فاعل الفعل بفتح الفاء والعين ، ومصدره الفعل بفتح الفاء •

وأما الفعل بالكسر فليس مصدراً واصطلاحاً الصيغة المخصوصة
الدالة على ذلك المعنى ، وهى المراد هنا ، وإن شئت فقل الكلمة الدالة على
الزمان بهيئتها ، وعلى الحدث بمادتها ، وعلى الفاعل التزاماً ، ولا يرد
لأفعال الجامدة إذ ذلك قلته تعريفاً للفعل المتصرف ، والكلام على ذلك
بسطته فى النحو ، وليس المقصود بالفعل فى البيت الماضى والمضارع
والأمر ، والوصف والمصدر ، وأسماء الزمان والمكان والآلة كما زعم
فى فتح الأقفال •

بل الماضى والمضارع والأمر فقط ، أو الماضى فقط ، وهو أولى وأما
غيرها فيدخله قوله تصرفه أى تصرفه من المصدر ، وتصرف غيره منه ،
أو تصرفه مع غيره منه ، أو تصرف الجميع منه ، أى من الفعل
ونحو ذلك •

وذلك أن التصرف أعم من الاشتقاق كما قال أبو يحيى تأمل ،
ويجوز أن يكون الفعل فى البيت بفتح الفاء بالمعنى المصدرى ، ويقدر
مضاف فى تصرفه ، أى وبعد فالفعل أى فإصدار الحدث من يحكم تصرف
دالة بتشديد الدم ، والدال على اصدار الحدث هو الماضى ، وما ذكر
كله كذا ظهر لى ، وتصرف الشئ نقلبه من حال الى حال ، وتصريفه
نقلبيه كذلك ، وبه سمي هذا الفن •

وعلم التصريف يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمات التى
من الأفعال التى ليست بجامدة ، والأسماء المعربة ، وهو مختص
أصالة بهن ، لا تكون الأصالة فى الفعل الجامد ، والاسم المبنى ،
والحرف ، ولم يكن فى الاسم المبنى والفعل الجامد لقوة شبههما
بالحرف ، لأنها لا تقبل التغيير ، وسيأتى تعريفه ان شاء الله •

والناظم خص هذا النظم بالفعل وما اجتمع معه في الاشتقاق ، وهو الوصف والمصدر ، والزمان والمكان ، والآلة وما كثر ، ومعنى اجتماعه مع المصدر في الاشتقاق اشتقاق أحدهما من الآخر على خلاف ، والتصريف في الفعل أصل لكثرة تغييره بظهور الاشتقاق فيه ، والفعل مجرداً أو مزيداً فيه ماض ومضارع وأمر ، وقد ذكر كلا في موضعه .

ولكل فعل متصرف تصرفاً تاماً مصدر ، وقد جعل للمصدر باباً ، ولكل فعل فاعل ، وقد جعل لاسم الفاعل باباً مع اسم المفعول ، والفعل المتعدي له مفعول ، وقد جعل لاسم المفعول باباً مع اسم الفاعل ، وقد يحذف الفاعل فينبوب المفعول ، فيتغير الفعل أولاً ووسطاً وآخرأ في الجملة ، أو في أحدهما ، فجعل للفعل المبني للمفعول موضعاً ذكره فيه ، ولا بد لوقوع الفعل من زمان ومكان ، فعقد لهما موضعاً ذكرهما فيه ويكون للفعل آلة وعقد لهما موضعاً مع ما يلتحق بها وبالزمان والمكان .

ولم يذكر الزيادة والأصالة والأوزان والتصريف ، في غير تلك المذكورات ، ويحكم بضم الياء وكسر الكاف مضارع أحكم كأكرم بمعنى يتقن ، وإحكام الشيء بكسر الهمزة إنقانه ، وليس ذلك بلازم كما توهم بعض ، ولو اقتصر عليه صاحب فتح الأقفال فيه وفي صغيره لجواز أن يكون يحكم بفتح الياء وكسر الكاف ، كضرب يضرب بمعنى يتقن أيضاً كما في القاموس ، ويحز بفتح الياء وضم الحاء المهملة بمعنى يحوى ، وحزت الشيء حويته وضممته الى أو الى ملكى ، وأحطت به وملكته مثلاً .

قال أبو يحيى : اللغة ألفاظ يعبر بها كل قوم عن قاصدهم ، وهو في معنى قول القاموس : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مقصودهم ، وفي معنى قول بعضهم : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

وقال السعد : اللغة الألفاظ الموضوعية للمعاني •

قلت : يبحث في تلك الحدود كلها ، بأن مفهوم اللغة إفرادى ، بدليل قولهم قياساً مطرداً : الأصل لغة كذا ، والقياس لغة كذا ، ونحو ذلك ، والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الآحاد التى كلا منها ما صدق مفهومها ، فالأولى أن يقال : لفظ أو صوت بالإفراد ، كقول الرازى : اللغة اللفظ الموضوع ، وهو فى نفسه بحث قوى لقول النحاة وغيرهم : إن لكل لغة ، وكل لغة ، وحيث لغة ، وحيث لغة ، وقول الفقهاء أمثال ذلك ، وقول بعض : من هو كالعربى أمثال ذلك كالأصمعى وابن دريد وأبى نواس ، بل قالت العرب مثل ، فأطلقوا اللغة على اللفظ الواحد •

نعم الاستدلال بقولهم قياساً مطرداً الأصل لغة كذا • الخ باطل ، لأن معناه مثلاً الأصل فى اللغة ، أو حالة كونه فى اللغة ، أو من حيث اللغة ، فلم يلزم كون اللغة محمولاً على كذا حتى تكون صادقة على المفرد ، واعتراض الناصر اللقانى على حد السعد بأنه غير جامع ، لأنه غير صادق بالمركبات : كخمس عشرة ، وقام زيد علماً لأنها غير موضوعية ، وهى من اللغة اتفاقاً ، وإنما وضع الواضع خمسة على حدة ، وعشراً على حدة ، وقام على حدة ، وزيد على حدة ، وكذا يرد على حد الرازى •

ويجاب بأنها موضوعية من حيث أجزاءها وهى المفردات أى الألفاظ الموضوعية ، إما بنفسها أو بأجزائها ، وفيه تعسف مع أن الأصح أنها موضوعية ، لكن بالوضع النوعى ، فالمراد بالوضع ما يشمل الشخصى والنوعى ، وهو اقتصار الواضع فى وضع المركبات على بعضها ، لكن قصد بذلك الوضع البعضى النوع والحقيقة ، لا خصوص ذلك البعض ، بل كثير من المفردات موصوف بالنوعى ، فلا إشكال •

واعترض على حد الرازى والسعد أيضاً بأنه غير مانع لصدقه

بالمنقولات الشرعية والعرفية ، العامة والخاصة ، وأجاب اللقاني : بأنها باعتبار المعانى المنقول اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بالنوع ، فهي مجازات اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق ، واعترضه ابن قاسم بأنه جواب لا يخلص من الإشكال ، لأنها تبقى باعتبار وضعها للمعانى المنقول اليها ابتداء بحسب العرف ، غير داخلة فيما أن يقال : إن هذا تعريف بالأعم أو إن الاصطلاحات لا وضع فيها كما ذهب اليه القرافي ، أو أنها وضعها صاحب الشرع وصاحب العرف ، وليس القصد اللغة القريبة فقط ، ولا الواضع الأول فقط ، تأمل •

وقال صاحب تحقيق المقال : اللغة كلام القوم الذي به يتحاورون في تعريف بعض مقاصد بعض ، وأراد بالكلام ما يشمل المفرد ، وإلا ورد عليه ما ورد على التعبير بالألفاظ وأصوات •

واللغة في تعارف حملة الشريعة : عبارة عما حفظ من كلام العرب المخلص ، ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعانى ، هذا وقد يقال : إن اللغة تطلق على المفرد وعلى المركب وعلى جملة كلام القوم ، يقال لمجموع كلام العرب : لغة العرب ، ولمجموع كلام البربر : لغة البربر ، ونحو ذلك ، والفعل لغى بكسر الغين يلغى بفتحها أى لهج أى تكلم بلهجته أى بلسانه ، ويقال : لغا يلغو كدعا يدعو •

وأصل اللغة اللغى بضم اللام وسكون الغين ، أو اللغو ، كذلك يحتتمل أن يكون أصله واواً ، قلبت ياء وأن تكون الياء أصيلة ، أو لغتان حذفت الياء أو الواو ، وعوضت عنها الهاء أى التاء ، وفتحت الغين لأن ما قبل التاء المكتوبة على صورة الهاء يكون ما قبلها مفتوحاً ، أو ساكناً غير صحيح ، وكذا ما قبل تاء التأنيث الماضى ، فأصل اللغة لغية أو لغة كغرفة ، هذا ما ظهر لى ، ومن أتى بأولى منه فهو أولى منى ، ولغى كهدى جمع لا اسم جنس •

قال الطبري : لعدم صحة تصغيره على لفظه ، بل صغر على لفظ مفردة ، وذلك شأن اسم الجنس الجمعي ، ولعدم صحة كونه تمييزاً لباب خمسة عشر الذي لا يميز إلا بمفرد ، واسم الجنس يصدق بالمفرد قليل : تصغيره لغى بضم اللام وفتح الغين ، وتشديد الياء كتصغير ابن ، وهو صالح لأن يكون تصغير مفرد ، ولأن يكون تصغير جمع .

قلت : هذا باطل ، لأننا لم نسمع ورود لغى ، بل يقال لغية بالضم ، فالفتح فالتشديد بعده هاء ، وهو تصغير لغة ، ولو قيل لغى لكان تصغير لغى لا لغة ، وصرح ابن جنى أن اللغة فعلة بضم الفاء وفتح العين محذوفة اللام ، وهي واو ، تقول : لغوت ، أى تكلمت ، كقوله بتخفيف اللام أصله قتلوة وكذا أصلها لثغوة ، يقال : قتلوت بالقلّة وهي عودان يلعب بهما الصبيان ، والباب لغة ، المدخل إلى الشيء .

واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم تحته فصول وفروع ومسائل غالباً .

قال بعض أصحابنا : الباب في اللغة المدخل إلى الشيء ، وحقيقته فرجة في سائر يتوصل منها من خارج إلى داخل ، ومن داخل إلى خارج حقيقة في الأجسام : كباب الدار ، مجاز في المعاني كباب الإعراب ، وألغز بعضهم فيه :

وما شيء حقيقة مجاز

تراه معرباً وله البناء

وأوله وآخره سواء

وألفه عن واو بدليل جمعه على الأبواب ، وتصغيره على بويب ، ومجىء الفعل في بوبت ، السبل جمع سبيل ، السبيل الطريق إلى الشيء ، يذكر ويؤنث ، قال في الخلاصة :

وفعل لاسم رباعي بمد
قد زيد قبل لام إعلا لا فقد
ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف

وقياسه أيضاً ان قيل بتأنيثه : اسبل
... .. وللرباعي اسماً أيضاً يجعل
يعنى افعلا .

إن كان كالعناق والذراع في
مد وتأنيث وعد الأحرف
وقياسه أيضاً أسبلة بكسر الباء ان قيل بتذكيره قال :
في اسم مذكر رباعي بمد
ثالث أفعلة عنهم اطررد
وقياسه أيضاً سبلان ، قال :

وفعل اسما وفعيلا وفعل
غير معك العين فعلان شمل

ولكن لا يقال من ذلك إلا ما سمع وهو الأول ، وقد تسكن ياؤه تخفيفاً ،
وأل في الأبواب والسبل للحقيقة لا للاستغراق ، لأن كثيراً من أبواب اللغة
وسبلها لا يحوزها من أتقن تصرف الفعل ، وذلك ما كان موقوفاً على
السماع ، ولا يلتفت فيه الى القياس .

قال ابن جنى : وهو الباب الأكثر كرجل وفرس وحجرة وهذا مما

لا يقدم عليه بقياس ، وكذا ما ورد على خلاف القياس ، مما له قياس فانه لا يعلم من التصريف بل بالسمع ، ونقل الأئمة : بل يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس لا يتوصل اليه إلا من طريق التصريف ، مثل أن تعلم أن مضارع فعل بالضم تضم عينه ، فإذا صح عندك أن كرم مضموم ضمنت عين مضارعه دون أن تحتاج الى سماعه ، وحكمت على فاتحه بالخطأ ، وإذا علمت أن المصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة اسم مفعول ذلك الغير قلت مثلاً : مكرماً ومنطلقاً ومستخرجاً ، أى اكراماً وانطلاقاً واستخراجاً ولو لم تسمعهم قالوا هذه الألفاظ ، فعلمت أن ليس المراد بالأبواب والسبل جميع الأبواب والسبل ، وأن تمييزية أى أبواباً وسبلاً هى بعض أبواب اللغة وسبيلها •

وقد يقال : المراد بالأبواب والسبل أبواب الفعل وتصاريفه ، وسبل ذلك فال للتعريف أو عوض أى أبوابه وسبله ، أى أبواب الفعل وسبله ، خلافاً لما يوهمه صاحب فتح الأقفال فى الكبير والصغير ، من أن المراد الجميع وهو باطل لما نصصنا عليه من أن الباب الأكثر من اللغة لا يعرف بالتصريف بل بالسمع ، ونص عليه ابن جنى فى شرحه لكتاب أبى عثمان المازنى ، لأن من أحكم تصرف الأفعال ولو ضبط السماعية أيضاً يبقى عنه باب : رجل وزيد ، فانه لا يؤثر فيه ذلك الاتقان ، بل جل ذلك المقيس متوقف على اللغة ، فانك لا تعرف كرم مضموماً فتضم مضارعه إلا بالسمع ، فلا تقدم لضم راء يكرم حتى تعرف باللغة بضم راء كرم ، ولا لكسر راء يضرب حتى تعلم بفتح راء ضرب ، ولا تقدم لفتح لام يعلم حتى تعلم من اللغة بكسر لام علم •

ولا يغنى معرفة الأبنية فقط كمعرفة أن قياس مضارع فعل بالضم يفعل بالضم ، وقياس مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر ، وقياس

مضارع فعل بالكسر يفعل بالفتح ، فلا بد بعد معرفة الأبنية من معرفة مواد الأفعال ، ليرد كل مادة الى بنائها مادة فعل بالضم ، ومادة فعل بالكسر ، ومادة فعل بالفتح كظرف وعلم وضرب ، وهذا افتقار الى النقل الفارق بين المواد ، فإنما المتقن العظيم الذى هو تصريفى لغوى ، من عرف الأقيسة والموازن ، ثم تتبع مواد اللغة ، وهذا هو الجائز .

وأما من عرف الأبنية والأوزان دون المواد فهو تصريفى فقط ، وهو غير مستقل ، وغير مكثف এমন علم أن قياس فعل بالضم يفعل بالضم ، لا يعرف مثلا أن كرم مضموم فضلا عن أن يعرف أن مضارعه مضموم ، وهذا محتاج الى علم اللغة الفارق له ، بنقل المواد .

وأما من عرف المواد ولا يعرف الموازن والأقيسة ، فهو لغوى فقط ، لكن لم يذق حلاوة علم اللغة ، علم التصريف ، كمن علم بالنقل والمطالعة فقط ، أن راء كرم مضمومة ، وأن وصفه كريم ، وأن راء ضرب مفتوحة ، وأن وصفه ضارب ، وأن راء فرح مكسورة ، وأن وصفه فرح بكسرهما أيضا ، وكذا لو علم بالنقل والمطالعة أن يكرم مضموم ، وأن يضرب مكسور ، وأن يفرح مفتوح .

الإهراب : الواو نائبة عن أما ، فهى حرف فيه معنى الشرط ، هذا أظهر .

وقال الغزى فى حاشيته : التلويح إن جعل الواو عوضا يقتضى مناسبة بين الواو ، وإما مصححة لتعويضها عنها .

قلت : السبب أن الواو هى التى تكون معها نحو : أما زيد فقائم ، وأما عمرو فقاعد ، ولا يقبل المعنى هنا سوى الواو من حروف العطف إلا الفاء وثم ، وقد أغنى عنهما لفظ بعد .

وقال أبو يحيى : الواو عاطفة ، وعطفت الجملة على الجملة الأولى ،
لأن المعطوفات إذا كثرت فهي كلها راجعة الى الأول . ه . ه .

وأقول : يعنى أنها عطفت الجمل المتعددة المسوقة لغرض هو الالتباس
بالتأليف ، وذكر انتاليف ، وبيان سبب التأليف ، وذكر أوصاف المؤلف ونحو
ذلك على مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض آخر وهو العمل بما ورد
من الأمر بالابتداء بالحمدلة ، وأنعم الله والأمر بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وآله ، فيشترط التناسب بين المجموعين دون إعادة الجمل
والتناسب هنا ، هو أن كلا منهما متعلق بالتأليف .

واعترض كونها عاطفة باستلزامه عطف الخبر على الانشاء إن كانت
جملة الحمد أو الصلاة انشائية .

وأجيب بأن عطف الخبر على الانشاء ، وإن منعه البيانين وابن
مالك وابن عصفور والجمهور ، ولكن جوزه سيويه وطائفة ، وبأننا
نقدر الجملة المعطوف عليها خبرية ، وبأن ذلك عطف قصة على أخرى
بأدنى جامع ، وذلك مجوز لعطف الإنشاء على الخبر وبالعكس ، ومعنى
عطف القصة على القصة هو ما مر من عطف مجموع جمل متعددة
مسوقة لغرض ، على مجموع جمل متعددة ، مسوقة لغرض .

قال السيد فى حواشى الكشف : وهذا أصل عظيم فى باب العطف
لم يتنبه له كثيرون ، فأشكل عليهم الأمر فى مواضع شتى . ه . ه .

قلت : حاصل الجامع هنا أن الحمد والصلاة تمهيد للتصنيف ،
وما بعد الواو بيان لما فيه التصنيف ، وممن أجاز كونها عاطفة الغزى
فى حاشية التلويح ، وأجاز بعض أن تكون الواو استئنافية ، واعتراض
بأن كون الواو استئنافية نادر .

ويجاب بأنها مطلقا لا نسلم الندرة ، وإن سلمناها فمحلها في غير الأبواب والفصول والتراجم ، وأول القصائد كما صرح به ابن هشام في شرح : بانث سعاد ، الذي في البيت في حكم أول القصائد ، وبحت بأنها لو كانت للعطف أو للاستئناف لم تلزم الفاء ، لا يقال : لزم لتزليل الظرف منزلة الشرط ، أو لتقدير أما •

لأنا نقول : التزليل والتقدير لا يلزمان ، ولا يقال : التزمت العرب ذلك في خصوص بعد دون الظروف ، فالفاء لتزليلها كالشرط لا لنيابة الواو عن أما ، لأنا نقول : لو صح ذلك للزمتها الفاء ، وإن لم تقرن بالواو ، فدل على أن لزومها لأجل الواو ، وما ذلك إلا لنيابتها عن أما •

وقد يقال : التزموا ذلك التزليل حال اقترانها بالواو في خصوص هذا المقام ، ولا يخفى أن كونها نائبة عن أما لا يحوج الى شيء من ذلك ، فهو أظهر ، وإن ذكرت أما بعدها فهي للعطف أو للاستئناف ، لا نائبة لأنه لا يجمع بين النائب والمنوب عنه ، وبعد ظرف زمان نظرا الى النطق بالحمدلة والصلاة ، وذلك هو الكثير ، ويجوز على قلة كونها ظرف مكان باعتبار المكان الذي نقشت فيه الحمدلة والصلاة •

قال أبو يحيى : وصاحب تحقيق المقال حذف المضاف اليه ، ونوى معناه دون لفظه ، فبنيت أشبهها بحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده ، مع ما فيها من شبهة في الجمود والافتقار ، وذكره كثير وقالوا إنه الحق •

وأقول فيه نظر لأن هذا يقتضى بناءها متى نوى معنى المضاف اليه ، وإن كان نكرة لوجود ذلك وهو مخالف لما نقل ابن قاسم عن

الجوينى والبكرى فى كثره ، وابن حجر فى شرح العباب ، وصرح به
الرشيدى فى حاشية الرملى من أن شرط بناء بعد المضافة للمحذوف
المنوى معناه دون لفظه أن يكون المضاف اليه المحذوف معرفة ، وإن
كان نكرة أعربت ، لأنه اذا كان معرفة كان معناه جزئيا ، فالتقييد به الذى
تضمنته بعد يكون معنى جزئيا ، حقه أن يؤدى بالحرف لعدم استقلاله ،
فتكون بعد مشبهة لحرف حقه أن يوضع لهذا المعنى الذى تضمنته ،
وإن كان نكرة فهو كلى ، فالتقييد به الذى تضمنته بعد هو معنى كلى ،
ومعانى الحروف جزئية وضعا ، واستعمالا على التحقيق ولو كان متعلق
معنى الحرف كليا كما حققته فى شرح « شرح عصام الدين » فلم تكن بعد
مشبهة للحرف حين كون المضاف اليه المنوى معناه نكرة ، فالتحقيق أن
علة بنائها التقييد الحاصل بالمضاف اليه لها الذى هو معنى جزئى حقه
أن يؤدى بالحرف ، ولم يوضع له .

فالمراد بمعناه من قولنا : ونوى معناه ، هو ذلك التقييد لا مدلوله ،
أى لا مدلول المضاف اليه ، ولا يرد على جعلنا علة البناء التقييد المذكور
أنه يلزم بناء المضافة لمعرف مذكور .

لأننا نقول : المفيد لذلك التقييد حين ذكر المضاف اليه هو ذاك
المضاف اليه لا هى ، ولو سلمنا أنها المفيدة له ، ولم يرد أيضا لضعف
شبهها بالحرف بالاضافة لفظاً الى ما ينوى ثبوته لو لم يلفظ به ، وأما
نحو : حيث مما يلزم الاضافة للجملة ، فبنى لأن الاضافة الى مضمون
الجملة وهو غير مصرح به ، ولا منوى ثبوت لفظه ، بل معناه تأمل ،
وقد أطلت الكلام على ذلك كله فى النحو ، وبنيت على الحركة ، لئلا
يلتقى ساكنان .

وقال أبو يحيى : وصاحب التحقيق لعروض البناء ، فمعها شئ من

التمكن ، لأنها تعرب اذا نوى لفظ المضاف اليه أو لم ينو لا لفظه ولا معناه ، أو ذكر أو نوى معناه ، وكان نكرة ، وإنما كانت الحركة ضمة لأنها لا تكون لها حال الإعراب لأنها حاله منصوبة أو مجرورة بمن ، فكملت لها الحركات ، أو كانت ضمة لتخاف حركة بنائها حركتى إعرابها ، أو جبراً لها بأقوى الحركات ، وما يوهمه كلام فتح الأقفال وتحقيق المقال ، وصرح به أبو يحيى من تعيين بناء بعد فى البيت ، إما قصور منهم ، وإما اقتصار وهو الحق الأنسب بالعلاء ، بل يجوز إعرابها بانصب غير منونه ، بأن ينوى لفظ المضاف اليه وهو فصيح كذا ظهر لى ، وهى أعنى بعد متعلقة بالواو منصوبة المحل أو اللفظ بها ، لنيابتها عن أما النائبة عن اسم الشرط وفعله ، أو بأما المحذوفة لنيابتها عما ذكر هذا مذهب سيبويه والجمهور .

فأما نائبة عن الفعل معنى وعملاً فكذا الواو بواسطة نيابتها عن أما وبعد من متعلقات الشرط ، وقيل : متعلقة منصوبة بفعل الشرط المقدر ، فهى أيضاً من متعلقات الشرط ، فأما نابت عن الفعل معنى لا عملاً وكذا الواو بالواسطة ، وقيل : متعلقة بما بعد الفاء من وصف أو فعل ظاهرين أو مقدرين من القول وغيره ، والفاء لا صدر لها هنا ، وحذف القول وبقاء الفاء جائز عند كثير وهو الحق ، وإذا كان ما بعد الفاء له الصدر مثل أن فقيل : بخروجه عن الصدر هنا .

والحق عندى اذا كان ما بعدها له الصدر أو جملة ليس فيها ما يتعلق به ، أو فعلاً جامداً أو نحو ذلك إن تعلق بالنسبة المفهومة مما بعد الفاء ، فلا يكون خروجاً عن الصدر فهى من متعلقات الجواب ، وأما نائبة معنى لا عملاً عن الفعل ، وكون بعد متعلقة بالجواب هو مذهب الرضى وابن الحاجب ، ولكن قدراه قولاً ، أى مهما يكن من شيء .

فالقول بعد الحمدلة والصلاة الفعل من يحكم .. إلخ ، فأقيم ما في حيز
الجزاء مقام الشرط ليفيد مع الاختصار أنه ملزم الحكم كما أن الشرط ملزومه ،
واختار بعضهم التعليق بالجواب ، لكون المعلق عليه غير مقيد بكونه بعد
البسملة والحمدلة والصلاة ، بخلاف غيره فإنه مقيد بما ذكر ، ولا مرية في
أن التعلق على المطلق أقرب في تحقق وقوع المعلق من التعليق على المقيد
في الجملة ، لأن الأمرين هنا بالنظر لما في الخارج شيئان ، والمعلق عليه
محقق فيهما ، ويجوز تعليق بعد بإخراج محذوفاً ، سواء جعلت الواو
للعطف أو للاستئناف ، أو نائبة عن أما ، أى مهما أخرج به بعد
المذكور ، فالفعل أى أخرج عما نحن فيه من البسملة والحمدلة والصلاة
إلى غيره ، وهو الغرض المقصود ، كما قال ثعلب ، فهي من متعلقات
الشرط .

فأما نائبة عن الفعل معنى وعملاً ، وكذا الواو ، وذلك إذا جعلت
الواو نائبة عن أما ، ويجوز تعليقها بأفهم أى : أفهم بعد البسملة
والحمدلة والصلاة ما أقول لك ، فالواو للعطف أو للاستئناف ، والفاء
فاء الجواب ، أو زائدة لتنزيل الظرف منزلة الشرط ، والفعل مبتدأ ،
ومن اسم شرط مبتدأ ثان مبنى لشبهه بأن الحرفية الشرطية في المعنى الذى
هو الشرط ، أى تعلق شيء على شيء أو لشبهها بالحرف في الوضع على
حرفين وهو صحيح على الحق ، ويحكم مضارع مجزوم على الشرط ،
وفاعله مستتر جوازاً والجملة لا محل لها لعدم الطالب ، وتصرف مفعول
به ، والهاء مضاف إليه ، ويحز مضارع مستتر الفاعل جوازاً مجزوم على
أنه جواب ، ولا محل للجملة لعدم الطالب ، وجملة الشرط والجواب في محل
رفع خبر المبتدأ الثانى ، وربط بضميرين : ضمير يحز وضمير يحكم ،
(م ٩ - شرح لامية الاعمال ج ١)

وإنما لم يكن محل لجملة يحز ولا لجملة يحكم على الانفراد ، لأن من طابت الجزم ، وقد علمته في مجردى الفعلين لا في الجملتين ، والخبر مجموع الجملتين ، فمحل الرفع لمجموعهما لا لكل واحدة منهما وإن جعلنا الخبر جملة الشرط فمحلها الرفع على الخبرية ، ولا محل لجملة الجواب ، وإن جعلناه جملة الجواب فبالعكس وذلك أقوال وجملة المبتدأ والخبر في محل خبر المبتدأ الأول ، والرابط هاء تصرفه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها ، لأنها جواب حرف فيه معنى الشرط غير جازم وهو أما ، أو الواو النائبة عنها ، ومن باللغة متعلق بـيحز أو بمحذوف حال من الأبواب ، والسبل على حد ما مر في قوله : يبلغ من رضوانه الأملا .



فهاك نظمها محيطاً بالمهمّ وقد

يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا

أى اذا أردت أو إن أردت أن تحكم تصرف الفعل ، وأن تحوز من اللغة أبواباً وسبلاً ، فخذ أنت كلاماً منظوماً عظيماً موصلاً الى إدراك الشيء المعنى بشأنه من جميع جهاته ، ويحوز قليلاً ، الأمور الجزئية كمعرفة أن مضارع كرم مضموم الراء ، وأن وصفه كريم من عالج حضور الأمور الكلية ومعرفتها ، مثل أن يعرف الأبنية كان يعلم أن مضارع الماضى المضموم العين مضمومة عينه ، وأن مصدره فعالة أو فعولة ، وذلك بحسب الاعتناء والرغبة ، لأن من يستحضر الكليات فقد يحتوى على الجزئيات ، وتسهل عليه معرفتها ، ومن لم يستحضرها فلا وثوق له معتبر بشيء •

وها بمعنى خذ ، والكاف لخطاب الواحد المذكر ، ونظماً بمعنى منظوم ، كالقصد بمعنى المقصود ، وتكثيره للتعظيم ولا رياء فى ذلك كما توهم فى مثل هذا المقام ، لأن المقصود بالإخبار بعظمة ترغيب الطالب فيه ليستفيد منه ، وفى ذلك من الأجر ما لا يحصى ، وأيضاً المقصود التحدث بنعمة ربه ، وفى التحدث بها مدح له تعالى ، وبعض شكر ونظم الشيء لغة تركيبه على وجه مخصوص ، ولا يشترط فيه التناسب والتطابق ، كما يوهمه قول صاحب فتح الأفعال الكبير والصغير ، أن نظم الشيء تأليفه على وجه مخصوص إلا إن أراد بالتأليف مطلق الجمع والتركيب استعمالاً لا لفظ المفيد فى المطلق •

قال أبو يحيى : والنظم اصطلاحاً كلام موزون قصداً له معنى

وقافية •

قلت : خرج بالكلام ما ليس بكلام أى بلفظ ، فلا يسمى نظماً ،
وبقوله : موزون قصداً ما تكلم به صاحبه ، وأم يقصد وزنه ، فعرض
على الوزن فاتزن ، كقوله صلى الله عليه وسلم :

هل أنت إلا إصبع دميت
وفى سبيل الله ما لقيت

وقوله صلى الله عليه وسلم :

أنا النبي لا كـذب
أنا ابن عبد المطالب

قال : ذلك على جهة قول النثر مع ، أن القولين كبيتين ثانيهما مجزوء
من الرجز ، ولم يعلم بذلك ولم يقصده فلا يسمى نظماً ، وقول بعض :
يا صاحب المسح تبيع المسح ، قاله نثراً فمن عرضه على الوزن
وجده شطر بيت من الرجز غير المجزوء ، وإذا فطن به أبو العتاهية
فأعقبه قوله :

✽ فإن عندي إن أردت ربحاً ✽

وهو شطر آخر مقصود ، ولا يسمى الأول شطراً ، وخرج
ما تكلم به صاحب نثراً ، وقد علم بأنه على وزن بيت كقوله تعالى :
(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) فإنه كشطر بيت من الطويل ،
ولا يسمى شطر بيت ولا يقرأ على قراءة وزان البيت ، بل يخرج أيضاً
ما تكلم به صاحبه ، ولم يقصد وزنه مجرد قوله : موزون ، فإن
ما وافق الوزن يقال له مترن لا موزون ، ولا يقال : موزون إلا لما وزن
بالقصد ، بل يقال : مترن أى عرض على الوزن ، فاتزن كما يخرج به

المنثور ، ولا يغنى قوله : موزون قصداً ، لأن ما تكلم به صاحبه كالنثر ، وقد علم بأنه على وزن بيت لا يخرج بموزون ، بل يقصد إن أريد به قصد وزنه ، على أنه بيت .

وخرج بمعنى ما لا معنى له كالبيت الواحد الذى لم يتم فيه المعنى فإنه لا يسمى نظماً بخلاف ما لو تم معناه ، فإنه نظم ، وكالكلام الذى لم يؤت به معنى ، وخرج بقافية ما ليس له قافية ، بأن لم يكمل البيت ، واشترط بعض تعدد الأبيات ، فالبيت الواحد لا يسمى نظماً ، لأنه يتحقق كونه له قافية بالنظر الى بيت قبله أو بعده ، وهذا القول يحتمله الحد المذكور ، وهو حد غير مانع لشموله ما هو لفظ مفيد موزون له قافية على غير العربية ، مع أنه لا يسمى نظماً حقيقة ، وشمل كلام العرب والمولدين ، لكل نظم ولم يذكر الدمامينى القافية ، بل قال كلام وزن على قصد بوزن عربى ، وذكرها شيخ الإسلام ، وكن ذكرها ذلك فى حد الشعر وهو مرادف للنظم فى قول فيشملهما حد واحد .

والنظم حقيقة عرفية فى ذلك أو مجاز بالاستعارة شبه جمع الكلمات بعضها الى بعض بإدخال اللآلىء فى الخيط بجامع ضم بعض الأشياء مطلقاً ، أو الأشياء المتناسبة الى بعض ، فإن هذا القدر المطلق مشترك بين المشبه الذى هو جمع الكلمات ، والمشبه به الذى هو إدخال اللآلىء لا عين واحد منهما ، واستعار لذلك المشبه اللفظ الموضوع لذلك المشبه به ، وذلك اللفظ هو لفظ النظم ، فإنه موضوع لغة لإدخال اللآلىء مثلاً لا لجمع الكلمات استعارة تحقيقية ، لأن المشبه به المذكور متحقق لا متوهم متخيل تصريحية للتصريح باللفظ الموضوع للمشبه به ، وهو لفظ النظم المستعمل لجمع الكلمات أصلية أى غير متفرعة على غيرها ، لأن النظم اسم جنس غير مشتق ، لأنه مصدر والقرينة الدالة على أن ليس مراد الناظم بألفظ النظم حقيقة التى هى

مثلا إدخال اللآلىء الحال ، لأنه يعلم من الحال أنه لم يرد الإدخال المذكور ، بل جمع الكلمات •

وقوله : فهناك على تقدير الشرط تجريد ، أى مناسب للمشبه المذكور ، ومجرد له عن بعض المبالغة ، لأنه ما استعار ذلك إلا بعد ادعاء أن جمع الكلمات من جنس إدخال اللآلىء مبالغة ، وإنما كان قرينة لأن التقدير إن أردت أحكام تصرفه فحوز أبواب وسبل من اللغة ، فخذ نظما ، ومعلوم أن إدخال اللآلىء لا يكون سببا للأحكام والحوز المذكورين فقله : فهناك مع الشرط تجريد بل الشرط وحده تأمل •

ثم بعد استعارة النظم استعمل فيه التجوز الإرسالى ، حيث أطلق النظم الموضوع للمعنى المصدري ، وأراد به اسم المفعول ، أى المنظوم ، والعلاقة الاشتقاق كذا قيل فى العلاقة ، والحق أنها تتعلق أى اتصاف المتعلق بالفتح وهو الكلام المنظوم ، بمعنى المتعلق بالكر ، وهو النظم بالمعنى المصدري •

وقيل : النظم أعم من الشعر ، لأنه جنس له ولغيره من المنظومات ، لأنهم قالوا فى حقيقة الشعر : نظم عَرَفَى ، أو محدث موافق له وزنا وحكما ، فكل شعر نظم من غير عكس وفيه نظر ، لأن ذلك باعتبار أن النظم بمعنى الوزن المخصوص ، وبمعنى إدخال نحو التالى فيقال أيضا : الشعر بمعنى الوزن المخصوص ، ومزيد الفطانة فبينهما عموم وخصوص من وجه ، وهذه القصيدة نظم وشعر ، لأنها داخلة تحت حدّ النظم وحدّ الشعر ، وهى من البحر المسمى البسيط ، لتوسع العرب فيه لعذوبته من حيث انبساطه فى الذوق ، وسهواته على الطباع إنشاء وقبولا ، وقيل : سمي بسيطا لانبساط الأسباب فى أوائل أجزائه السباعية ، وقيل : لانبساط الحركات فى عروضه وضربه غير المقبوض الأجزاء ، وقيل للانبساطين •

وأجزاء السباعية ما كان منه على وزن مستفعلن ، فإن فيه سبعة أحرف ، وبسط فيه السبب حيث كان فيه اثنان ، فإن الميم والسين سبب خفيف ، والتاء والفاء سبب خفيف ، وفعاً من أوله والسبب حرفان سكن ثانيهما ، ومثال ذلك : الحمد لله ، فإنه جزء سباعي الى سبب خفيف ، وحَمَّ سبب خفيف ، والدال ولام الجرّ واللام الساكنة المدغمة وتد مجموع •

والجزء ما تركب من وتد وسبب ، أو سببين كما رأيت ، مثل : فاعلن ومستفعلن ، وما وزن أحدهما مثل : الحمد لله ، والعروض الجزء الآخر من الشطر الأول ، هذا هو المراد هنا مثل قوله بدلا وزنه فعلن بالحركات ، وبدون ألف ، وأصله فاعلن بالألف ، فالباء أول السبب الخفيف ، ولم يؤت له بحرف ثان ساكن ، وعدم الإتيان بالحرف الثانى الساكن من السبب يسمى خبناً ، وقد انبسطت فيه الحركات حركة الباء والدال واللام •

والضرب الجزء الآخر من الشطر الآخر مثل قوله : امـلا وزنه فعلن بالحركات وبدون الألف بعد الفاء ، وأصله بالألف بعدها ، فالهمزة أول السبب الخفيف ، ولم يؤت له بحرف ثان ساكن ، وعدم الإتيان بذلك يسمى خبناً ، فقد انبسطت فيه الحركات حركة الهمزة والميم واللام ، وأعاريض هذه القصيدة وضروبها كلها كذلك مخبونة منبسطة فيها الحركات ، احذف ألف فاعلن فيها ، وقد أعلمتك بالخبن ، وهو الكثير فى البسيط عروضاً وضرباً ، وقل عدم الخبن فيهما وعدمه هو إثبات الألف فى فاعلن الذى هو آخر الشطر الأول ، وآخر الثانى ، أو ما يوازن ذلك الألف من الحروف الساكنة ، كقوله :

يارب ذى سودد قلن له مرة

إن المعالى لمن يبغي توالى العـلا

فإن قوله مرة وزنه فاعلن بالألف وهو العروض ، فالميم والراء الساكنة سبب خفيف نظير فا من فاعلن ، والراء المفتوحة ، والتاء والتنوين وتد مجموع نظير علن من فاعلن ، واللام من توالى ، واللام من العلا سبب خفيف أيضا نظير فا ، والياء محذوفة لدفع التقاء الساكنين ، وهمزة آل همزة وصل لا تثبت في الدرج ، فلا تعدان في الوزن ، لأنهما ولو كتبنا خطأ لا ينطق بهما ، وعلا وتد مجموع نظير علن ، فأثبت في العروض والضرب نظير ألف فاعلن ، وهو الراء الساكنة في مرة ، ولام العلا الأولى منهما غير مخبونين .

وللبسيط أعاريض وضروب غير ذلك ، محلها كتب العروض ، وقد أوضحت لك عروض هذه القصيدة وضربها ، وقد يحذف من الجزء السباعى حرف أو حرفان ، مثل قوله : فهك نظ ، فإن الفاء أول السبب الخفيف لم يؤت له بحرف ثان ساكن مقابل لسين مستفعلن ، وها سبب خفيف نظير تَف من مستفعلن ، والكاف والنون والظاء وتد مجموع نظير علن من مستفعلن ، وذلك ستة أحرف ، وكل بيت من أبيات هذه القصيدة مركب في ثمانية أجزاء وهو الأصل في البسيط ، فما كان على وزن مستفعلن في الحال أو في الأصل فجزء سباعى ، وما كان على وزن فاعلن في الحال في الأصل فخماسى ، كما في قوله : فهك نظما البيت ، فإن قوله : فهك نظ جزء أول سباعى الأصل ، وقوله ما مُحَيَّ جزء ثان خماسى الحال ، وقوله : طأ بالمهم بسكون الميم بعد الهاء جزء ثالث سباعى الحال ، وقوله : م وقد بكسر الميم غير مشددة جزء رابع خماسى الأصل ، وقوله : يحوى التثا جزء خامس سباعى الحال ، وقوله : صيل من جزء سادس خماسى الحال ، وقولو : يستحصر آل جزء سابع سباعى الحال ، وقوله : حملا جزء ثامن خماسى الأصل ،

والإحاطة بالشئ، إدراكه من جميع جهاته والمهمّ الأمر الذى يهيك شأنه
فتعتنى به •

وهذا النظم مشتمل على مسائل يهتم بها الطالب لشدة حاجة
اليها ، وعموم انتفاعه بها ، وهو اسم فاعل مكسور الهاء ، أو اسم
مفعول مفتوح الهاء ، أى يهتم بها من عرف نفعها قاله الحلبي في
شرح شيخ الإسلام حين قال بذكر فوائد مهمة ، ويحوى معناه يحوزوا
لتفاصيل جمع تفصيل وإنما لم تحذف الياء في الجمع مع أن المفرد
جاوز أربعة أحرف وفيه حرف زائد وهو الياء ، لأن هذا الزائد حرف
لين متلوّ بالحرف الآخر •

قال في الخلاصة :

وزائد العارى الرباعى احذفه ما

لم يك لنا أثره الذختمسا

ولو حذف الياء من التفاصيل لجاز كما يجوز حذف ياء ممالك
ونحوه مما كان على وزن مفاعيل ، وهو مذهب الكوفيين ، والناظم في
التسهيل مستثنيا فواعيل ، فلا تحذف ياؤه إلا شذوذاً ، وعلى مذهبهم
بنيت قولى في الترجمة المنتفع بعلمه الأحرار والممالك بحذف ياء ممالك ،
تخفيفاً لموافقة السجع ، وإنما جمع التفصيل مع أنه مصدر ، لأنه أريد
به التنصيص على أنواع ، ولأنه بمعنى اسم مفعول أى المفصل ، أى
يحوى المفصلات وهى الأمور الجزئية ، كمعرفة أفراد اللغة : ككرم
وضرب ، وكريم وضارب ، أو للضرورة وفى جمعه موافقة للجمل من
حيث إن كلا منهما جمع ، ويستحضر أى يحضر بضم الياء وكسر الضاد
مضارع احضر ، فالاستفعال هنا لموافقة فعل كاستبان بمعنى أبان ،
واستيقن بمعنى أيقن ، أو معنى يستحضر الجمل يجدها حاضرة
عنده •

فلاستفعال الإصابة على صفة كاستعظمت زيدا ، أى وجدته عظيماً أو غير ذلك مما يعلم من معانى استفعل فيما يأتى إن شاء الله ، ويجوز أن يكون للطلب على أصله ، أى يطلب من نفسه حضورها ، والجمل جماع جملة ، وهن الأمور الكلية ، كمعرفة الأبنية ، كمعرفة أن مضارع فعل بالضم يفعل بالضم .

قال فى الكبير : والمعنى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة ، وهو الأبنية والأقيسة التى يتوصل بها الى حفظ أفرادها ، ورد كل نوع منها الى أصله ، وذلك مما يدعو الطالب الى حصر المواد واستقرائها .

وفى الصغير معنى قوله : فهناك نظماً محيطاً بالمهم ، فخذ نظماً محيطاً بالمهم وهو معرفة الأبنية ، وحصر ما شذ منها دون موادها الأصلية القياسية لضيق النظم عنها لكثرتها ، قال : فيه وأشار بقوله : وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجمال ، الى أن من حوى الجمل أداه ذلك الى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة ، إذ لا تعظم فائدة معرفة الشاذ من معرفة الأصل له . . .

قلت : وأشار بقوله : وذلك مما يدعو الطالب ، وبقوله : وأشار إلخ الى بيان وجه كون من يستحضر الجمل ، قد يحوى التفاصيل والله أعلم .

الإعراب : الفاء رابطة لجواب شرط محذوف ، إن قدرت أداة الشرط جازمة فما بعد الفاء من اسم الفعل وفاعله ، أو من الفعل النائب هو عنه ، وفاعله فى محل جزم على الجوابية ، أو غير جازمة فلا محل له أى إن أردت أو إن قصدت ، أو متى أردت أو قصدت ، أو اذا أردت أو قصدت إتقان الفعل تصرف ، وحوز أبواب وسبل ، فهناك

وهذا أولى من جعلها للاستئناف عند من يجيزه ، وأولى من جعلها لعطف اسم الفعل وفاعله ، وهو طلب على جملة •

وبعد فالفعل من يحكم إلخ ، وهى خبر ، وهى اسم فعل مبنى على سكون الألف ، وعلة بنائه شبهة بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره ، فقد عمل الرفع فى محل الضمير المستتر فيه ، وعمل النصب أيضا فى : نظما ، ولا يعمل فيه غيره ، وإنما يعمل فى جملة مع فاعله ، وفاعله مستتر فيه وجوبا كما هو قاعدة اسم الفعل بمعنى الأمر ، وكونها ونحوها مما يقال له اسم فعل أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة ، والفعل لا يكون كذلك ، وإنما لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وإن منها ما يخالف أوزان الأفعال : كنزال ، وأن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد ، والفعل ليس كذلك قاله ابن قاسم •

وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء من حيث إنها تنون تارة ، ولا تنون أخرى ، ومن حيث إنها منها ما لا ينون ، ومنها ما ينون ، وأنها لا يتصل بها ضمير الرفع البارزة كالقاء ، ومخالفة بعضها لأوزان الأفعال ، وموافقته لأوزان الأسماء ، وعدم لحوق نون التوكيد بالطلبى منه •

وقال الكوفيون : إنها أفعال حقيقة لدالتها على الحدث والزمان ، ويرده ما مر من مخالفة أوزان الأفعال ، وعدم قبول الطلبى نون التوكيد وعدم الاتصال بضمير الرفع البارز والتنوين فى بعضها ، والحق أن الكوفيين لا يقوون بذلك ، ولو كان ظاهر عبارتهم ، بل مذهبهم مذهب بعض البصريين وقيل : ما سبق استعماله فى ظرفية أو مصدرية باق على اسميته كرويد ودون وما عداه فعل : كنزال وصه ، وفيه

ما في مذهب الكوفيين المنسوب اليهم أولا ، وقيل : هي قسم برأسه لا اسم ولا فعل ولا حرف يسمى خالفة الفعل أى خليفته ونائبه في الدلالة على معناه ، واختلف من قال بأنها اسما حقيقة ، فقيل : مدلولها لفظ الفعل لا الحديث والزمان ، بل تدل على ما يدل عليهما وهو الفعل منها اسم مدلوله لفظ خذ من حيث إن خذ دال على المعنى الموضوع ، له الذى هو طلب الأخذ الآن أو استقبالا لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ وهكذا في بقية أسماء الأفعال ، ويدل على ذلك تسميته باسم الفعل .

وقال الرضى وغيره : إن مدلولها الحدث والزمان ، فهي أسماء بمعنى الأفعال ، لكن تدل عليهما بالمادة أى بحروف الكلمة لا بالهيئة على الزمان ، وبالمادة على الحدث : كالفعل ، وقيل : مدلولها ألفاظ المصادر النائية عن أفعالها ، وعليه الفارضى ، فها مدلوله وسماء ، أخذ النائب عن خذ ، وإنما بنيت مع إعراب تلك المصادر لدخول معنى الأمر ، والمضى والاستقبال التى هي من معانى الحروف كذا المرادى ، وعلى ذاك القول ، فالمراد بالأفعال فى قول أهله أسماء الأفعال ، الأفعال اللغوية التى هي معانى المصادر كما فى الارتشاف لأبى حيان ، ولا محل لاسم الفعل كما هو مذهب النازم على القول بأنه فعل حقيقة ، وعلى القول بأنه اسم لمعنى الفعل ، ونسب بعضهم كونه لا محل له للجمهور ، وهو مذهب الأخفش .

ونقل عن سيبويه والفرسى وقيل : فى محل رفع مبتدأ وأغنى مرفوعه عن الخبر بدون اعتماد ، كما يقال فى : أقائم الزيدان .

قال خبالد والفرضى : هو مذهب من قال اسم لمعنى الفعل وليس بظاهر بناء كونه مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر على القول ، بأنه

اسم لمعنى فعل ، وقيل : هو فى محل نصب بفعله النائب عنه ، وهو قول من قال : مدلوله المصدر النائب عن فعله ، وعليه المازنى ، ونقل كونه فى محل نصب كذلك عن سيبويه والفارسى أيضا ، والكاف حرف خطاب عند صاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال فى الكبير والصغير وأبى يحيى ، وهو مذهب ابن بابشاذ فى نحو : عليك ، وهو صحيح فيما نحن فيه ، وفى مثله وغير صحيح فى نحو عليك ، فإن ابن بابشاذ يقول : الضمير المتصل بأسماء الأفعال مطلقاً حرف ، ويرده أنه لو صح لصح استعمال على وحدها ونحوها ، وقولهم على وعليه .

وحكاية الأخفش على عبد الله زيدا بجر عبد على أنه بدل من ياء المتكلم على القلة من إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، بدل كل لم يفسد الإحاطة ، أو على على أنه عطف بيان ، وهو أولى وزيدا مفعول به ، بل قيل الرواية على عبد بالالف فى على الجارة لعبد ، وقد يقال : الكاف فى محل رفع فاعل لها استعير ضمير الجر والنصب للرفع أو فى محل نصب على المفعولية ، أى ناول نفسك نظماً ، ويردّه أن فيه عمل عامل واحد فى ضميرى مخاطب متصلين ، هى والمستتر وذلك مختص بفعل القلب ، وفقد وعدم وغير ذلك أو فى محل جر بالإضافة بناء على أن ها اسم للأخذ النائب عن خذ ، ونظماً مفعول به ومحيطاً نعتة ، وبالمهم متعلق بمحيطاً ، والباء حرف جر مبنى على الكسر والمنعوت مفرد مذكر محذوف أى بالأمر المهم ، والباء بمعنى على ، والواو لعطف الجملة الخبرية بعدها على الطلبية بناء على جواز عطف قصة على أخرى ، والجامع أنهما معاً مساطتان على فن واحد ، فتلك معناها خذ نظماً محيطاً بالمهم من علم التصريف ، وهذه معناها قد يحتوى تفاصيل التصريف من يستحضر جملة .

ويجوز أن تكون الواو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق مبنى على السكون ، بقطع النظر عن كون ذلك المحقق بفتح القاف وهو حوز مستحضر الجمل التفاصيل قليلا أو كثيراً ، ووجهه أن الإحاطة بالجمل تسهل تعرف الجزئيات المندرجة تحت الكليات ، أو حرف تقليل ، ويؤيده أن قد يفعل عند المصنفين للتقليل كما نص عليه خالد ، ووجهه أن توسع العرب في لغاتها وتفننها في أساليبها معلوم ، والإحاطة متعذرة على الجمل الغير فيما هذه سبيله ، فكيف بالإفراد ولا سيما أن استخراج الجزئيات من الكليات مفتقر الى عقل وافر ، وذهن ثاقب ، ولا سيما في التصريف .

قال صاحب تحقيق المقال : وقد كان الناس يأخذون في النحو ، فلما حدث التصريف عسر عليهم ، فتركوا النحو جملة ، ولمـذا لا تكاد ترى من المهرة إلا من له فيه سقطات ، وللبصريين فيه القدح الفالج ، والنظر السديد الذي تفتح به المهمات ، وتتسع المخارج ا هـ .

ويحوى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة نطقاً ، لالتقاء ساكنة مع التاء الساكنة المدغمة المنقلبة عن لام آل ، وهمزة آل الوصل ، فلم تثبت في غير الابتداء ، ولا يغرنك كتابة الياء في مثل ذلك ، فتقدر عليها الإعراب ، فإنما كتبت نظراً للأصل ، ولتدل على المحذوفة نطقاً ، والتفاصيل مفعول يحوى ، ومن فاعل يحوى اسم موصول مبنى على السكون ، لشبهه بالحرف في الافتقار ، ولشبهه بالحرف في الوضع على حرفين ، أو نكرة موصوفة مبنية لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين ، ويستحضر مضارع مستتراً لفواصل جوازاً لأنه يخلفه الظاهر ، والضمير البارز ، وهذه طريقة الناظم ،

وجملة الفعل والفاعل صلة من ، فلا محل لها ، أى الشخص الذى يستحضر الجمل أو صفة من فهى فى محل رفع نعت لمن ، أى شخص يستحضر الجمل ، والرابط على كل حال الضمير المستتر ، والجمل مفعول يستحضر والألف للإطلاق والإشباع ، وهكذا فى مثله وبين التفاصيل ، والجمل طباق لأن كلا منهما ضد الآخر وهو من الطباق الواقع بين الاسمين •



باب أبنية الفعل المجرد وتصاريقه

أى هذا باب أبنية إلخ ، أو أقر أو حقق أو باب أبنية إلخ هو هذا •

فباب خبر المحذوف ، أو مفعول المحذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أو نحو ذلك مما ذكرته في الحواشى النحوية ، وليس بمبنى كما زعم بعض ، لأنه لا سبب لبنائه على ما ادّعاء سوى عدم التركيب ، وهو مركب مع المحذوف ومع ما بعده بالإضافة إليه ، والذي يظهر أن هذا القول محله فيها إذا لم يكن الإضافة إلى ما بعد ، كقولهم تنبيه ، وقولهم فصل ، وقولهم باب ، ومختار السيد المحقق أن نحو الكتاب والباب والفصل اسم للألفاظ المسوقة بعده ، وقيل : اسم لها ، ولعانيها ، وقيل : لعانيها ، وقيل : المنقوش •

وبحاصل ذلك أنه اسم للإضافة الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ، وهو الأرجح ، وعليه الجرجاني ، وقيل : اسم للنقوش الدالة على تلك المعانى بواسطة دلالتها على تلك الألفاظ ، وقيل : للمعانى المخصوصة من حيث إنها مدلولة لتلك العبارات والنقوش ، وقيل : اسم للمركب من المعانى والألفاظ والنقوش ، وقيل : اسم للمركب من المعانى والألفاظ ، وقيل : اسم للمركب من المعانى والنقوش ، وقيل : للمركب من النقوش والألفاظ ، وذلك الخلاف في سائر التراجم ، وأسماء الكتب ، وأسماء العلوم •

والكل من قبيل علم الشخص ، ووضعها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص ، قال : إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة ، لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ ، وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب

والقتل وضماً شخصياً لا نوعياً ، لجعل الموضوع أمراً متعيناً لا متعدداً ،
ومسميات المعلوم وهي الأحكام المعقولة المخصوصة ، إنما تعدد
بتعدد التعقل ، وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية •

هذا هو المتجه عندى ، وإن اشتهر الفرق ، واختار بعض أن ذلك
من قبيل علم الجنس وهو المشهور وأبنية مضاف إليه جمع بناء :

لاسم مذكر رباعى بمبد

ثالث أفعلة عنهم اطررد

والمراد بالأبنية كون الأفعال رباعية أو ثلاثية ، وذلك فى معنى
صيغ الفعل ، ويأتى إن شاء الله تفسير الأبنية ، والفعل مضاف
إليه ، والمجرد نعت أى ما حروفه كلها أصول مجردة عن الزوائد ،
وتصاريف معطوف على أبنية بالواو مضاف للهاء ، وفى يائه ما مر فى
تفاصيل ، وفى النسخ وتفاصيله ، والمراد بالتصاريف أو بالتفاصيل
أحكام المضارع من ضمّ عينه وفتحها وكسرها ، لا أحكامه وأحكام
الأمر ، وفعل ما لم يسمّ فاعله وغير ذلك ، ولو قاله أبو يحيى ، لأنه قد
فصل بين هذا الباب ، وباب الأمر ، وباب ما لم يسمّ فاعله بالفعل
المزید فيه ، وفصل به بين ذلك الباب أيضاً وباب حروف المضارعة
وفتحها وضمها وكسرها ، وفتح ما قبل آخر المضارع وكسره الداخلى
وذلك الباب فى قوله ، وغير ذلك اللهم إلا إن قيل : إن هذه فصول
داخلة فى ذلك الباب الأول ، تكلم فيها على تلك الأفعال مطلقاً مجردة ،
ومزیداً فيها ، وفصل بينها وبين بابها بالفعل المزید فيه ، لأنه قرع
المجرّد ، وبكل منهما يعرف الآخر ، وفى جمع التصريف مع أنه مصدر
ما مرّ فى جمع التفصيل •

وأصل تصريف تَصَرَّرَ "بفتح الفاء وسكون الصاد وكسر الراء الأولى وسكون الثانية ، وإنما كان براءين لأن فعله صرف براءين أدغمت أولاهما في الأخرى ، والمصدر يجب اشتماله على حروف فعله أبدلت الراء الثانية الساكنة في المصدر ياء من جنس ما قبلها حركة ، وما قبلها هو الراء الأولى ، وحركتها الكسرة الملائمة للياء ، وإنما سكنت الياء لأنها بدل من راء ساكنة ، وإنما أبدلوها ياء إزالة للثقل الحاصل من تكرير الحرف الواحد وهو الراء ، وإنما أبدلوا الراء الثانية دون الأولى ، لأن التكرار حصل بها قلله الخضرى •

وأوضحته بزيادات منى ، ويبحث فيه بأن اشتمال المصدر على حروف فعله غالب لا لازم في كل مصدر ، وهو عبر بالوجوب وأفهم أنه لازم في كل مصدر ، وبأنه يجوز كون علة إبدال الثانية دون الأولى ، هي أن الثانية أقرب الى الحرف الآخر ، والآخر محل التغير ، فغيرت بالقلب ياء ، وكون العلة ما ذكر من حصول التكرير بها ، ومن قربها للآخر معاً ، والزائدة هي الراء الثانية المبدلة ياء لكونها ساكنة ، والحكم بزيادة الساكن أولى ، لأنه حرف واحد ، وأما الأولى فمتحركة ، ففي الحكم بزيادتها الحكم بزيادة حرف وحركة ، فيكثر الميزيد وهذا نقله ألفا وهي عن ابن يونس ، واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ، ونقل عن الأكثرين •

وقال ابن مالك كالخليل وابن عصفور : إن الزائدة هي الأولى ، والقول الأول مذهب سيويه ، وبه حكم ثم قال : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، وهكذا في مثل : صرف تصريفاً ، كقُدس تقديساً ، وكرم تكريماً ، وشدّد تشديداً وهكذا في فعل بالتشديد الذى مصدره على تفعله •

واقول الصبان : الخليل وسيبويه على أن الزائد الأول ، لأنه في مقابلة الياء من بيطر ، وقال آخرون : الزائد هو الثاني ، لأنه في مقابلة الواو من جمهور ، وكلا الوجهين حسن والتصريف تفعيل من الصرف للمبالغة في وصف الماهية بالكمال ، أو للتكثير في عدد المرات ، أو للمبالغة في المعنى كضارب وضراب ، أو للتكثير للأمثلة والأبنية •

والتصريف لغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها وهذا هو المعنى الذى وضعه له واضع لغة العرب ، ويطلق التصريف اصطلاحاً على ثلاثة :

الأول : قال بعض : تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعانى ، كالتصغير والتكسير ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والتثنية والجمع ، وجرت عادة أكثر المصنفين بذكر هذا القسم قبل التصريف مع علم النحو ، كما فعل الناظم فى الخلاصة ، وهو فى الحقيقة هو التصريف ، وهكذا قال الخضرى ، غير أنه عبر بقوله : لاختلاف المعانى ، بدل قول من قال : لضروب من المعانى •

قلت : إن أراد بقولهما كالتصغير التمثيل للضروب من المعانى المختلفة ، احتاج قولهما وإسم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف ، أى ودلالة اسم الفاعل إلخ ، أو التمثيل للأبنية المختلفة ، كأن التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين ، لا بالمعنى المصدرى ، ويقدر مضاف أيضاً فى قولهما بذكر هذا القسم ، وبذكره أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الأبنية المختلفة ، إذ هى المذكورة قبل التصريف مع علم النحو ، لا التحويل ، وقولهما : قبل التصريف ، أى قبل التصريف بالمعنى الأعم ، أى قبل موضعه ، أو قبل التصريف بالمعنى الثنى الآتى كالثالث •

ثم إن أراد بقولهما : فى التصريف أو من التصريف التغيير وهو

التصريف اللغوي ، فهو غير محتاج اليه ، وإن أرادا التصريف بالمعنى الثانى الآتى فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين ، وإن أرادا المعنى الأول المذكور فباطل أيضاً ، إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه أو فى نفسه .

ويجيب : بأن المراد التصريف بالمعنى الأعم المشترك ، وأرادا بالتحويل ، التحويل المتعدى أى النقل لا القاصر ، بمعنى التحويل والانتقال بعدم صحة حمله على التصريف ، لأنه لا يصح حمل اللازم على المتعدى ، لعدم اتحادهما ما صدقاً ، ومن شرط صحة الحمل الاتحاد فى الماصدق ، والاختلاف فى المفهوم ، اللهم إن أرادا بالتصريف المحدود المعنى الحاصل بالمصدر ، فيصح حمل التحويل انقاصر عليه ، والتعبير بتحويل الكلمة أولى من تعبير الزنجانى ، بتحويل الأصل الواحد ، لأن قوله : الواحد حشو مفسد ، لأنه يخرج من الحد مجموع تحويلين لأصلين ، الى أبنية ، وإن كان كل منهما داخل فيه ، قاله الناصر اللقانى ، ولعله التزم أن كل تحويل فى الكلمة يستحق اسم تصريف .

ففى قال مثلاً ، تصريفان إسقاط فتح الواو وقبلها ألفاً ، قال : وتذكير أصل أولى من تعريفه المشعر بوحده ، وكونه معروفاً عند المخاطب أ . ه .

وكذا يقال فى تعريف كلمة فيما مر .

وأجاب ابن قاسم : بأن التقدير جنس الأصل الواحد ، وبه يجاب عما يقال الوصف بالواحد ، وصف للأفراد والتعريف الماهية ، من غير نظر للأفراد .

قلنا : لعل المراد الوحدة الجنسية لا الشخصية ، فلا يرد على ابن قاسم أن الوصف بالواحد يخالف اعتبار الجنس .

وقد يقال : كيف حملوا التحويل وهو فعل على التصريف وهو من الانفعال النفساني يكون بالتكلم ؟

قلنا : أولا : التقدير التصريف علم بتحويل الكلمة ، وثانياً : أنا لا نسلم أن التصريف غير فعل ، وثالثاً : أنا نؤولهما معاً بالتحويل والتصرف ، وإنما اختاروا التعبير بالتصريف على الصرف ، مع أن الصرف الأصل ، لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة ، فاختاروا لفظاً يدل بسبب زيادة حروفه على البالغة في الفعل بالوصول الى منتهاه ، والتكثير عدد مراته بإيجاد أشياء كثيرة منه .

والمراد أن هذا العلم لما كان فيه تلك التصرفات الكثيرة ، ناسب التعبير باللفظ المناسب لذلك ، وإن لم يريدوا به خصوص الكثرة ، لأنه قد يحول الأصل الى مثال واحد ، وإنما اختاروا التعبير بالتحويل عن التعبير بالتغيير ، لأن في التحويل معنى التثقيب ، والتصريف فيه تثقيب ، فهو خاص والتغيير عام لمجرد تغيير ، ولتغيير ونقل .

والظاهر أن المصوّل كل من يصلح للتحويل ، سواء كان هو الواضع الذي هو الله ، أم هو الخالق على خلاف في محله ، أو كان هو غير الواضع كالنحوي ، لكن في التحقيق هو الواضع ، وأما غيره فتحويله على طريق تحويل الواضع ، ومشروط به ، وكالحكاية له ، وإنما عبروا بالكلمة وبالأصل في قولهم : تحويل الأصل ، وقولهم : تحويل الكلمة ، ولم يقولوا : تحويل المصدر ، ايصدق الصدّ على مذهب أن الأصل المصدر ، وعلى القول أنه الفعل وغيرهما ، وليصدق على تحويل غير المصدر ، وكتحويل زيد الى زبيد ، والى الزيدين ، والى الزبيد نحو ذلك .

وعبرا بالأبنية ولم يعبرا بالأمثلة كما عبر بها الزنجاني ، ثلثا
نيوهم أنه الجزئي الذي يذكر إيضاحاً للقاعدة ، مع إن المراد بها
الأبنية ، وبالأبنية والصيغ .

فسر السعد الأمثلة في كلام الزنجاني ، والأبنية جمع بناء بمعنى
مبنى ، أى مبنيات ، والصيغ جمع صيغة بمعنى مصوغ ، أى
مصوغات ، وهما متحدان ذاتاً ، مختلفان اعتباراً ، لأن الكلمة المتفرعة
عن أصل باعتبار كون حروف الأصل أساساً لما يتجدد من حروف
وحركات ، بناء باعتبار كون الحروف المذكورة كاللادة لها صيغة ،
ويحدان بأنهما حروف الكلمة باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات
والسكنات ، وتقديماً بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه ، وخرج
باعتبار الهيئات اعتبار الجوهر ، وهو الحروف ، وخرج بالعروض الأصل
نفسه من المصدر مثلاً ، والمفرد المكبر مثلاً ، وفيه أنهم يسمون المصدر
بناء وصيغة ، لكن باعتبار الأخذ من مطلق الحروف ، وباعتبار
البناء القوى ، ودخل به نحو جنب للواحد وغيره فإن الضمة فيه
غير مفرد غير ضمته مفرداً .

والمراد بالحركات الجنس كضرب بالفتح من الضرب بالسكون ،
فالعارض جنس الحركة ، لسكون الراء في الأصل ، والأنواع كفرح من
الفرح ، فالعارض في فرح نوع الحركة لوجود التحرك في الأصل ،
وهو الانفتاح ، وعرف بعضهم الأبنية بالألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها
وسكناتها الموضوعة لها ، باعتبار كونها مادة للكلمة ، والمراد بأحوال
الأبنية العوارض التى تلحقها بحسب كل غرض ا . ه . ه .

قلت : ويرد على قولهم : الى أبنية ، وقولهم : الى أمثلة أنه يوهم
وجود الأمثلة والأبنية ، وتحققها قبل التحويل ، مع أن التحويل علة
في وجودها وتحققها ، فكيف تجعل غاية له ؟

ويجاب : بأن غاية الفعل تتأخر قطعاً وذلك مشهور فلا تصح دعوى تحققها قبله ، وأما الجواب بجواز تقارن الغاية والمغيا ، كالعلة والمعلول فباطل ، لأن الغاية التي تكون بمعنى إلى إنما تكون غاية لما كان تدريجياً لا واقعياً ، فكيف تتصور المقارنة مع أن الواقع هنا أن لا مقارنة ، لأن الأمثلة والأبنية ذات أجزاء تحصل على التدرج .

ومن لازم ذلك تجزى التحويل المتعلق بها ، وإن تحققها إنما يكون بآخر أجزائه ، فهي مع آخر التحويل أو عقبه ، فأين المقارنة له ، ويرد على قولهم أيضاً إن الحد غير جامع لخروج التحويل إلى بناء ومثال ، وبناءين ومثالين ، مع أنه تصريف ؟

ويجاب : بأن الأبنية أو الأمثلة اسم جنس معدود ، والمراد الجنس هنا لا العدد ، وعبرة الزنجاني تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة ، لا تحصل إلا بها ، أي بالأمثلة ، ويرد على حصره أن الضريبة المفادة بضارب مثلاً ، تحصل بغيره كزيد صدر منه الضرب .

ويجاب : بأن الحصر إضافي دفع به حصولها بالأصل المحمول عنه ، أي إنما تحصل بها لا بالأصل ، وبأنه ادعائي إلحاقاً له بالأمر الذي لا يقصد فيه معناه الحقيقي ، بل أسلوب الدلالة عنه إلى معنى يناسب المقام ، فالمقصود منه الانتقال إلى ما هو المقصود ، وبأن المراد أن ما يفيد المثال الواحد لا يفيد المثال الواحد الآخر ، وزيد صدر منه الضرب أبنية وأمثلة متعددة ، وضارب بناء ومثال واحد قليل ، وبأن ضارباً يفيد الدوام ، بخلاف زيد صدر منه الضرب ، وهكذا في مثل ذلك .

والمراد بالتصريف في الحد المذكور أعنى التصريف المحدود بما ذكر أو لا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأنبياء ، وإلا لم

يصح حمل التحويل عليه ، لأن التحويل ليس معرفة ، بل متعلقها ، وما قيل من أن المراد عام بتحويل يرد عليه أنه تعسف ، وأنه غير جامع لخروج ما لا يتعلق بتحويل .

وقال ابن قاسم : لقائل أن يقول : بل المراد علم التصريف الذى هو معرفة ما ذكر ، بناء على أنه أريد بالتحويل المعرفة اطلاقاً للملزوم على اللازم ، تنبيهها على أنه معرفة حاصلة من التحويل ، حتى أن معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم التصريف ، وما مرّ من قولنا غير علم التصريف الذى هو معرفة أحوال الأبنية قاله السعد ، والمراد الأبنية الكلية .

قال اللقانى : أى العلم بالقواعد التى يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بأعراب ولا بناء ، كما لابن الحاجب فى الشافية ، وفيه إشارة الى أن قوله : معرفة أحوال الخ على ظاهره ، لظهور أن ليس علم التصريف عبارة عن تصور تلك الأحوال ، بل عن التصديقات بالمسائل المشتملة على ثبوت تلك الأحوال للموضوعات ، فقول اللقانى : أى العام بالقواعد أراد به التصديق بها لا مجرد تصورها ، فإن المتبادر من اسناد العلم الى القواعد هو التصديق والتعريف بالمعرفة من قبيل المساهلات التى لا تخل بالمقصود ، لاشتغال أن العلم إما عبارة عن الملكة أو الأصول والقواعد ، أو ادراكها ، ويجوز أن يراد بالتحويل الملكة المبنية عايه ، والمعرفة ليست شيئاً منها .

والمراد بأحوال الأبنية العوارض التى تلحقها بحسب كل عرض ، فالمراد بالأحوال الأصول الكلية ، وبالمعرفة المضافة اليها ، إما العلم مجازاً بمعنى التصديق أن خصت المعرفة بالجزئيات والعلم بالكليات ، كما هو اصطلاح لبعضهم ، وأما حقيقتها إن كانت مرادفة له كما هو مذهب بعض .

قال الناصر : وعلى كل فالتعريف بمعرفة أحوال الأبنية منقوض بعلم النحو ، فإنه علم بأصول تغيد معرفة الإعراب والبناء ، وهما من أحوال الأبنية أ . ه .

ويجاب : بأنه تعريف بالأعم ، وقد أجازوه المتقدمون قيل : والمحققون ، وارتكب هنا لأن الغرض تمييز التصريف بمعنى العلم عن التصريف ، بمعنى الفعل وهو حاصل بمجرد ما ذكر ، وقد فسر ابن الحاجب الأحوال بالماضي والمضارع ونحوهما حين قال : وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل والمصدر ، واسم الزمان والمكان والآلة ، والمصدر والمنسوب ، والتثنية والجمع ، والتقاء الساكنين ، والابتداء والوقف أ . ه .

فأشار الى أن أحواله مسائله ، وأن الاحتياج لفظي كما ذكر أو معنوي كما أشار إليه قبل ، ثم أشار الى أن أحوال الأبنية قد تكون للتوسع في اللغة لوزن أو روى أن تجنيس أو غيرها ، كالمقصود والمهدود ، وذو الزيادة ، وقد تكون للمجانسة كالإمام ، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف ، هذا وما اقتضاه ضيع السعد من أن التصريف قد يعرف بما يعرف به علم التصريف من العلم بالأحوال المذكورة ، هو مذهب المحققين رادين به به زعم بعضهم تقدير علم قبل التصريف في قول ابن الحاجب : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ، زعماً منه أن التصريف مخصوص بالفعل ، وعلم التصريف بالادراك ، لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو ، فلا حاجة الى هذا التقدير .

واعترض تعريف ابن الحاجب بأنه لا يشهد بحث التصريف عن

أصول يعرف بها نفس الأبنية كالماضى والمضارع والمصدر ، أو أحكام لا تتعلق بالأبنية ، ولا بأحوالها كالوقف والقنب والإدغام والتخفيف ، إذا كانت في الحرف الآخر ، لأنه لا تعتبر حالاته في بناء الكلمة ، وبأنه تدخل فيه المبنيات .

وأجيب عن الأول بأن المذكورات فيه أحوال الأبنية مثلا إذا قلت : طلب ماض ، فطلب بناء ، وماض حال عارض له ، كالقلب العارض لقال ، فالمراد بالمذكورات مفهوماتها لا ما صدقاتها ، وعن الثانى وهو قول المعترض أو أحكام الخ ، بأننا لا نسلم أن أحوال الحرف الأخير ليست أحوالا للأبنية إذ أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء ، وبذلك سقط ما قيل أنه لا حاجة لقوله التى ليست باعراب بناء على أنه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير ، وعن الثالث بأنه أراد بالاعراب ما يشمل البناء تقريبا لشهرة إطلاقه على ما يشمله ، يقال : هذا كتاب إعراب القرآن ، وهذا كتاب إعراب الألفية ، وإن اشتملا على ذكر البناء ، ويقال : إعراب هذا الكلام كذا وكذا مع اشتماله على البناء .

والمعنى الثانى للتصريف : تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعانى كالإلحاق والتخلص من السكونين ، ومن اجتماع الواو والياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ويسمى هذا التغيير بالإعلال ، وهو المراد بالتصريف في آخر الخلاصة ، وينحصر في الحذف والزيادة ، والابدال والقلب ، والنقل والإدغام ، كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزى أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب ، أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالا ، وقد يطلق التصريف على ما يعم المعنى الأول والمعنى الثانى معاً ، قاله الخضرى ، وهذا المعنى الثانى تغيير للكلمة لغير معنى طار عليها ، بل لغرض لفظى ، وإنما أخذ حل ذلك من المرادى والأشمونى .

والمعنى الثالث للتصريف : ما ذكره ابن النافذ من أن التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، بما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك ، ويقدر مضاف أى علم التصريف هو العلم إلخ ، أو أراد بالتصريف علم الصرف ، كإطلاق النحو على علم النحو ، ففى ذلك أوجه ثلاثة تذكر فى أسماء الفنون ، وهو كونه بمعنى العمل بذلك الفن أو المسائل أو الإدراكات ، وأراد بشبهه ذلك نحو الإخفاء والإظهار والإدغام ، وفيه أن الإخفاء والإدغام من الاعلال ، وفى معنى ذلك قول ابن عقيل : التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال وشبه ذلك ، وأراد بشبهه ذلك نحو الإخفاء والإظهار ، والإدغام على ما قاله شيخ الاسلام والسيد البايدى والخفى .

قلنا : يرد عليهم أن الإعلال منه الإخفاء والإدغام كما مر ، والصحة منها الاظهار ؟

ويجاب : بتخصيص الصحة والإعلال بغير ذلك وبأنه بنى على مذهب ابن الحاجب ، أن الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو إسكان للتخفيف كما هو المتبادر ، وغير ذلك ليس اعلال كذا ظهر لى تأمله منصفاً ، ويشمل المعنى الأول للتصريف ، والمعنى الثانى له ، قول التوضيح : التصريف تغيير فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو افظى ، وخرج بذكره كابن عقيل وغيره بنية الكلمة النحو ، فانه لا يتعلق ببنية الكلمة ، بل بالعوارض اللاحقة للكلمة ، من فاعلية ومفعولية ، وإضافة وغيرها ، والبحث عن أحوال آخر الكلمة أعراباً وبناء ، فانه علم النحو ، وخرج بالغرض التصحييف والتحريف ، فالتغيير لغرض معنوى كتغيير المفرد الى تثنية وجمع كذا فى التوضيح وغيره .

ويبحث شيخ الاسلام : بأن الأنسب أن يقال الى المثنى والمجموع .

والجواب : أنهما يطلقان على المثني والمجموع حقيقة عرفية خاصة أو مجازاً إطلاقاً للمصدر على اسم مفعول ، وكتغير المصدر الى الفعل والوصف ، والتغير لغرض لفظي كتغير قول وبيع وغزو ، محركات الى قال وباع وغزا ، وتغير وقئت بتشديد القاف مكسورة مضموما الواو قبلها الى أقت بالهمزة بدل الواو ، وتغير قول بضم القاف وسكون الواو ميتا واللام حيا الى قل ، وتغير ردد الى رد ، ولشبهه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو ، من حيث التعلق بالمرکبات ذكرت معه ، كذا قيل .

وذكرها طائفة منهم ابن الحاجب في التصريف ، وهو أولى لأنها منه ، وتسمى معرفة تلك الأحكام علم التصريف كما في التوضيح ، وهذا العلم فيه التصرف من حال الى حال ، من جهة متعلقة ، إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية ، فسمى باسم متعلقه ، وموضوع التصريف الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية ، وقد مر أن التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، لكنه الأفعال بطريق الأصل لكثرة تغييرها ، ولظهور الاشتقاق فيها ، أي بخلاف الأسماء ذكر ذلك المرادى ، فخرج بالأسماء والأفعال الحروف ، فأنها لا يدخلها تصريف ، لأنها مجهولة الأصل ، موضوعة وضع الأصوات ، لا تقابل بالفاء والعين واللام ، لبعد معرفة اشتقاقها ، ولذا كانت ألفاتها أصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة قاله الشيخ خالد .

قلت : الظاهر أن ألف الى ونحوها معروف الأصل ، إذ قواهم اليه واليك وإلى بتشديد الياء دليل على أنها عن ياء ، وما ورد من التصريف في الحرف فشاذ قياساً يوقف عندما سمع منه ، ولا يقاس عليه غيره ، بل ينطق بما سمع فصيحاً استعمالاً كالـتصريف في إلى وعلى ، بقلب ألفيهما ياعين ، قالوا : وكحذف فاء سوف ، وإبدال حاء حتى عينا ، وهمزة إن وأن هاء وعيناً نحو : أشهد عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وأعجبني عن تقوم ، وحذف النسون من أن المشددة فتصير محققة ،
وحذف اللام الأولى من لعل ، وإبدال الثانية نوناً ، وهكذا قالوا كلهم ،
وسلمه صبانهم وخضرتهم •

والصواب عندي أن جل ذلك كله لغات لا تصريف ، فإن من يقول مثلاً
في سوف سو ليست لغته سوف ، فتصرف فيها بحذف الفاء ، بل لغته
سو من أول الأمر ، ودليل ذلك أن لا يقدر أن ينطق بسوف تاماً
إلا بالجهاد نطقاً بلغة غيره ، ومن يقول عتي بالعين في حتى لغته
كذلك بالعين من أول الأمر لا بالحاء ، فأبدلها عيناً وهكذا في مثل
ذلك إلا ما كان مثل إلى وعلى وإنّ بالتشديد ، فإنهم يتصرفون بقلب
ألف إلى وعلى ياء ، وتخفيف أن وليس ذلك بلغة مختصة بأحد ، فإن كل
من ينطق بإلى زيد وعلى زيد ، ينطق إليه وعليه ، ومن ينطق بأن زيدا
قائم ينطق بعلمت أن سوف يقوم زيد بفتح الهمزة فيهما ، ومن ينطق بأن
زيداً قائم بالكسر والتشديد ، ينطق بأن زيدا قائم بالكسر والتخفيف •

وخرج بتقييد الأسماء بالمتكئة أي المعربة الأسماء المبنية ،
فلا يدخلها تصريف قياساً ، بل إذا دخل التصريف في بعضها فهو شاذ
قياساً ، فصيح استعمالاً ، يوقف عندما سمع كتصغير ذا الاشارية ، والذي
وفروعهما ، وتثنيتهما وجمع الذي والتي ، بل صحح غير واحد أن
تثنيتهما وجمعها صوريان لا حقيقيان •

وخرج بتقييد الأفعال بالمتصرفة الأفعال الجامدة ، فلا يدخلها تصريف
قياساً على حد ما مر ، فيوقف عندما سمع من تصريف بعضها ، فيستعمل
ذلك البعض فصيحاً كببدال ألف عسى ياء في نحو عسيت وعسيتا وعسين
وحذفها في عست ، وكحذف ياء ليس في نحو لست ولستنا ولستن ، وتسكين
سينه في ذلك ، وإنما لم يدخل التصريف قياساً في الأفعال الجامدة والأسماء
المبنية لشبهها بالحروف في الجمود ، بل لا يرد علينا تصغير ذا والذي

ونحوهما ، إلا إذا أريد بالتصريف التغير لمعنى طارىء ، وأما إذا أريد به التغير لغير معنى طارىء فليس منه التصغير حتى يرد تصغير ما ذكر .

وخرج باللغة العربية الأسماء العجمية كإبراهيم وإسماعيل ، لأنها وإن كانت متمكنة إلا أن التصريف من خصائص لغة العرب ، قاله ابن جنى ، وأقره الشيخ خالد .

قلت : يبحث فيه بأن من التصريف التصغير والتكسير والجمع ، وقد جازت قياساً في الأسماء العجمية تقول في تصغير إبراهيم وتكسيه ، وكذا في إسماعيل : أبيره وأباره وأسيمه وأسامه ، ولا يقال : إن الشيخ خالد أراد بالتصريف التغير لغير معنى طارىء كالتغير لمعنى طارىء حتى يرد ذلك ، لأننا نقول الشيخ بنى على التوضيح ، والتوضيح قد ذكر التصريف بالمعنيين ، ولعله أراد أن اللفظ العجمي نفسه غير مصروف من شيء قبله ، كصرف يضرب من الضرب .

فائدة : ذكر بعض أصحابنا من أهل عمان أن الصرف أم العلوم ، والنحو أبوها ، قلت : وأصله لأحمد بن مسعود بن علي في مراحيب الأرواح .

وأقول : وجه كون التصريف أما أنه كما أن الأم من الحيوان سبب لتولد الأولاد ، كذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات مثل أن يتولد من الضرب : ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضارب وغيرها ، فشبهه التصريف بالأم بجامع التولد ، ووجه كون النحو أباً أنه كما أن الأب سبب لإصلاح الأولاد ، كذلك علم النحو سبب لإصلاح الألفاظ ، فشبهه النحو بالأب بجامع الإصلاح ، وكلا التشبيهين بليغ إن حذف أداة التشبيه كما سطر ، وإن ذكرها مثل أن قال : الصرف كالأم ، والنحو كالأب فغير بليغ كما تقرر في محاله ، والله أعلم .

بفعلا الفعل ذو التجريد أو فعلا يأتى ومكسور عين أو على فعلا

يعنى أن الفعل المصاحب للتجريد من الزوائد يأتى من كلام العرب رباعيا حال كونه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بعدها : كدحرج ، وثلاثيا حال كونه على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين : كشرف ، وعلى وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كفرح ، وعلى وزن فعل بفتح الفاء والعين كضرب ، فالرباعى المجرد له وزن واحد ، وهو فعل بفتح الفاء واللام ، وسكون العين بينهما كذا للناظم وابنه هنا بناء على أن المبنى للمفعول نحو : دحرج بضم الدال وسكون الحاء وكسر الراء فرع المبنى للفاعل ، وأن الأمر نحو : دحرج بفتح الدال وسكون الحاء وكسر الراء فرع المضارع .

وان قلنا : المبنى للمفعول أصل والأمر أصل ، كان للرباعى المجرد ثلاثة أوزان ماضية المبنى للفاعل وماضيه ، المبنى للمفعول وأمره ، وعليه ابن الناظم فى شرح الألفية ، وهو ظاهر قول الناظم فى شرح الكافية : جرت عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يسم فاعله ، مع أن الأمر أصل فى نفسه ، اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ، ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضاً ، فكان ينبغى إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة ، أن يذكروا للرباعى ثلاث صيغ : صيغة لماضى المصوغ للفاعل ، وصيغة للماضى المصوغ للمفعول ، وصيغة للأمر إلا أنهم استغنوا بالماضى المصوغ للفاعل عن الآخرين ، لجريانهما على سنن مطرد ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما ، كما لا يلزم على الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها . ه . ه .

ومذهب البصريين في الأمر أنه أصل ، ومذهب جمهورهم في المبنى للمفعول أنه فرع ، وعليه فللرباعي المجرد وزنان : ماضيه المبنى للفاعل ، وأمره ، وإن قيل : إن الأمر فرع كما هو مذهب الكوفيين والمبنى للمفعول أصل كما هو ظاهر الألفية في الرباعي ، حيث عد الثلاثي المبنى له أصلاً ، وصريحها في الثلاثي كان للرباعي المجرد وزنان : ماضيه المبنى للفاعل ، والمبنى للمفعول ، وأما الثلاثي المجرد فله ثلاثة أوزان : فَعَلَ بفتح الفاء وضم العين وفعل بفتحها وكسر العين ، وفعل بفتحها بناء على أن المبنى للمفعول فرع وهو ظاهر النظم .

وصريح باب الفاعل من شرح الكافية ، ومن الكافية ، وإن عد أصلاً فللثلاثي المجرد أربعة أوزان ، وهو صريح الألفية ، إذ قال : ورد نحو : ضمن ، وصريح التصريف من شرح الكافية ، وأما الأمر فلا نعه في أوزان الثلاثي المجرد ، ولو قلنا : أنه أصل لأن منه ما لم يرد فيه نحو : قم وبع وعه وعد ورد ومر أمرين ، ومنه ما زيد فيه نحو : اضرب وادع وارم واخش واردد وأمر ، فليس ثلاثياً مجرداً دائماً ، بل أمر الثلاثي أبداً مزيد فيه همزة الوصل مكسورة أو مضمومة ، إما لفظاً أو تقديرًا ، فأصل قم أقوم بضم فإسكان ، فضم واصل بع أبيع بكسر فإسكان ، فكسر وسيأتى إن شاء الله الكلام على أصالة الأمر والمبنى للمفعول وفرعيتهما في بابيهما .

قل شارح مراح الأرواح ، وشارح الهوى وغيرهما : إنما كان للرباعي المجرد وزن واحد ، وهو فعال ، لأنهم لم يتصرفوا فيه بضم عينه وفتحها وكسرها ، كما تصرفوا في الثلاثي ، وإنما لم يتصرفوا فيه بذلك لثقله بكثرة الحروف بالنسبة للثلاثي ، ولثقله بأربع حركات متواليات بحسب الأصل ، لا من أصله فعلاً بفتح الفاء والعين واللامين ، بدليل حركة عين الثلاثي ، إلا أن حركة هذه الفتح لا غيره تقديرًا كما قالوا ، وإنما فتحت حروفه كلها لثقله بكثرة الحروف ، وخفة الفتحة ، ولكن لما

لم يكن في كلام العرب أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولا فيما هو كالكلمة الواحدة ، احتاجوا الى تسكين أحد حروفه •

وأما عُلِبَط وهُدَبِد ، فأصلهما علابط وهدايد ، وسكنوا ثانيه لأنه لو سكنوا الأول لزم إما الابتداء بالسكن ، وهو لا يجوز باتفاق إذا كان حرف علة ، ولا يجوز على الصحيح الصواب إذا كان حرفاً صحيحاً ، وإما زيادة همزة الوصل والزيادة خلاف الأصل ، وقد وجدنا تخلصاً عنها ، ولو سكنوا الثالث لزم عليه التقاء ساكنين عند اتصال ضمير الرفع المتحرك برابعه ، وهو على الصواب لا يجوز إلا إذا كان أولهما حرف مدّ ، والثاني مدغم أو في الوقف ، وانما يلزم التقاء الساكنين عند اتصال ذلك الضمير به لأننا فرضنا أن الثالث ساكن ، ويسكن الرابع أيضاً لاتصال ذلك الضمير به ، ولو لم يلزم من فتحه توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة طرد للباب •

ولو سكنوا الرابع لورد أن الماضي يبنى على الفتح لا على السكون ، إلا إذا اتصل به ذلك الضمير ، فيبنى على السكون في قول ، أى لأنّ الضمير الرفعى يرد الفعل لأصله كما رد الألف الى أصلها من الواو والياء في دعوت ورميت ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف في قول أ • هـ بزيادات وايضاح منى •

وانما كان للماضى المجرد ثلاثة أوزان ، لأن أوله لا يكون إلا متحركاً لأنه لا يبتدأ بالسكن كما مر ، ولا تكون حركته كسرة أو ضمة لثقلهما ، وثقل الفعل بل فتحت لخفتها إلا اذا بنى للمفعول ، فانه يضم أو يكسر نحو : ضرب وقيل وبيع ، والثالث لا يكون إلا مفتوحاً للخفة والثاني لا يكون إلا متحركاً لئلا يلتقى ساكتان عند الاتصال بضمير الرفع المتحرك والحركة ضمة أو كسرة أو فتحة ، ولا يسكن أصالة وأما نحو :

رد وقال وعلم بفتح العين وسكون اللام وفتح الميم ، فانه ولو سكن ثانيه أصله الفتح أصل رد ردد كضرب فسكنت الدال الأولى ، وأدغمت في الثانية ، وأصل قال قول كضرب تحركت الواو بعد فتحة فقلبت ألفاً ، وأصل علم علم بفتح العين وكسر اللام ، وسكنت اللام تخفيفاً فلا يرد ذلك على حصر أوزان الثلاثي المجرد في ثلاثة لرجوعه اليها .

وأما نعم وبئس وليس فلا محل لها هنا ، لأنها جامدة لا يدخلها تصريف ، وأصلها تحريك عيونها بالكسر كما بسطته في محاله ، وقد نص المرادى وغيره أن ما جاء من الأفعال مكسور الأول كشهد بكسر الشين موافقة لكسر الهاء ، أو ساكن الثاني كشهد وعلم وظرف بفتح الأوائل وسكون الثواني تخفيفاً أو مكسور الأول ساكن الثاني كشهد بكسر الشين موافقة للكسر الهاء قبل أن تسكن ، وسكون الهاء فليس بأصل ، بل مغير عن أصل ، والأصل شهد وعلم بفتح أولهما ، وكسر ثانيهما ، وظرف بفتح أوله وضم ثانيه ، وضابط ذلك أن فعل بضم العين يجوز إسكان عينه تخفيفاً ، ولك أن تنقل ضمتها الى الفاء قبلها اذا أريد به التعجب .

وقيل : هذا النقل سماعي ، وأما فعل بكسر العين فإن كانت حرف حلق عينه جاز التسكين وإتباع إلغاء العين ، والتخفيف بإسكان العين بعد الإتيان نحو شهد ، وإن كانت غير حرف الحلق جاز التسكين ، وربما وجد التسكين بعد الإتيان سماعاً نحو علم .

وإن قلت : لم كان أقل المجرد ثلاثة أحرف ، ولم يكن حرفين ؟

قلت : أشار الشيخ خالد وصرح غيره أنهم احتاجوا الى حرف مبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به ، والموقوف عليه ، لأنه يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً ، والموقوف عليه

ساكناً ، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بما يتحرك تارة ، ويسكن أخرى •

وإن قلت : المتوسط لا يخلو أن يكون متحركاً أو ساكناً وأيّ ما كان يلزم التنافي مع أحدهما ؟

أجيب : بأنه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث توسطه ، لم يتحقق التنافي ، وذكر ذلك الطبري في شرح السعد على التفتازاني •

وقال السعد : لم يكن أقل المجرد حرفين ، لأن كونه حرفين يؤدي الى الضعف عن قبول ما يتطرق اليه من التغيرات ، وأما بع وح ونحوهما فأصلها ثلاثة : حذف حرف في بع لالتقاء الساكنين وهو الياء عين الكلمة ، وأما ع فحذف منه حرفان : الفاء واللام ، لأنه أمر وعى لما تقرر في محاله ، وكان أكثر الفعل المجرد أربعة أحرف لا خمسة ولا ستة ، لتأدية الخماسي والسداسي الى الثقل ، قاله السعد •

قال الطبري : مع كثرة تصرفهما ، وقالوا ذلك بالمعنى ، والإشارة ، وقال الطبري أيضاً : لم يأت الفعل المجرد خماسياً ، لأنه اذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك صار كالجاء منه بدليل تسكين آخره له ، فكأنه سداسي ، فالخماسي في الفعل كالسداسي في الاسم المجرد ، والاسم المجرد السداسي مرفوض لثلاث يتوهم أنه كلمتان ، لأن الأصل كون الكلمة على ثلاثة ، وإن شئت فقل من أول الأمر : إن الفعل المجرد لم يأت سداسياً لثلاث يتوهم أنه كلمتان •

وقال الدماميني : لم يأت خماسياً لثلاث يساوي الاسم ، وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه ، واشتقاقه منه ، كما قال السعد التفتازاني في

شرح تصريف الزنجاني ما نصه : ولم يمنع الخماسي في الاسم خطأ
لرتبة الفعل عن رتبته ، ولكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث
والزمان والفاعل . ه . ه .

قال اللقاني : كون الفعل أثقل من الاسم في التحقيق إنما هو علة
لمنع الخماسي من الفعل ، لا لترك المنع من الاسم . ه . ه .

ووجهه أنه لا يناسب أن يكون ثقل الفعل علة حاصلة على تجويز
تكثير بناء غيره ، وإنما يناسب أن يكون علة حاملة على منع تكثير
بنائه للزوم الثقل .

وقال ابن قاسم : يمكن أن يكون علة للترك المذكور باعتبار ما تضمنه
من كون الاسم أخف من الفعل ، لأن كون الفعل أثقل يتضمن كون الاسم
أخف فتأمل .

قلت : وفي دلالة الفعل على الفاعل مبحث طويل أثبتته في النسو ،
وكان أقل الاسم ثلاثة لما مرّ في كون أقل الفعل ثلاثة ، وتجاوز الى
الخماسي لأصالته وخفته ، وعدم اتصال ضمير الرفع المتحرك به ،
ولم يأت مجرداً سداسياً لثلاث يتوهم أنه كلمتان ، وللثقل .

وقال الكوفيون : لا يكون في الفعل ولا في الاسم أكثر من ثلاثة
أصول ، فراء جعفر ، وجيم دحرج زائدان وهو باطل ، ويقال أيضاً :
لم يأت الفعل المجرد سداسياً ، لأنه قد يتصل به الضمير المذكور ،
فكانه سباعي ، ثم إنه لما كان بناء المجرد الرباعي ثقيلًا بالنسبة الى
الثلاثي ، كانت موادّه أقل ، فناسب الابتداء به ، لأن من أغراضهم
الابتداء بالقليل ، ولو كان فرعاً ، والثلاثي المضموم أثقل من المكسور
وأخف من الرباعي ، فموادّه أقل من مواد المكسور ، فقدمه على
المكسور ، والمكسور أثقل من المفتوح ، فمواده أقل من مواد المفتوح .

أما الرباعى المجرد ، فيكون متعدياً ولازماً ، وهو الأصل مثال
اللازم : حشرج أى تغرغر عند الموت ، وتردد نفسه ، وحشرج الحمار
مطلقاً تردد صوته فى حلقه ، وهما بالجيم وفرشح بالحاء المهملة أى
وثب أو قعد مسترخياً وألصق فخذه بالأرض ، أو فتح بين رجليه ،
ودربخت الحمامة لذكرها طاوخته للسفاد ، ودربخ الرجل طأطأ رأسه
وبسط ظهره ، وهما بالباء الموحدة ، فالحاء المعجمة آخر ، أو عربد
الرجل بالذال المهملة ساء خلقه على نديمه أو غيره ، لا على نديمه فقط
كما هو ظاهر فتح الأقفال ، وعربد أذى نديمه فى سكره ، وعسجدت
السما بالذال المعجمة ضعف مطرها •

وجمزر بزاي فراء نكص وهرب ، وجربز الرجل بباء فزاي ذهب
أو انقبض أو سقط ، وجرمز بميم فزاي انقبض واجتمع بعضه الى
بعض ، ونكص وفرّ ، وكرفس بالسین المهملة مشى مشية المقيد ،
وكركس الشئ تردد ، وبرطش الدلال أو السباعى بين البائع والمشتري
تردد ، أو بالسین المهملة ، وقرفص فى مشيه قارب خطاه ، وقرفص
شدّ يديه من تحت رجليه ، ودحلط أخلط فى كلامه ، وبركع قام على
أربع وسقط على ركبتيه ، وخذرف بالخاء والذال المعجمتين أوله أسرع ،
وخذرفت الإبل رمت الحمى بأخفافها ، وقرفف ارتعد ، وخربق فى
مشيه خبط ، وعملق فى كلامه تعمق ، وبهدل بالمهملة أسرع فى مشيه ،
وعظمت ثنדותه ، وهى احم الثدى أو أصله •

وخزعل الضبع عرج وخمع ، والماشى نفص رجليه ، وبرعل
تزوج برعاء ، وعشجل ثقل عليه النهوض لعظم بطنه ، وبرشم وجم
وأظهر الحزن وأدام النظر أو أحده ، وبرطم انتفخ غضباً ، وحضرم
لحن فى كلامه وانتزع لحاء الشجر ولعثم بالمثلثة فى الشئ تمكث وتوقف
وتأنى أو نكص عنه ، وتبصره وهدرم فى الكلام أو القراءة أسرع ،
وبرذن بالذال المعجمة قهر وغلب ، وأعيا عن الجواب ، ومشى مشى

البرذون ، وهينم أخفى صوته أو تكلم كلاماً لا يفهم ، وهيمن قال أمين .

ومثال المتعدّي : قحطبه صرعه ، وقحطبه بالسيف علاه به ، وقرصبه بالصاد المهملة قطعه ، وبالضاد المعجمة قطعه ، وقرضب اللحم كذلك في البرمة جمعه ، وقرضب الشيء فرقه ، وقرضب اللحم أكل جميعه ، وأما قرضب أى عدا أو أكل شيئاً يابساً فلازم ، وقرطبه بالطاء المهملة صرعه مطلقاً ، وقيل على قفاه ، وقرطب الجزور قطع أعظامه ، وأما قرطب بمعنى عدا شديداً أو غضب أو هرب فلازم ، وحدرج أحبل فقله ، والشيء أحكمه ، وحرفج زيد عيشه ، وسعه ودحرجت الشيء تابعته في حدود ، وفرطحت الشيء عرضته أى جعلته عريضاً قاله الجوهري ، وقيل الصواب فلطحته باللام ، وكروحت الشيء صرعته ، وبعثرت الشيء نظرته أو فتشته أو فرقته وبددته ، وقلبت بعضه على بعض ، واستجرجته فكشفته وأثار ما فيه .

وبعثر الحوض هدمه وجعل أسفاه أعلاه ، وبعثره فرقه أو بحثه أو استخرجه ، أو كشفه وبعثره حركه ، وبعذرت زيدا نقضته ، وبعكرته بالسيف قطعته ، وجحدرت الشيء صرعته ، وجعبره صرعه أيضاً ، وحعثر المتاع جمعه ، ودحمر القربة بالحاء ملامها ، وبالحاء المعجمة كذلك ، ودخمرت الشيء بالحاء المعجمة سترته وغطيته ، ودعثرت الشيء هدمته أو كسرتة ، وعصفرت الثوب صبغته بالعصفر ، وكركست الشيء رددته بتشديد الدال الأولى ، أو قيدته أو جمعته بعضه الى بعض ، وكردست الشيء وثقته ، وكردسته جمعت يديه ورجليه ، وبرقش كلامه خلطه .

وأما برقش بمعنى تفرّق أو أقبل على الأكل فلازم ، وقرفصت الشيء شددت يديه ورجليه أو يديه من تحت رجله ، وقرفصت المرأة

جمعت بين طرفيها في الجماع ، وقرمط زيد كتابه أدق حروفه ، وشرجعت
الشيء طولته ، وشرجعت الخشبة المربعة نحتت أطرافها ، وكرغست
البعير بالكاف قيده ، وضيقته عليه أو الدابة مطلقاً ، وكربقت الشيء
قطعته بالسيف ، وكرتفته قطعت أطرافه ، وذغفت الماء صببته
صباً شديداً .

وأما دغفق المطر اشتدّ فلازم ، وشبرق اللحم بشين فباء فراء فحاف
قطعه صغاراً وقيل : قطعه صغاراً وطبخه ، وهو معرّب ، وشبرق الثوب
جعله قطعاً ، وشريق بتقديم الراء على الباء اللحم قطعه صغاراً ، وشريق
الثوب قطعه ، وعربل اللحم قطعه كباراً ، وعبل الإبل أهملها ، وعزل الدقيق
نخله ، وبعل الشيء فرقه ، وحرجم الإبل ردّ بعضها الى بعض ،
ولحدم الشيء قطعه .

فذلك نحو من ستين مثالا ، ويأتى أكثر من ذلك إن شاء الله ، لكن
ربما أعدت التمثيل ببعض مثل : عصفت الثوب .

قال الناظم في تسهياه وغيره : وقد يصاغ أى الرباعى المجرد
من مركب لاختصار حكايته ، قلت : يسمى اختصاراً ، ويسمى نحتاً
نحو : بسملى أى قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وسبلى بالسین غالباً
فالحاء ، أى قال : سبحان الله ، وحسبلى بالحاء فالسین فالباء ، أى قال
حسبى الله ، وحمدلى ، أى قال : الحمد لله ، وحوللى وحقول ، أى قال :
لا حول ولا قوة إلا بالله ، وجعللى أى جعلنى الله فداك ، وحيللى قال :
حيل الصلاة بالهاء ، وحيللى قال : حى على الصلاة بالعین ، وفذلك
بالذال المعجمة حسابه أى أجمله بقوله فذلك كذا ، وقد استعمل هذه
المادة الزمخشري وغيره ، ولا يشترط فى ذلك أن يؤتى من كل كلمة من
المحكى بحرف ، وقد يتقدم بعض الحروف كما فى جعللى بتقديم الفاء
على اللام مع تأخيرها عنه فى جعلنى الله فداك ، إلا أن قيل : إنه اختصار
لجعلنى الله فداك لك .

ويات النحت أوسع لشموله نحو : عبد ر في عبد الدار ، وعقبس في عبد قيس ، وأحيته في أى شيء ، وقد أطلت النحت في حاشيتي على إعراب الألفية •

وذكر الناظم في تسهيله أنه قد يصاغ الفعل الرباعي المجرد من اسم رباعي أى سماعاً لعمل مسماه ، أو لمشابهته ، أو لجعله فى شيء أو لإصابته بشيء ، أو لإصابة شيء به ، أو لإظهاره ومراده بالصوع الأخذ ، هو التقاء ثنين مثلاً فى مادة ، وبعض المعنى لا الاشتقاق ، لأن الأسماء الرباعية التى أشار إليها جملة ليست مصادر يشتق منها ، بل أسماء أعيان ، ولعل تلك الأفعال مشتقة من مصادر ، ولو لم تسمع ، فعرجيته بمعنى ضربته بالعرجون ، فعله مشتق من العرجان ، أو من العرجنة ، أو من الأول لا غير •

وهكذا فمثال صوغه من اسم رباعي لعمل مسمى هذا الاسم الرباعي : كقمطرت الكتاب أى عملت له قمطراً ، أى وعاء ، وبندقت الطين أى عملته كالبنديق ، وهو حمل الشجرة ، شجرة الجاوز ، ودخرصت القميص ، أى عملت له دخريصاً ، وقرمصت عملت القرموص ، واحد القراميص •

قال أبو يحيى : وهى حفر صغار يسكنها الإنسان عند البرد ، وقنبلت الخيل جعلتها قنابل ، وجحفلتها بجيم فضاء مهملة جعلتها جفافاً •

ومثال صوغه من اسم رباعي لمشابهة معناه : عقربت الشيء بالعين فالقاف فالراء فالباء ، أى لويته كالعقرب ، وعقرب الشيء التوى بنفسه كالعقرب يتعدى ويلزم ، وعثكت الشعر بمثلثة أرسلته كالعناكيل وهى الأعذاق والشماريخ ، وحنظل طبع الرجل صار كالحنظل كذا

قالوا ، مع أن نون الحنظل زائدة ، فافهم وهو شجر مرّ ثمره جداً وعلقم أى صار كالعلقم ، أى كالحنظل والعلقم أيضاً كل شيء مرّ ، والنبقة المرة .

ومثال صوغه من اسم رباعى مجرد لجعل معناه فى شيء : فلفلت الطعام أى جعلت فيه الفلفل بضم الفامين ، وكريته أى جعلت فيه الكربر بضم الكاف والباء ، وقد تفتح الباء وهو بزر ، وشبرمه جعلت فيه الشبرم بضم الشين والراء ، ويفتحان أيضاً وهو شجر ذو شوك ينفع الوباء ، ونبات له حب كالعدس ، وأصل غليظ ملاك لبناً والكل مسهل ، وعصفت الثوب صبغته بالعصفر بضم العين والفاء ، وهو نبات يهرى اللحم الغليظ ، وبزره القرطم ، وزبرقته صبغة بالزبرق ، وهو الصبغة الحمراء والصفراء ، وهو بالفتح للزاي والراء ، وقيل : بكسر الزاي ، وعدمته صبغة بالعندم بفتح العين والدال ، قيل : وهو دم الأخوين فانظره .

وعجرت الدواء جعلت فيه العبر بفتح العين والهاء ، وهو الياسمين ، ونبت آخر ونرجسته جعلت فيه النرجس بكسر النون والجيم ، وقد تفتح النون وهو نبات غابحت عنه فى حاشيتى على شرح الأجرومية .

كذلك مثل بعض شراح التشهيل وغيرهم ، بناء على قول صاحب المزهري : إنه أصول وإلا فقد نص القاموسى والزملكانى فى شرح المفصل أن النون زائد ، فهو تفعّل بكسر النون والعين ، لا فعمل بكسر الفاء واللام ، لأنه ليس فى كلام فعمل بكسر اللام الأولى وفيه بحث ، وعجرت الطبيب جعلت فيه العنبر .

ومثال صوغه من اسم رباعى لإصابة مسمى هذا الاسم : غلصمه أى أصاب غلصمته بالموسى أو نحوها ، وهى رأس الحلقوم بشواربه ،

أو أصل اللسان أو اللحم بين الرأس والعنق ، أو العجزة على ملتقى
اللهة والمرى ، وغلصمه أخذ بغلصمته ، وحرقده أصاب حرقدته
بفتح الحاء والقاف ، وهى رأس الحلقوم أو عقدة الحنجرة ، وحرقده
أيضاً أصاب حرقدته بكسرهما ، وهى أصل اللسان ، وعرقبه أصاب
عرقوبه بفتح العين وضم القاف ، وهو عصب غليظ فوق عقب الانسان ،
ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها ، وما انحنى من الوادى ،
ومن القطا ساقها ، وطريق فى الجبل ، والحيلة وعرفان الحجة .

ومثال صوغه من اسم رباعى لأصابة الشئ بمسماه : قحزنته
بالقاف والحاء المهملة فالزاي فالنون أصبته بالقحزنة ، وهى العصا
أو الهراوة ، وغرجنه أصابه بالعرجون ، وهو أصل العثاكل ، ويقال
له : العذق ، وقيل : ان ييس واعوج ، وقيل أصله ، وقيل :
عود الكباشية ، وعرجت الثوب أصابه بصورته ، أى صور فيه
صورة العرجون ، والكل بضم العين والجيم ، وفرجن الدابة أى حصاها
بالفرجون بكسر الفاء وفتح الجيم واسكان الواو إسكاناً حياً وهى المحصة
التي يحس التراب بها عنها ، وعرفصه أصابه بالعرفاص بكسر العين
وهو السوط مطلقاً ، أو الذى يعاقب به السلطان ، وعرفصت اليهودج
أصبتة بالعرفاص ، وهو خصلة يشد بها رعوس خشباته ، والكل الآت
وكذا ما أشبه ذلك .

ومثال صوغه من اسم رباعى لإظهار مسمى هذا الاسم : عسلجت
الشجرة أى أظهرت عساليجها ، والعسلوج والعسلج بضم العين واللام
ما لان واخضر من القضبان ، وبرعمت الشجرة بالعين المهملة أخرجت
برعمها ، ويقال : برعومها ، وبرعمتها وبرعومتها بضم عين الكل وبائه ،
والمعنى كم ثمر الشجر أو زهرتها قبل انفتاحها .

وزاد بعض شراح التسهيل صوغه من اسم رباعى للستر بمسمى
هذا الاسم : كقرمدت البناء أى سترته بالقرمد بفتح القاف والميم وهو

الجص ، وحجارة لها خروق تنضج ويبنى بها ، والخزف المطبوع والآجر
كما عهد ذلك بقرطبة من بلاد الاندلس ، وبالبليدة من أعمال الجزائر
ونحوهما في بلاد الثلج رد الله الجميع للإسلام ببركة سيد الأنعام
عليه وعلى آله الصلاة والسلام .

وسردقت البيت جعلت له سرادق ، وسقرت به صحنه وهو البناء
المحيط بصحنه ، وهو بضم السين ، وسريلت رجلا ألبسته سريالا بكسر
السين وهو القميص ، وقيل : الدرع ، وقيل : كل ما يلبس أى سقرته به
وبرقعته أى سقرته بالبرقع ، وألبسته إياه بضم الباء والقاف وبفتح
القاف أيضاً ، ويضمان ، وقبل العين واو : كعصفور وهو لباس يكون
النساء والدواب ، وبرنسته ، أى سقرته بالبرنس وألبسته إياه ، وهو
بضم الباء والنون قلنسوة طويلة ، وقيل : كل ثوب رأسه منه ، دراعة
كان أو جبة أو ممطراً .

قلت : ولا يستدرك ذلك على الناظم بجواز دخوله في
القسم الأول ، أى عملت للبيت قرمداً ، وجعلته عليه ،
وعلمت له سرادقاً ، وعملت للرجل سريالا وبرقعاً وبرنساً ، وألبسته إياها
أو في القسم الخامس ، أى أصبت البيت بالقرمد والسرادق ، والرجل
بالسريان والبرقع والبرنس تأمل وتلك الأفعال المصوغة الممثل بها ،
والأفعال المذكورة قبلها تقارب مائة مثال للفعل الرباعى المجرد مع ما في
بعضها من النظر .

وبقيت أفعال من ذلك عجلت عنها ، وتأتى أفعال قريباً ان شاء الله
إذا بنينا على أنها رباعيات أصول ، وضمنناها الى ذلك زاد المجموع
على المائة ، وذلك أن الفعل الثلاثى المضاعف اذا ضوعف ثانيا صار
رباعياً ، وكانت ثلاثة أحرف منه متماثلة : عينه ولامه والحرف المزيـد
بينهما ، وزيادته للتكثير ، ويجوز إبداله من جنس الفاء ، وذلك فرق بين

فعل المضعف العين نحو : قدس ، وفعل المضعف اللام كدحرج ،
فيكون من باب فعل وحروفه أصول عند البصريين •

وقال الكوفيون : من مزيد الثلاثي للاحاق بفعل ،
فوزنه من حيث اللاحاق فعل ، ومن حيث الزيادة
فعل بتشديد العين ، وذلك في كل مضاعف من باب نحو كبكب وللم ،
وذلك مقيس ، لأن التضعيف لنحو التكثير مقيس ، والكثرة دليل ضعيف
على القياس ، وذلك وارد كثيراً يدل على قياسه قول الجوهري : سغست
الشيء في التراب فتسغن ، أى دسسته في التراب فدخل ، الأصل
سغته بتشديد الغين الأولى ، فذلك ثلاث غينات ، لأن المتشددة
غينان ، لأن الحرف المشدد حرفان : الأولى عين الكلمة ، والثانية المدغم
فيها الأولى يجوز إبدالها من حرف هو من جنس فاء الكلمة وهو
السين ، فرقاً بين فعل بتشديد العين وفعل ، والثالثة لام الكلمة ،
قال : وكذا القول في جميع ما أشبهه من المضاعف أ • هـ بتصرف •

ويجوز إبقاء الحرف الثالث من جنس فاء الكلمة كما قيل سغسته ،
وقد سمع الإبدال وعدمه كثيراً ، والكثرة دليل القياس ، وورد من ذاك
كبكب على وجهه وكبكب بتشديد الباء الأولى ، أصل كبكب كبكب
بتشديد الباء الأولى ، فأبدلت الباء الثانية المدغم فيها حرفاً من جنس
فاء الكلمة وهو الكاف ، وهببه من النوم أى أيقظه بتشديد الباء
الأولى ، وهببه ، وأصل هببه هبب بتشديد الباء الأولى ، أبدلت
الباء الثانية المدغم فيها الأولى هاء من جنس فاء الكلمة ، وهى الهاء ،
وخججت الريح الثوب في هبوبها بتشديد الجيم الأولى ، خججت
وأصل خججت خججت بتشديد الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً
كالحرف الذى هو فاء الكلمة وهو الخاء المعجمة ، ودجج الليل بتشديد
الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً من جنس الفاء وهو الدال في دجج ،
فأصل دجج دججت بتشديد الجيم الأولى •

وهكذا يبدل الحرف الثانى من الثلاثة المتماثلة من جنس فاء الكلمة ، أو يبقى بدون إبدال نحو : يهيج بصوته بتشديد الجيم الأولى ، وعججه بإبدال الجيم الثانية عيناً ، أى رفع صوته ، ورججه بتشديد الجيم الأولى ، ورججه بإبدال الثانية راء أى حركه وزلزله ولجج في كلامه بتشديد الجيم الأولى ، ولجج بإبدال الثانية لاماً ، أى تردد فيه ، وزججه عن كذا بتشديد الجيم الأولى وزججه بإبدال الثانية زائاً ، أى باعده عنه ، وسحح الماء بتشديد الحاء الأولى ، وسححه بإبدال الحاء الثانية سيناً ، أى صبه وفرقه ، ولحح بالمكان بتشديد الحاء الأولى ، ولحله بإبدال الحاء الثانية لاماً ، أى لم يبرح منه ، ولحح بتشديد الحاء الأولى ، ونحج بإبدال الثانية نوناً أخرج صوتاً من صدره ، وتحسس بالليل بتشديد السين الأولى ، وعسس بإبدال الثانية عيناً ، أى طاف فيه ، وبشش بالشئ بالشين المعجمة مشددة بعدها أخرى غير مشددة ، وبشش بإبدال الثانية باء أى فرح به ، وتعه بتشديد العين الأولى ، وتعه بإبدال الثانية تاء دفعه بعنف ، وشففه الهم بتشديد الفاء الأولى ، وشففه بإبدال الثانية شيئاً معجمة أهزله وأضناه .

وصلل بتشديد اللام الأولى ، وصلل بإبدال الثانية صاداً أى صوت ، أى صات ، ومن ذلك ما ورد حكاية صوت نحو شاشا بالهمزة أى قال له شؤشؤ ليمضى ، وأصله شوو بتشديد الواو الأولى ، أبدلت هى والثالثة ألفين والثانية شيئاً ، وهجج بالسبع صاح عليه هاج هاج ، أصله هجج بتشديد الجيم الأولى أبدلت الثانية هاء ، وبخبخ بالرجل قال له : بخ بخ أصله بخخ بتشديد الخاء الأولى ، أبدات الثانية باء ، وقعقع بالسلاح أصله ققع بتشديد العين الأولى ، قلبت الثانية قافاً ، ودقدقت الباب وطفطف الميزان أصلهما دقت بتشديد القاف الأولى أبدلت الثانية دالاً وطفف بتشديد الفاء الأولى أبدلت الثانية طاء ، وعنعت الحديث أصله عننت بتشديد النون

الأولى ، أبدلت الثانية عينا ، وقهقهه أصله قهقه بتشديد الهاء الأولى
قأبت الثانية قافا وهكذا في مثل ذلك .

ومرادى بالأوائل ، الحروف الأوائل الساكنة من الثلاثة المتماثلة ،
وبالثوانى الحروف المدغم فيها الأوائل الساكنة ، وبقي بعد ذلك الحرف
الثالث المختوم به الكلمة المماثل للأوائل والثوانى من الحروف المتماثلة
الثلاثة ، وأصل ذلك كله فعل ثلاثى مضاعف ، أى عينه ولامه من جنس
واحد ، ثم ضوعف مرة ثانية ، فصار رباعياً ، يبقى ثالثه كما هو
أو يبدل من جنس فاء الكلمة مثل ككب وككبك ، الأصل كب بكاف
فباء مشددة ، وذلك ثلاثة أحرف زيدت باء أخرى فكيل : ككب
بكاف فباء مشدد ، فتلك ثلاثة أحرف فباء بعد ذلك وذلك أربعة أحرف ،
ثلاثة منها ياءات ويقال : ككبك بإبدال الباء الثانية كافاً وإبقاء الأولى ،
والثالثة وما أطلقنا الزيادة على الثانى من الثلاثة المتماثلة على قول
البصريين ، إلا من حيث شبهه بالزائد وليس بزائد .

وأما فعل بفتح الفاء وضم العين ، فلا يكون إلا لمعنى مطبوع عليه
ما هو أى ذلك المعنى قائم به : كحسن وقبح ، أو لمعنى غير مطبوع
عليه بل حدث بالاكْتِسَاب لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة ، ويقال له :
متحدد ثابت كفصح وخطب وشعر وفقه ، أو لمعنى شبيه لشبيه المطبوع
فى الحدوث ، ويقال له زائل متجدد .

شبيه بإثابت كجنب فإنه أشبه نجس من النجاسة المعنوية اللازمة
بعد حدوثها كالسكر ، ولكون فعل بالضم لا يكون إلا للمطبوع أو مثله ،
أو مثل مثله كان لازماً لا يتعدى لخصوص معناه بالفاعل ، وعدم
طلبه زائداً على الفاعل ، وذلك لأنه وقف على السجایا أى الطبائع
وما شابهها كما مر مما يقوم بفاعله ، ولا يتجاوز .

والتعدى يقتضى توقف الشيء على المتعلق به ، أعنى المتجاوز إليه ،
وما هنا لا توقف ولا تجاوز ، وربما تعدى لأجل تضمنه معنى فعل
متعد ولم يرد منه على ما فى الصحاح إلا رحب ، سمع رحبتكم الطاعة
قال : قال الخليل : قال نصر بن سيار : رحبتكم الدخول فى طاعة الكرماني ،
وقال عن الخليل : انه لم يجيء فعل بضم العين فى الصحيح متعدياً غير
رحبتكم الدخول أ . ه .

ويقال أيضا : رحبتكم الدار وغيرها ، وكذا قال صاحب بغية الآمال :
لم يتعد فعل بالضم إلا كلمة واحدة حكاها الخطابي ، وثابت صاحب
الدلائل وابن سيده فى العويس وهى : رحبتكم الطاعة أ . ه .

وزاد فى المغنى طلع قال على بن أبى طالب : إن بشرا طلع اليمن ،
وكذا زاد المرادى ، وإنما تعدى لتضمن رحب معنى وسع ، وتضمن طلع
معنى بلغ ، ووسع وبلغ متعديان ، وقيل : رحبتكم من باب حذف
الحرف الجار ، وإيصال مجروره منصوباً على نزع الخافض بالفعل ،
أى رحبت بكم حذفت الباء لكثرة الاستعمال ، ونصوا على أن
الفاعل شاذان قياساً .

يبحث فى ذاك بأنه إذا كان التعدى للتضمنين جاز القياس عليهما ،
لنص كثير على قياس التضمنين ، وبأنه إذا صح عند كثيرين قياس حذف
الجار سعة صح نحو : شرفت البلد أى على البلد قياساً .

الجواب : أن خلافهم فى قياس التضمنين وحذف الجار مع غير فعل
بالضم ، وأما معه فممنوع لعلّة منع تعديه ، ومع حذف الجار
ونصب مجروره به يكون على صورة التعدى ، قال الجاهل بردى : إذا
أول نحو : رحبتك الدار برحبت بك ، كان رحب غير متعد فشذوه من
جهة استعماله على صورة التعدى .

وأما ما كان من الثلاثي المجرد المفتوح واوى العين : كقال وطال
وساد المتعديات إذا نقل الى فعل بالضم فإنه لا يرد علينا تعديده نحو :
قلته وطلته وسدته ، فإنه هو التعدى الثابت حين كان على وزن
فعل بالفتح استصحب بعد نقله الى فعل بالضم فأصل ذلك فعل
بالفتح ، ولما سكن آخره لضمير الرفع المتحرك لزم حذف عينه لئلا
يتقضى ساكنان هي والآخر ، وحول الى فعل بالضم بنقل حركة العين الى
الفاء .

وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين إذ لو لم يحول لم
يعلم أنه واويها ولا يائيها ، لأن الفتحة لا تدل على ذلك ، والألف كما
تكون عن واو تكون عن ياء ، وظاهر قول الدماميني فحول بالفاء بعد
قوله : لزم حذف عينه ، أن التحويل بعد الحذف ، وليس كذلك .

الجواب : أنه إنما يظهر من ذلك أن التحويل بعد لزوم الحذف
لا بعد الحذف ، وهو مسلم ، فإن أصل : قال قول بفتح الواو ،
تحركت بعد فتح وقلبت ألفا ، وإذا نقل الى فعل فأصله قول بضم
الواو ، تحركت بعد فتح فقلبت ألفا نقلت ضمته الى القاف عند ارادة
حذف العين لامعه ولا بعده ، لأن النقل متقدم على الحذف ، وذلك
مذهب قوم منهم الكسائي والناظم في التسهيل ، وهو مذهب سيبويه
وأصحابه .

وقال ابن الحاجب : ان الصحيح أن الضم في باب سدته لبيان
الكلمات الواويات العين لا للنقل .

قال صاحب تحقيق المقال : ان الأول للمحققين ، وإن الأئمة عليه
مشوا ، وإن الدليل على أنه منقول من فعل بالفتح تعديده ، وإن
ظاهر كلام بعض أنه حول قبل الإسناد فقال : يحول الى قول بالضم ،
وعروض كونه على بناء فعل بالضم لا يمنعه من استدامة التعدى ،

وإن قول ابن مالك في التسهيل ، وإن كانت فتحة أبدلت بمجانس المحذوف ، ونقلت خلاف ما قرروه ، وأنه لو كان الضم لبيان بنات انواو لفعل مثله في خفت ، وهم كسروه ، ولثقل فعل بضم العين لسم يجيء مضاعفاً ، لأن المضاعف ثقل أيضاً إلا لبب أى صار لببياً ، وشرر أى صار ذا شر ، وعززت المناقة بزائين ، أى قل لبنها •

وذكر هذه المادة ابن خالويه ، وابن القطاع ، قال ابن خالويه : وجدت هذا اللفظ بعد سبعين سنة ، وهو غريب على كل نحوى وصاحب لغة ، وممن حكى شررت ابن جنى عن قطرب ، وممن حكى : لببت يونس ، وحكى أبو يحيى : حببت وقلبت زيادة على ذلك ، وزاد أبو يحيى وصاحب القاموس ذممت ، ونص صاحب القاموس على قلته ، وذمرت صاحب القاموس عززت ، وفسره بضيق إحليلها ، وذكر أيضاً فككت أى حمقت فى استرخاء ، وذلك ، وذلك كله أفعال مضعفة مضمومة العين ، فبطل قول غير واحد من اللغويين والنحويين أن المضاعف لم يأت فيه فعل بالضم إلا لببت •

وممن ذكر ذممت ابن القطاع عن الخليل ، وورد الفتح فى جميع ذلك وهو الأشهر إلا لبب وفكك بمعنى حمق فى استرخاء ، فالأشهر فيهما الكسر •

قلت : ومحل قلة فعل بالضم فى المضاعف غير باب التعجب ، وأما فى بابه فكثير مقيس ، وكذا باب المدح والذم ، فإن كل فعل مضعف العين واللام منه حرف واحد ضمن معنى المبالغة فى مدح أو ذم أو تعجب ، فإنه يحول من بنيته الى فعل بضم العين ، وتنقل ضمة العين إلى الفاء ، وأثبت صاحب التحقيق مع عززت ولببت وشررت وحببت حق ، وذكر أنه سمع فتحه ، وقواه : (وأذنت لربها وحققت) يحتمل البناء للفاعل ، والبناء للمفعول ، وكذا قوله : بكت عيني وحق

لها بكاهما ، فوجه البناء للفاعل أن أصله حقق بضم القاف ، نقلت
ضمته إلى الحاء فأدغم في القاف بعده كما قيل في حسن بالضم حسن
ينقل الضم الى الحاء قال الشاعر :

لم يمنع الناس منى ما أردت وما
أعطيهما ما أرادوا حسن ذا أدبا

أى حسن بضم السين وفتح الحاء ، ووجه البناء للمفعول أن
أصله حقق بضم الحاء وكسر القاف ، سكنت وأدغمت في القاف بعدها
كرد بضم الراء ، واختار صاحب بغية الآمال البناء للفاعل ولم يجيء ضم
فعل يائي العين لثقل الضمة على الياء ، وإن كان يعمل بقلب الياء
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتخفف الكلمة .

قال سيبويه : ليس في بنات الياء فعل بالضم ، وذلك لأن الياء
أخف عليهم من الواو ، وأكثر تحويلا للواو من الواو لها ، وكرهوا
أن ينقلوا الخفيف الى ما يستثقلون ، فلو قلت : فعلت بضم العين في
الياء كنت مخرجاً الأخف إلى الأثقل ؟

قلت : وجه ذلك الثقل أنه يلزم من بناء فعل بالضم في اليائي ، قلب
الياء واواً في المضارع ، والواو أثقل من الياء ، وشذ هيؤ بضم
الياء ، أى حسنت هيئته وهو لغة ، وفيه لغتان أخريان هيأ بفتح
الياء يهيؤ بفتحها أيضاً ، وهيأ بفتحها يهيء بكسرها .

قال الخصري : وانظر لِمَ أُمُّ تَقْلِب الياء ألفاً أى لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، كما قلبت الواو في طال ، مع أن أصله طول
بالضم أ . هـ .

قلت : لم يقلبوها ألفاً لأنها في فعل لا يتصرف لمشابته باب
التعجب ونعم وبئس ، قال في بغية الأمل : قال أحمد لم يجيء من
بنات الياء على فعل بالضم إلا كلمة واحدة فقط وهي : هيؤ الرجل
من الهيئه ، حكاه ابن جنى عن بعض الكوفيين •

قال ابن جنى : وهو بناء لا يتصرف لمضارعه بما فيه من المبالغة
لباب انتعجب ، ونعم وبئس قال : فلما لم يتصرف لحق بصحة الأسماء ،
فكما صح نحو القود والصيد والغيب ، كذلك صح هذا فلماذا احتموا
فيه خروجه في هذا الموضوع ، مخالفاً للباب ، انتهى كلام بغية
الأمال •

وعن بعض : أن كاد التي من أخوات كان في العمل وزنها فعل
بالضم ، وألفها عن ياء أصلها كيّد بالضم ، تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فقلت ألفا ، فهو نظير هيؤ ، ويأتى ما فيه ان شاء الله ،
هذا وقول القاموس هيؤ ككرم ، يدل على تصريف هيؤ بأن يكون له
مضارع كيكرم ، ولم يأت فعلاً بالضم يأتى اللام متصرفاً إلا : نهو بضم
الهاء وفتح الواو أى صاروا ذا نهية ، أى ذا عقل ، أصله نهى قلبت
الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ، وإنما قل ذلك ، ولو كان تقلب الياء
واوا ، لأنه كما ثقلت الضمة على الياء تثقل من حرف قبلها •

واحتزرت بقولي متصرفاً عن فعل المضموم العين ، المصوغ من
يأتى اللام للتعجب نحو : قَضَوْ الرجل بالضم أى ما أجود قضاءه ،
ورمؤ بالضم أى ما أمر ماة الأصل قضى ورمى قلبت الياء واوا
لأنها بعد ضمة ، فإن ذلك مطرد كما في محله بسط •

وأما كون فعل بالضم واوى اللام أصالة لا قلباً عن ياء ، فكثير
كسر وأى شرف ، وبهو أى ملأ العين جماله ، وبدو أى سفه في

بعض اللغات ، وسخو أى جاد أو أعطى بعد بخل ، وفضو المكان
أى اتسع ، ثم ألق إلى سمعك أمل عليك مواد من باب فعل بالضم ،
وهى : دنا بالهمزة ، وورد مفتوحاً أيضاً دنوء ودناءة فهو دنىء ، وأدب
أدباً فهو أديب وأرب إرباً بكسر ففتح وأرابة بالفتح والألف فهو
أريب ، وأرب أى عاقل وجنب جنابة فهو جنب بضمين ، وورد جنب
كعام وصلب صلابة ، وورد صلب كسمع ورحب رحباً بالضم ورحابة
فهو رحب ورحيب ورحاب بالضم ، وورد رحب كسمع وشحب لونه
شحباً وشحوبة تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وورد شحب كمنع ،
وشحب كنصر ، وشحب كعنى وعرب أى غمض وخفى وقرب منه قرباً
وقرباناً وقرباناً ، فهو قريب ، وقشب الثوب قشابة أى صار قشياً
أى نظيفاً ، أو أبيض ، ولزب لزباً ولزوباً دخل بعضه فى بعض •

وأما لزب بمعنى الصوق فورد فيه الضم والكسر لا الكسر فقط ،
ونجب نجابة أى كرم حسبه ، وبحت بحوته بمثناة فوق خلص ، فهو
بحت ، وزمت زماته وقر ، وصلت جبينه صلوة فهو صليت أى واضح ،
وفرت المساء فروته فهو فرات أى عذب ، وكمت كمتاً وكمتة وكماته خالط
حمرته سواد ، وخبث بالمثلثة خبثاً وخبائة وخبائة فهو خبيث ، وبهج
بهاجة فهو بهج وبهيج ، أى حسن ، وسمح سماجة أى قبح ، وسمح
بالحاء المهملة سماحة أى كرم ، وسماحاً وسموحاً وسموحة وسمحاً
وسماحاً ، وصبح وجهه فهو صبيح أى حسن ، وصرح الشئ صراحة
وصروحة فهو صريح ، أى خالص ، وفسح المكان أى وسع فهو فسيح ،
وفصح الرجل فصاحة فهو فصيح ، وقبح قبحاً وقبحاً وقبوحاً
وقباحاً وقباحة وقبوحة فهو قبيح ، وجلد جلادة وجلودة وجلداً بفتح
الجيم واللام أى قوى ، أو تكلف القوة فهو جلد بالسكون ، ونجد
بجدة فهو نجد ، أى شجاع ماضى العزم •

وبجدر بالأمر فهو جدير به أى حقيق ، وخطر قدره ارتفع ، وغزر
الشيء فهو غزير أى كثير ، وفجر الرجل فجوراً فهو فاجر ، وقصر
قصراً بالضم وقصراً بكسر القاف وفتح الصاد فهو قصير ، وصغر صغراً
بالضم وصغراً بالكسر فالفتح فهو صغير ، وكبر أى عظم كبراً وكبراً
كذلك فهو كبير وكبار بضم الكاف وتشديد الباء ، وكثر كثيراً وبالفتح
ثرة بالضم فهو كثير ، ونزُر أى قل فهو نَزَر ، ووَعَرَ المكان فهو وعَر
بالفتح ، وبالفتح فالكسر أى ليس بسهل ، وبؤس بأساً فهو بؤس بفتح
الباء وكسر الهمزة أى شديد شجاع ، وشكس فهو شكس بكسر الشين
وسكون الكاف ساء خلقه ، وفرس فراسة بالفتح صار فارساً حافئاً
بركوب الخيل وفروسة وفروسية •

ونفس نفاسة ونفاساً ونفساً بالفتح فى الكل وسكون فاء الآخر فهو
نفيس أى مرغوب فيه ، وفحش فحشاً بالضم فهو فاحش زان ،
أو فاعل ما يشتد قبحه من الذنوب ، أو فاعل كبيرة مطلقاً ورخص السعر
رخصاً بالضم فهو رخيص أى غير غال •

أما رخص رخصة ورخوة ، فهو رخص أى ناعم ، فجائز فتحه
ونخفض عيشه خفضاً فهو خفض ، كالمصدر بمعنى الدعة والراحة ، وعرض
عرضاً بالضم فهو عريض ، وعرض اللحم بالغين المعجمة غرضاً بكسر
فففتح فهو غريض أى طرى ، وبدع بداعة وبدوعاً فهو يدع بكسر الباء
وسكون الدال ، أى غاية فى الشيء كالعلم والشجاعة ، وسرع سرعة بالضم
فهو سريع ، ويقال فى المصدر سرعاً أيضاً بكسر ففتح ، وشجع شجاعة
فهو شجاع بتثايت الشين المعجمة ، وشجيع وشجع بفتح فكسر ،
وشجعة بكسر ففتح وأشجع ، وشنع شناعة فهو شنيع ، وشنع بفتح
فكسر وأشنع أى قبيح فاحش •

وظمع طماعية فهو طمع بفتح فكسر ، أى كثير الطمع وأما طمع

طمعاً وطماعاً وطماعية فهو طامع ، أى حريص فكفرح ، وفظع بالظاء
فظاعة فهو فظيع ، أى شديد الشناعة ، وودع وداعة فهو وادع ووداع
بالفتح أى ساكن متسقر ، وورد مفتوحاً ووسع وساعة وسعة فهو واسع
ووسيع ، أى الخطو والذراع ، وأما وسعه سعة فبالكسر ، وبدغ بغين
معجمة بداعة فهو بدغ بكسر الباء وسكون الدال ، أى بائل متغوط فى
ثيابه ، وبدغ بداعة فهو بدغ بفتحتين أى سمين ناعم ، وخصف خصافة
فهو خصيف ، أى مستحكم بكسر الكاف كرصف رصافة فهو رصيف ،
وسخف العقل والثوب وغيرهما رق فهو سخيف ، وظرف ظرفاً بالضم
فالسكون وقل ظرافة فهو ظريف ، وشرف شرفاً بفتحتين فهو شريف ،
وكثف بمثالة كثافة فهو كثيف أى غايظ ، ولطف لطافة ولطفاً بالضم
فالسكون فهو لطيف أى دقيق أو صغير .

ونظف نظافة فهو نظيف أى نقى ، ووظف وظفاً بفتحتين فهو أوظف
أى طويل شعر العين أو الحاجب ، وحمق حمقاً بضم فسكون وبضميتين
فهو أحمق ، أى قليل العقل ، كخرق فهو أخرق ، وزعق الماء زعاقاً بالضم
مصدراً ووصفاً أى مرّ غليظ لا يطاق شربه ، وسحق المكان سحقاً
بضم فسكون أو بضميتين فهو سحق ، أى بعيد ، وورد مفتوحاً ، وصفق
الثوب صفاقة فهو صفيق أى غليظ ، أو بين الغلاظة بتثديد الياء ،
ووجه صفيق بين الصفاقة ، وعمقت البئر ونحوها عمقاً بضميتين فهو
عميق ، أى بعيد القعر ، وضنك الشئ ضنكاً بفتحتين وضناكة
وضنوكه فهو ضنك بفتح فسكون أى ضيق .

ووشك الأمر قرب ، ويسل الرجل بسالة وبسالا فهو باسل ، أى
شجاع لا يفلت قرنه ، وبطل بطالة فهو بطل بفتحتين أى شجاع تبطل
عنده الدماء وتضيع ، ولا يؤخذ بها ، أو يبطل جراحته لا يكثر
لها ، وثقل ثقلاً بفتحتين أو بكسر ففتح وثقاله فهو ثقل ، وطفل

طفالة وطفولة فهو طفل بكسر فسكون أى رخص ناعم ، ونبل نبالة فهو نبيل أى نجيب •

ويقال فى المصدر أيضا : نبلا بضم فسكون ، وجسم جسامه فهو جسيم وجسام بالضم أى عظيم الجسم ، وحرّم عليه الشيء حرمة بالضم فالسكون فهو حرام ، ويقال أيضا للمصدر : حرام ، وحزم بالزاء حزما بكسر الحاء وسكون الزاء فهو حازم وحزيم ، وحلم حلماء بكسر فسكون فهو حلیم أى عاقل ، وشهم شهامة فهو شهم بالسكون ذكى الفؤاد متوقد ، وصرم السيف صرامة فهو صارم أى قاطع ، وصرم الرجل صرامة فهو صارم أى ماض شجاع •

وضم ضخامة وضخماً بكسر ففتح فهو ضخم بالسكون ، أى عظيم الجسم أو مع كثرة اللحم ، وعظم عظماً بكسر ففتح وعظماً بضم فسكون فهو عظام بالضم وعظيم ، وفحم فحامة وفحوماً فهو فاحم أى أسود ، وقدم قدماً بكسر ففتح وقدامة فهو قدام بالضم وقديم ، وكرم كرامة وكرما بفتحتين فهو كريم وكرام بالضم ، وكرام كالمصدر وكرمة بالكسر فالسكون ، ومكرما ومكرمة ، ولؤم لؤماً بالضم فهو لئيم أى غير كريم ، وثخن بمثلثة ثخانة وثخونة وثخناً بكسر ففتح غلظ وصلب فهو ثخين ، وجبن جبانة وجبناً بضم فسكون وجبناً بضميتين فهو جبان بالفتح مع التخفيف أو التشديد وجبن ، أى هيب •

وحسن حسناً بضم فسكون فهو حسن بفتحتين ، وحسين وحسان بالضم مع التخفيف أو التشديد ، وخشن خشانة ومخشنة وخشونة وخشنة بضم الخاءين فهو خشن بفتح فكسر ، وأخشن أى أخرش غير لين ، وحصن حصانة فهو حصين ممتنع عاف وحصان أيضاً بالفتح ، وهجن هجانة وهجونة وهجنة بضم الهاء وسكون الجيم فهما فهو هجين أى لئيم ، وهجانة فهو هجان بالكسر الخيار من كل شيء والبيض من الإبل •

ورفه عيشه رفاهة ورفاهية ورفهنية لان ورغد ، فهو رفيه ورافه
ورفهان ، وفره فراهة وفراية فهو فاره أى حاذق ، ونبه نبها بضم فسكون
ونباهة فهو نابه ونبيه ، أى ذو شهرة ، وأما نبه بمعنى شرف فثملت
الباء ، والله أعلم •

وأما فعل بكسر العين فازومه أكثر من تعديه كما نص عليه الناظم
والمرادى وغيرهما ، قالوا : ولكون لزومه أكثر من تعديه غلب وضعه
للنعت اللازمة ، أى للصفات اقائمة بالذات ، اللازمة لها التى
حقها أن يكون فعلها فعل بالضم ، والمراد بالنعت الصفة المعنوية للمدح
أو للذم ، فهو نعت لغوى ، وزعم بعض أن النعت للمدح والصفة له
وللذم فبينهما عموم وخصوص مطلق ، وإيس ذلك بمراد هنا ، والحق
ترادفهما فى الذم والمدح ، وللأعراض وللألوان ، وفى ذى الأعضاء ،
بل لكبر الأعضاء •

وهذه المعانى لا تتطلب زيادة على قيامها بمحالتها ، فلم يتعد
الفعل الدال عليها مثال النعت اللازمة شنب ، والشنب بفتحتين ماء
ورقة وبرد ، وعذوبة فى الإنسان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب
كالعرب تراها كالمنشار ، وفلج بالفاء والجيم أى تباعدت أسنانه ،
وتمثيل بعض بقلح بالقاف والحاء المهملة مشكل ، لأن القلح صفرة
الأسنان ، وهى تحدث وتزول إلا إن أراد الصفرة المولود بها الوليد
اللازمة له بعد •

ومثل الشيخ يحيى بعمى ويقال فيه مثل ذلك ، أو أراد بال لزوم
ما لزم وأبو بعد حدوث كصفرة حدثت ولزمت فى الأسنان •

ومثال الأعراض شبع وجرب ، وعطب وعرج ، وعوج وبخر ، أى
عظم بطنه وبخر أى نتن فمه ، وجهر لا يبصره فى الشمس ، وحرزت

عينه صفرت وخفرت الجارية أى اشتدت حياءها ، ودعر خبث وفجر
وشتتر ، أى انغلق جفن عينه أو انشقت شفته العليا ، وصعر بالمهمات
اعوج وجهه ، وعجز غلظ عجزه أى مقعدته ، وخرس وشوس نظر
بمؤخر عينه تكبر أو فطس أنفه انفرشت قصبته وبرش ، أى فيه
نقط بيض وطرش أى صم ، وعمش أى ضعف بصره مع سيلان
الدّمع غالباً ، ومع عدمه فى غير الغالب ، ونمش فيه نقط بيض وسود
خالفت لونه وبرص ، ورمصت عينه اجتمع وسخ أبيض فى مآقيها ،
وغمصت سال رمصها ، وغمص بطنه وجّع ، ونمّص شعره رق
جداً ، ورمض وحبط البعير انتفح بطنه مع احتباس الخارج •

وصلع رأسه وقرع تساقط شعره ، ولثغ لسانه أبدل حرفاً بحرف ،
وترف بطنه نعم ، وتلف ودنف لزمه المرض ، وذلف أنفه صغر أو
استوى فى دقة أو صغر ، ودق أو غلظ ، واستوى ، ونغف البعير كثر
نغفه وهو دود يخرج من أنفه ، وبهق أى صار ذا علة دون البرص ،
وفوق البرش وجدل فرح وخجل دهش ، وجدم بالبناء للفاعل فى غير
الأكثر ، وترمت سنه انكسرت من أصلها ، وبكم خرس ، وحشم
غضب ، وحشم بالمعجمة أنفه تغيرت رائحته ولا يكاد يشم شيئاً •

وسدم ندم ، وغلم اشتدت شهوته للجماع ، وهرم وجبن عظم
بطنه لداء يسمى الجبن ، وجاه انحسر شعره عن مقدم رأسه كله
وهو فوق الجلع ، والجلع فوق الترعر •

مثال اللون : صهب شعره احمر أو أشقر ، وغرب سود وبغث ،
وبرجت عينه أحرق بياضها سوادها ، ودعجت أى اشتدت سوادها
واتسعت ، وسود وحمر وخضر وصفر وغفر الظبى ، أى غلبت بياضه
حمرة ، وغبر لونه فهو أغبر ، وغدر الليل أظلم ، وقمر لونه ضرب
بياضه الى حمرة ، ومغر وجهه احمر كالمغرة ، ونمر لونه أى فيه

نقط بيض ، وسود كلون النمر ، ودبس أى لونه بين السواد والحمرة ،
وغبش ضرب بياضه الى السواد ، وبيض فهو أبيض ، وشمط رأسه
خالط سواده بياض الشيب ، وبقع الطائر أى كان كالأبلق من الدواب ،
وزرقت العين وحلكت ، أى اسودت ، وشملت العين أى كان فيها أقل
من الزرقة ، وأحسن ودسم أى فيه غبرة الى السواد ، ودسم اشترد
سواده ، وسحم أى اسود كسخم بالخاء المعجمة ، وصحم ضرب
سواده الى صفرة ، وظلم الليل ، وعصم الظبي والوعل أى في
ذراعهما بياض دون سائرهما .

وغتم لونه أى غلب بياضه السواد ، وغسم غلب سواده
البياض ، وقتم اغبر ودجن اليوم أطبق غيمه ، والليل أظلم ،
والرجل اسود لونه شديداً ، ودكن ضربت حمرة الى السواد ، ومرهت
العين ابيض لترك الكحل ، ومره لونه أى ابيض دون مخالطة غير
البياض .

مركز تحقيق وتطوير علوم اسلامی

ومثال كبر الأعضاء ، وهذا نوع مقيس ، قيل فى كل عضو ثلاثى
الحروف : رقب عظمت رقبته ، وعجزت المرأة كبر عجزها ، وطحل كبر
طحاله ، وجبه كبرت جبهته ، وعضلت عظمت عضلة ساقه أى لحمته ،
وأذن كبر أذنه ، وعين كبرت عينه ، ولسن كبر لسانه ، وشفه كبرت
شفتيه ، وشهدق عظم شدقه ، ولا مادة لذا النوع أصلية فى الرباعى
المصوغ من أسماء الأعيان .

ومثال فعل اللازم المكسور لغير ما ذكر : برئت ذمته ، وطفئت النار ،
وظمى ، وتعب وحرب اشترد غضبه ، وسغب جاع ، ويفتح أيضاً ،
وطرب وعجب وغضب ولجب ارتفع صوته ، ولزب به ولصب اصق
به ، ولعب وثب علق ونصب أى قعب ، وشمت به فرح بمصـبيته ،

وعنت أثم ودخلت عليه مشقة ، وهرت الوعاء اتسع ، وتفتت شعره تشعث ،
وحنث ودمث المكان سهلاً •

وشعث شعره اغبر لطول عهده بالدّهن ، وشعث الأمر تفرق ،
وعبت وغرث جاع ، ولبت ولهت عطش ، وأما لهث من العياء بالفتح ،
وأرج الطيب توهج ، وخرج أثم أو ضاق صدره ، ولحج السيف
في غمده نشب ، ولزج تمطط ، ولهج ونضج اللحم ونضجت الثمرة
أدركت ، وبرح زال ، وبرح الخلفاء ظهر ، وربح ولقحت الناقة ومرح
أشر ، وجرد المكان لانبثاق فيه ، وجهد عيشه نكد ، وسعد وسهد
أرق ، وصعد في السلم وعهد إليه أوصى ، ونفد فنى ونكد ضاق ،
وأثر فضل على أصحابه وأثر بظر ، وأصر كبراً وبطراً وأشر وحصر
صدره ضاق ولسانه عبي ، وسخر منه وبه ، وسكر وشهر ، وشكرت
الناقة امتلاً ضرعها ، والدابة سمئت ، وضجر وظفر وقفر طعامة
لا إدام فيه ، وكبر أسن ، ومذرت البيقة فسدت ، وهدر في كلامه
أكثر من اللغو ، وخثر اللحم تغير ، وغرز الشيء غلظ ، وأيسر ،
أي قنط وهو لغة •

وبئس اشتدت حالته ، وحمس المكان صلب ، والرجل أشد في
دينه ، ودنس وسلس لأن وانقاد ، وشرس ساء أخاقه كشكس ، وعبس
الوسخ به ييس ، ولغست نفسه غثت ، ولعن بالعين من اللون ،
ومرست البكرة نشب حبلها بينها وبين القعو ، وندس سرع فهمه
وسمعه ، ونفس بالشئ بخل به ، ونفس عليه حسده ، ونفست إذا
كان بالبناء للفاعل ، أي ولدت ، ودهش تحير ، وكرش جلده اجتمع
وأنقبض ، ورمضت قدمه احترقت من شدة الرمضاء ، وغلظ في
الحساب وغيره •

وقيل : يقال في الحساب : غلت ومشطت يده غلظت من العمل ،

ونشط أى لم يكسل ونعظ ذكره قام ، وبشع وطمع فى الشئ وفزع عليه
وفزع منه ، وقنع وقيل : بالفتح ، وهلع اشتد حرصه وجزعه ،
وأزف قرب ، وردف اقترب ، وأسف حزن ، وأنف تكبر ، وشنف عن
الطريق وعليه أعرض ، وصلف جاوز قدر الظرف ، وأرق سهر ،
وتثق السقاء امتلا ، وثبق اشتدت علمته ، وشرق بريقه وصعق
غشى عليه ، وعبق به الطيب لزق ، وعرق رشح ، وغدق الماء غزر ،
وغرق وفرق منه فزع ، وفاق انزعج ولحق به ، ولزق ولسق ولصق وملق
تودد ، وسهك بدت منه رائحة كريهة كرائحة السمك واللحم الخنز ،
وضحك وأجل الشئ تأخر وتفلت رائحته وشم .

وحبلت المرأة حملت ، وشجل الثوب بلى ، وخضل وخطل أخطأ
فى كلامه ، ودخل غفله أى صار فيه فساد وعنث ، وكذا غير العقل ،
وكذا دغل ودمل جرحه برىء ، ورجل أى لم يكن له ظهر يركبه ،
ورسل الشعر أى ليس بجعد ، وشكل الأمر ألبس ، وعجل وعطت المرأة
لا حلى عليها ، وفشل ضعف ، وكسل وكحل ونجلت عينه اتسعت ، ونغل
الأديم فسد فى الدباغ ، وأثم وألم وبرم به ضجر ، وبشم تخم ودرم
الكعب أو العظم ستره اللحم حتى لم يبين له حجم ، ودرم الساق
استوى ، والبعر ذهبت أسنانه أودنا وقوعها .

ودرم انقطع كلامه كرزم ، وسلم وسم ضجر وشيم الماء برد ،
وضرمت النار اشتعلت ، وقرم انتهى اللحم ، ولحم فى الشئ نشب به ،
وندم ونهم أفرطت ويتم الصبى ، وأحن حقد ، وغضب وأذن به
علم ، وأذن له أباح له وأذن إليه استمع ، وأفن ضعف عقله ، وأمن
وحزن ودرن الشئ اتسخ ، وذعن خضع وزمن طال سقمه ، وسمن
وضغن بالغين المعجمة حقد ولخن أنثن ولسن ، أى فصح ، ولكن لكنة
ضد لسن ، وآله تحير ، وآله إليه فزع ، وبله غفل أو سلم

صدره ، وتفه أى حقير وشرة اشتد حرصه ، وكمه أى عمى أو خاص
بمن ولد أعمى ، بل هذا من النعوت اللازمة •

ومثال فعل المكسور المتعدى : شاءه يشاءه ، وشربه وصحبه ، وقربه
دنامنه ، وحمده وزرد اللقمة بلعها ، وشهده وحقره ويفتح أيضا وندره
علمه كحذره ، ونكره وعلمه وجهه ولبسه ولحسه وسرطه بلعته ،
وحفظه وبلعه وتبعه ، وسمعه ووسعه ، وألفه ولقنه تناوله بسرعة ،
ورقه لحقه وعشقه وعلقه أى عشقه ، ولعقه أخذه بأصابعه
فلحسه •

وفركها وفركته فراكا وهو البضع ، وثكله فقده ، ورحمه وسئمه
مله ، وطعمه ذاقه ومصدره الطعم بالضم ، وعدمه وعلمه وغنمه
وفهمه ، وتقضمه أكله بأطراف أسنانه ، ولزم ولقمه ، وزكنه
وضمنه ويقنه تحققه ، وفقه وكرهه •

وكثر مجيء فعل بالكسر لمطاوعة فعل بالفتح ككسرتة فكسر
أى انكسر ، وعقرته فعقر أى انعقر ، وهدمته فهدم أى انهدم ،
وثلمته فثلم أى انثلم ، وصلمته فصلم أى انصلم ، وثمرته فثرم •

وظاهر المرادى قله ذلك ونص بعضهم على أنه كثير جدا ، وأن
معرفته متوقفة على معرفة مواد فعل المفتوح ، ويجمع بأن المراد بكثرتة
كثرتة فى حد ذاته وبقلته قلته بالنسبة الى مجيئه لغير المطاوعة
أو الى مجيء انفعل ونحوه لها ، وأنكر بعض مجيء فعل بالكسر
لمطاوعة فعل بالفتح ، وقد يشارك فعل بالكسر فعل بالضم فى فعل
واحد ، فتكون فيه لغتان : الضم والكسر لاشتراكهما فى الدلالة على
النعوت اللازمة نحو نهى اللحم ، ونهى لم ينضج ، ووبئت الأرض ووبؤت
أصابها الوباء أى الطاعون ، وهنىء الشئ وهنؤأتى بلا مشقة ،

ورحب المكان ورحب اتسع ، ورطب الشيء ورطب وشسب النباتات
وشسب ييس •

وزاد بعضهم فيه الفتح فهو مثلث ، وشهب لونه وشهب ، وكهب
لونه وكهب أى هو اسود أو اغبر الى سواد فى الناس والإبل وزهر
لونه وزهر وزاد بعض فيه الفتح ، فيكون مثلثا ، وسمر وسقر وشقر ،
ويلق ويلق ، وأدم وأدم ضرب بياضه الى السواد هذا فى
الإبل •

وفى الناس بمعنى سمر ، وكمت الفرس وكمت وفحم الشعر وفحم
وصلب وصلب ، وبعد وبعد وبلد وبلد ورغد ورغد ، وشهد وشهد
أى أخبر بما علم ، وأما شاهده أى حضره فبالكسر فقط ، وبثر وبثر
وبثر ، وبصر به وبصر ، وحصرت الناقة وحضرت ضاق إحليها ،
وحصر وحصر الرجل لم يشته النساء ، وعسر وعسر ، وفقر وفقر
بمعنى افتقر عند من أثبتة خلافا لمن منعه وهم الأكثرون ، ووفر ووفر
اتسع وكثر ، ووجز ووجز فى منطقة قلله وأسرع فيه ، ورجس ورجس
عمل القبيح ، ونجس ونجس ونجس ونجس ضد سعد ، وحرص
وحرض طال سقمه ، وسبط الشعر وسبط لم يكن جعدا ، وسلط وسلط
لسانه طال ، ويقظ ويقظ نبه ، ومن النوم غاق •

وتلع عنقه وتلع أى هو طويل ، وثقف وثقف أى حاذق خفيف ،
وحنف فى مشيه وحنف مشى على ظهر قدميه ، وخرف وخرف فسد
عقله ، ورعن ورعن وحمق ، وحمق وعجف وعجف أى هزل ، وقشف
وقشف ساءت حاله ، ونحف ونحف دق ، وعمق وعمق بعد قعره ،
وبخل وبخل ، وجئل وجئل كثر والتف ورذل ، ورذل أى خس ، وكذا
فسل وفسل ، وشئت أشبعه وشئت غلظت ، وكذا شئت وشئت ،
وحرم الصوم والصلاة على الحائض ، وحرما وسقم وسقم ، ولحم

جسده ولحم أى كثر لحمه ، وشجن وشجن حزن ، ويمن ويمن بورك له ، وسفه وسفه وأما سفه نفسه فبالكسر فقط •

وفقه وفقه وأما فقهه فبالكسر لا غير ، وتسكين عين فعل المضموم وفعل لغة لبنى تميم •

قال فى تحقيق المقال : وقد يبنى أى فعل بالكسر عنه أى عن فعل بالضم وجوبا كما فى اليائى واللام نحو : حى وعى وغى ، لأنه لم يأت يائى اللام متصرفا ، يعنى فعل بالضم كما تقدم ، وإنما قيل فيها إنها مغنية عنه ، لأن الحياء والعى والغنى معان مطبوع عليها والمراد غنى النفس وغنى المال شبيه به ، ومحمول عليه وجوازا ، وعبرة أبى يحيى وسماعا فى غير يائى اللام : كقوى ونقى ، وهما من القوة والنقاوة ، وكسمن وحقها أن تكون على فعل أى بالضم ، وقد جاءت كذلك : كمتن ونظف ، ولحم وشحم اللذين بالأصالة لا بالحدوث ، وكأضدادها لأن الضد كثيرا ما يحمل على ضده كضعف ونجس وشحب ، ولذا كان ضد قصر فعل بالضم •

وأما فى فقهه فى الطول بمعنى غلبته فيه ، أو طلت عليه من الطول بمعنى الفضل ، فهو فعل بالفتح ، وإن حول ويدل على أن هذه المذكورات مغنية عن فعل بالضم ، ورود الوصف منها على فعيل : كقوى ونقى ، وبه استدل أيضا على أن طال فعل بالضم ، لأن الوصف منه طويل ، والله أعلم •

وأما فعل بفتح العين فيكون متعديا ولازما بكثرة ، لأنه لما كان أخف الأبنية وضعوه للنعوت اللازمة ، والأعراض والأمراض والألوان التى سبقت فى فعل وفعل ، ولسائر ما قصده ، والدلالة عليه من المعانى التى لا تنضب كثرة •

قال الدماميني : وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بالكسر ، ويختص ، بباب المعابة نحو كاتبني فكتبت ، وضاربني فضربت ، وهو اسناد الغلبة في فعل بين اثنين مثلا الى الغالب فيه منهما ، ويجيء لمطاوعته فعل بالفتح أيضا كقوله : قد جبر الدين الإله فجبر ، أى فأنجبر ، ومعنى مطاوعته كغيره الأشعار بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق ، ويجيء لمعان :

• منها : غلبة المقابل بالباء الموحدة ، وللمطاوعة المذكورتين .

• ومنها : السلب نحو قررت أى أزلته عن مقره .

ومنها : النياية عن فعل المضموم في المضاعف كجل وعز وشح ، وعنه في يائي العين نحو طاب ولان وبان ، لأن فعل المضموم لا يكون مضاعفا ولا يائي العين على ما مر ، ومثل ذلك من النعوت اللازمة ونحوها حقه أن يكون على فعل بالضم .

قال أبو يحيى : واطرد صوغه من أسماء الأعيان لاصابتها ، أو إنانتها أو عمل بها ، وأصله للنظام في تسهيله ، وهذا النوع مما لا مادة له أصلية على ما سبق في الثلاثي : المكسور والرباعي ، وإنما يصاغ من أسماء الأعيان الثلاثية .

ثال بنائه من اسم ثلاثي لاصابته أى لاصابة مسمى هذا الاسم الثلاثي : رأسه أى أصاب رأسه ، وجلده أصاب جلده ، وعانه أصاب عينه ، وأذنه أصاب أذن ، وفخذه أصاب فخذه ، وبطنه أصاب بطنه ، ورآه أصاب رآته .

ومثال صوغه من اسم ثلاثي لإنالة مسماه : لحمه أى أعطاه اللحم ، وشحمه أى أعطاه الشحم ، وتمره أى أعطاه التمر ، وابنه أى أعطاه اللبن .

آ مثال صوغه من اسم ثلاثى للعمل بمسماه ، فيكون كالآلة : رمحه
أى أصابه بالرمح ، وسهمه أى أصابه بالسهم ، وعصاه أى أصابه
بالعصى ، أى استعمل الرمح والسهم والعصى ، فأصاب بهن ، فالأولى
أن يقول فى هذا أو لإصابه بها بدل قوله أو عمل بها •

قال فى التسهيل : وقد يصاغ لعملها أى لعمل الأعيان أى أحدثها
نحو : جدر جداراً ، أى بناء ، وبار بئراً أى حفر بئراً ، ونهر نهراً ،
أى حفره أى استخرجه •

قال : ويحمل لها أى يصاغ فعل المفتوح من أسماء الأعيان للدلالة
على عمل صادر منها نحو : كلبه الكلب ، وسبعه السبع •

قال : أو أخذ منها نحو نصف المال أخذ نصفه ، وثلثه أخذ
ثلثه ، وربعه أخذ ربه ، وهكذا من معانى فعل بالفتح الجمع : كحشد
وحشر ، والتفريق كبذر وقسم ، والإعطاء : كمنح ونحل ، والمنع :
كحبس ومنع ، والامتناع : كأبى وشرذ ، والإيذاء : كلسع واسدغ ،
والعلبة : كقهر وملك ، والدفع : كدراه ودفعه ، والتحويل : كتنقله
وحرفه ، والتحول : كذهب ورحل ، والاستقرار : كسكن وتوى بمثناة ،
والسير كدمل ودرج ، والستر بالمثناة فوق : كحجبه وخباه ،
والتجريد : كسلخه وقشره ، والرمى : كقذفه وحذفه ، والإصلاح :
كغزل ونسج ، والتصويت : كبكى وصرخ •

ويستعمل الفعل الواحد متعدياً ولازماً : كدفت الماء ودفق الماء
بنفسه ، وقد يشترك فعل وفعل وفعل ، فيصير الواحد مثلث
الماضى : كنقب عليهم صار نقيباً ، ورفث فى كلامه أفحش ، وعند
عن الطريق مال ، وأمر عليهم صار أميراً ، وثخن اللبن صار ثخيناً ،
وعثر الماشى كب ، وعمر المال صار عامراً ، وقذر صار قذراً ، وأما

قذره فلا يأتى فيه الضم ، وكدر صار كدرا ، ومضر اللبن حمض ،
ونضر وجهه نعم وأنس به . وخمص بطنه ضم ، وقنط آيس ، ورفق
به وسفل وكمل صار كاملا وعقمت المرأة .

وقد مرت أفعال وتأتى أفعال ان شاء الله من هذا النوع والفعل
على سبعة :

الأول : الصحيح ، وهو ما خلا من حرف علة ، وتضعيف وهمز ،
وذلك أن التضعيف والهمز تترتب عليهما أحكام حرف العلة من قلب
وإبدال وحذف ، فلذلك أخذ عدمهما في تعريف الصحيح ويقال له :
السالم ، وهما مترادفان ، وقيل : السالم ما ذكر ، والصحيح ما ليس
في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرف علة ، ولو كان فيه حرف
علة لكنه ليس بلام ولا عين ولا فاء ، أو كان فيه تضعيف فبينهما
عموم وخصوص من مطلق كل سالم صحيح من غير عكس ، وعليه أكثر
الصرفيين .

وقال السعد : السالم هنا ما سلمت حروفه الأصلية التى تقابل
بالفاء والعين واللام من حروف العلة ، وهى الواو والألف والياء
والهمزة ، ومن التضعيف ، وأخرج بقوله هنا : النحو ، فإن المعتل
منه ما آخره عرف علة ، فأكرم سالم لأنه ولو زيدت فيه الهمزة
لكن ليست فاء ولا عينا ولا لاما ، واعشوشب لأنه ولو تكررت فيه
الشين لكنه غير مضاعف ، ولو زادت فيه الواو لكنه أيضا غير معتل .
لأن احدى الشينين ليست ضعف أصل ، والواو غير لام ولا فاء ولا عين ،
وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة فإنه سالم نحو :
سديتهم أى جعلتهم ستة ، أخذا من السادى فى السادس ، وسمى سالما
لسلامته من التغيرات الكثيرة الجارية فى غير السالم قاله السعد .

قال اللقانى : لو علك بالسلامة مما ذكره فى التعريف كذا أجرى
على قاعدتهم فى التعريف من تضمينه وجه المناسبة فى التسمية .

يجاب : بأنه إنما علل بما ذكر ، لأنه السبب بالحقيقة في التسمية ، ولا حاجة إلى الجواب بأنه أطلق السبب وأراد المسبب ، والثلاثى من الصحيح يجيء على ستة : فتح الماضي ، وكسر المضارع : كضرب وينضرب ، وكسر الماضي وفتح المضارع : كعلم ويعلم ، وفتح الماضي وضم المضارع : كدخل ويدخل ، وتسمى هذه دعائم الأبواب لكثرتهم واختلاف حركاتهم في المستقبل ، مع الماضي واختلافها يدل على الأصالة ، لأن معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع ، فينبغى أن يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ، ليكون اللفظ مطابقا للمعنى في المخالفة .

ومعنى دعائم الأبواب : أصل الأبواب ، أما الفعل الذى فتح ماضيه ومضارعه : كفتح ويفتح أو ضم ماضيه ومضارعه نحو : كرم ويكرم ، أو كسر ماضيه ومضارعه : كنعم وينعم اذا كسرا فلا يسمى ذلك دعائم الأبواب لقلته بالنسبة الى الدعائم ، ولعدم اختلاف الحركتين .

الثانى : المثال : وهو ما فاء واو كوعد ، أو ياء كيسر وينع ويقيم ، وسمى مثالا لأنه مماثل للصحيح في مجيئه على فعل بالضم ، وفعل بالكسر ، وفعل بالفتح ، وفي تحمل الحركات وعدم الاعلال ، قيل : سمي مثالا لا انتصاب حرف العلة أوله ، والمثول الانتصاب ، ومنه سمي علم الأمير مثالا لانتصابه أمامه .

قيل : سمي مثالا لأن أمره مماثل لأمر الأجوف في البقاء على حرفين في الجملة نحو : عد أمراً للمثال ، وقل أمراً للأجوف ، أو في الوزن في الجملة نحو : عد من المثال ، وبمع من الأجوف ، وفي ذلك نظر فإن اليائى الفاء لا يبقى أمره على حرفين ، ولا يوازن أمر الأجوف .

يجيء المثال على خمسة بحسب الماضى والمضارع ، فتح الماضى وكسر المضارع : كوعد ويعد ، وفتح الماضى وفتح المضارع : كوقع ويقع ، وكسر الماضى وفتح المضارع نحو : وجله ويوجل ، وضم الماضى وضم المضارع : وسم ويوسم ، وكسر الماضى وكسر المضارع : كوهق ويحق ، وسقط فيه من أنواع الصحيح فتح الماضى وضم مضارعه بالاستقراء ، إلا وجد يوجد فى لغة بنى عامر ، يحذفون الواو مع وقوعها بين ياء وضمة لثقل الواو مع ضم ما بعدها ، وقيل : هذه اللغة ضعيفة لا تعتبر لخروجها عن القياس ، واستعمال الفصحاء ، وسيأتى الكلام على هذا ان شاء الله .

والواو والياء الواقعتان أولا لا تعلنان بالاسكان ، لئلا يبتدا بساكن ، ولا بالقلب ، لأن المقلوب به حرف علة ، فيلزم تحصيل الحاصل وقلبهما ألفا يلزم الابتداء بالساكن ولا بالصف للنفقسان من القدر الصالح ، هذا فى الثلاثى ، وتحذف الواو فى المضارع ونحوه من نحو : وعد ، وقيل : لا تعلنان لقوة التكلم عند الابتداء .

الثالث : الأجوف : وهو ما عينه ياء كباع وهاب ، أو واو كقال وخاف وطال ، فإن ألفى باع وهاب عن ياء ، وألفات قال وخاف وطال عن واو ، وقسمه بعض الى ثلاثة أنواع : كقال يقول ، وماز يميز ، وهاب يهاب ، ضم المضارع مع فتح الماضى ، وفتح الماضى وكسر المضارع وعكسه .

ويبحث فى ذاك بزيادة نحو : طال يطول بضم الماضى والمضارع .

ويجاب : بأنه مندرج فى : قال يقول ، لأن قال يحول الى فعل بالضم كما مر ، فيكونان من نوع واحد ، لأن فعل فى الأجوف الواوى إما أصالة أو تصويلا ، وهذا أولى من جواب بعض ، بأن

نحو : طال قليل لا اعتداد به ، واعلم أن أصل طال طول بضم الواو ، وقال بفتحها ، وخاف خوف بكسرهما ، قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتح ، وسمى بالأجوف لكون جوفه أى وسطه خالياً من حرف صحيح ، أو لحذف جوفه عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به ، أو لوقوع حرف العلة فى جوفه أى وسطه استعارة من اعتلال الجوف ، أى البطن ، ويسمى ذا الثلاثة لصيورته على ثلاثة أحرف عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به : كقلب وطات وبعث وخفت ، كذا لصاحب تحقيق المقال •

قلت : وجهه إنما عد الضمير حرفاً من حروف الفعل حتى أنه يطلق عليه أنه على ثلاثة أحرف ، لأن ذلك الضمير منزل من الفعل منزلة الجزء كما مر ، وأنه إنما عد الضمير حرفاً مع أنه اسم قبله حرفان فقط ، لأن المقصود حروف الهجاء الشاملة الأسماء الموضوعة على حرف واحد ، وتسميته ذا الثلاثة لا يستلزم اختصاص القسمية بالثلاثى كما هو ظاهر ، فلا يرد عليه أن نحو : أقمت واستقمت يسمى ذا الثلاثة أيضاً ، ولو سلم الاستلزام ل قيل إنه على ثلاثة أحرف فى الأصل ، لأن أصل أقمت واستقمت قمت •

الرابع : اللفيف المفروق ، وهو ما فاؤه واو ولامه ياء كوفى ووقى ، فان ألفيهما عن ياء ، واللفيف المقرون وهو ما عينه واو ولامه ياء كطوى كذا •

قال أبو يحيى : وهو غير جامع لأقسام اللفيف ، لأن ما فاؤه ياء ولامه ياء إن ورد ، وما فاؤه ياء ولامه واو ، وما عينه ولامه واو وما عينه ياء ، ولامه واو وما اشتمل على حرف علة مطلقاً وعلى تضعيف من اللفيف •

وقيل : لم يجيء يائي العين واوى اللام فالأولى أن يقـول :
اللفيف ما اشتمل على أصلين معتلين أو معتل ومضاعف نحو تأنى
وقيل لم يجيء عيني •

ويجاب : بأن اطلاق اللفيف على ما ذكر أبو يحيى فقط قول من
الأقوال ، لا غفلة عن بعض الأقسام ، كما أن بعضا يسمى الفعل
المشتمل على حرفي علة مطلقا لفيفا ، ولا يسمى لفيفا ما اشتمل على
حرف علة وتضعيف ، فصار يقول : اللفيف ما اجتمع فيه حرفا
علة ، وإنما لم يقيد أبو يحيى حرفي العلة بالأصالة ، لأنه يتكلم في
الثلاثي ، وقد ذكر أن أحدهما فاء والآخر لام ، أو أحدهما عين
والآخر لام ، فلا بد أنهما أصلان ، فان الفاء والعين واللام عبارات عن
الأصول ، وسمى باللفيف لوضعه على حرفي علة ، أو حرف علة
وتضعيف لالتفافه على حرفي العلة ، أو على حرف علة والتضعيف ،
فهو فعيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وهو أظهر •

وقيل : سمي لفيفا لأن فيه اللف ، أي الخلط ، لخلط حرف
صحيح بحرف علة أو تضعيف فيه •

وسمى المفروق منه مفروقاً لفرق حرف صحيح فيه بين حرفي
العلة ، أو حرف العلة والتضعيف •

وسمى المقرون مقرونا لاقتتران ذلك فيه وعدم الفرق بحرف
صحيح •

قال صاحب التحقيق ، وصاحب مراح الأرواح : حكم فاء المفروق
حكم فاء المثال ، وحكم لامه حكم لام الناقص ، وحكم المقرون حكم
الناقص ، قيل : ويجيء اللفيف على نوعين : فعل يفْعَل بفتح الماضي

وكسر المضارع : كروى يروى ووفى يفى ، وفعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع كروى يروى ، وأما نحو : ورى يرى وولى يلى بكسر الماضى والمضارع فيأتى إن شاء الله •

الخامس : المهموز ، وهو ما فاؤه أو عينه أو لامه همزة كأمر وسأل وقرأ ، وسمى مهموزاً لوقوع الهمزة فيه فاء أو عينا أو لاماً ، وحكم الهمزة حكم الحرف الصحيح فى تحمل الحركات ، بل هى عند كثيرين حرف صحيح إلا أنها قد تخفف بالقلب أو بالتسهيل أو بالحذف ، ولكون الهمزة تقلب حرف علة لم يقولوا للمهموز : صحيح •

وقد اختلفوا فى المهموز قيل : صحيح ، وقيل : معتل ، فلذا تراهم كثيراً ما يذكرون الصحيح ثم المضاعف ثم المهموز ، وأنا لم أراع هذا الترتيب ، بل أذكر بحسب ما يحضر لى ، وقيل : متوسط وكذا فى الهمزة حرف علة ، أو حرف صحة ، أو حرف متوسط أقوال ، ويأتى مهموز الفاء على فعل يفعل ، بفتح الماضى وضم المضارع كأكل يأكل ، وعلى فعل يفعل بضمهما كأدب يأدب ، وعلى فعل يفعل بفتحهما : كأهب يأهب ، وعلى فعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع : كأرج يأرجج وعلى فعل يفعل بفتح الماضى وكسر المضارع كأفل يأفل ولا يأتى على فعل يفعل يكسرهما •

ومهموز اللام يأتى على فعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع كشنى يشنئ ، وعلى فعل يفعل بفتح الماضى وكسر المضارع : كشناً يشنئ ، وفعل يفعل بضمهما : كوضى يوضئ ، وفعل يفعل بفتحهما : كهناً يهنئ ، ولا يأتى على فعل يفعل بفتح الماضى وضم المضارع ، ولا فعل يفعل بالكسر فيهما ، ومهموز العين يجىء على فعل يفعل بفتحهما : كراى يرى وفعل يفعل بكسر الماضى ، وفتح المضارع كبئس يبأس وفعل يفعل بضمهما كلؤم يلؤم ، ويأتى نحو : بئس إن شاء الله •

السادس : المنقوص : وهو ما لامه واو أو ياء كدعا ورمى وبقي ،
وان شئت فقل : المعتل اللام وسمى بالناقص لنقصان حرف منه في
الجزم والأمر نحو : لم يدع وادع ، أو لنقصان حركة الضمة ،
فانها لا تظهر فيه ، فان النصب يظهر ، والخفض لا يدخل الفعل ،
والضم لا يظهر ، وكذلك الفتح لا يظهر ، والجزم ليس بحركة ، وقد
يظهر الضم ، وقد يقدر النصب ، ويقال له : ذو الأربعة ، لأنه يصير
على أربعة أحرف عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به نحو : دعوت
ورميت على حد ما مر في الثلاثة ، ولا يقال ذلك يقتضى تسمية الثلاثي
الصحيح ذا الأربعة ، لأنه يصير أربعة عند اتصال ذلك الضمير به ،
لأن وجه التسمية لا يستلزمها أو مقابلة للأجوف إذ يصير ذا ثلاثة
عند اتصال الضمير به ، ويجيء بفتح الماضي وضم المضارع كدعا
يدعو ، وبضمهما كسر ويسر ، وبفتح الماضي وكسر المضارع كرمى
يرمى ، وعكسه كرمى يرمى .

وأما نحو : أبى يابى فيأتى إن شاء الله قال شارح مراجع
الأرواح : يجيء من مجموع الأبواب إلا من باب فعل يفعل
بكسرهما .

والسابع : المضاعف وهو المجتمع فيه حرفان متماثلان ، قيل :
أو متقاربان ، أو يفرقان بأحد التماثلين الأخيرين : كلمم ، والتضعيف
هو في أصول الثلاثي كون عينه ولامه من جنس واحد وفي أصول
الرباعي كون فاءه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه
الثانية من جنس واحد .

وأما التضعيف مطلقا فقد يكون بين كلمتين ، ويقال للمضاعف :

الأصم لأن الحرف الأول المدغم فيه (١) لا يسمع كل سماع ، لأن المضاعف يستدعى الجهر لأنه شديد ، كما أن الأصم من الناس يستدعيه ، أو لأن المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد ، كما أن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره في الجملة ، ولا يقول الصرفيون للمضاعف صحيح ، لأن أحد حرفيه قد يبدل حرف علة كتقضى البازي ، أصله تقضض ، أبدلت الضاد الثالثة ياء (وقد خاب من دساها) أى دسها أبدلت السين الثالثة ألفا .

ويجىء بفتح الماضي وضم المضارع : كسر يسر ، وفتح الماضي وكسر المضارع : كقر يقر ، وعكسه كعض يعض ، وذلك دعائم الأبواب ، ولا يجىء إلا منها ، ولا يجىء بضمها إلا قليلا أو نادرا : كحب ولب في إحدى اللغات ، بدليل كون الوصف على فاعل .

ولا تجيء الهمزة في المضاعف إلا فاء نحو : أن يئن لثقلهما ، ولأجله لم تكن كلمة عينها ولامها همزة كما كان ذلك في غيرها ، وإن كان حلقياً أو ليناً ، ولأجله أيضا أهمل كون همزتين أصليتين معاً ، ولا تقع الهمزة في موضع حرف العلة ، فلذا لا يجىء في المثال إلا مهموز العين أو اللام نحو : وآل إذا لجأ ، وومأ ووبأ ، وفي الأجوف إلا مهموز الفاء أو اللام نحو : آن وفاء وباء ، وفي الناقص إلا مهموز الفاء أو العين نحو : أرى ورأى ، وفي اللغيف إلا مهموز الفاء نحو : أوى كذا قيل .

(١) قوله فيه متعلق بالمدغم والضمير للمضاعف الأصم وذلك على أسلوب قولك : نبت في الدار ، وليس المراد تعميم مواضع الدار بالنوم ، بل موضع واحد مثلاً ، فكأنه قال : اللفظ الذى وقع فيه الإدغام لا كما توهم بعض الطلبة أرشدنى الله وإياهم .

وفيه للبحث مجال ، وترى بعضا يعقب الصحيح بالمضاعف لقربه منه ، ويعقب المضاعف بالمهموز لأن الهمز حرف صحيح يجوز إبداله حرف علة أو حرفاً شبيهاً بالصحيح ، ويعقبه بالمثل ، لأن الاعتلال في فائه فقط يعامل معاملة الصحيح ، ويعقبه بالأجوف ، لأن فيه اعتلالاً في عينه فقط ، وليس كالمثال في تلك المعاملة ، ويعقبه بالناقص ، لأن فيه اعتلالاً في لامه فقط ، وهو يتغير أكثر من تغير المثال والأجوف ، ويعقبه باللفيف ، لأن حرف العلة فيه يكون لاما وفي غير اللام كما مر ، والله أعلم .

ويجوز تقديم المعتل على الصحيح كما فعل ابن الحاجب ، لا يقال : اللازم تقديم الصحيح ، لأنه الأصل ، لأننا نقول ذلك لو كان المراد ذات الصحيح والمعتل ، بل المراد المفهوم ، لأن المراد تعريفهما ، والتعريف بحسب المفهوم لا بحسب الذات ، ومفهوم المعتل يستدعى التقديم لكونه وجودياً لوجود حرف العلة ، ومفهوم الصحيح يستدعى التأخير ، لأنه عدمي لعدم حرف العلة فيه ، وأيضاً التصريف التحويل وهو بالمعتل أولى وأكثر ، وكل من الأجوف والمثال والمهموز واللفيف والمضاعف والمنقوص يقال له في التصريف : معتل ، ويقابله الصحيح الذي هو ما عداها .

الإعراب : بفعل متعلق بياتي ، قدم للوزن ، وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو جائز على الصحيح لعدم الإلباس كما قرر في محله ، والباء بمعنى على بدل له قوله أو على فعلاً أي على وزن فعل ، ويجوز أن تجعل للاستعانة ، وهي باء الآلة التي تدخل على آلة فيضمن ، يأتى معنى يوزن أو يقابل ، ويجوز جعلها للمصاحبة متعلق بمحذوف حال من ضمير يأتى ، أي يأتى مع فعل أي ثابتاً مع وزن فعل ، أي مصاحباً لوزن فعل ، وعلامة الجر في فعل الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها فتحة الحكاية ، ويجوز ترك الحكاية فيكسر

اللام ولا ينون للضرورة ، ويجوز فتحه فتحاً نائباً عن الكسر منداً
لصرفه لأجل الضرورة لا لوجود علة منع الصرف سوى الضرورة ، لأن
فعل واو كان علماً انحو : دخرج لكن لا علة أخرى مع العلمية إلا أن
أولى بمؤنث أى الصيغة فيمنع للعمية والتأنيث ، وهـ كذا في مثله
مما يأتى •

والفعل مبتدأ ، وذو نعتة علامة رفعه واو محذوفة لدفع التقاء
الساكنين ، والمكتوبة خطأ فقط دليل عليها ، لا هى حرف الإعراب مضاف
لمعرفة ، وهى لتجريد اضافة محضة •

وان قلنا : إن اضافته لفظية فهو بدل من الفعل واو حرف عطف
مبنى على السكون ، وفعل بضم العين معطوف على فعل ، وألفه للاشباع
شبيه بحرف الاطلاق ، ويأتى فعل مضارع فاعله مستتر جوازا ، والجملة
خبر المبتدأ ، والرباط هو ذاك الضمير ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة •

والواو حرف عطف ، والمعطوف جملة محذوفة أى ويأتى مكسور عين ،
ومكسور حال من ضمير جملة يأتى المحذوفة المعطوفة على جملة يأتى
المذكورة ، وعين مضاف اليه ، واو حرف عطف والمعطوف محذوف ،
أى أو يأتى على فعل بفتح العين ، والمعطوف عليه يأتى الاول أو الثانى •

وعلى فعل متعلق بىأتى المقدر ، ويجوز تعليق قوله بفعل محذوف
حال أى يأتى ثابتاً على فعل ، فحينئذ يعطف مكسور بالواو على ذلك
الحال المحذوف ، وهو لفظ ثابت مثلاً ، وان قدوا احوال فعلاً جاز عطف
مكسور عليه ، لأنه اسم مفعول كالفعل ، وعلى فعلاً آخر البيت معطوف
على بفعل ، أو يعلق بمحذوف حال معطوف على مكسور ، أى ومكسور
عين ، وثابتاً على فعل ، ويجوز فى مكسور أن يكون مفعلاً معه •

والضم من فعل الزم في المضارع واف-

فتح موضع الكسر في المبنى من فعلا

أى الزم الضم في مضارع فعل بضم العين ، أى ابق ضم فعل
في مضارعه ، والزم فتح عين مضارع فعل بالكسر ، وانما قدم الكلام
على مضارع فعل بالضم ، لأن الكلام فيه قليل ، لأنه جار على منهاج
واحد مطرد قاييل الانتشار ، والتقدم لذلك من مقاصد المؤلفين .

ومن هذه الجهة قدم الكلام على مضارع المكسور لأنه أقرب للضبط
بالنسبة لفعل المفتوح ، وأيضا قدم فعل بالضم على فعل بالكسر لتقدمه في
قوله : أو فعلا يأتى ، ومكسور عين مع أنه يجوز أن يضبط فعلا الأول
بالفتح ، والثالث آخر البيت بالضم في قوله : أو على فعلا ، وانما لزم
ضم عين مضارع فعل بالضم لأن فعل بالضم للمعنى اللازم ، أو كاللازم
فاختير في الماضى والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين
الى الأخرى رعاية للتناسب فى الألفاظ ومعانيها ، ساكوا بفعل طريقة
واحدة وهى الضم ، لأنهم خصوه بالمعنى الذى لا يفارق ونحوه .

قال الناصر اللقانى : انضمام الشفتين تلازمهما حال النطق ، وبه
صح اتصاف العين بالضم ، وبه حصوات المناسبة بين الألفاظ
ومعانيها .

قال الطبلاوى : وتوضيحه أن انضمام الشفتين لازم لهذه الحركة
التي هى الضمة لا غيرها من الحركات ، كما أن انضمام هذه الصفات
لازم للموصوف ، فالمناسبة فى الألفاظ من جهة وجود الضم ، ومن جهة
المعنى ملازمة تلك الصفات ، وقوله : وبه أى بالتلازم حال النطق ،
صح اتصاف العين بالضم أى مجازاً ، وإلا فالضموم فى الحقيقة أنهما
الشفستان عند النطق بها ، فانضمام الشفتين لازم لهذه الحركة التى هى

الضمة لا لغيرها من الحركات ، كما أن انضمام هذه الصفات لازم للموصوف ، وفيه أن انفتاح الشفتين لازم لغيرها .

ويجاب : بأن اللزوم في التحقيقة الضم الغير المفارق ، فاختر في اللفظ أيضاً الضم ليتم ، وسواء في لزوم الضم الصحيح : كظرف يظرف ، أو معتل الفاء بالواو كوسم يوسم إذا حشر ، ووحم يوحم إذا ثقل ، وتصح الواو فيه لا تحذف ولا تقلب لعدم اختلاف المضارع ، ويفتح حرف المضارع أو معتل العين بالواو كطال ضد قصر ، وأصله طول بضم الواو ، قلبت ألفا لتحركهما بعد فتحة ، وأصل مضارعه يطوّل بسكون الطاء وضم الواو ، نقلت ضمتهما الى الطاء فشملت لكونها بعد ضمة أعلوا المضارع ليجرى على وتيرة الماضي في الإعلال ، أو معتل اللام بالواو كسرو ويهو وبدؤ .

وفي هذه الألفاظ لغات : سرا كدعا أى شرف ، وسرى كبقى ، وبها وبهى كدعا وبقى ويدا وبدى كذلك وبدؤ بالضم والهمز ، ويقال سخو يسخو وسخا وسخى ، وإنما سلمت الواو لضم ما قبلها ، أو معتل الفاء بالياء كيتم يئتم بإثبات ياء الماضي في المضارع ساكنة ، ولا تسقط لخفتها ، ولا تحذف إلا في يئس يئس على خلاف كحذف واو وعد في يعد حكاها سيبويه شاذة ، والمشهور إثبات الياء فيها ، أو معتل العين بالياء وهو هيؤ أى حسنت هيئته ، أو معتل اللام بالياء كنهو أصله نهى قلبت الياء واواً انضم ما قبلها ، أو كانت فاءه همزة نحو : أسل الخد يأسل ، أى لان ، وأصل الرأى والعقل كان لهما أصل ، ويقال : أمر الرجل إذا تعجب من إمارته وعظم شأنه وهو لا يصرف ، لأنه تعجب .

أو كانت عينه همزة كبؤس بيؤس أى شجع ، وصوّل البعير أكل الناس أخبط بيديه ورجليه ، أو كانت لامه همزة : كبطؤ يبطؤ تأخر ، وجرو يجرؤ شجع ، وبكئت الناقة تبكؤ قل لبنها ، وهنؤ يهنؤ تيسر بلا مشقة ، وروض يوضؤ ، ووطأ يوطؤ ، أو كان مضاعفا كلببت تاب .

وشذت من معتل العين أربع كلمات ، ضم عينهن في الماضي دون المضارع وهى : كاد العاملة عمل كان ، ودام وحاد ومات ، حيث قيل : كدت تكاد ودمت تدام ، وحدث تحاد ، ومت تمت ، أصل كدت كيدت أو كودت بضم الياء أو الواو ، أسقطوا فتحة الكاف ونقلوا اليها ضمة الياء فسكنت الياء ، فقلبت واواً لضم ما قبلها ، أو نقلوا اليها ضمة الواو ، وأبقيت الواو بدون إبدال لكونها بعد ضمة ، ثم سقطت الواو لسكونها وسكون الدال بعدها ، والضمة دليل عليها ، وكذا في دمت ومت وحدث •

وجاءت من المضاعف كلمة واحدة مضمونة الماضي مفتوحة المضارع شذوذاً وهى : لببت تلب فتلك خمس كلمات ضمت عينهن في الماضي ، وفتحت في المستقبل ، وقد قيل في ذلك كله إنه من تداخل اللغتين :

الأولى : كدت تكود ، ودمت تدوم ، ومت تموت ، وحدث تحود ، ولببت تلب بضم الماضي والمضارع •

والثانية : كدت تكاد ، ودمت تدام ، ومت تمت وحدث تحاد ولببت تلب بكسر الماضي وفتح المضارع ، فمن قال : كدت تكاد ، ودمت تدام ، ومت تمت ، وحدث تحاد ، ولببت تلب بضم الماضي وفتح المضارع فقد أخذ الماضي من اللغة الأولى ، والمضارع من الثانية ، على أنه قد يقال الضم في الأربع الأولى للنقل عند اتصال ضمير الرفع البارز : كقال وقلت ، أو لبيان بنات الواو ، لأن كاد واوية وكذا ما بعدها ، ويدل على أن كاد واوى العين حكاية الأصمعى عن العرب لا أفعـل ذلك ولا كود أولاهما أى ولا أكاد كوداً أفعـل •

قال فى الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كوداً ، وحكى سيبويه كدت أفعـل كذا بضم الكاف ، ولكن هذا يحتمل أن يكون كقلت فى ذات نفسه •

وقال الفراء ولغويون : ضم الكاف ليفرقوا بين المقاربة والكيد
قالوا : كدنا بالضم أى قاربنا ، وبالكسر من الكيد أى الحيلة •

قال صاحب التحقيق : لعل هذا فى الكلام الذى لا قرينة معه ،
فإن الله يقول : (إن كدت لتردينى) بالكسر بمعنى قريت ، أو يكون
هذا يقرأ على لغته بالضم ، وقيل : إن كاد بمعنى قارب وضعت أولا على
فعل بالضم ، وجاء المضارع على ما يقتضيه القياس ، لأنه يأتى ،
فجاء المضارع على ما ينبغى أن يكون عليه الماضى لا على الشذوذ ،
وهذا بعيد ، ويدل له حكاية المطرز عن الفراء عن العرب : كدت بالكسر
بمعنى قاربت ، ونقل بعض كاد كيدا أى قارب ونقل أبى الخطاب :
أن ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل ، وما زيل يفعل ، يريدون
كاد وزال ، الأصل كيد وزيل كعلم ، نقلوا الكسرة الى الكاف والزاي ،
وقد جاءت أيضا تلك الأفعال على القياس كما مر كدت تكود ، ودمت
تدوم ، وحدت تحود ، ومت تموت ، وليبت تلب بالضم فى الماضى
والمضارع •

وأما يظرف بسكون الراء وفتح الظاء فأصله الضم فى الراء ، سكنت
الراء تخفيفا وأما يظرف بضم الظاء وسكون الراء فأصله يظرف بالعكس ،
نقلت ضمة الراء الى الظاء الأول مضارع ظرف بفتح الظاء وإسكان الراء
تخفيفا من الضم والثانى مضارع ظرف بضم الظاء نقلا من الراء
وإسكان الراء •

وأما طال يطول فالأصل طول بضم الواو ، قلبت ألفا بعد سلب
ضممتها لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فى الحال ، ويطول بضمها ،
نقلت ضممتها الى الطاء الساكنة ، وإذا علمت ذلك والجواب عن الخمسة
المذكورة ظهر لك أنه لم يشذ من فعل يفعل بالضم شىء فى
الحقيقة ، والله أعلم •

وإنما فتحو عين مضارع فعل بالكسر : كعلم يعلم ، وشرب يشرب ، وفرح يفرح ، وقدم يقدم ، لأنه لما اختلف معنى الماضى والمضارع راموا التخالف بين لفظيهما باختلاف حركة العين ، وكانت حركة عين المضارع فتحة طلباً للخفة ، لأن فعل بكسر العين ثقيل بالنسبة الى فعل بالفتح ، ولو كان خفيفاً بالنسبة الى فعل بالضم فخفف مضارعه بالفتح ، فهو متوسط بين فعل بالضم وفعل بالفتح ، ولذلك الثقل وتلك الخفة فى الثلاثة وجب لزوم فعل بالضم ، وكثر تعدى فعل بالفتح ، وكثر لزوم فعل بالكسر ، ولك أن تقول فتحت عين مضارع فعل بالكسر لتحقيق المخالفة بين لفظى الماضى ، حيث اختلف معنيهما •

وذلك لأن الفتح بعيد عن الكسر جداً ، وكذا عن الضم بل أكثر بخلاف الضم والكسر فبينهما بعض قرب ، لأن الضم يحصل بإعمال العضلتين معاً الواصلتين الى طرفى الشفة ، والكسر يحصل بالعضلة الواحدة الجابذة الى أسفل ، والفتح انما يحصل بأدنى فتح الفم ، والضم ينشأ عن ضم الشفتين أولاً ، ثم ارتفاعهما ثانياً ، واذلك سمي ضمناً ، والكسر ينشأ من انجرار اللحن الأسفل الى أسفل انجراراً قوياً ، ولذلك سمي كسراً ، والفتح يتوادر من مجرد فتح الشفتين ، ولذا سمي فتحاً قاله الشيخ خالد ، وقد بسطت ذلك فى النحو ، وفتح عين مضارع فعل بالكسر سواء كان صحيحاً كعلم يعلم ، وحذر يحذر ، وبطر يبطر ، وفرق يفرق ، وركب يركب ، وقد جاء المضارع مكسوراً كالماضى فى الصحيح وهو موقوف على السماع : كسب ، ويأتى إن شاء الله •

وجاء كسره فى المعتل أيضاً كما يأتى ان شاء الله أم كان معتل الفاء بالواو كوهل فى الشئ ووهل عنه ، أى نسيه يرهل ، ووهلت المرأة قوله ذهب عقلها بفقد ولد أو حبيب ، ولا تحذف الواو من نحو ذلك ،

لأنه لم تجتمع في المضارع ياء وكسرة ، لأن المضارع مفتوح ، وقد جاءت من معتل الفاء بالواو أفعال مكسورة شفوذاً ، فتحذف حينئذ الواو لوقوعها بين ياء وما حمل عليها ، وبين كسرة كورم يرم ، وتأتى إن شاء الله .

أو كان معتل العين بالواو كخاف زيد الأسد يخافه ، وراح يومنا يراح ، والأصل خوف وروح بكسر الواو ، تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا بعد سلب حركتها ، ويخوف ويروح بفتح الواو نقلت فتحها لما قبلها ، فقلبت ألفا وشذّ نحو : دمت تدوم بكسر الماضي وضم المضارع ، ومت تموت كذلك ، وقد مرّ الجواب عنهما وعن نحوهما ، أو كان معتل اللام بالواو كقوى ورضى وعيى ، فإن الأصل قَوَو ورضَو وعيو من القوة والرضوان والعيادة أى العى ، وكذا شقى أصله شَقَو ، قلبت فيهن الواو ياء لانكسار ما قبلها ، والياء أخف من الواو ، وكان معتل الفاء بالياء نحو يَكِلُ بيلى بإثبات الياء ، وهو من الليل وهو انثناء أسنان الإنسان الى داخل الفم ، وقيل قصرها ، ويسر الرجل يسر استغنى .

ويأتى وجهان في نحو : يئس ، ومرّ أنه شذّ حذف ياء في يئس ، ومثله ييس بياء المضارعة فباء موحدة بحذف ياء الماضي ذكره على باشا في شرح التسهيل ، فاذا ضم الى يئس بمثناة فهمزة ، بطل قول صاحب بغية الآمال بحصر الحذف في يئس ، أو كان معتل العين بالياء : كهاب زيد عمراً يهابه ، ونال زيد الخير يناله ، وحرار طرفه يحار ، أو كان معتل اللام بالياء نحو خشى زيد عمراً يخشاه ، وهويه يهواه ، وردى الكافر يردى ، وغوى الفصيل يغوى .

وطيىء يقلبون الياء فى هذا النوع ألفا يقولون : خشى وهوى
وردى ، ويقواون فى بقى : بقى وفى رضى رضى ، وفى غشى غشى
أشد الفراء :

لعمرك ما أخشى التصعك ما بقى

على الأرض قيسى يبيع الأباعرا

قال : وسمعت أعرابياً منهم يقول : غشاني السيل ، يريد غشيني ،
أو كان مهموز الفاء نحو أدِرْ يادر أى ، عظمت خصيتاه وأذن يأذن
سمع ، نحو : (وأذنت لربها وحقت) وأمر يأمر كثر أو عظم كقول
أبى سفيان بن حرب : لقد أمر أمر محمد أى عظم ، ويقال أيضاً
بضمّ الماضى والمضارع ، أو كان مهموز العين نحو : تثق الإناء
يتأق امتلاً ، والرجل غضب ، وصئى الثوب يصئى ، وصئب رأسه
يصئب كثر صئبانه ، وضئم يضئم ، وصئب أيضاً شرب ، وضئم
يضئم ملك ، ويأتى وجهان فى يئس يئأس بياء مثناة تحت فهمزة ،
وبئس يئأس ياء موحدة ، فهمزة الكسر والفتح فى المضارع ، أو
كان مهموز اللام كوهىء الى الشئ يهؤ بوزن يسع أى اشتاق ، وشذَّ
برىء يبرؤ بكسر الماضى وضم المضارع ، أو كان مضاعفاً بفواصل
نحو سلس يسلس ، وقلق يقلق ، أو بلا فاصل لمست الشئ أمسه
وبررت الرجل أبره ، ومللت أمدَّ وضمَّ يصمَّ •

ويجوز حذف أحد المثلين عند ضمير الرفع المتصل البارز ،
وقد مرَّ أنه شذَّ لببت تلب بكسر الماضى وضم المضارع ، ومرَّ
الجواب عنه ، وسواء فى فتح عين مضارع فعل بالكسر اللازم والمتعدى
كما رأيت ، ويأتى على الشواذ كلام إن شاء الله •

وأما مضارع فعل بالفتح : فإن كانت فاؤه واوا كوعد يعد ، أو عينه ياء كباع يبيع ، أو لامه ياء كرمى يرمى ، أو كان مضاعف لازماً فقياسه الكسر ، وإن كان مضاعفاً معدّى كمدّه يمدّه ، أو كانت عينه واوا كقال يقول ، أو لامه واوا كغزا يغزو ، أو كان لغلبة المفاخرة من الصحيح كسابقنى أسبقه ، فقياسه الضم .

وإن كانت لامه أو عينه حرف حلق كمنع يمنع ، وسال يسال ، فقياسه الفتح ، وما لم يكن من ذلك ولم يشهر بضمّ كنصره ينصره ، أو بكسر كضربه يضربه ، فقياسه الضم والفتح كعتله يعتله ويعتله ، أى دفعه بعنف ويأتى ذلك منفصلاً إن شاء الله مع شواذّه وتثبت الواو إذا كانت فاء لفعل إذا فتح ما بعدها فى المضارع : كوهل يوهل بفتح الماضى وكسر المضارع ، وأما نحو : وسع يسع بفتح الماضى والمضارع ، وحذف الواو فإنما حذف فى الواو ، لأن الأصل يسع بالكسر فتح لحرف الحلق ، وكذلك تثبت الواو إذا ضم بعدها إلا وجَد يجُـد بفتح الماضى وضم المضارع ، وحذف الواو مع أنها وقعت بين ياء وضمة فتحها الثبوت ، لتفصل بين الياء والضمة ، لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء ، فلذلك شذّ حذفها فى يجُـد بالضم .

قال سيبويه : حذفها ناس من العرب فى هذه الكلمة ، ولا يكاد ذلك يوجد فى الكلام ، وكان الأصل ثبوتها كوضؤ يوضؤ ، قال : وأم يقولوا : يؤجُـد بالضم وإثبات الواو ، ليعلموا أن أصله يجـد بالكسر والحذف للواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

قلت : هو المشهور أعنى ما ذكر من الكسر والحذف ، لأن القاعدة حذفها قبل كسرة : كوعد يعد ، وورم يرم ، وتثبت الواو قبل فتحة لخفة الفتحة وقبل ضمة ، لأنها تلائمها ، وأيضاً إذا كان مضارع فعل بالضم ، فلأن مضارع فعل بالضم لا يختلف ، وحذفها

اختلاف منه مع ماضيه ، وتقلب عين الفعل ألفاً واوا كانت كقال وطل ، أو ياء كباع ، تحركت في الماضي وانفتح ما قبلهما فقلبت ألفاً بعد سلب حركتهما ، وفي المضارع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها لثقلها عليها فسأمت الياء من القلب ، لأنها بعد كسرة ، ونقلت ضمة الواو لما قبلها لثقلها عليها فسلمت لوقوعها بعد ضمة •

واو قالوا : قول بالفتح لقالوا يقول بالضم ، ولو قالوا بيع بالفتح لقالوا يبيع بالكسر ، وذلك ثقل مع كثرة هذا النوع ، وخففوا ذلك بالقلب ألفاً في الماضي ، والنقل في المضارع ، لزوال الواو المضمومة والياء المكسورة الثقيلتين جداً ، هذا ما امتلأت به كتبهم قديماً وحديثاً •

ويبحث فيه بأن الواو والياء اذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح ، ولا تستثقل الحركة عليهما فتنتقل ، فالحق أنهم أعلوا المضارع بإسكان يائه وواوه لاعتلال الماضي ، لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلاً ، ولو تركوا الواو والياء ساكنين في الماضي بدون قلب ألفاً لأشبه المصدر نحو : القول والبيع ، ولم ينقلوا حركتهما الى ما قبلهما لتحرك ما قبلهما ، بل سكنوهما وقلبوهما ألفاً ، ليكون القلب ألفاً دليلاً على أنها قد كان أصلها متحركاً ، وتصح عين الفعل واواً أو ياء في الثلاثي المعتل اللام نحو : خوى المكان أى خلا ، وطوى الأرض قطعها ، وتوى أقام ، وثوى هلك ، وغوى ، إذ لو انقابت العين ألفاً لالتقت ساكنة مع لام الكلمة ، ولام الكلمة أولى بالإعلال لتطرفها ، والطرف أولى بالتغيير ، وإن قلبت لام الكلمة واواً لالتبست الكلمة بحروف التهجي تقول في هذه الأمثلة : خاء وتاء وثا ، وكذا قيل ووجهه أنه يتوهم قراءة الهمزة واواً ، لكن ليس كل بلغة تجعل الهمزة ، بل الكثير

إسقاطها ، ولا تقلب العين ألفا في كلمة هي في معنى ما يصح كعور
وحول وصيد ، لأنها في معنى اعوارٍ واحوالٍ واصيادٍ بالتشديد
والتصحيح .

قال في بغية الآمال : والذي يضبط ذلك أن يقال : متى تحركت
الواو والياء بحركة لازمة ، وانفتح ما قبلهما ، ولم يكونا في كلمة هي
في معنى كلمة يصحان فيها ، ولم يؤد إعلالها الى حذف يكون معه
إلباس في بنية أو معنى يقع ، ولم يخرجها تشبيها على الأصل فإنهما
يقلبان ألفا ، وقد جاءت أفعال واويات العين صححت فيها الواو على
وزن فعل بالكسر ، وهي : فوق السهم انكسر فوقه ، وجوف عظم جوفه ،
أو خلا من الطعام ، وخوتت المرأة استرخى بطنها ، وسول استخرت
سرته ، وسول السحاب تدلى ، وشوكت البردة خشن ملمسها لحدثها ،
وشول بالمعجمة خف ، وسوع انتشر شعره وتفرق ، وصوف الكباش
كثر صوفه ، وعوز لم يوجد ، وعوص تعدر ، وعوق دمع سائله ،
وعوش دخلت خداه ، وأكثر ما يكون هذا اللفظ عند الضحك .

وعوج ساء خلقه ، وفوه عظم فوه قيل : مع طول أسنانه ، وقوس
انحنى ، وهيم البعير عطش ، وأصل يائه واو ، وشوه أسرع الإصابة
بالعين ، وهيفت المرأة رق خصرها ، وأصله الواو ، وعوز افتقر
ولود لم يتفقد الأمر ، وكوع أقبلت إحدى يديه على الأخرى أو يدها
الى مكتبيه ، أو عظم كوعه ، وهوج اضطرب ، وهوك حمق ، وهوج
أيضا شجع ومن اليائي صيد وهيؤ .

قال ابن جنى في كتاب الخصائص : إن الثلاثى المعتل العين لا يراجع
أصاه أبداً ، ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه
مصححا نحو : قوم وبيع ، ولا خوف ولا طول اه وكذا قال
غيره .

وترد عليهم تلك الأفعال المصححة المذكورة ، فإن الواو والياء فيها تحركت بعد فتح ، ولم تقلبا ألفا ، بل صحتا ولم يطلع بعض إلا على عور وحول وصيد ، وعلل تصحيحها بأنها في معنى ما يلزم تصحيحه وهو : اعوار واحوال واصياد ، وصحت في المضارع لصحتها في الماضي ، وكذا لما كان ازدوجوا في معنى تزاوجوا ، واجتوروا في معنى تجاوزوا ، واعتنوا في معنى تعاونوا ، واعتوروا في معنى تعاوروا صحوها ، كما صحت في تزاوجوا وتجارروا وتعاونوا وتعاوروا .

ثم إن أبا الفتح بن جنى استثنى أو دياود بكسر الماضي وفتح المضارع قال : إنه صح عندي لأنه مثل عرج يعرج ، ومما صحت فيه الياء عيناً لفعل بالكسر ، ثيل البعير عظم ثيله ، وهو وعاء قضيبه ، وریش البعير كثر وبر أذنيه ، وعين الشخص عظمت عيناه ، وعين في المنطق وعيط طال عنقه ، وغين بمعجمة لان من نعمة ، وغين الشيء اخضر ، وكيس حذق ، وهيل سال .

وتصح لام فعل بالكسر اذا كانت ياء لوجود الكسر قبلها ، فلا تقلب رضى وبقي ، وطبىء يقلبونها ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة ، وتصح لام فعل بالضم ، وفعل بالفتح لاتصال ألف الاثنين كدعوا ودعوتا ، ورميا ورميتا ، وادعوا وارميا بفتح الواو والياء ، وتصح الواو في فعل المضموم للتعجب نحو : دعُوْ الرّجل ، وزهو بفتحها وتقلب اليها الياء نحو : رمُوْ زيد أى ما أرماه أو لغير التعجب كسرُوْ وبهر وبدو .

قال أبو يحيى : في البيت مع ما قبله لف ونشر معكوس ، قلت : هذا منه بناء على أن فعلا في آخر الشطر الأول من البيت قبل هذا هو بفتح العين ، والذي في آخر البيت مضمومة ، ويكون قضية هذا أن يتكلم على مضارع فعل بالفتح ، ثم مضارع فعل بالكسر ، ثم مضارع فعل بالضم فيكون لف ونشر مرتب ، وحيث تكلم أولا على

مضارع فعل بالضم مع أنه آخر في البيت ، وأعقبه بالكلام على مضارع فعل بالكسر ، مع أنه ثان كان لفاً ونشراً معكوساً ، وقد علمت أنه لفّ ونشر مرتب على ما قدمنا قبل من أن فعل آخر الشطر الأول بالضم ، وآخر الثاني بالفتح ، ثم ظهر لى أنه قد يقال ليس ذلك من باب اللف والنشر ، لأن قوله : من فعل أول البيت الثانى إن جعل من متعلقات الضم معين ، يكون الكلام مضارع فعل بالضم .

وقوله : موضع الكسر معين لتكون الكلام على مضارع فعل بالكسر ، واللف والنشر هما ذكر متعدّد على الإجمال أو التفصيل ، ثم ذكر ما لكل واحد من أحاد هذا المتعدّد من غير تعيين ثقة ، بأن السامع يرد كلا الى ما هو له يعلم بالقرائن اللفظية والمعنوية ذلك ، وبين كل واحد من الفتح والضم والكسر ، وبين الآخر طباق أى جمع بين متقابلين ، فبين الضم والفتح طباق واقع بين الاسم والفعل ، وكذا بين الكسر والفتح ، وأمّا بين الضم والكسر فطباق واقع بين الاسمين ، أى والزم الضم الذى فى فعل فى مضارعه ، وافتتح موضع الكسر وهو العين فى المضارع المبنى من مصدر فعل ، أو من مادة فعل ، أو المأخوذ من فعل ، لأن الأخذ أوسع من الاشتقاق أو البناء بمعنى الأخذ ، وذلك لأن مختار الناظم اشتقاق المضارع كغيره من المصدر لا من الفعل الماضى .

وقوله : فى المبنى من فعل يوهم اشتقاق المضارع من الماضى ، فيؤول قوله المبنى بالمأخوذ والأخذ يعمّ الاشتقاق وغيره ، والمراد غير الاشتقاق وهو الاجتماع فى لفظ ما ، ومعنى ما أو يجعل قوله : بمعنى المشتق فيقدر مضاف ، أى المشتق من مصدر فعل أو مادة فعل بمعنى مصدره فهو من مجاز الحذف على ما قرر فى محاله .

ثم إنه قد جرت عادة المصنفين بالتعبير بما يوهم الاشتقاق

من الماضي ، ولو كان مذهبهم الاشتقاق من المصدر لحكمة هي التنبيه على الحروف المعتبرة في الاشتقاق ، إذ بعض المصادر كالخروج والقبول قد يشتمل على حروف لا تعتبر فيه ، ويأتى إن شاء الله الكلام على اشتقاق غير المصدر من المصدر أو من غيره ، واشتقاق المصدر وعدمه •

الإعراب : الواو للاستئناف بناء على جوازها ، وكلهم يقولون ذلك ، وعندى كل واو استئناف هي عاطفة وإلا جاءت أول الكلام ، وليست بجائية ، وإنما تجيء بعد كلام ، أو لعطف ألزم جملة فعل وفاعل طلبية على جملة الفعل ذو التجريد يأتى الاسمى الخبرية بناء على جواز عطف الطلب على الخبر ، والفعلية على الاسمى ، وذلك إذا نصبنا الضم مفعولاً به مقدماً للوزن على عامله ، وهو الزم •

أمّا إذا دفعناه على الابتداء ، وأخبرنا عنه بجملة الزم من فعل أمر وفاعل مستتر وجوباً وقدرنا الرابط أى الزمه بناء على جواز الإخبار بجملة الطلب ، وهو الصحيح ، وعلى جواز حذف العائد حيث يوهم أن المبتدأ مفعول مقدم في السعة قليلاً ، أو في النظم فقط ، فالعطف عطف اسمية على اسمية ، وإكن الخبر في المعطوفة طلب ، وفي المعطوف عليها خبر •

وزعم صاحب التحقيق أنه سهل حذف العائد ما في الضم من عموم ، لأن آل فيه للجنس ، وهو باطل لأنه لا وجه لكون ذلك سهلاً لحذفه ونصه ، ويجوز رفعه بالابتداء يعنى رفع الضم ، والجملة يعنى الزم خبره ، والعائد محذوف ، وسهل ذلك ما فيه من عموم لأنه مصحوب بالجنسية ا. ه. •

إلا إن أراد بقوله : ذلك الإشارة الى لزوم الضم من فعل في

المضارع ، كأنه قيل : كيف يلزم الضم من فعل في فعل آخر وهو
المضارع ؟

وأجاب بأن المراد بالضم الجنس الصادق بضم فَعْلٌ ، وضم
يفعل ، ومن فعل متعلقاً بمحذوف حال من المضارع المجرور ، وتقديم
الحال ومتعلقها على صاحبها المجرور ، أو تقديم متعلقها أجزائه النازم
مطلقاً كجماعة منهم الفارسي ، وقد بسطت ذلك في الفحو أي الزم
الضم في المضارع مأخوذاً من فعلا ، أو مشتقاً من مصدر فعلا ،
فالحذف جائز ، لأنه كون خاص .

وإن قدرنا ثابتاً من فعل أو مصدر فعل ، فواجب لأنه كون مطابق ،
وفي قوله : من فعلا هنا ما في قوله في المبنى من فعلا من تقدير
مضاف والتجوز ، ويجوز تعليقه بمحذوف على طريق التبيين ، أي
أعنى من فعل أي الزم الضم في المضارع ، أعنى من فعل ، وقدم
التبيين على المبين بناء على جوازه ، ويجوز تعليقه بمحذوف نعت للضم
أو حال منه إن أجزنا الحال من المبتدأ ، أو جعلنا الضم مفعولاً مقديماً
أي الضم الكائن من فعل ، أو الضم كائناً من فعل ، وإنما جاز تعليقه
بمحذوف نعت للضم ، مع أن الضم معرفة ، لأن آل فيه للجنس ،
بل أجاز كثير من المتأخرين جعل الجمل ، وشبهها نعوتاً من المعارف
مطلقاً بتقدير المتعلق معرفة .

وتأويل الجملة بمفرد معرف ، وهذا ضعيف لأن الجملة في
معنى النكرة كما بسطته في شرحي على شرح مختصر العدل ، ويجوز
جعل آل في الضم للحقيقة ، ومعنى كون الضم من فعل كونه من بنية
فعل فهو على حذف مضاف ، ويجوز كون من بمعنى في ، فلا تقدير ،
ويجوز تعليقه بالضم ، وإذا علق من فعل بأعنى محذوفاً أي في المضارع

أعنى من فعل ، فذلك إفهام بالفاء بعد إبهام بالياء الموحدة ، وهو من محاسن الكلام •

وفي المضارع متعلق بالزم ، وال عوض عن الضمير أولاً ، أى مضارعه أو المضارع منه ، وافتح فعل مستقر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة على الاسمية فى قوله : والضم إلخ بالرفع على الابتداء عطف فعلية على اسمية ، والفعلية فى قوله الزم اذا جعلنا الضم مفعولاً به لا على جملة الزم ، مخبراً بها عن الضم لخاو المعطوفة عن الرابط ونائبه ، وآخر الشطر الأول هو فاء افتح ، وأول الثانى تاء افتح ، فالبيت مدرج ، ويقال له مدور ، وهما البيت الذى وقعت الكلمة فيه بعضها الشطر الأول منه ، وبعضها للثانى •

وموضع مفعول افتح مضاف للكسر ، وفى المبنى متعلق بمحذوف حال من موضع ، أو نعت له ، أو متعلق بافتح ، ولا يصح أن يكون حالاً من الكسر ، لأن المضاف ليس من الأسماء العاملة كالوصف والمصدر ، فإن الموضع اسم مكان فى الأصل تغلبت عليه الاسمية فنسى ذلك المعنى فيه ومن فعلاً متعلق بمبنى •

وجهان فيه من احسب مع وغرت وحر
ت انعم بئست يئست ايله بيس وهلا

أى يجوز وجهان : الفتح على القياس ، والكسر على الشذوذ
قياساً ، والفصاحة استعمالاً في موضع الكسر ، وهو عين فعل المكسور
من المضارع في تسعة أفعال :

الأول : حسب بكسر السين بمعنى ظنّ يحسب بفتحها ، ويحسب
بكسرهما محسبة بفتح الميم والسين ، وبكسر السين ، وحسباناً بالكسر
للحاء ، وبفتح المضارع وكسره قرىء ، والفتح قراءة ابن عامر وحمزة
وعاصم ، والكسر لغة الحجاز وهو شاذ قياساً ، فصيح استعمالاً .

وأما حسب بمعنى عدّ فهو مفتوح السين في الماضي ، مكسوره
في المضارع .

وأما حسب بمعنى شرف صار ذا حسب ، فهو مضموم ،
وكذا مضارعه .

الثاني : وغر بغين معجمة مكسورة يوغر بواو ساكنة بعد فتح ،
وبفتح الغين وهو القياس ، ويغر يحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ،
وبكسر الغين وهذا شاذ قياساً فصيح استعمالاً ، يقال : وغر صدره
أى توقد غيظاً أخذاً من وغرت الهاجرة تغر بفتح الماضي وكسر المضارع
أشد حرها ، وغرا بفتح الواو وسكون الغين ، وغراً بفتحهما ، ويقال :
وغر صدره التهاب حزناً أو غيظاً أو كليهما بكسر الغين ، ويستعمل
بمعنى الحقّد أيضاً ، والضغن والعداوة والمصدر الوغر بفتح الواو
وسكون الغين ، أو بفتحهما ، وسمع وغر صدره بفتح الغين يغر
بكسرهما كوعد يعد ، وييغر بكسر حرف المضارعة وقاب الواو ياء
اسكونها بعد كسرة وفتح الغين .

الثالث : وحر صدره بالحاء المهملة المكسورة يوحى بإثبات الواو ساكنة ، وفتح الحاء ويحر بقلب الواو ياء وفتح الحاء ، وكلاهما من حيث الفتح الفتح مقيس ، ويحر بحذف الواو وكسر الحاء وهو شاذ قياساً ، فصيح استعمالاً ، وحرأ بفتح الواو وسكون الحاء وحرأ بفتحها فهو وحر بفتح الواو وكسر الحاء ، أى أضمر الواو وهو الحقد والغىظ والغش .

واعلم أن راء وحررت آخر الشطر الأول وتاء أول الشطر الثانى .

الرابع : نعم بفتح النون وكسر المهملة ينعم بفتح العين وهو القياس ، وينعم بكسرها وهو شاذ قياساً فصيح استعمالاً ، والمصدر نعمة بفتح النون وسكون العين فيما قال صاحب فتح الأقفال ، ونص القاموس أنه اسم لا مصدر ، والمصدر النعيم والنعمى بالضم أى حسن الحال ، كما يستعملان اسمين للمتعم به من نحو المال ، وكذا نعمة وهو الحق لا ما قال صاحب فتح الأقفال ، ونعم هذا بفتح النون وكسر العين هو أصل نعم بكسر النون وسكون العين الذى هو فعل لا يتصرف ، وهو ناعم أى حسن الحال مترفه .

الخامس : ببؤس بباء موحدة مفتوحة فهزة مكسورة ببؤس بحرف المضارعة بعده باء موحدة ساكنة بعدها همزة مفتوحة على القياس ، مكسورة على الشذوذ من حيث القياس ، والفصاحة من حيث الاستعمال ، وهو ضد نعم المذكور ، أى ساءت حاله ، وقيل من الشدة ، والمصدر البؤس بفتح فسكون ، والبؤس بضم فسكون ، والبؤس بسكون الياء بعد فتح أو كسد والبؤس بالفتح التانيث المقصودة ، والبؤس بالضم ، وألف التانيث والقصر ، والبؤس بالمع ، وقد يستعمل ذلك كله أسماء وكذلك البؤس أيضاً ، وبؤس هذه أصل ببؤس التى لا تتصرف .

السادس : ببؤس بياء مثناة تحت بعدها همزة مكسورة ، ببؤس بحرف

المضارعة بعده ياء ساكنة هي ياء الماضي بعدها همزة تفتح قياساً ،
وتكسر شذوذاً من حيث القياس ، فصاححة من حيث الاستعمال ،
والفتح أفصح ، وعليه جميع القراء في : (ولا تيأسوا من روح الله
إنه لا ييئس من روح الله إلا القوم الكافرون) وغيرهما من مواده في
القرآن ، والمصدر اليأس والإيأس واليائية والوصف يأس ويؤس
بهمزة بدون مدّ ، ويؤس بالمدّ كعبور ، والمعنى انقنوط وانقطاع
الأمل .

السابع : وَلَيْه بكسر اللام يوله بإثبات الواو ساكنة ، وفتح
اللام قياساً ، وكسرها شذوذاً من حيث القياس ، فصاححة من حيث
الاستعمال ، ولها بفتح الواو واللام وولهاً فهو واله ، وولهاً
بإسكان اللام ، أى حزن أو ذهب عقله حزناً أو حاراً وخاف ، لفقد
حبيب من أهل أو مال .

الثامن : ييس بياء مثناة تحت ، فباء موحدة ييس بحرف
المضارعة بعده ياء مثناة تحت ساكنة ، بعدها باء موحدة مفتوحة
قياساً مكسورة شذوذاً من حيث القياس ، فصاححة من حيث الاستعمال ،
أى ذهبت رطوبته والمصدر ييس بضم الياء المثناة ، وسكون الموحدة
والييوسة ، والوصف يابس وييس بفتح الياء مع سكون الباء
وكسرها ، أى ذهبت رطوبته ، وأما ييس بفتحها معاً فإنما هو وصف
لما أصله اليبوسة ، ولم يعهد رطباً لا لما كان رطباً ، وذهبت
رطوبته كما قيل .

التاسع : وَهَلْ بكسر الهاء يوهل بسكون الواو وفتح الهاء
قياساً ، ويهل بحذف الواو وكسر الهاء شذوذاً من حيث القياس ،
فصاححة من حيث الاستعمال ، والمصدر وهل بفتح الواو والهاء ، وهل
فزع أو قلق ، ووهل عن الشيء جبن عنه ، ووهل فيه غلط فيه
أو نسيه .

وأما وهل إلى الشيء بمضى ذهب وهمه أنه فهو بفتح الماضي والمضارع وقد يكسر المضارع فتحذف واؤه ، فتك تسعة أفعال مكسور عين ماضيها جائز فتح عين مضارعها ، وكسر عينه والفتح والكسر واردان فصيحان ، لكن الفتح فصيح استعمالاً وقياساً ، والكسر عصب استعمالاً ، شاذ قياساً •

وبقيت عن النواظم أفعال وردت بالوجهين الفتح والكسر في المضارع كذلك وبالكسر في الماضي ، وهي فضل بكسر الضاد يفضل بفتحها قياساً وكسرهما شذوذاً وقنط بكسر النون يقنط بالفتح والكسر كذلك ، وعرضت له الغول بكسر الراء تعرض بفتحها وكسرهما كذلك ، وضلت بكسر اللام أضل بفتح الضاد وكسرهما كذلك نقلاً من اللام في لغة تميم ، وقدر بكسر الدال يقدر بفتحها وكسرهما كذلك في لغة بعض ربيعة ، وولغ الكلب بكسر اللام يولغ بفتح اللام وإثبات الواو قبلها ساكنة ، وبكسرهما وحذف الواو كذلك •

الفتح بكسر الراء

وورع بكسر الراء يورع بإثبات الواو وفتح الراء ، وبحذفها وكسر الراء ، ووهن بكسر الهاء يوهن بفتحها وإثبات الواو ، وبكسرهما وحذف الواو أي ضعف ، ووبق بكسر الياء يوبق بفتحها ، وإثبات الواو وبكسرهما وحذفه ، وأبق بكسر الباء بعد همزة يابق بفتحها ويأبق بكسرهما كذلك ، ووصب في ماله وعليه بكسر انصَاد المهملة يوصب بفتحها وثبوت الواو ، ويصب بكسرهما ، وحذفه أحسن القيام فيه ، وولع بمعنى كذب بالعين المهملة وكسر اللام قبلها يولع بفتحها ، ويلع بكسرهما ، وطاح أصله طيح بكسر الياء كما مر في باع يطاح بالفتح ويطيح بالكسر ، ووهم بكسر الهاء يوهم بفتحها ، ويهم بكسرهما ، ونجد بكسر الجيم ينجد بفتحها وكسرهما ، ووحمت الحباي بكسر الحاء المهملة ترحم بفتح الحاء وتحم بكسرهما كذلك ، اشتدت شيئاً من المأكول فهو ستة عشر فعلاً بقيت عن النواظم لم يذكرها ، مع أن ماضيها مكسور ، ومضارعها فيه الوجهان الفتح والكسر •

ففى قول صاحب فتح الأقفال أنه بقى عليه ثلاثة : ولغ ووبق ووحم ، قصور بل قد بقيت أكثر من ستة عشر كما ستراه إن شاء الله .

وقد يقال : لا شذوذ فى الكسر فى شيء مما ذكر الناظم ، ولا فى شيء مما ذكرنا أو نذكر ، بل تلك الأفعال كلها ورد ماضيها مكسوراً ، فالمضارع المفتوح مضارعه ، وورد ماضيها مفتوحاً ، فالمضارع المكسور مضارعه فذلك من تداخل اللغات ، وقد نص على ذلك بعضهم ، وقد قال فى بغية الآمال : جاء الفتح والكسر فى ماضى بعض أفعال الباب ، قالوا : ولع وولع ، وولع ، وولع ، ووبق ووبق ، ووصب ووصب ، وورى الزند وورى ، ووهن ووهن ، ونص على أن الفتح وإثبات الواو أجود من حذفها والكسر ، وجاء حذفها ما الفتح والكسر فى ورع يرع ويرع .

وقد قال ابن الحاجب : إن فضل يفضل بالكسر فيهما ليس بشاذ ، بل من باب التداخل ، لأن العرب يقولون : فضل بالفتح يفضل بالكسر ، وفضل بالكسر يفضل بالفتح ، فأخذ الماضى من الثانى ، والمضارع من الأول ، فقليل : فضل يفضل بالكسر فيهما ، وأوجب ابن الناظم فى بغية الطالب فى ييس ونحوه مما كان مكسور العين ، فأؤه ياء فتح مضارعه وهو مخالف لما فى النظم وشرحه له .

وحكى الناظم وزع بالشئ بزاي معجمة يوزع بالفتح ويزع بالكسر شذوذاً ولع به ، وقيل : إن المفتوح مضارع وزع مكسوراً والمكسور مضارع وزع مفتوحاً ، ونص فى النظم على تعيين كسر يزع مضارع وزع بالكسر للراء المهملة ، وهو خلاف ما مر من أن فيـ وجهين : الفتح والكسر ، وأثبت الفتح والكسر سيبويه .

قال الطبرلاوى : ولعل الناظم اعتبر الأشهر الأكثر ، ونص الطبرلاوى على أنه لا شذوذ فى ورى الزند يورى ويرى ، بل من

البتداخل ، فإن يورى بالفتح مضارع ورى بالكسر ، ويرى بالكسر مضارع ورى بالفتح .

ونص في القاموس على أن وعر بالفتح كوعد ، فمضارعه يعر كيعد ، وإن وعر بالكسر كوجل ، فمضارعه يوغر وياعر بالفتح كيوجل ويأجل بالفتح ، بل يقال في مضارع وعر بالكسر عنده ياعر ، ويغير بفتح الياء وكسرها ، وفتح الغين لأنه نظره يوجل ولم يذكر في مضارع وجل إلا ياجل وييجل بفتح الياء وكسرها ، وفتح الجيم وهكذا حيث نظر يوجل ، وأن وحر بالفتح مضارعه يحر بالكسر ، ووحر بالكسر مضارعه يوحر بالفتح ، وأن يئس كيمنع ويضرب .

وقد نص في القاموس أيضا أن نعم كسمع وضرب يعنى تكسر عينه ففتح عين مضارعه ، وفتح عينه وتكسر عين مضارعه فينعم بالفتح مضارع نعم بالكسر ، وينعم بالكسر مضارع نعم بالفتح ، وأن حسب كنعم في لغتيه ، ونص على أن واه ورد بالكسر كورث ، فمضارعه يله بالكسر ، وكوجل فمضارعه ياله بالفتح وييله كذلك ، وكسر الياء ، وكعود فمضارعه يله بالكسر ففى وله الفتح كعود والكسر كوجل وورث ، وعلى أن يقنط بالفتح مضارع قنط بالكسر ويقنط بالكسر مضارع قنط بالفتح ، وإن يعرض بالفتح مضارع عرض بالكسر كسمع ، ويعرض بالكسر مضارع عرض بالفتح ، وإن قدر كضرب فمضارعه يقدر بالكسر ، وكقهر فمضارع يقدر بالفتح .

وجاء قدر يقدر كنصر ينصر ، وورد ولن بالفتح يلغ بالفتح فقـد يقال : حيث سمع يلغ بالفتح أنه مضارع ولن بالفتح كوهب يهب ، لا مضارع ولن بالكسر ، ونص في القاموس أنه ورد ولن يلغ كوهب ، يهب ، ولغن يلغ كورث يرث ، ولغن يالغ كوجل يأجل ، ويبلغ بكسر الياء وفتح اللام كييجل ، وسمع وهن بالفتح وبالضم أيضا ، وسمع وبق بالفتح فيصح بعد المضارع المكسور مضارعا له ،

والمفتوح مضارعاً لوبق بالكسر ، وسمع أبق بفتح الباء فيصح جعل
يبق بالكسر مضارعه لا مضارع أبق بالكسر ، وسمع وصب باندت
فيصب بالكسر مضارعه ، لا مضارع وصب بالكسر وسمع ولع بالفتح
فيلع بالكسر مضارعه لا مضارع ولع بالكسر ، وإن وهم في الحساب
مكسور كوجل يوههم بالفتح كيوجل : ووههم في الشيء بالفتح يههم
بالكسر ، فقد يقال : يوههم بالفتح مضارع وهم بالكسر لا مضارع
وهم بالفتح ، وإن تحم بالكسر مضارع وحمت بالفتح لا مضارع
وحمت بالكسر .

وأما وعم بالكسر يعم بالكسر ويوعم بالفتح فلم يذكره الناطم .
لأن عم صباحا عنده غير متصرف ، وليس كذلك بل متصرف ، ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ ، فالحافظ لهذه الأفعال ماضياً مفتوحاً يكسر
له المضارع حجة على من لم يحفظ في ماضيها إلا الكسر ، فادعى أن
مضارعه يفتح ويكسر أشار إليه أبو عبد الله إشارة ، ونص عليه
غيره نصاً .

وجاءت أيضاً أفعال مكسورة وجاء مضارعاتها مضمومة : كفضل
يفضل بكسر الماضي وضم المضارع ، ونعم بكسر العين ينعم بضمها ،
وقنط بكسر النون يقنط بضمها ، وركن بكسر الكاف يركن بضمها ،
واببت بكسر الباء تلب بضم اللام ، نقل في الباء المدغمة ، وحضر
بكسر الضاد المعجمة تحضر بضمها ، ونضر بكسرها ينضر بضمها .

وحكى ابن السيد عن ابن درستويه : نكل بكسر الكاف ينكل
بضمها ، وشمل بكسر الميم يشمل بضمها .

وحكى ابن عديس في كتاب الصواب عن ابن التبانى وعن أفزاز :
فرغ يفرغ من الفراغ .

وحكى أبو عبد الله بن مخلد الشاطبي في شرح كتاب الجمل :
نجد ينجد إذا عرق ونسبه لصاعد اللغوى صاحب كتاب الفصوص ،
وبرىء بكسر الراء يبرؤ بضمها عن صاحب المبرز ، وهو محمد بن
يونس الحجارى بالراء المهملة ، قال عنها : وهى قبيحة ، ودمت بكسر
الดาล تدوم ، وامت بكسر الميم تموت الأصل دومت تدوم وموتت
تموت بكسر الواوين فى الماضى ، قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ،
ويضمهما فى المضارع وسكون ما قبلهما ، نقلت ضمتهما لما قبلهما
فصحقا فيه لسكونهما بعد ضمة ، والأصل تدام وتمات كما قال
الشاعر :

يا أم لا عمرو ولا ملاما

فى الحـب إن الحـب لن يداما

وأصل هذا الأصل تدوم وتموت بفتح الواو بعد سكون نقلت
فتحها الساكن ، فقلبت ألفا مضارع يدام ويمات •

والجواب عن هذه الأفعال أيضا : أنها من التداخل فيفضل بالضم
مضارع فضل بالفتح كنصر ينصر لا مضارع فضل بالكسر •

قال فى القاموس : فَضَلَ كنصر وعلم ، وأما فَضِلَ كعلم فيفضل
كينصر فمركبة منهما ، وأما ينعم بضم العين فمضارع نعم بفتحها
لا نعم بكسرها ، لأن فيه لغات نعم ينعم كسمع يسمع ، ونعم ينعم
كنصر ينصر ، ونعم ينعم كضرب يضرب ، بل ورد أيضا نعم بالضم
فيجوز أيضا أن يكون ينعم بالضم مضارعا له •

وأما يقنط بالضم فمضارع قنط بالضم ، أو قنط بالفتح لا مضارع
قنط بالكسر ، وذلك لأنه ورد قنط كنصر وضرب وكرم وفرح يقنط
كينصر ، ويقنط كيضرب ويقنط كيكرم ويقنط كيفرح •

وأما يركن بالضم فمضارع ركن بالفتح كنصر ينصر لا مضارع
ركن بالكسر ، لأنه ورد ركن يركن كنصر ينصر ، وركن يركن كعلم
يعلم ، وركن يركن بفتحهما كمنع يمنع •

وأما تلب بضم اللام فمضارع لببت بضم الباء •

وأما يحضر بالضم فمضارع حضر بالفتح كنصر لا مضارع حضر
المكسور ، لأنه حضر يحضر وكنصر ينصر وحضر يحضر كعلم
يعلم •

وأما ينضر بالضم فمضارع نضر بالضم أو نضر بالفتح ، لا مضارع
نضر بالكسر ، لأنه جاء من باب كرم ونصر وفرح •

وأما ينكل بالضم فمضارع نكل بالفتح لا مضارع نكل بالكسر ،
لأنه ورد من باب ضرب ونصر وعلم •

وأما يشمل بالضم فمضارع شمل بالفتح كنصر ينصر لا مضارع
شمل بالكسر ، لأنه ورد شمل يشمل بفتح الماضي وضم المضارع ، وشمل
يشمل بكسر الماضي وفتح المضارع •

وأما يفرغ بالضم فمضارع فرغ بالفتح كنصر ينصر ، لأنه جاء
كذلك وجاء بفتحهما كمنع يمنع ، وجاء بكسر الماضي وفتح المضارع
كسمع يسمع •

وأما ينجد بالضم فمضارع نجد بالضم لا مضارع ينجد
بالكسر •

وأما يبرؤ بضم الراء فمضارع برؤ بالضم أو بالفتح يقال :

برؤ الله الخلق بالفتح يبرؤ بالفتح ، وبرأ من المرض بالفتح للراء يبرأ
بافتح ، وبرىء بالكسر يبرأ بالفتح ، وبرء بالضم يبرؤ بالضم ، وبرىء
من العيب والدين بالكسر يبرؤ بالفتح ، وقد يقال يبرؤ بالضم والنواو
ساكنه بدون همزة ، وماضيه برؤ بالضم •

• وأما يدوم ويموت فمضارعان لدمت ومت بالضم •

وأما يئس بضم الهمزة من اليأس وهو العذاب والشدة فمضارع
بئس بضمها ، ككرم يكرم لا مضارع بئس بكسر الهمزة فان مضارع
هذا يئس بالفتح ، كسمع يسمع ، وقد يقال بئس بإسكان الهمزة تخفيفا
من الكسر ، كما يقال في شئ شئد بإسكان الهاء ، وعليه خرج
الداميني قوله :

✽ وما باس اوردت علينا تحية ✽

أي ما بئس ردها التحية علينا أي ما أصاب بؤسا أي شدة
استظهر ذلك وجعله أولى لجريه على القاعدة من جعل باس اسماً لما
مركباً معها ندوراً كما ، تركب لامع اسمها •

وأما يورع بالضم فمضارع ورع بالضم ككرم ، لأنه ورد أيضاً
كذلك لا مضارع ورع بالكسر •

وأما يوهن بالضم فمضارع وهن بالضم ، لأنه ورد أيضاً كذلك
لا مضارع وهن بالكسر ، وكذا يعند بضم النون هو مضارع عند بضمها
لا عند بفتحها أو كسرهما ، لأنه ورد كتصر وسمع وكرم ، أي مال عن
الحق أو الطريق وعند العرق سال ، والناقعة رعت وحدها ، وينجب
بالضم مضارع نجد بالضم لا نجد بالكسر ، ويقدر بالضم مضارع
قرود بالفتح لا قدر بالكسر ، لأنه جاء كتصر وضرب وفرح ، وهكذا

في مثل ذلك وان عجزت عن الحفظ فعليك بكتب اللغة ، ومراد الناطم بقوله وجهان : الفتح والكسر ، بدليل شهرتها في مضارع حسب ووغر ووحر وما بعدها ، ولأن قوله : وأفرد الكسر يرشد الى اجتماعه مع الفتح فيما ذكره تأمل •

وهاء فيه عائد الى موضع الكسر أى وجهان في موضع الكسر الذى هو فعل بالكسر ، اذا كان في المضارع وقوله : من أحسب من مجاز الحذف أى من التوسع بحذف مضاف ، أى مضارع أحسب بناء على أن أحسب أمر ، أو من المجاز الذى هو تغيير اعراب كلمة الزيادة شئ أو نقصه ، وقد كان أحسب مجروراً على اضافة مضارع اليه ، ولما حذف مضارع جرجراً آخر بمن ، وقد يقال : لا حاجة الى ذلك بأن يراد بأحسب المضارع ، وتقدير صاحب التحقيق المضاف هكذا من مادة أحسب ، أو مصدر أحسب مشكل لصحة الحقيقة بأن يراد بأحسب المضارع ، فلا نصير الى المجاز مع وجودها ، ولأنه قد رجع ضمير فيه لموضع الكسر والمصدر ، وهو المادة ليس فيه الوجهان إلا إن قدر مضافاً آخر ، أى من مضارع مصدر أحسب ، ولا حاجة الى ذلك ، وإلا إن أجاز رجوع هاء فيه للمضارع المبنى من فعلا في قوله : في المبنى من فعلا أى وجهان في المضارع المبنى من فعل بالكسر المشتق من مصدر أحسب وهو جائز •

ويجوز أن لا يقدر مضاف ، ويكون الكلام كناية أريد لازم معناها ، أى وجهان فيه من الأمر الذى هو أحسب ، ويلزم من كون الوجهين في الأمر كونهما في المضارع وهو المراد ، أو تعبيراً بالملزوم عن اللازم مجازاً مرسلاً لعلامة اللزوم ، وقرينة كون المقام المضارع الملزوم ، هو كون الأمر بالوجهين ، واللازم هو كون المضارع بهما أو باللازم عن الملزوم اللازم ، كون الأمر بهما ، والملزوم كون المضارع بهما ، لأنه يلزم من كون المضارع بهما كون الأمر بهما •

ويجوز أن لا يقدر مضاف ، ويكون الكلام حقيقة بأن يجعل أحسب ضارعا سكن الوزن ، وقول أبي يحيى : اذا جعل أحسب مضارعة فهمزته مفتوحة ، وإذا جعل أمراً فمكسورة سهو ظاهر ، فإن الهمزة على كل حال غير ثابتة بل محذوفة من اللسان للوزن ، لأن الوزن لا يقبلها ، لأن الميم والنون والحاء من قوله من أحسب وتد مجموع نظير عان من فاعلن ، واو نطق بالهمزة مفتوحة أو مكسورة مثلاً لصارت زائدة بين حروف الوتد ، وهاء فيه أول السبب الخفيف نظير فاء فاعلن حذف آخر ذلك السبب الذى هو نظير ألف فاعلن إلا إن أراد أبو يحيى الفتح والكسر بحسب الأصل ، أى إن جعلنا أحسب ضارعا فهمزته فى الأصل همزة قطع مفتوحة ، ولكنها حذفت الآن للضرورة ، ووصلت للضرورة .

وإن جعلناه فعل أمر فهمزته همزة وصل تكسر فى الأصل إن بدىء بها ، ولما وقعت الآن فى غير ابتداء النطق لم تحرك ، بل حذفت لأن همزة الوصل لا تثبت فى الدرج إلا ضرورة ، ولا ضرورة هنا تحوج الى إثباتها ، ونون من مفتوحة أو مكسورة ، والابد الفتح للتخفيف ، ويتخلص به من التقاء ساكنين ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين من كسر الأول .

وهكذا حيث وقعت من قبل ساكن ، وتسكين عين مع ضرورة أو لغة أو بناء أو غير بناء خلاف : بسطته فى النحو ، وكذا بسطت فيه الكلام على نون من ، ويقدر مضاف على حد ما مر فى قوله : من أحسب فى قوله : مع وغرت ، أى مع مضارع وغرت ومضارع وحررت ، ومضارع أنعم إلخ ، لأن الوجهين فى المضارع لا فى الماضى ، أو يقدر ضاف واحد مفرد أريد به معنى الجمع أى مضارع أحسب وغرت وحررت إلخ ، أو جمع إلخ جمع أى وجهان فيه من مضارعات أحسب مع وغرت وحررت إلخ أو وجهان فيه من مضارع أحسب ، أو من أحسب

الذى هو مضارع مع مضارعات وغرت ووحرت إلخ وذلك أسهل من الوجه الأول لقلة الحذف ، والحذف المذكور من مجاز الحذف على حد ما مر .

ثم انه قد يجوز فى كل من قوله : وغرت ، وقوله : وحررت إلخ ، لأن المضارع إنما هو للفعل وحده وهو وغر ووحر مثلاً ، لا مضارع للفعل والفاعل ، فأطلق الكل وهو وغرت ووحرت وبئست ويئست ، وأراد البعض أى مع مضارعات وغر ووحر وبئس ويئس مجازاً مرسلًا لعلاقة الكلية والبعضية أو إحداها ، أو ذلك مجاز بالحذف أى مضارع فعل وغرت ، أو مضارع بعض وغرت ، وهو وغر وهكذا .

وأما أنعم فمضارع وصلت همزته المفتوحة للضرورة ، وسكن لها أيضاً أو أمر يقدر مضاف قبله أى مضارع أنعم ، أو أمر عبر بجواز الأمرين فيه عن جوازهما فى المضارع كناية أو مجازاً للزوم .

وأما أيله فامر كذلك ومعنى جواز الوجهين فى أيله افتتح فتقول أيله والكسر فتقول له بكسر اللام مثل : عد .

وأما يبس فماض وحده سكن للضرورة ، ومعنى قولنا أن أحسب فى البيت وأنعم وأيله أو أوله مضارعات أو أوامر ، وأن يبس ويوهل ماضيان ، وأن وغرت وحررت وبئست ويئست أفعال ماضية ، وفاعل كل واحد أن ذلك بحسب الأصل .

وأما الآن فكل واحد من قوله : أحسب ، وقوله : وغرت إلخ اسم ، واعلم أن أيله أتى به الناظم على وجه الفتحة ، ويقال على وجه الكسرة بكسر اللام وإسقاط الواو ، وأصل أيله أوله بكسر همزة

انوصل وسكون الواو ، ووقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، فقليل ايله بفتح اللام ومثله : ميزان أصله موزان بسكون الواو بعد كسر الميم قلبت ياء كذلك ، وإنما قلنا بكسر همزة ايله لأنها همزة وصل في مر مفتوح العين فإيله مثل : اذهب أمر من ذهب يذهب ، وأصل الياء بعدها واو لأنه أمر من وله بكسر اللام هذا ما ظهر لى وهو الحق إن شاء الله .

فاذا حققته ظهر لك بطلان قول أبى يحيى ، وصاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهم أن أوله بالواو وأنه فعل أمر ، فانهم ان كسروا الهمزة ولا بد من كسرها لأن أمر فعل بالكسر يفعل بالفتح افعل بكسر الهمزة ، فكيف لم يقبلوها ياء مع سكونها بعد كسر ، ولا بد من قلبها كذلك ، وإن فتحوا الهمزة فلا وجه لفتحها هنا مع قواهم إنه أمر وذلك كله بحسب الأصل ، وإلا فالهمزة للوصل لم تثبت في البيت ، بل حذفت اللهم إلا إن قيل لم يقابوا الواو ياء لعدم الكسر قبلها في الحال ، لأن ما قبلها تاء بثبت وهى مفتوحة ، ولكن هذا غير معتبر لأنهم يتركون القلب في مثل ذلك على حاله بعد زوال غلته ، والموجود في جميع ما رأيت من النسخ أوله بالواو وعليه الشروح التى رأيت يكتبون البيت أولا أوله بالواو يشرحون ثانيا كذا بالواو .

وفعل ذلك صاحب فتح الأقفال في صغيره ، ورأيت نسخة واحدة من كبيره ووجدت فيها ايله بالياء نظما وشرحا ، وأظنه إصلاحا من الناسخ ، والحق عندى أن يقال ايله ، فيكون أمراً ، وأن يقال أوله بالواو فيكون مضارعاً ، فان وجد البيت ايله بالياء فهو أمر لا غيره ، وإن وجد أوله بالواو فهو مضارع وصلت همزته وسكن آخره للضرورة .

وأما أن يقال أوله بالواو مع أنه فعل أمر كما قال من ذكر فباطل ، ونص كلام صاحب التحقيق وهمزة أوله وصل أتى به على يفعل بالفتح ، ولو أتى به على لغة الكسر لقال : انعم بئست بئست له ييس وهلا ، ولو قاله كذلك لكان أبعد من إيهام أن همزة أوله قطع ، وصلت ضرورة أمرا من أولاه يوليه •

وقول أبي يحيى : إن بين أنعم وبئست في البيت طبقا سهواً ، لأن الطباق هو الجمع بين المتقابلين أى متنافيين ، ولا منافاة بين لفظ أنعم ولفظ بئست ، بل المنافاة بين معنييهما في قولك مثلاً : أنعم يا زيد بئست يا عمرو ، ولم يرد في البيت معنييهما ، بل المراد فيه لفظاهما كما أريد لفظ قام في قولنا : قام فعل ماض لا معناه الذى هو أنه حصل القيام •

والطباق إنما يقع بين المعانى لا بين مجرد الألفاظ ، إلا إن أراد أن بينهما طباقاً بحسب الأصل حيث كان أنعم فعلاً ، وبئست فعلاً أريد معناها ، كما مثلت به وبين وغرت ووحدت الجناس المضارع وهو تشابه اللفظين في التلظظ في إعداد الحروف وهيئاتها وترتيبها وتخالفهما بحرف في كل واحد قريب المخرج من الحرف الآخر ، فان عدد حروف كل من وعر ووحر ثلاثة وهيئاتهما واحدة • فان أولهما مفتوح والآخر مفتوح ، وترتيبهما سواء ، فان أول كل واحد واو ثالثة راء ، وتخالفا بحرف واحد وهو الحاء المهملة في وحر ، والغين المعجمة في وعر ، والحاء والغين متقاربان مخرجاً وبين بئست بباء موحدة فهمزة ، وبئست بباء مثناة تحت ، فهمزة الجناس اللاحق لتوافق الكلمتين في أعداد الحروف وهيئاتها وترتيبها وتخالفهما بحرف في كل واحدة بعيد المخرج من الآخر في الأخرى ، فان الباء بعيد مخرجها من مخرج الياء المثناة تحت ، وبين يئس بمثناة تحت ، فهمزة من قوله : يئست وبين قوله : ييس بالمثناة

فالموحدة جناس لاحق لتوافقهما عدداً وهيئة وترتيباً ، وتخالفهما بحرف بعيد المخرج في واحدة من حرف آخر في الأخرى .

فإن الهمزة بعيد مخرجها من الباء الموحدة ، وذلك إذا راعينا أن التاء بعض كلمة ، ولا يبد من مراعاتها كذلك ، لأن المراد مجموع هذا اللفظ ، ولو كان المقصود بالذات ما عدا التاء .

تنبيه : قال في القاموس : وما أصله اليوسفة ولم يعهد رطباً فييس بالتحريك أى بفتح الياء والباء ، وأما طريق موسى في البحر فإنه لم يعهد قط طريقاً لاطباً ولا يابساً ، إنما أظهره الله لهم حينئذ مخلوقاً على ذلك ، وتسكن الياء أيضاً ذهاباً الى أنه ، وإن لم يكن طريقاً فإنه موضع كان فيه ماء فييس ، أ . هـ والله أعلم .

الإعراب : وجهان مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به تقدير الوصف . أى مرويان أو مخصصان ، أو التوسيع أو الوصف بمحذوف تعلق به قوله من أحسب ، أى وجهان ثابتان من أحسب في موضع الكسر ، وفيه الفصل بين الذمت والمنعوت بخبر المنعوت وهو قوله : فيه ، بل متعاقبه المحذوف أى حاصلان فيه ، أى في موضع الكسر ، أو في المبني من فعلا وعلامة الجر في أحسب الكسرة المقدرة في آخره ، منع من ظهورها سكون الحكاية أن جعل أمراً وسكون الضرورة إن جعل مضارعاً ، وكذا في أنعم ومنع من ظهورها في أوله بالواو وسكون الضرورة ، وفي أيله بالياء سكون الحكاية ، وفي ييس آخرأ سكون الضرورة ، وفي وغرت ووهرت ويئست وبئست فتحة الحكاية ، وكذا في وهلا ، أو فتحة الإشباع إن قلنا إنها غير الأصلية .

ويجوز في ذلك منع الصرف للعلمية على الكلمة والتأنيث بارادة الكلمة أو اللفظة ، وهكذا في نحو ذلك ، ويجوز تعليق من أحسب

بمحذوف حال من هاء فيه ، كما أجازته صاحب التحقيق وهو أظهر ، وإجازته كونه حالا من موضع الكسر باطلة ، ويجوز على ضعف تعريقه بأعنى محذوفا ، ومع ظرف في محل نصب ان قلنا سكونه بناء لشبهه بالحرف في المسمى معنى حرف المصاحبة ، مثل باء الجر الدالة على المصاحبة أو لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين ، بأن يكون بانيهما على السكون وهو الواضع وضعها على حرفين من أول الأمر وام يقدر ثالثا بخلاف من اعرابها ، فإنه وضعها على ثلاثة أسقط واحدا .

وان قلنا سكونه للتخفيف لا لغة فمعرب منع من ظهور نصبه سكون التخفيف المطلوب الضرورة أو مطلقا ، وهي متعلقة بمحذوف حال من أحسب ، ووغرت مضاف إليه ، ووحرت وما بعده معطوفات على وغرت أو على أحسب ، أو كل معطوف على ما يليه أى من أحسب الذى هو مضارع ، ومن مضارع وغرت مضارع ووحرت إلخ ، أو من مضارع أحسب ومضارع وغرت إلخ على أن أحسب أمر ويقدر مضارعات بلفظ الجمع أو بلفظ الأفراد مراد به معنى الجمع قبل أحسب أو قبل وغرت إلا قوله : أنعم ان جعل مضارعا وقوله : أوله بالواو وهو مضارع فلا يعطفا على الفعل الماضى ، ولا على فعل الأمر ، بل على مضارعات أو مضارع لئلا يلزم أن يكون المعنى : ومضارع أنعم وأوله مع أنه قد فرضناهما مضارعين فلا يكون لهما مضارع ، لأن المضارع لا مضارع له ، وحذف العاطف لجواز حذفه عند الناظم سعة وضرورة عند وجود الدليل على ما فى التسهيل تبعا للفارسي وصاحب المقرب .

ويجوز ضرورة اتفاقا ، وقد أطلت الاستشهاد فى النحو على الجواز سعة ، وأطلت الرد والجواب فى ذلك .

فائدة : ذكر بعضهم أنه لم يجرى بالكسر والفتح مضارع فعل بالكسر يأتى انشاء إلا يئس وييس .

وأفرد الكسر فيما من ورث وولى
ورم ودعت ومقت مع وقفت حلا
وثقت مع ورى المخ أحـوها
• • • • •

أى أفرد الكسر شذوذاً فى عين مضارعات هذه الأفعال الثمانية
المكسورة أيضاً عين ماضيها •

الاول : ورث بكسر الراء يرث بكسرهما أيضاً ورثا بكسر الواو
وإسكان الراء ، ووراثه بكسر الواو وارثاً بكسر الهمزة ، وسكون الراء
ورثة بكسر الراء كعدة فهو وارث ، ورث زيد أباه وورث منه أى المال ،
وورث الله الخلق بقى بعد فنأئهم وورثنى سمعى وبصرى ، وورثا منى
أى بغيا معى الى أن مت ، وورثت النار تحركت •

الثانى : ولى الشئ وولى عليه بكسر اللام يلى بكسرهما أيضاً يتعدى
بنفسه ، وبعلى ولاية بالكسر والفتح ، وقيل : الولاية بالفتح النصر ،
وبالكسر الإمارة والسلطان ، أى القوة والتسلطن ، وقرىء بالفتح
والكسر : (ما لكم من ولايتهم من) ، (هنالك الولاية لاه الحق)
وولى الرجل البيع ولاية بالكسر والفتح ، وولى البلد ولاية كذلك ،
ووليت من الشئ ووليته ولياً بفتح الواو وسكون اللام ، أى قرباً
قال الشاعر :

✽ وعادت عواد دون وليك تشعب ✽

وتباعدا بعد ولى أى بعد قرب ، ومضارع الكل مكسور كالماضى ،
ورد كل مما يليك أى مما يعرب منك •

الثالث : ورم بكسر الراء يرم بكسرهما أيضاً أى انتفخ ، وورم أنفه

يرم برمع الأنف غضب ، ومصدر الكل الورم بفتح الواو والراء ،
ومضارع الكل يرم بالكسر .

الرابع : ورع بكسر الراء يرع بكسرها أيضا أى كف عن المعصية
أو الشبهة أو الدنس ، أو ما يوصل إلى ذلك ، ورعا بفتح الواو والراء
ورعة بكسر الراء كعدة ، وما ذكره الناظم من وجوب كسر مضارع
ورع مخالف لما حكاه سيوييه من جواز فتحه وكسره ، وهما لغتان ،
وقدم .

وحكى ابن الناظم والطبلاوى وغيرهما ذلك عن سيوييه أيضا فهو
على هذا من أخوات حسب ووغر ووجر كما مر ، فانظر ما مر ،
وقد تقدم أن اقتصراره على الكسر باعتبار الأشهر ، وورد أيضا
ورع يورع بضمهما وراعة بفتح الواو ، وورعا بفتح الواو مع سكون
الراء وفتحها ، ووروعا بفتح الواو وضمها فهو ورع بفتح الواو
وكسر الراء ، والاسم الرعة بكسر الراء ، والريعة بكسرها أيضا ،
وقاب الواو مما قبلها إلى بعدها ياء لانكسار ما قبلها ، وورع
بفتح الراء يرع بفتحها أيضا مع حذف الواو ، أى جبن أو صغر ،
وورع بالضم يورع بالضم جبن أو صغر وراعة ووراعا ، وورعة بفتح
الكل وسكون راء الأخير وبضم أوائلها أيضا ، ووروعا بالضم وورعا
بضم فسكون أو بضمين ، وورع يورع بضمهما وراعة بالفتح وورعا
بضم فسكون ، ووروعا بالضم بمعنى الهدى أو حسن الهيئة
أو سوؤها ، أو الشأن .

الخامس : ومقه بكسر الميم يمقه بكسرها أيضا ومقا بفتح الواو
وسكون الميم ، ومقة كعدة بحذف الواو وتعويض الهاء عنها ، فهو
وامق أى أحبه .

السادس : وفق بكسر الفاء يقال : وفق زيد أمره بكسر الفاء يفقه
بكسرها أيضا صادفه موافقا ، كذا رأيت في القاموس .

وقال ابن النازم في شرح النظم تبعا للناظم تبعا للناظم في شرح
التسهيل وفق الفرس يوفق حسن .

وقال أبو يحيى : وفق الشيء يوفق اذا حسن ، وقال في بغية الآمال
وفق أمره يوفق اذا حسن .

السابع : وثق به بكسر الثاء المثناة يثق بكسرهما ايضا ثقة
كمدة ، وموثقا بكسر الثاء ائتمنه كما في القاموس ، واعتمده كما في
ابن النازم ، والمراد واحد فهو واثق به ، وأما يوثق بإثبات الواو
وضم الثاء فمضارع وثق بالضم أى صار وثيقا أو أخذ بالوثيقة
في أمره لا مضارع وثق بالكسر ، فلا يرد على النازم .

الثامن : ورى المخ بكسر الراء يرى بكسرهما ، أى كثر ووريت الإبل
ترى بكسرهما كذلك أى سميت ، والمخ بضم الميم بقى العظم والدماغ ،
وشحمة العين واحترز بإسناد ورى الى المخ من ورى الزند أى أخرج ناره
فانه يقال ورى الزند بكسر الراء يورى بفتحها ، وإثبات الواو قبلها ،
وورى بفتح الراء يرى بكسرهما وحذف الواو لغتان فصيحتان جاءتا على
القياس .

وأما ورى يرى بكسر الماضى والمضارع فليس بكسر المضارع فيه
شاذاً ، ونيس ذلك لغة مستقلة ، ولا من أخوات ورث وولى وورم ،
بل من تداخل اللغتين ، فيرى بالكسر مضارع ورى بالفتح استغنى به
عن مضارع ورى بالكسر ، وهو يورى بالفتح ، وإثبات الواو ، ولذا لم
يذكره النازم مع ورث وأخواتها ، ولا احتج الى استثنائه ، بل إنما
احترز بورى المخ عن ورى الزند بالكسر ، فان مضارعه يورى بفتحها ،
والمشهور ورى الزند بالفتح على القياس ، وبالكسر على الشذوذ ،
والحق ما ذكرناه ، وهو ما عليه ابن النازم .

قال في القاموس : وري الزند كوعى وولى ورياً ووريا وهو وار ،
وورى خرجت ناره ، وأما وري القيقح أو الدم أو قرح شديد
جوخه أى أفسده ، وورى زيد عمراً أصاب رثته فهو بالفتح ،
وكذا ورت النار بمعنى اتقدت على ما في القاموس ، بل ظاهره إن ورت
الإبل أى سمت فكثرت شحمها ونقيها بالفتح أيضاً ، فإنه قال : ورى
القيقح جـوفه كوعى أفسده ، وفلان فلاناً أصاب رثته ، والنار
وريا ورية اتقدت ، والإبل سمت ، فكثرت شحمها ونقيها أ . ه .

فتلك ثمانية أفعال مكسورات العين في الماضي والمضارع شذوذاً .

قال صاحب بغية الآمال : فهذه الأفعال لا خلاف في ماضيها ولا
في مضارعها إنهما بالكسر .

قلت : هو باطل لورود جواز الفتح في مضارع ورع بالكسر كما
مر ، وقد يجاب عنه وعن الناظم بأنه مضارع ورع بالفتح كخشع
يخشع : عسى أنه ورد ورع بالفتح ، كما ورد بالكسر .

وأورد أبو يحيى على الناظم وعم بكسر العين ، فإنه يجب كسر عين
مضارعه كورث يرث .

ويجاب : بأنه لم يذكره لسماع يوعم بالفتح ، أو نص الأئمة على
جوازه كالكسر فهو من أخوات وعر ووحرك كما في القاموس ، إلا أنه
قد يقال : أن يوعم بالفتح مضارع وعم بالفتح لا وعم بالكسر ، فإنه
ورد وعم بالفتح ووعم بالكسر ، أو لم يذكره لأنه يرى أن وعم
لا يتصرف إلا مضارع له ، لا مفتوح ولا مكسور كما نص عليه في
التسهيل ، ولكن نقل يونس تصرفه وهو أولى بالاتباع لسماعه من العرب ،
وتقدمه ونقله الأعلام أيضاً .

أما يونس فقال : وعتت الدار أعم أى قلت لها : أنعمى وأما الأعلم فقال : يقال وعم يعم بمعنى نعم ينعم ، فعم ويعم كعد ويعد فكلاهما دليل التصرف ، فلذلك نص في القاموس على تصرفه ، قال ووعم الديار كوعد وورث ، قال : أنعمى ومنه عم صباحاً ومساءً وظلاماً أ . ه .

قال امرؤ القيس :

✽ وهل يعما من كان في العصر الخالي ✽

وأراد بقوله : كوعد أنه مفتوح عين ماضيه ، مكسور مضارعه ، محذوف الواو : كيعد ، وبقوله : وورث أنه تكسر عين ماضيه ومضارعه ، وتحذف واو مضارعه : كيرث ، فهذا اثبات للمضارع وهو تصريف ، ومن نص على تصرفه الطبلأوى وأبو يحيى واستدرك صاحب فتح الأقفال على الناظم : وجد به يجد بكسر الماضي والمضارع وجدا إذا أحبه ، ووجد عليه يجد بكسرهما أيضاً حزن حزناً شديداً ، وليس بشيء فإنه يجوز فتح المضارع قياساً ، وضمه شذوذاً كما أجاز الوجهين في القاموس ، بل يظهر من القاموس إن وجد بمعنى أحب مفتوح الماضي ، وبمعنى حزن مكسوره ، وقال فيه : وجد بالفتح يجد بالكسر ، ويجد بالضم بمعنى غضب ، ووجد المطلوب بالفتح يجده بالكسر ، ووجدته بالكسر يجده بالكسر أيضاً ويجده بالضم ، واستدرك عليه وعق يعق بكسرهما كورث يرث ، أى عجل .

قال في القاموس : وعقت على يا رجل كورثت عجلت ، وما أوعقك ما أعجلك ، واستدرك عليه ورك يرك بكسرهما ، وروكاً بالضم اضطلع ، كأنه وضع وركه على الأرض ، واستدرك عليه وكم يكم بكسرهما ، كورث يرث اغتم كما في القاموس ، واستدرك عليه وقه يقه بكسرهما أى أطاع وسمع ويستدرك عليه عندى ورهت المرأة تره بكسرهما أى كثر

شحمها ، وكون الكسر فيما ذكر النظم وما استدركنا عليه شاذاً هو الأكثر في نقل مذهب البصريين .

وقال ابن الحاجب : وإن كان على فعلٍ أى بالكسر فتحت عينه أو كسرت ان كان مثلاً أى واوى الفاء هذا مراده ، قال الجار بردى فى شرح ابن الحاجب : أى إن كان عين الماضى مكسوراً فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقاً لمخالفة عينهما أو مكسورها بشرط أن يكون واوى الفاء لتسقط الفاء فى المضارع ، فتحصل الخفة نحو : وهين يهن ، وما جاء منه بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو : نعم ينعم ، مع أنه يجوز فيه الوجهان ، ولم يجز الضم للاستثقال أ . ه .

فظهر من كلام ابن الحاجب والجار بردى أن الكسر فى معتل الفاء ليس بشاذ ولا مقصور على السماع ، وهو مخالف لنقل الأكثر عن البصريين أنه شاذ سماعى كما قال الطبرلاوى : إن قياس فعل بالكسر يفعل بالفتح ويكسر شذوذاً مع مجئ الأصل فى حسب ووغر وأخواتها ، ومع عدم مجئ الأصل فى ورث وولى وأخواتهما .

والجواب : أن ابن الحاجب إنما أراد توجيه ورود الكسر فى الماضى والمضارع معاً لا قياسه ، وأنه إن فتح فقد حصلت المخالفة ، وإن كسر فللخفة بحذف الواو ، ولا يرد على قوله : لم يجئ الضم يركن ويفضل ويحضر وينعم ويموت ويدوم ويقنط وينظر وينكل ويشمل ويؤب ونحو ذلك بضم المضارع فى ذلك ، فإن تلك الأفعال مضارعات لأفعال ماضية مفتوحة العين ، وما جاء مضموماً فلفظه ضم مضاعه على حد ما مر لا لكسورة العين .

فاذا قيل مثلاً : فضل يفضل بكسر الماضى وضم المضارع . فالمضارع ماضيه فضل بالفتح وذلك من تداخل اللغات ، وهو أن يثبت

للماضى بناءً ان ، وللمضارع كذلك ، ثم تتكلم العرب بأحد بنائى المضارع الذى ليس له فيقوهم أنه جبار عليه ، وليس كذلك ، والمراد بفضل المأخوذ من الفضلة لا من قوله فضلته أى غلبته فى الفضل ، فإنه ليس فى هذا إلا الفتح فى الماضى والضم فى المضارع ، ولئن سلم أن ذلك ليس من تداخل اللغات ، فليحمل كلام الجار بردى ونحوه على أنه لم يرد فعل بالكسر يفعل بالضم على ما هو الغالب المشهور ، وإنما فروا فى الأفعال المذكورة فى البيت ونحوها عن الفتح الى الكسر فى المضارع استثقالا للواو فى يفعل بالكسر ، ولذلك توسعوا فى يوجـل وما أشبهه .

وقد جاء من الصحيح إفعال بالكسر : كيحسب وينعم ، والسبب وقوع المعادلة والنصف بينه وبين فعل بالفتح ، فكما جاء فعل المفتوح مفتوح الماضى ومكسوره ، جاء فعل بالكسر كذلك ، إلا أنه أكثر ما جاء فى الواوى الفاء لما ذكر ، وقد بالغوا فى مساواة فعل بالكسر يفعل بالفتح حتى جاءوا بمضارع فعل بالكسر مضموماً على القلة ان لم نقل من تداخل اللغات كما مر مراراً ، كما جاء مضارع فعل بالفتح مضموماً نحو : نصر ينصر .

قال صاحب التحقيق : ويستدرك على الناظم وطىء ووسع وأن ، إذ أصله أون قيل لم يجىء فعل عينه واو مكسورة فى الماضى والمضارع ، إلا أن يئين الأصل أون يئون ، وأما طاح يطيح ، فلعله جاء على تطيح ، لأنه سمع فيه تطوح وتطيح واوياً ويائياً ، فاستغنى بمضارع اليائى عن الواوى لاستثقال الواو ، لأنها تظهر فى بعض التصارييف ، والله أعلم أ . ه .

وإنما زاد وطىء ووسع ، مع أن مضارعهما مفتوح ، لأن أصله الكسر بدليل حذف الواو فيه ، وفتح لأجل حرف الحلق ، ولو فتح أصالة

لثبتت الواو كما في وجل يوجد ، فنحو : وطى يطا ، ووسع
يسع بكسر الماضى وفتح المضارع ، والفاء واو محذوفة المضارع من
باب فعل يفعل بكسر الماضى والمضارع ، ويأتى إن شاء الله سبب
حذف الواو .

الإعراب : الواو حرف عطف وأفرد فعل أمر مبنى على سكون مقدر
منع من ظهوره الكسر المدفوع به التقاء الساكنين ، وفاعله مستتر
وجوباً ، والكسر مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة وجهان فيه ،
عطف فعلية طلبية على اسمية خبرية بناء على جواز ذلك ، فالحمزة
مفتوحة .

لكن الذى الذى نص عليه ابن هشام أن مذهب النازم منع عطف
الإنشاء على الأخبار كعكسه ، ويجوز أن يكون أفرد فعلاً ماضياً
مبنياً للمفعول ، والكسر نائب فاعله ، فالحمزة مضمومة ، والذال مفتوحة ،
والجملة معطوفة على وجهان ، فيه عطف فعلية خبرية على اسمية
خبرية ، ويجوز كون الواو للاستئناف ، فيما حرف جر وهو فى مبنى
سكون الياء ومجرور ، وهو ما موصولة فى محل جر ، بنيت لشبهها
بالحرف فى الوضع على حرفين ، أو لشبهها به فى الافتقار الى ما بعده
لأنها تفتقر الى صلة وعائد ، وبنيت على سكون الألف ويتعلق ذلك بأفرد ،
ومن ورث يتعلق بمحذوف جوازاً هو وفاعله صلة ما ، أى فيما أخذ من
ورث أو اشتق أو صيغ من مصدر ورث بتقدير مضاف ، أو بمحذوف
وجوباً ، أى فيما ثبت من ورث أى أخذ منه أو اشتق من مصدره .

وهذا المحذوف مع فاعله المستتر فيه ، أو فى الجار والمجرور
صلة ما ، وما واقعة على المضارع فى المضارع الذى من ورث ،

ويضعف هنا جعل ما نكرة موصوفة بالجملة المقدرة المذكورة بوجهيها ،
أى فى مضارع مشتق من مصدر ورث ، أو مأخوذ من ورث وولى ،
معطوف على ورث بالواو .

وقوله : ورم معطوف بواو محذوفة على ورث أو على ولى ، وقوله :
رعت معطوف ، بواو محذوفة على ورم أو على ورث ، أى وبعض ورعت
وهو الفعل ، أو وفعل ورعت لأن المضارع للفعل وحده لا مضارع
للفعل والفاعل ، وكذا المصدر فحذف المضاف ، أو عبر بلفظ الكل وأراد
البعض ، وكذا يقال فى قوله : ومقت ، وقوله : وفقت حلا .

وقوله : ومقت معطوف على ورعت أو على ورث ، ومع متعلق بمحذوف
حال من تلك الألفاظ كلها ، أو من متلوه أى ثابتة أو معدودة ، أو ثابتة
أو معدوداً مع وفقت ، ووفقت حلاً مضاف إليه ، لأن مجموع
اسم واحد محكى ، وكذا ومقت وورعت ، وما تقدم مما يوهم أن
التاء فاعل إنما هو بحسب الأصل ، وكذا ورث وورم وولى أسماء
محكية ، وكذا وثقت وورى المخ اسمان محكيان ، أصلهما فعل
وفاعل .

وقوله : وثقت معطوف بواو محذوفة على وفقت أو على ورث ، ومع
متعلق بمحذوف حال من وثقت أو منه ، ومما قبله ومجموع وورى
المخ اسم واحد مضاف إليه محكى ، يقدر الخفض على آخره منع
من ظهوره حركة الحكاية ، ويقدر الخفض فى وفقت حلاً على الألف ،
وإنما سكن أو آخر ورث وولى وورم للضرورة ، وهى بحسب الأصل
أفعال ماضية كذا قال صاحب فتح الأقفال .

وليس عندى بمتعين فى قوله : ورم لجواز كون واوه عاطفة ورم
فعل أمر بوزن عد ، كما خلط الأمر والماضى أو المضارع والماضى فى
البيت قبل هذا ، وأصل وفقت حلاً فعل وفاعل ومفعول به إن جعل

وفقت بمعنى صادفت ، والحلا الممات ، وفعل وفاعل ومنعول مطلق إن جعل وفقت بمعنى حسنت أى حسنت حلا أى حسنت حسنا ، كقعدت جلوساً أو فعل وفاعل .

وتمييز محول عن الفاعل ، أى وفقت حلاك بسكون التاء ، أى حسنت أو وافقت ثم جعل مجموع ذلك اسماً واحداً مضافاً إليه مع ، كما أن أصل ورى المخ فعل وفاعل ، ثم جعل كلمة واحدة مضافاً إليها فعبر بالكل وأراد البعض ، لأن المراد ورع وومق ووفق ووثق وورى وحده مسنداً معناه إلى المخ لا هى ، ومعمولاتها لأن المضارع لها وحدها لا مع معمولاتها ، فيورع مثلاً مضارع ورع لا مضارع ورع مجموع ورعت ، فقول صاحب فتح الأقفال : إن حلا صدر منصوب على حد قعدت جلوساً ، أى حسنت حسناً أو مفعول وفقت أى وجدت حلا سهواً لا إن أراد ذلك بحسب الأصل .

ويجوز أن يكون حلا حالا من تلك الألفاظ قبلها لازمة ، لأنها ولو كانت بحسب الأصل أفعالا لكنها الآن أسماء محكية جزئية ، يمنع نفس تصورهما من وقوع الشركة فيها مشخصة ، أى متعينة لأنها أعلام ومسمياتها الأفعال المقصود معانيها في مثل قولك : ورث زيد المال ، فمجيء الحال منها بحسب مسمياتها أى حال كون هذه الألفاظ أى حال كون مسميات هذه الألفاظ حلا أى صفات لمتصف بها أو خبراً لمحذوف أى هى حلا ، أى هذه الألفاظ حلا أى مسميات هذه الألفاظ حلا .

والجملة حال من تلك الألفاظ ، وحلا بضم الحاء المهملة بمعنى الحسن على ما مر أو جمع حلية بكسر الحاء كذا لصاحب فتح الأقفال ، وليس بمتعين لجواز كسر الحاء جمع حلية بالكسر ، بل هو القياس والضم مسموع ، ولجواز فتحها فعلاً ماضياً أشار به إلى عذوبة

العلم ، أو يكون قصد تفسير وفق لأن الحسن يستحلى ويستعذب
أى حلا ، ما نحن غيه من العلم أو حلا ما ذكر لأنه من العلم واحد
فعل أمر مبنى على حذف آخره الذى هو الياء ، وفاعله مستتر وجوباً ،
وها مفعول به عائد الى الألفاظ المحدودة فى البيت ، والجملة فى محل
نصب مفعول لقول محذوف ، وذلك القول حال من تلك الألفاظ ، أى مقولاً
فيها أحوها أى احفظها ولا تنسها ، ولا تجهلها ، أو احفظها حفظاً
لا تنقص عليها غيرها قياساً •

وظاهر ابن الحاجب والجار بردى قياس مثلها عليها ، أى حيث
لم يرد السماع كما يعلم مما مر ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة •

هذا ويجوز أن يكون جلا آخر البيت بالجيم فيكون فعلاً ماضياً
مستتر الفاعل والجملة صلة ما أوصفها ، ومن ورث يتعلق بجلا بالجيم
قدم للوزن أو له وللحصر الحقيقى ، فإرد عليه ما مر من الأفعال
المكسورة ماضياً ومضارعاً أو الادعائى أو الإضافى ، أو يتعلق بمحذوف
حال من ضمير جلا ، أى فيما جلا أى ظهر من ورث أى فى المضارع
الذى أوفى مضارع جلا •

ورث أى أخذ منه أو اشتق من مصدره وأدم

كسراً لعين مضارع يلى فعلاً

ذا الواو فاء أو الياء عينا أو كأتى

كذا المضاعف لازماً كحن طلاً

أى واكسر أبداً عين مضارع فعل المفتوح العين الذى فاءه واو :
كوعد يعد أو عينه ياء : كباع يبيع ، أصله بيع بفتح الياء قلبت
ألفاً بعد سلب فتحها لانفتاح ما قبلها ، أو لامه ياء كأتى يأتى ،
وأصل أتى أتى بفتح الياء ، قلبت ألفاً لتحركها بعد فتح كذلك ، أو كان
لازماً مضاعفاً أى عينه ولامه من نوع واحد : كحن يحن ، أصله
حن بفتح النون الأولى سلب فتحها فسكنت ، فأدغمت فى النون بعدها ،
وأصل يحن يحن بسكون الحاء وكسر النون ، نقل كسرهما فأدغمت
فى النون بعدها ، كما أن أصل يبيع يبيع بسكون الباء وكسر الياء
المثناة ، نقل كسرهما للباء قبلها •

فتلك أربعة أنواع يجب فيها كسر عين مضارع فعل المفتوح ، وستأتى

تفاصيلها وتماثلها إن شاء الله •

ومعنى كون المضارع يلى فعلاً أنه يلى على قاعدتهم فى التصريف من
أنهم يأتون بالماضى ، ويتبعونه بالمضارع ، كقولك وعد يعد ، وباع
يبيع ، وأتى يأتى ، وحن يحن كذا فى الصغير والكبير وفيه ركة ،
والأولى أن يقال معنى كون المضارع يلى فعلاً أنه يقرب منه لأنهما
مشتقان من صدر واحد ، وحروفهما واحدة ، إلا ما وقع من زيادة
أو نقص ، أو قلب فوعد يعد مشتقان من الوعد ، ولفظاهما
متقاربان ، ووجه ركة ما ذكر فى الصغير والكبير أن الإتيان بالمضارع

في التصريف تالياً للماضي ، ولو شاع استعماله لكن غير لازم لجواز سبق المضارع ، ولتقديم غير واحد المضارع ، ولوقوع الفصل تارة نحو : ضرب ضرباً يضرب ، وضرب ضارب يضرب ، ولأنه لا يتبادر أن الموالاة معناها ما ذكر ، لأنها موالاة لفظية لا معنوية ، أي يليه في التلفظ .

وأما أن يقال : المعنى يلي فعلاً في الزمان بأن يكون المستقبل متأخراً عن الماضي غباطل ، لأن المستقبل على الصحيح متقدم على الماضي ، لأنه لم يكن الشيء ماضياً حتى كان مستقبلاً ، لأنه يكون الشيء أولاً مستقبلاً منتظراً ، ثم يقع فيكون ماضياً ، وما يظهر من أن الماضي سابق على المستقبل فإنما هو فيما إذا فرضنا المضي والاستقبال في شيئين ، مضى أحدهما ويأتي الآخر .

وليس الكلام في ذلك فإنه مسلم بل الكلام في شيء واحد قبل وقوعه أو بعده ، فإنه مستقبل ، ثم لما وقع كان ماضياً فيجوز أن يقدر مضافان : أحدهما بين يلي وضميره المستتر ، والآخر قبل فعلاً أي تلى عنه فاء فعل ، ولما حذف المضاف الذي هو عين ناب عنه المضاف إليه وهو الهاء ، فارتفع واستتر ، وذكر الفعل لتذكير الضمير .

ولما حذف المضاف الذي هو فاء ناب عنه المضاف الذي هو فعل ، فهذا معنى آخر للموالاة ، أو يجعل ضمير يلي عائداً للعين المضاف للمضارع وتذكيره ، إما لجواز تذكير عين الكلمة أو لتأويلها بالحرف ، أو لإضافتها لمذكر ، ويقدر مضاف واحد أي يلي هو أي العين فاء فعلاً ، وهذا والذي قبله في معنى واحد ، وإنما قدم الكلام على المضارع المكسور العين على المفتوح ، لأن المخالفة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين النظم والفتح ، إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية ،

والضمة بينهما ، وقد مر غير ذلك ، وكان أصل مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر لتتحقق المخالفة جدا بين الماضي والمضارع ، كما تحقق المخالفة بين معنييهما •

وقد مر فيما مضى تعريف المضاعف ، وإنما سمي الفعل الذي لا يطلب المفعول به لازما لأنه لزم نفسه ، ولم يجاوز فاعله الى طلب مفعول به وحده بعض بأن اللازم ما يلزم الفاعل ، ولم يتجاوزهُ أى ما يلزم تعقله وتصوره تعقل محل صدوره وهو الفاعل ، ولم يتجاوز تعقله منه الى المفعول به •

وأقول : قوله ولم يجاوز فاعله مستدرك ، لأن ما لزم الفاعل لم يتجاوزهُ ، وذلك صادق بما له فاعل ، ولم يجاوزهُ كحسن زيد ، فإن الحسن لم يتجاوز زيدا ، بل ثبت فيه وبما لا فاعل له ككان وأخواتها ، وقيل لا هى لازمة ولا متعدية ، وقد بسطته فى النحو ، وكطال وقل المكفوفتين عن الفاعل ، وكذا كثر المكفوفة عن الفاعل عند من قال بذلك •

قال السعد : غير المتعدى هو الذى لم يتجاوز الفاعل ، ويسمى لازما للزومه على الفاعل ، أى لقصوره عليه ، وقال : وعدم انفكاكه عنه •

قال ناصر الدين : هذا لا يطرد فى الأفعال التى تتجدد وتنقضى : كقام وقعد ، فالذى ينبغى أن يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز •

ويجاب : بأن المراد بعدم الانفكاك عدم مجاوزة الفاعل بقرينة مقابلة المتعدى به ، كما يعلم من سياق كلامه ويسمى غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به الصريح ، ويسمى قاصراً وغير متعمد ، وغير مجاوز ، لأنه لم يجاوز الفاعل الى المفعول ، ويسمى مطاوعاً لأنه أثر الفعل المتعدى ، فلما كان حاصله من المتعدى سمي مطاوعاً ، وهذا

فيما طاوع ما تعدى لواحد ، ولما طاوع المتعدى لاثنتين فمتعدّ
لواحد ، وحن اليه اشتاق ، وحن عليه عطف ، والطلا ولد الظبي
والشاة وغيرهما من ذوات الظلف ، قاله أبو عبد الله بن العباس في
تحقيق المقال •

وقال أبو يحيى : الطلا : الولد من ذوات الأربع ، وقال في القاموس :
الطلا ولد الظبي ساعة يولد والصغير من كل شيء ، وهو مفتوح الطاء
مقصوراً لغة عن واو وإن •
عن واو وإن •

قلت : من أين يعلم أن فعلاً في قوله : يلي فعلاً مفتوح العين ؟

قلت : من قوله وأدم كسراً إلخ فإن فعل بالضم ليس له يفعل
بالكسر ، وفعل بالكسر أصل مضارعه يفعل بالفتح ، وقد فرغ من الكلام
على ما شذّ منه ولتقدم الكلام على فعل بالضم وفعل بالكسر ،
واللدالة عليه بالأمثلة كأتى فإنه مفتوح وككن فإن من بحث وجده
مفتوحاً أصله حكن بفتح النون الأولى ، ومن أمثله أعنى أمثلة فعل
بالفتح ما في قوله ، واضمن مع اللزوم في أمر ربه إلخ ، فيعلم بالأمثلة
أن الكلام على فعل بالفتح ومنها ما في قوله ، فذو التعدّي بكسر حبه
إلخ ، فكانه قال : وأدم كسر عين مضارع فعل بالفتح إذا واوى الفاء ،
أو يأتى العين أو يأتى اللام أو مضاعفاً لازماً ، والله أعلم •

فأمّا الواوى الفاء ، فإنه تكسر عين مضارعه طلباً للخفة مطلقاً
على ما يظهر من النظم والتسهيل ، سواء أكانت لامه غير حرف حلق
أم حرف حلق ، وسواء كانت عينه غير حرف حلق ، أو كانت حرف حلق ،
والأمر كذلك •

وأما ما ذكره صاحب فتح الأقفال من أن ذلك الإطلاق عجيب ، وأنه
قد جاءت أفعال من فعل المفتوح الواوى الفاء بالفتح ، وأن شرط

الكسر فيه كون لامه غير حرف حلق ، وأنه تتبع مواده فوجد حلقى اللام منه مفتوحاً : كَوَجَأَ النكيس يجأه ، وودَّعَه يدَّعَه ، ووزَّعَه يزَّعَه ، ووضَّعَه يضَّعَه ، ووقعَ يقَّعَ ، ووثَّعَ رأسه يثَّعَ ، وولَّعَ الكلب يلَّعَ ، ووبَّعَه يبَّعَه ، وأنه لم يطلع على مضارع لفعل المفتوح الحلقى اللام الواوى الفاء ، مكسور إلا وضَّح بفتح الضاد يضح بكسرهما شذوذاً ، فغفلة منه وسهو تبع فيه أبا حيان ، ومن تبعه من شراح التسهيل وغيرهم كصاحب بغية الآمال •

بل شرط أبو حيان ومن تبعه أن لا تكون أيضاً عينه حرف حلق ، فإن كانت هي أو لامه حرف حلق فالفتح إلا ما شذَّ من نحو : وضَّح يضح وغيرهم في ذلك نحو : وهب هب ، ووقع يقع ، ووضع يضع ، ووثَّع يثَّع ، وولَّع يلَّع ، ونحوهن مما مر آنفاً ، فإن تلك الأفعال كلها ولو فتحت لكن أصلها الكسر ، فأصل يقع مثلاً يقع بكسر القاف ، ثم فتحت لمكان حرف الحلق فأصله مكسور والفتح عارض لأجل حرف الحلق ، فلمروضه أجريت الكلمة على حكم الأصل وهو الكسر ، فحذفت الواو مع الفتح إبقاء لحذفها من حيث كانت الكلمة مكسورة العين ، ويدل على ذلك إطباقهم على أن وطىء ووسع بالكسر مما جاء على يفعل بالكسر أيضاً ، وأن الفتح الذى يرى في مضارعهما عارض لحرف الحلق ، ولذا بقيت الواو على الحذف بدليل ظهور الكسر حيث لا حرف حلق في بابهما أعنى فعل المكسور الواوى كولى يلى ولم يجىء مفتوح العين لفظاً إلا يسع ويطأ •

ومرَّ الكلام على ورع بالكسر يرع بالفتح وقد وجد الدليل هنا أيضاً وهو الحذف فليتبع ، ولم يشترط سيبويه لحرف الحلق في فعل المفتوح الواوى الفاء ، وذكر أنه لا يؤثر في المضاعف ولا ما اعتلت عينه ، وأنه يؤثر في الممثل اللام ، وأن حكمه حكم الصحيح ، فظهر أن الحلقى لا تأثير له في فعل المفتوح الواوى الفاء ، ولتأثير الحلقى شروط تأتي إن شاء الله •

فما توهمه صاحب فتح الأقفال من أن الناظم إطلاقه عجيب هو عجيب ، ولو سلمنا ما ذكره فالناظم كلامه على القياس وتلك المواد يقول خرجت عن القياس ، وأنها قليلة فلا ترد عليه ، وام يشترط صاحب بغية الآمال ، ولا صاحب فتح الأقفال لكسر المضارع فعل المفتوح الواوى الفاء ، أن يكون عينه حرف حلق .

قال : وأما حلقى العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل وشذّ وهب له يهب بفتحهما ا ه بتصرف ، وإنا لنقول إن قول الناظم في غير هذا لدى الحلقى فتحاً أشع إلخ أن الحلقى لا تأثير له في فعل المفتوح الواوى الفاء ، ونص التسهيل ويلزم الكسر لسبب كالقترام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو ا ه .

فقوله : عند غير بنى عامر يشعر بأن بنى عامر لا يلتزمون كسر عين المضارع في هذا النوع .

قال أبو حيان في شرحه : وليس كذلك لأن ما فاؤه واو قانون كلى ، وبنى عامر إنما روى عنهم ضم عين يجد خاصة على الشذوذ مضارع وجد بالفتح لا أنه قانون كلى ، وأما غيره من الأفعال فهم موافقون لسائر العرب في كسر عين المضارع ا ه بإيضاح وتبعه في هذا الاعتراض صاحب فتح الأقفال .

قلت : للناظم جواب ظاهر وهو أن بنى عامر خرجوا عن الالتزام بضمهم تلك الكلمة الواحدة وهى يجد ، فإن غيرهم يلتزم كسر ذلك النوع لفظياً أو تقديرأ ، ولا يخرجون عن الالتزام أصلاً فإنهم يقولون يجد بالكسر وهم لم يلتزموا ذلك في كل ملدة من مواد هذا النوع ، لأنهم ضموا يجد فصدق عليهم أنهم لم يلتزموا الكسر لخروجهم عنه إلى الضم في جيد ، إلا أن ظاهر قول القاموسى يجده بالضم لا نظير لها أنها لغة عامة العرب ، أى كلمة أو لفظة لا نظير لها ،

ونص غيره كصاحب التحقيق والبغية وشراح التسهيل أنها لغة
بنى عامر .

ولعل مراد القاموسى أنها لغة لا نظير لها ، ومن أمثلة فعل
المفتوح الواوى الفاء المكسور مضارعه : وثب يثب ، ووجب يجب ،
ووقب يقب ، وولج يلج ، ووهج الحر يهيج ، ووأد الطفلة يئدها ،
ووتد الوتد يتده ، ووطه يطده ، ووجده يجده عند غير بنى عامر ،
ووخذ البعير يخذ ، وورد الماء يرده ، ووصد الباب يصد ،
ووعده يعده ، وفد اليه يفد ، ووقد النار يقددها ، ووكد يكد ،
وولد يلد ، ووقذه يقذه بالمعجمة .

ووتره يتره ، ووجره يجره ، ووزره يزره ، ووخزه يخزه ،
ووكزه يكره ، ووجس يجس ، ووكسه يكسه ، ووقص غنقه يقصها ،
ووفض فى سيره يفض ، وومض البرق يمض ، ووطط عليه يخط ،
ووقطه يقطه ، ووهطه يهطه ، ووهده يهده ، ووشط الفأس يشطها ،
ووعظه يعظه ، ووجف يجف ، وورف الظل يرف ، ووصفه يصفه ،
ووقف يقف ، ووكف السقف يكف ، وودق المطر يدق ، ووسق يسق ،
ووعكه يعكه ، ووأل اليه يئل ، ووبلت السماء تبل ، ووصله به يصله ،
ووصل يصل ، ووغل يغل ، ووكله يكله ، ووجم يجم ، ووسعه يسمه ،
ووشمه يشمه ، ووصمه يصمه .

ووصم العود يصمه ، ووضم اللحم يضمه ، وونم الذباب ينم ،
ووتن يتن ، ووجن الثوب يجنه ، ووزنه يزنه ، ووضنه يضنه ،
ووحى يحى ، ووخاه يخيه ، ووداه يديه ، ووسى رأسه يسبعه حلقه
بالموسى ، وميم الموسى زائد ، وعند الفراء أصل والوزن فعلى من
ماس .

ووشى الثوب يشيه ، ووشى به يشى نم ، ووصاه يصيه ،
ووعاه يعيه ، ووفى يفى ، ووقاه يقيه ، ووكى القرية يكيها ،
وونى ينى ، ووهن يهى ، وهكذا مثل ذلك سواء كان متعدياً أو لازماً
كما رأيت تكسر •

وتحذف الواو ما عدا فعلاً واجداً ضم وهو وجد بالفتح يجد
بالضم فى لغة بنى عامر كما مر ، مع أن أصله يجهد بالكسر ولأجله
حذفت الواو مع الضم والمشهور فيه الكسر كما مر ، وهو قليل لكراهة
الضمة بعد الياء ، ولم يوجد غيره ، وقصر الفراء الحذف على المتعدى
من ذلك النوع فاسد بدليل : ورود الحذف فيه كما فى اللازم •

وقد مر عن صاحب بغية الآمال اشتراط عدم كون اللام حرف
حلق ، فإن كان حرف حلق فالفتح وحذف الواو إلا فى ولغ بفتح يلغ
بكسر ، والمشهور يلغ بالفتح ، وجاء يألغ بالفتح ويولغ بالفتح ، وسبق
الكلام على ذلك ، وإنما لم يفتحوا عين ذلك النوع ليخالف لفظ المضارع
لفظ الماضى ، لاختلاف معنييهما ، ولم يضموه لأنه لو ضم لثبتت
الواو ، وإذا ثبتت ثقل اللفظ لثقل واوه بعده ضمة وكسر لتحذف
الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، فيخف اللفظ بحذفها ، والواو مع الياء
ثقل ، ومع الضمة أثقل وحذفت فى يجد بالضم حملا على الكسر
تنبيهاً على عروض الضم وشذوذه ، ولثقل الواو مع الضمة بعدها ،
وقد علم مما مر أن الواو حذفت فى نحو يعد استثقالا لوقوعها
ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، والفتح والكسر ضدان ، والواقع
بين ضديه مستثقل ، وكذا الياء والكسرة ضدان للواو الواقع بين
ضديه مستثقل ، لأن الياء والكسرة مخالفتان لها فحذفت طلباً للخفة •

وأيضاً الواو كالضمة ، وكأنها وقعت الضمة بين كسرتين ، لأن
الياء كالكسرة ، وذلك ثقل بل الضمة ثقيلة بعد الكسرة ، وإن لم تكن
كسرة بعدها ، ولذلك أهمل فعل بكسر الفاء وضم العين ، وأيضاً الباء

في تقدير كسرة ، بل كسرتين ، فالواو بين كسر الياء المذكورة وبين الكسر بعدها ، والواقع بين ضديه ثقيل ، وعبارة الجار بردي في شرح ابن الحاجب : أن الواو من جنس الضمة ، وتقدر بضميتين ، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ، ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه مستثقل ، فوجب الفرار منه ، ومنه يعلم معنى شراح مراح الأرواح .

فإن قيل : لم حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية ؟

قلنا : للزوم الثقل وهو إما الخروج من الكسرة التقديرية أى لأن الياء في تقدير الكسرة الى الضمة التقديرية ، لأن الواو في تقدير الضمة ، وإما الخروج من الضمة التقديرية الى الكسرة الخالصة ، وهو كسرة ما بعد الواو .

قلت : أو للزوم الخروجين معاً ؟

وقيل : إنما تحذف الواو اذا وقعت بين ياء وكسرة ، لأن الكسرة من الياء ، فكان الكسر بعد الواو ياء فكأنه اجتمع واو وياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فلو قلبت الواو ياء لاجتمعت ياءان بعدها كسرة ، وذلك كثلاث ياءات ، فوقع الإلغال بالحذف ، وإنما حذفت الواو من المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بالتاء ، مع أنه لم تكن فيه ياء مع كسرة حملا على المبدوء بالياء طرداً للباب نحو : أحد ونعد وتعد ، ولو قيل : أوعد ونوعد وتوعد بإثبات الواو لاختلف المضارع ، تارة كان بالواو ، وتارة بلا واو ، فحمل ما لا علة فيه على ما هي فيه ليستمر الباب ، ولأن الواو في تقدير ضمة وبعدها كسرة ، والانتقال من الضم الى الكسر ثقيل لا يكون أصلا ولو في الفعل .

وأما ضرب بالبناء للمفعول ففرع ضرب بالبناء للفاعل ، وقيل :

لأن الهمزة والياء والنون مبدلة من الياء ، لأن فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ وفعلنا مبنية على فعل ، أى التكامل والخطاب بعد الغيبة ، وإنما لم يرفعوا الثقل بحذف الياء أو الكسرة ، لأنهم لو حذفوا الياء لم يعلم أن اللفظ مضارع ، والياء علامته ، والعلامة لا تحذف ، وللزوم الابتداء بالساكن ، فيلزم تحريك الواو الساكنة ، أو جلب همزة الوصل ، ولو حذفتم الكسرة لتوالى ساكنان •

وأيضاً انياء تقارب الكسرة ، والفصل بين القريين قبيح ، فحذفت الواو لئلا تقصّل بينهما ، فقد علمت أن الواو تثبت إذا وقعت بين ياء وفتحة أصلية كوجل بكسر الجيم يوجل بفتحتها ، ووجل يوجل إذا وقع في طين يضطرب فيه لخفة الفتحة نحو : (لا توجل إنا نبشرك بغلام حلیم) هذا هو الجيد ، وجاء يلجل بقلبها ألفا ، وييجل بقلبها ياء ، وييجل كذلك ، وكسر حرف المضارعة •

وزعم أبو زيد الأنصاري : أن هذا يجوز في جميع يفعل المفتوح مما فاءه واو : كولغ يوانغ ويألغ وييلغ ، ويقيس ذلك ، وإنما حذفتم في يلغ ويضع ونحوهما مما أصله الكسر ، وفتح لحرف الحلق مع وقوعها بين ياء وفتحة ، لأن الفتح ليس أصلاً بل عارض ، وقد كان مكسوراً فحذفت ، ثم عرض الفتح وبقي الحذف ، أو لأن الفتح ثقل كالكسرة لنيابته هنا عن الكسر ، وحذفت من يذر مع أن لا حرف حلق فيه ، لأنه بنى على يدع ، وفيه حرف الحلق وهما بمعنى ، والعرب لم تنطق لهما بماض ، أو نطقت به نادراً ، وإن وقعت بين ضمة وكسرة لم تحذف ونحو : يوعد مضارع أو عد ، كأكرم ، لأن الواو الساكنة بعد ضمة كالإشباع للضمة ، فيقل الثقل ، وإن وقعت بين ياء وضمة لم تحذف كوضؤ يوضؤ ، وإن كانت الضمة أثقل من الكسرة •

ولأن باب فعل بالضم مضارعه على بناء واحد ، وهو يفعل بالضم ،

فلم تحذف واوه لئلا يدخله التغيير عن ماضيه بحذف الواو ،
ويكون الصحيح على يفعل ، والمعتل الفاء بالواو على يعد بحذفها قاله
الفارسي ، وأيضا وقعت فيه الواو بين موافق ومخالف ، فعادلت
الموافقة المخالفة ، وقد قيل انما لم تحذف من يواعد مضارع
أواعد مع أنه أثقل من مضارع وعد من حيث ضم ياء يواعد ، وفتح
ياء يعد ، لأن الأصل يؤواعد بهمزة أواعد بين حرف المضارعة
والواو ، فلما حذفوها لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا وهو
الواو ، لئلا يجتمع إعلالان ، ولأن تلك الهمزة فاصلة تقديرا
فكان الواو لم تقع بين ياء وكسرة قاله صاحب بغية الآمال •

قلت فيه : ان الثقل راجع الى اللفظ والصورة ، فتعليل إثبات
واو يواعد مضارع أواعد بفصل الهمزة تقديرا ضعيف ، لأن الواو لو لم
تقع بين الياء والكسرة تقديرا لكنها واقعة لفظا ، والنظر اليه ،
وكذا التعليل بأنه لو حذفت لاجتمع إعلالان على الكلمة ، لأنه ينتقض
بنحو : يودع ويورع ، فالحق تعليل عدم حذفها بأن الضمة قبلها
تعزدها •

قيل : ولا سيما أن الحركة مقدرة بعد الحرف فيما جرى أمرهم
عليه ، مع أن فعل في هذا يعنى الثلاثى أكثر من غيره ، أى ما فوق
الثلاثى ، فلكثرته وقع فيه التخفيف بحذف الواو ، وقد شرطوا لحذف
الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في الفعل ، كون الفعل ثلاثيا ، وإذا
اشتراط من اشتراط أن تكون الياء مفتوحة ، لأن الفتح لازم للثلاثى ،
ولم يذكر أحد الحذف في غير الثلاثى •

وإن قيل : لا فائدة في ذكر الفتح ، لأن الياء المضمومة لا تقع الواو
بينها وبين الكسرة ؟

قال : لأن مثل يوعد حذفت منه الهمزة ، والمحذوف لملة كالموجود ، فهو فاصل تقديراً ، فلا يصح الاحتراز عنه نحو : يوعد مضارع أوعد ، فكلامه ساقط ، لأن من ذكر الفتح واشترطه أعطى قاعدة كلية في الثلاثي ، تتناول باب فعل وفعل بالفتح والكسر ، فأخرج نحو : يوعد مضارع أوعد ، فذكر الفتح عبارة عن الثلاثي لا احترازاً عن الضم ، فضلاً عن أن يقال لا فائدة فيه ، ولو لزم ذلك .
والثقل فيه راجع الى اللفظ كما رأيت .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى الفارسي : إذا كان الحاصل لهم على الحذف الاستئصال ، وقد تقرر أن الضم أثقل من الكسر ، والواو أثقل من الياء ، فلم لم تحذف من نحو يوضؤ بجامع الثقل ؟

فأجابه الفارسي : بأن فعل بالضم لزم طريقة واحدة ، فكروها أن يأتى مرة يفعل باثبات الفاء والضم يعنى فى الصحيح كىظرف ومرة يعى بحذف الفاء وبالضم ، يعنى فى المعتل الفاء لو حذفوها وقالوا يوضؤ ، ولم يقولوه ، وغرموا على نفيه ، بخلاف فعل فإنه جاء مختلفاً ، فحذف الواو تغيير ، والتغيير يأنس بمثله ، وهو جواب صحيح مأخوذ من قول الإمام ، قالوا وضؤ يوضؤ ، ووضع يوضع ، فأتّموا ما كان على فعل أى بالضم ، كما أتّموا ما كان على فعل أى بالكسر ، لأنهم لم يجدوا فى فعل أى بالضم مصرفاً الى يفعل أى بالكسر ، كما وجدوا فى باب فعل أى بالفتح نحو ضرب وقتل وحسب .

فلما لم تدخله هذه الأشياء ، وبجرى على مثال واحد سلموه فكروها الحذف لئلا يدخل فى باب ما يختلف يفعل منه ، أى المضارع منه ، فالزموه التسليم ، ولعله أراد بقوله : فأتّموا ما كان على فعل إلخ أنه اذا كان الحامل على الحذف الثقل ، فلم تركوا الثقل إلا عظم ، وألحقوه بباب الأخف وهو فعل بالكسر فى إثبات الواو ،

وهو المراد بالإتمام ، فأجاب بأنه لا يتصرف فعل بالضم عن طريقته ، فكرهوا الحذف لئلا يدخل في باب التصرف بالحذف ، ونعلم من ثقل يوضو أن العدول في الواو الواوى الفاء الى الكسر دون الضم موجب ارتكاب الأخف ، لأن الكسر أخف من الضم ، مع أنه تقرر عند كثير كما مر أن الأصل في مضارع المفتوح الكسر ، وحذفت أيضاً في الأمر تبعاً للمضارع .

وقيل : لأنه بعضه كوعد يعد عد ، ووزن يزن زن ، وتحذف من المصدر المبني للهيئة على فعله بكسر الفاء ، حملاً على المضارع كعدة أصله وعدة بتاء كقاء جلسة بفتح الجيم بكسر الواو وسكون العين ، فحذفت الواو وحركت العين بحركتها دلالة عليها ، وحذفت التاء أى تركت ، وجيء بتاء عوضاً عن الواو ، ولكونها عوضاً لا يجتمعان ، وإذا اجتمعا فليست التاء عوضاً أو لم تحذف تلك التاء ، بل أبقيت وجعلت عوضاً بعد حذف الواو بعد ما كانت غير عوض قبل حذفها ، أو الأصل وعد بكسر فسكون فجىء بالتاء عوضاً ، وقد مر أن شرط حذف الواو من الفعل كسر عين مضارعه ، وأنه لو فتحت لم تحذف لخفة الافتح فتثبت في نحو يوعده بالبناء للمفعول الافتح ما بعدها وضم ما قبلها ، وشذ حذفها في يدع ويذر مبنيين للمفعول من وجهين : ضم الياء وفتح العين .

وحمل على فعل الفاعل وسهله أن هذه الواو لم ينطبق بها إلا نادراً كما بسطته في محله ، وشذ يسع من وجهين : كسر ماضيه وفتح مضارعه ، قاله في التصريح ، وظاهره أن الحذف في يسع مجرد شذوذ ، وقيل : قياس ، لأن أصل مضارعه الكسر ، وأنه من باب ورث يرث بدليل وروده محذوف الواو ، واو كان ماضيه مكسوراً ، ولكن فتح للحلقى ، فانشذوذ في كسر مضارعه تقديراً لكون ماضيه مكسوراً قياسه فتح مضارعه ، وفي قول التصريح كسر ماضيه بحث ، لأن المدار

على كسر عين المضارع ، ولعله أراد أن الأصل باب وعد يعد ،
لاباب ورث يرث ، ومن قاس يسع على ومق يمح بالكسر فيهما فباطل
قياسه ، لأن ومق ويمق شاذان ولا يقاس على الشاذ .

ولا تحذف من اسم غير مصدر ، لأن التصحيح أولى بالأسماء
فنعول في مثل يقطين من الوعد : يوعيد ، وشذ حذفها في رقة اسما
للفضة المضروبة ، وفي حشة للأرض التي لا أنيس بها ، وهما اسمان ،
وكذا جهة عند بعض اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر ، وفي لذة
أى ترب وهو قيل صفة للمذكر ، فيجمع بالواو أو الياء والنون
فللمؤنث ، فيجمع بالالف والتاء ، ولم يحفظ حذفها في فعله صفة
إلا فيه .

وشرط حذفها من الفعلة مصدراً أن لا تكون لاهيئة خوف التباس
بغيرها ، وأما نحو : عدة وزنة فليس من الهيئة معنى ، ولو كان على
وزنها ، فمع نشدة ، وشذ إتمام فعلة مصدراً لقولهم وترت
العدد والصلاة جعلتهما وترأ ، ووترته أنقصته حقه ، وتره
بكسر الواو .

ومن العرب من يثبت واو فعلة المصدر : كعدة ووثبة ووجهة ،
وقيل : وجهة اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر ، فلا شاهد فيه ،
وقيل : مصدر ثبتت فيه شذوذاً والمسوغ له أنه لا فعل أه ثلاثي ،
فالمراد أنه اسم مصدر توجه واتجه ، ورجح الشلوبين أن جهة
مصدر لا اسم ، لأن الاسم لا يحذف منه إلا شذوذاً ، ولا يحمل
عليه ، وقد تقترح عين هذا المصدر المحذوف الفاء لفتحها في
مضارعه : كسعة وضعة بفتح السين والضاد ، وكسراً في لغة ، وبالكسر
قرأ بعض التابعين : (ولم يؤت سعة من المال) وقد تضم ، ولو كسرت
في المضارع : كوصله صلة بضم الصاد ، والمشهور الكسر .

وقد تضم عين فعلة من فعل المضموم كوقح قحة بضم القاف ،
أى قل الحياء منه ، وانما تحذف الواو لا الياء ، وشذ كما مر
يئس بياء المضارعة فهمة أى نقطع رجاءه وكسر عينه ان كسرت شذوذ
آخر ، وكذا يئس بياء المضارعة فباء موحدة ضد الرطوبة ، وقد
قل إن المضموم فى الفعل لا تحذف فاؤه إلا يجد فى لغة عامرية
والمكسور أن كسر مضارعه حذفت كومق يمق ، وإن فتح فقد تحذف
كيسع ، وقد لا تحذف كيوبجل وإن فتح وكسر جاز حذفها وعدمه
كوله بالكسر يوله بالثبوت والفتح ، ووله بالفتح يله بالكسر ، والحدف
وهذه فى وله لغة قليلة .

وقد تحذف الواو من الفعلة المصدر ولا يعوض التاء مطلقا ، ونسب
لسيبويه وأجازته بعض مع الإضافة لقيامها مقام التاء ، وعليه
الغراء وعليه قوله :

✽ وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا ✽

بدون ألف بعد الدال إلا ألف آل ، أو هو بالألف غير ألف آل ،
فهو جمع عدوة أى جهة .

وأما فعل المفتوح العين المعتل العين بالياء فانه يلزم كسر فائه
فى المضارع نقلا من عينه لمناسبة ما بين الياء والكسرة ، سواء كان
لازماً كجاء يجىء ، وفاء يفىء ، وقاء يقىء وخاب يخيب ، وراب يريب
أى شك ، وثاب يشيب ، وطاب يطيب ، وغاب المتاع يعيب أى صار
ذا عيب ، وغاب يغيب ، وبات يبيت ، وراث يريث ، وعاث يعيث ، وهاج
يهيج ، وتاح يتيح ، وزاح عنه يزيع ، وساح الماء وغيره يسيح ،
وصاح يصيح ، وشاخ يشيخ ، وباد يبيد ، وحاد يحيد ، وزاد
يزيد ، وفاد يفيد ، وماد يميد ، وخار له يخير ، وسار يسير ، وصار

يصير ، وطار يطير ، وعار الفرس يعير ، وخاس يخيس . وجاشت
النفس تجيش ، وطاش السهم يطيش ، وعاش يعيش ، وحاص عنه
يحيص ، وآض يئض .

وباض الطائر يبيض ، وحاضت تحيض ، وغاض الماء يغض .
وغاض يفيض ، وذاع الخبر يذيع ، وشاع يشيع ، وراع الزرع يريع ،
وضاع يضيع ، وزاغ عنه يزيغ ، وحاف يحيف ، وحاق يحيق ،
وضاق يضيق ، ولاق يليق ، وسال يسيل ، وعال يعيل ، وقال يقل ،
أى نام فى نصف النهار .

ومال يميل ، وآمت المرأة تثيم ، ورام بمكانه يريم ، وعام الى
اللبن يعيم ، وغامت السماء تغيم ، وهام على وجهه يهيم ، وآن يئن ،
وبان يبين وحان يحين ، ودان له يدين ، وران الذنب على قلبه
يرين ، وغان عليه يغين ، ولان يلين ، ومان يمين ، وتاه يتيه .

أو كان متقدما : كجاءه يجيئه ، ورابه الأمر يرييه ، وغاب زيد المتاع
يعيبه ، ولاته حقه يليته ، وغاثهم يغيثهم ، وزاده يزيده ، وشاد بنيانه
يشيده ، وصاد الطائر يصيده ، وضاره يضيره ، ومار أهله يميزهم ،
وماز الشيء يميزه ، وقاسه يقيسه ، وراش سهمه يريشه ، وخاط الثوب
يخيطه ، وغاضه يغضه أغضبه ، وباعه يبيعه ، وضافه يضيفه ،
نزل عليه ضيف فأضافه ، وعاف الشراب يعيفه ، وكال الشعر يكيله ،
وهال الدقيق يهيله ، وشام البرق يشيمه ، وضامه يضيمه ، ودانه
يدينه ، وزانه يزينه ، وشانه يشينه .

ولم يشذ من هذا النوع الذى هو فعل المفتوح ، الياى العين
شئ عند واحد من العرب على ما فى التسهيل ، وتبعه فى الكبير
والصغير صاحب فتح الأقفال .

وحمل في الكبير ييات الذي هو لغة في يبيت على أنه مضارع
بات المكسور العين : كخاف يخاف لا مضارع بات المفتوح العين ،
الذي مضارعه يبيت ، وعكس ذلك ينيل مضارع نال المفتوح لا مضارع
نال المكسور ، الذي مضارعه ينال .

قلت : وفيه نظر ، فانه قد شذ شيء يشاء بفتح الماضي
والمضارع ، ولا يقال ان شاء من باب فعل بالكسر ، فلذا جاء مضارعه
يشاء بالفتح كخاف يخاف في الواوى ، لأن قلبه على شئ بشين فهمزة
مفتوحة فألف يرده ، وأصل أمثلة ذلك النوع فعل يفعل بفتح عين
الماضى وكسر عين المضارع وسكون فائه مثل : بيع يبيع بفتح ياء
الماضى وكسر ياء المضارع المتوسطة وسكون الباء الموحدة قبلها ،
وقلبت الياء في الماضى ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، لأن الياء
كحركتين ، لأن الحركات أبعاض حروف العلة بناء على أن الحروف
أصول للحركات ، وذلك كأربع حركات ، لأن ما قبلها متحرك ،
وما بعدها متحرك ، وهى كحركتين وذلك ثقل ، فأبدلوها بأخف الحروف
وهو الألف ، ولكونه أخف لم يدفعوا الثقل بإسكان الياء مع أن الإسكان
فقط أقل عملاً ، وأيضا لم يسكتوها لئلا يلتبس الفعل بالمصدر كما مر ،
ونقلت كسرة ياء المضارع الى ما قبلها ، فسكنت بعد كسرة ، قال في
الخلاصة :

لساكن صح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فعـلـ كـابن

ولكن اختلف في سبب ذاك النقل ، فقليل سببه ثقل الكسرة على
الياء ، وهو المشهور ، وقليل سببه أنه لما أعطت الياء في الماضى
باسكانها وقلبتها ألفا أعلوها في المضارع بالاسكان ، لئلا يكون أحدهما
صحيحاً والآخر معطلاً ، وهذا هو الحق ، لأن الياء المسكن ما قبلها
كالحرف الصحيح لا تثقل عليها حركة ، ألا ترى الى نحو : ظبى ،

ورمى ظهرت عليها الحركات جميعا فيه ، وعليه ابن جنى ، ومثل فعل المفتوح اليائى العين ومضارعه فعل المكسور الواوى العين ، وفعل المفتوح الواوى العين ومضارعهما : كخاف ويخاف وقال ويقول ، فأصل خاف خوف بالكسر تحركت الواو بعد فتح قلبت ألفا ، وكذا أصل قال قول بالفتح قابت الواو ألفا لتحركها بعد فتح ، وأصل يخاف يخوف بفتح الواو ، ثقلت بالفتح فنقل للسكان قبلها ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتح أو نقل ليكون واسطة لإعلاها بالإسكان والقلب ألفا ، لكون الماضى أعل كذلك .

وانما ثقلت الفتحة لأنها حركة بنية على حرف علة لا تتغير بالإعراب ، وأصل يقول يقول بالضم ثقل على الواو ، فنقل للسكان قبله فسكنت ، وأبقيت لوقوعها بعد ضم أو نقل ، ليكون المضارع معتلا بالإسكان كما اعتل الماضى ، ويقال : ان الضم لا يثقل لسكون ما قبل حرف العلة ، وكذا يقال فى الفتح والكسر .

ويجاب : بأنهن ثقيات لأنهن حركات بنية لا يتغيرن بالإعراب ، وكذا فى فعل بالكسر اليائى العين ومضارعه : كهاب يهاب أصل هاب هيب بالكسر تحركت الياء بعد فتح ، قابت ألفا وأصل يهاب يهاب يهيب بسكون الهاء وفتح الياء بعدها ، نقلت فتحة الياء الى الهاء لثقلها عليها ، أو ليعل بالإسكان والقلب كالماضى ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتح ، وكذا فعل يفعل بضمهما من المعتل العين ، كطال يطول ضد قصر ، فأصل طال طول بالضم تحركت به الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وأصل يطول يطول بضمها نقل للطاء لثقله على الواو ، أو ليعل كالماضى بالإسكان .

قال ابن جنى : لولا إعلال الماضى لم يعل المضارع من كل أجوف ، ألا ترى أن يبيع وقول أصلهما يبيع ويقول ، وأصل يخاف ويهاب يخوف

ويهيَّب ، وأصل يطول يطوُل ، وهذه الصيغ لا توجب إعلاالا ، لأن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح ، ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها ، إنما هو : بَيَّعَ وَقَوَّلَ وَخَوَّفَ وهيَّبَ وطوُلَ اعتلت لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، فسلب ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات ، فقلبت ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، أعطوا المضارع اتباعاً للماضي ، فنقلوا الكسرة والضمة الى ما قبلهما وأسكنوا الياء والواو ، فسلمت الواو في باب يقوله ويطول ، وقلبت الواو والياء ألفين في باب يخاف ويهاب لتحركهما في الأصل ، وهو مثلاً يخوَّفَ ويهيَّبُ بفتحهما بعد سكن وانفتاح ما قبلهما الآن أى في حين نقل الفتح لما قبلهما ، ولأنهما قد اعتلتا في هاب وخاف ضرورة هذا هو الذى عليه حذاق أهل التصريف .

وأما من ذهب الى أن يقول ويبيع ونحوهما إنا استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء ، فنقلت الى ما قبلهما فسكننا فغير معبوء بقوله ، لأن الواو والياء اذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح ، فلم تستثقل الحركة أ . ه كلام ابن جنى .

والجواب : أن حركة البنية ثقيلة عن حرف العلة ، ولو فتحت للزومها ، والأفعال يحمل بعضها على بعض في الإعلال يعد الماضي حملاً على الماضي أو على المضارع ، والمضارع على الماضي أو على المضارع ، وفي الصحة لتجرى على أسلوب واحد ، فبطل اعتراض بعض على أبى الفتح بأن إعلال قال وأخواته لتحرك حرف العلة ، وانفتاح ما قبله لا أعرفه لغيره ، وأنهم إنما يقولون ذلك في نحو خاف وهاب .

واعترض هذا البعض عليه أيضاً في قوله : سلبت الحركات هرباً

من جمع المتجانسات ، بأنه ان أراد تجانس الحركات وحروف العلة والتجانس التجاور فغير صحيح ، لأن حرف العلة قد يتحرك في غير موضع نحو : لن يرمى ، ولن يغزو ، وإن أراد تجانس الحركات حسب فظاهر البعد وأنه إنما العلة عندهم أن حرف العلة بسلب الحركة من حيث الجملة ما أمكن ، وقد سلب الحركة بالإعلال ، وأن هذا هو الذى سمعه من الشيوخ ، وأن اضافة التجانس الى هذا اضافة ما يصح الاستغناء عنه ، هذا ما زعمه ذلك البعض المعترض .

والجواب : أنه لابد في إعلال حرف العلة في مثل هذا من سلب حركته ليقبل الإعلال ، واذا قلت مثلاً : دعوى ورمى ثقل اجتماع الحركات في المثل ، كثقل جمع المتنابرات فخفت الكلمة بإسكان حرف ، ولا يكون الأول لئلا يبتدأ بالسكان ، أو يجلب همز الوصل ، فإن كنا في الناقص أسكننا الثالث لأن الثانى يضبط الوزن ، ولأن الآخر أحق بالتغير ولأن التسكين بحرف العلة أحق ، أو في الأجوف أسكننا الثانى لثقله ، ويضبط وزنه مضارعه ، ولا يكون إلا مضموماً أو مكسوراً أصالة كلال وخاف ، أو نقلاً كقال وباع ، ولذلك ألزموا الضم في الوادى ، والكسر في اليائى ، إذ ذاك قياسهما ، وليحركا بما يجانسهما ، فلما سكن وفتح ما قبله قلب ألفا .

وعلة هذا الإعلال حركته التى أوجبت ثقله كما يشير اليه قول ابن جنى ، وهو أبو الفتح فقلبن ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فلولا اجتماع الحركات ما أعلت بالتسكين الموجب للقلب ، هذا هو المهيح فى كل ما قلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، ولما سكن الحرف قلب الى جنس الحركة قبله ، ولولا تسكينه اتعاضى عن القلب ، ولكان فتح ما قبله غير مؤثر فيه .

قال الفارسى فى الإيضاح : اذا سكن ما قبل الواو والياء اللتين

هما لآمان صحتا ، فجرتا مجرى الصحيح : كغزو وداو ونحى وظبى ،
لأنه اذا سكنت العين لم تجتمع الأمثال ، فاحتملت الواو والياء
الحركات لضعف ما قبلهما بالسكون ، وأن مراد أبى الفتح بالأمثال
الحركات كما يشير اليه كلام الفارسي أنفا ، وكما نص السعد أن
أصل : باع وقال مثلاً بيع وقول ، كرهوا توالى أربعة أمثال ، لأن الياء
والواو المتحركين بمنزلة حركتين كما مر ، فقولهم تحرك حرف العلة وانفتح
ما قبله ، فقلب ألفا فحمل بينة أبو الفتح وكذا يحمل قول الناظم
من ياء أو واو بتحريك أصل الخ •

وقوله في التسهيل : تبدل الألف بعد فتحة متصله اتصالاً أصلياً
من كل واو أو ياء تحركت في الأصل ، وهى لام أو بإزاء لام يحتمل
أن يكون معناه فيما ظهر أن الإبدال بعد زوال الحركة ، ولا يمنع من
هذا ، وإن كان بعيداً غوات اشتراط أصالة الحركة ، لأن قوله تحركت
ادعى أن الأصل حملة على الأصلية •

ثم قال : وتعل العين بعد الفتح بالإعلال المذكور ، كذا قال صاحب
تحقيق المقال ، وقد علمت مما مر أن ليس مراد أبى الفتح تجانس
الحركات وحروف العلة ، وأن قول ذلك المعترض وإنما العلة عندهم
أن حرف العلة إلخ ما مرّ عنه باطل ، ليت شعري أى وقت سلب
الحركة إن قال بعد صيرورته ألفاً فظاهر البطلان ، لأن الألف لا يقبل
الحركة فضلاً عن أن يسلبها ، وإن قال قبل ذلك فقد عاد الى ما أنكر ،
ومن قال بمقالته فليس من الشيوخ ، وقد قبض الله العلم بقبض أهله ،
ولا ترى واحداً إلا بعد اللذيا واللتيا •

وردّ ذلك البعض قول أبى الفتح أن إعلال المضارع تبع لإعلال
الماضى ، وأنه مذهب الحذاق ، وأن القول بأن الإعلال للثقل غير

معبوء به ، بل مذهب كثير من المتأخرين هو ما رده أبو الفتح ، وقال :
إنه غير معبوء به •

قال ابن مالك :

لساكن صح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فـ فل كـ ابن

واستدلله ببيت الناظم باطل ، لأن غاية ما فيه النقل من حرف
العلة وهو محتمل للماضى والمضارع والأمر وغيرها ، ولأن يكون
النقل فى المضارع للثقل أو لاتباع الماضى فى الإعلال ، وإنما أنكر
أبو الفتح القول بالثقل ، والصحيح أنه للحمل على الماضى ، وإنما أشار
أبو الفتح بقوله هذا هو الذى عليه حذاق أهل التصريف الى مذهب
من قال : إن الإعلال فى المضارع اتباع له فى الماضى ، محترزاً به عن
مذهب من يقول إن الماضى أعل لإعلال المضارع ، وأن الأصل يبيع
ويقول بكسر الياء وضم الواو ، فنقل ذلك مخفف بالنقل الى ما قبلها ،
فلما لزم هذا النقل للخفة لزم إعلال بيع وقول بالفتح بإسقاط الفتح
لثقله لما مرّ أو بنقله لما قبله بعد سلب فتحه فقلبتا ألفا دلالة على
أنهما كانتا متحركتين والأكثر فى الماضى اليائى العين الفتح نحو : باع ،
وفى الواوى العين الفتح كقال ، فلا يعترض بأنه يكون الثقل فيهما ،
فالتخفيف له لا تبع للمضارع •

ويناسبه أن المضارع أيضاً أسبق معنى ولو سبقت مادة الماضى ،
وسكتا بدون قلب فى نحو : غزوت ورميت لأنه موضع لا تحرك فيه
اللام ، وأصلها فى هذا الموضع السكون ، وإنما تقلبان ألفا اذا كانتا
متحركتين فى الأصل وفيه نظر لأنه لا يصار أن أصل غزا غزوّ بفتح
الزاي والواوى •

قال سييويه : اذا كانت الواو والياء قبلها فتحة أعلت وقلبت ألفا كما أعلت وقبلها الضم أو الكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل ، وقبلها الضم أو الكسر ، فاذا اعتلت قلبت ألفا فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو ، حيث اعتلتا مما بعدها : كرمى ويرمى ، وغزا ويغزى ، والرمى والمغزى •

وأما نحو : غزوت ورميت فجاء على الأصل كما رأيت فتراه يقول بالاتباع في الإعلال ، وقال أيضا في إعلال باب ودار ونحوهما : يعتل في انفعّل لأنه ذلك البناء ، وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرمى ، وربما جاء على الأصل كما يجيء فعل من المضاعف على الأصل اذا كان اسما ، وذلك قولهم : القودة والحوكة والخونة والجورة ، وأما الأكثر فالإسكان والاعتلال ، فانظر الى قوله : متحركة في الأصل ، وقوله : وأما الأكثر فالإسكان والاعتدال صريح في أن القلب إنما هو بعد الإسكان ، والله أعلم قاله صاحب تحقيق المقال •

وأما فعل المفتوح المعتل اللام بالألف المنقلبة عن الياء ، فإن مضارعه مكسورة عينه لمناسبة الياء ، سواء كان متعديا كأتاه يأتيه ، ويرى السهم يبريه ، وينى البيت يبنيه ، وثنى الحبل يثنيه ، وجزاه على عمله يجزيه ، وجنى الذئب يجنيه ، وحوى الشيء يحويه ، وخصى التيس يخصيه ، ونخى الشيء يخفيه أظهره وما أخفاه ، فمعناه ستره وقيل : وأظهره أيضا ، وقد بسطت هذا في غير هذا الشرح ، وبالأوجهين فستر : (أكاد أخفيها) •

ودراه يديره علمه ، ورثى الميت يرثيه ، ورقاه يرقيه ، ورماه يرميه ، ورواه يرويه ورقاه الماء يرقيه رفعه ، وزواه يزويه ،

وسباه يسبيه ، وسدى الثوب يسديه ، وسفت الريح التراب تسفيه ،
وسقاه يسقيه ، وشراه يشريه ، وشفاه يشفيه ، وسوى اللحم يشويه ،
وصلاه يصليه وطفى البعير يظليه ، وطوى الصحيفة يطويها ،
وعصى يعصى ، وفداه يفديه ، وفراه يفريه ، وفلى رأسه يفليه ،
ووخاه يخيه ، ووداه يديه ، ووسى رأسه يسيه ووشى الثوب يشيه ،
ووصا يصيه ، ووعاه يعيه ، ووقاه يقيه ، ووكى القربة يكيها ،
ونماه ينميه رفعه •

وقرى الضيف يقره ، وقضاه يقضيه ، وقلى الحب يقليه ،
وكفاه يكفيه ، وكواه يكويه ، ولواه يلويه ، ونواه ينويه ، وهجى
الحروف يهجيها ، وهداه يهديه ، أو لازما كهدى يهدى بمعنى اهتدى ،
ومنه قوله تعالى : (أفمن يمشى مكباً على وجهه أهدى) أى أشدّ هدى
أى اهتداء ، وكأتى اليه يأتى ، وأوى يأوى ، وأنى يأنى أى حان ،
وأنى الماء يأنى انتهى حره ، وبكى يبكى ، وثوى بالمكان يثوى ،
وجرى يجرى ، وجزى عنه يجزى ، وخوى يخوى ، ورثى للميت يرثى
رق له ، وزرى عليه يزرى ، وزنى يزنى ، وسرى يسرى ، وعوى الذئب
يعوى ، وغشت نفسه تغشى ، وغلت القدر تغلى ، ومشى يمشى ،
ومضى يمضى ، ومنى يمنى ، وهذى السكران يهذى ، وهمى المطر
يهمى ، وهوى يهوى ، ووحى يحى ، وونى ينى ، ووهى يهى ، ووشى
يشى نم ، ووفى يفى •

وأصل الألف فى ذلك كله ونحوه ياء مفتوحة سلبت فتحتها ،
فقلبت ألفاً لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، وتفتح الياء
لموجب فتح ، وكذا الواو مثلها ، فدعا أصله دعوا تحركت وانفتح
ما قبلها فقلبت ألفاً ، ويقال : الزيدان رميا دعوا بأثباتهما مفتوحتين لألف
الاثنين ، فتقلب الألف فى المضارع ياء فى اليائى ، كما رأيت وواو فى
الواوى كدعا يدعوا ، ودنا يدنو •

ويلزم اليائي الكسر مناسبة للياء كما مرّ ، والواوى الضم مناسبة للواو ، ولم يجيزوا في اليائي الضم لئلا يلتبس بالواوى ، وفي الواوى الكسر لئلا يلتبس باليائي .

وأما ينمو وينمى ، ويحنى ويحنو ، ويأنى ويأنو ، ويظمو ويظمى ، وتذرى الريح وتذرو ، وترثى وترثو ، وتهى وتهمو ، فمن تعدّد اللغات فيحنو مثلاً مضارع حنوت ، ويحنى مضارع حنيت وهكذا ، كما أن المعتل العين بالياء أو بالألف كذلك .

وأما نحو يفوح ويفيح ، ويهور ويهر ، ويطوح ويطيح ، فاليائي مضارع للغة اليائي ، والواوى للواوى .

وقول أبى عبيد في كتاب الغريب : لحيته ألحوه خطأ لأن مضارع لحيت ألحى وأما الحو فمضارع لحوت ، ولا يقال إنه استعمل تداخل اللغتين ، لأنه صنف هذا الكتاب في هذا النوع ومقصوده التمثيل لما هو فيه ، وظاهر إطلاق النظم لزوم كسر عين مضارع فعل المفتوح المعتل اللام بالألف المنقلبة عن الياء مطلقاً ، وقيدته في التسهيل بأن لا تكون عينه حرف حلق تبعاً لابن سيدة فإن كانت حرف حلق وجب الفتح عند ابن سيدة لمكان حرف الحلق نحو رأى يرى ، وسعى يسعى ، ونأى ينئى ، ونهى ينهى ، وما جاء منه بالكسر فشاذاً : كبغى يبغى ، ونعى ينعى .

وقال أبو يحيى : الفتح في ذلك محفوظ : كرعى يرعى ، ونحى ينحى ، ولحى يلحى في لغة ، والأصل الكسر وعليه فيبنى وينمى غير شاذين ، ويحتمل أن يشير في النظم الى ذلك التقيد الذى ذكره هو في التسهيل ، وابن سيدة بتمثيله بمثال خال من حرف الحلق عيناً ، وهو أتى ، وللإشارة الى ذلك أتى بالمثال ، وعدل عن أن يقول : أو

معتل اللام بالياء أو نحو ذلك ، مع قوله في الواوى الفاء والياءى العين :
ذا الواو فاء أو الياء عيناً فبذل الأسلوب لتلك الإشارة •

ثم رأيت صاحب تحقيق المقال قال قوله أو كأتى يعنى المعتل اللام بالياء ، وذلك اذا خلا من حرف الحلق ، ولذلك قيده بالمثال ، وعام من قوله ذا الواو فاء أن المعتل اللام بالياء الواوى الفاء يكسر بلا شذوذ ، ولو كانت عينه حرف حلق كوحى يحى ، ووحى يخى ، ووعى يعى ، ووهى يهى ، ونسب في التسهيل كسر مضارع فعل المفتوح اليائى اللام لغير طيبى ، وأما طيبى فروى عنهم إبدال الكسرة فيه فتحة ، والياء ألفاً نحو : قلا يقلاه الأصل يقليه ، فقلبوا الياء ألفاً بعد قلب الكسرة قبلها فتحة ، وأتى يأتى بفتح التاء بعدها ألف في المضارع كالماضى في الأصل ، يأتى بكسر التاء بعدها ياء ، فقلبوا الكسرة فتحة والياء ألفاً •

وهكذا فى مثل ذلك قاله الناظم فى شرح التسهيل بمعناه ، كما كانت لغتهم قلب ياء فعل المكسور العين بعد قلب الكسر فتحاً يقولون : بقى ورضى بفتح القاف والضاد بعدهما ألف تخفيفاً ، والأصل بقى ورضى بكسر القاف والضاد بعدهما ياء ، وهكذا فى باب بقى ورضى مطلقاً •

ونازع الناظم بعض شراح التسهيل فيما ذكره بأنه إن كان أخذ لغة طيبى من قلى يقلى ونحوه مما نصوا على أن العرب شذت فيه ، فليس بجيد نسبة هذا القانون الكلى لطيبى ، لأن ما ورد مورد الشذوذ لا يجعل قانوناً كلياً ، لأن طيباً لم يرو عنهم فى مضارع رمى ، ومضارع فشى يرمى ويفشى بالألف والفتح ، وإن كان نقل ذلك عن أئمة اللغة أن لغة طيبى ذلك فكان ينبغى أن ينبه على ناقل ذلك من الأئمة المتقدمين ، وخصوصاً اذا كان غيره من أئمة عصره ، لم ينتقل ذلك ، ولا نعظم غيره من الصرفيين نقل أن ذلك لغة طيبى •

قلت : والحق عندي أنه حفظ أن ذلك لغة طيء ، ولم يأخذه من مجرد ورود قلى يقلى ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فلا يضرّ عدم نقل أهل عصره ذلك ولا عدم حفظهم له ، والتنبية على ناقل ذلك من الأئمة أمر استحسانى لا واجب ، وقد نص ذلك الشارح على ورود قلى يقلى ، وورود نحوه فبطل ادعاء فتح الأقفال أنه لم ينقل غير الناظم عن طيء إلا قلى يقلى •

وممن نص على اطراد ذلك في لغة طيء صاحب مراح الأرواح وشارحه ، قال صاحب المراح : وأما بقى يبقى ، وفنى يفنى ، وقلى يقلى ، فلفغات طيء قال شارحه : فإن قبيلة طيء يقلبون الكسرة التى قبل الياء فتحة ، ثم يقلبون الياء ألفاً طلباً للخفة ، لأن الفتحة والألف أخصر من الكسرة والياء كذا قيل •

والحق عندي أن كلام المراح غير دال على اطراد ذلك في لغتهم في كل مادة •

وقال السعد : قلى يقلى بفتحهما لغة عامر ، ولم يشذ من يائى اللام المفتوح العين الخالى من حرف حلق إلا الى يابى بفتح الباء فى الماضى والمضارع بعدها ألف ، وسره أنه بمعنى منع ومنع حلقى اللام ، ففتح عينه كما يفتح عين مضارع حلقى اللام كيمنع ، أو بمعنى امتنع ، ففتح لكونه بمعنى ما حرف حلق لأمه ، ولو كان امتنع لا يؤثر فيه حرف الحلق لكونه خماسياً •

واعترض ذلك بأن أبى لازم ، ومنع متعد فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر •

ويجاب بأنه قد تعدى وبأن الاختلاف بالتعدى واللزوم مع الاتفاق فى أصل المعنى لا يمنع كونه بمعناه فى الجملة ، بحيث يالحق

به في حكم وهو هنا الفتح ، وقيل : لأن أبى في اللغة بمعنى امتنع ، وامتنع فرع منع ، وقد وجد حرف الحلق في منع وفتح مضارعه ، فحمل عليه أبى يأبى ، وإن لم يوجد حرف الحلق فيه حملا للنظير على النظير ، لأنهم يجيزون حمل النقيض على النقيض ، فحمل النظير على النظير أولى .

وإن قلت : الألف من حروف الحلق فالفتح في يأبى لكون لامه حرف حلق لا شذوذ .

قلت : الصحيح أن الألف ليست من حروف الحلق ولئن سلمنا أنها حرف حلق لم نسلم أنها لام الكلمة حتى يقال الفتح لأجلها ، بل لام الكلمة هي الياء المنقابة عنها الألف ، والياء ليست حرف حلق ، ولو سلمنا أنها حرف حلق وأنها لام الكلمة لم نسلم أن الفتح لأجلها للزوم الدور ، لأن وجود الألف في يأبى ليس بأصل حتى يكون علة للفتح ، بل هو عارض موقوف على فتح العين قبلها ، لأنها ياء قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح لأجل الألف لزم توقف الفتح على الألف ، والألف على الفتح ، وهذا دور ، والدور محال ، لأن المتوقف عليه متقدم على المتوقف ، وقد فرضنا توقف كل من الفتح والألف على الآخر ، فيؤدي إلى تقدم الشيء على نفسه ، فالفتح فيه أصالة لا لأجل الألف .

وقد يجاب بأنه دور معي لأن توقف وجود كل إنصا هو على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز ، لأنه لا يؤدي إلى ما ذكر ، ويشير إلى هذا قول الجاربردي في شرح ابن الحاجب ، كأنهم لما علموا أن الياء تنقلب ألفا على تقدير فتح العين ، وسوغوا فتحها إذ يكون (ح) مع حرف الحلق ، أو حملوه على منع لأنه معناه .

ويجاب أيضا بأن الشرط وجود حرف الحلق في الماضي ، وهو

غير متوقف على الفتح ، فاذا سلمنا أن الألف حرف حلق ، فالفتح لأجنها ، لكن في كون الألف المنقلبة عيناً أو لاماً ، ما لا يخفى إنما هما منقلبتان عن العين أو اللام .

هذا وقد نقل ابن سيدة في المحكم أن قوماً قالوا في الماضي : أبى بكسر الباء بعدها ياء مفتوحة ، فيأبى بفتحها بعدها ألف مضارع له جاز على القياس ، وأما من يقول أبى بالفتح والألف فيستغنى عن مضارعه الذي قياسه يأبى بالكسر والياء ، بيأبى بالفتح والألف الذي هو مضارع أبى بالكسر والياء ، على أنه قد حكى في القاموس يأبى بالكسر والياء في المضارع ، وهو قياس أبى بالفتح ، فاذا قيل أبى يأبى بفتحهما أو بكسرهما فمن تداخل اللغتين ، وإذا علمت هذا ظهر لك بطلان قول من قال بشذوذ يأبى بالفتح كصاحب فتح الأقفال تبعاً لغيره .

قال في بغية الآمال قال بعضهم : إنما فتح يأبى لأن فاء همزة ، وهي من حروف الحلق ، وهذا غلط لأن حروف الحلق إنما تؤثر إذا كانت متحركة عيناً أو لاماً ، والهمزة في يأبى ساكنة ، وهي فاء فهي غير مؤثرة . . .

وأما فعل المفتوح المضاعف اللام فيكسر مضارعه فرقاً بينه وبين المفتوح المضاعف المتعدي ، فإنه يضم ، ولم يعكس الأمر بأن يضم اللازم ويكسر المتعدي ، لأن المتعدي تتصل به هاء الضمير المضمومة ، والكاف المضمومة كثيراً ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال من كسرة الى ضمتين : ضمة المضارع وضمة الهاء ، وهو ثقل غاية ، ولذا لم يشذ منه إلا حبه يحبه بالكسر فقط ، وهره يهره ، وعله يعله ، وشده يشده ، وبته ييته ، ونم ينم ، وأفعال تأتي وذلك مشروك فيه بالضم مع الكسر ، بخلاف اللازم ، فإنه لا تتصل

به هاء الضمير المذكورة ، ولا تلك الكاف المضمومة ، فكسر لأنه يلزم الانتقال من كسرة الى ضمة واحدة •

وهو ولو كان ثقيلاً لكن الانتقال منها الى ضمتين أثقل ، بل قيل الانتقال هنا من كسرة لضمة غير ثقیل لانفرادها ، مع أنها لا تلزم لأنها إعراب ، ولا يلتبس اللازم بالمتعدى ، ولذلك سهل ضمه على السنتهم ، فكثر المضموم منه منفرداً ومشروكاً بالكسر بحيث تبلغ أمثله فيما يأتى أكثر من اثنين وسبعين ، ولا يقال : قد تتصل باللازم هاء المصدر نحو : هذا الدّ بـ به زيد ، أى دّ بـ زيد هذا الدب ، وهاه غيره بالحذف والإيصال ، نحو : زيد هه عمرو أى هه إليه ، لأن ذلك قليل ، ولو قيل بقياس تعدى اللازم انى هاء المصدر ، ولو قال بعض بقياس الحذف والإيصال ، ولو مع كون المحذوف حرفاً خافضاً كما رأيت ، ولأن هذا الآخر الذى هو الحذف والإيصال فى نية الانفصال بالمحذوف ، لكن قد وجد الاتصال فى اللفظ والثقل منظور فيه الى اللفظ ، وانظر ما يأتى فى المتعدى ، وسواء فى كسر اللازم المضاعف كونه واوى الفاء أو غير واويها ، وكذا المتعدى المضاعف يضم ، ولو كان واوى الفاء ، ولا يؤثر فيهما حرف الحلق •

قال صاحب تحقيق المقال : إنما لم يؤثر الحلقى فى الواوى الفاء ، والمعتل العين ، والمضاعف اللازم والمتعدى ، لأن الفتح مع الحلقى للتخفيف ، والمعتل والمضاعف قد خفا بسكونهما ، فلا حاجة بهما الى تخفيف •

قال سيوييه فى عدم تأثير الحلقى فى المضاعف نحو : دع يدع ، وشح يشح ، وسح يسح ، لأن هذه الحروف التى هى عينات أكثر ما تكون سواكن ، ولا تحرك إلا فى موضع الجزم من لغة أهل الحجاز ، أو فى موضع تكون لام فعلت فيه تسكن لغير الجزم نحو :

رددن ويرددن وهذا أيضاً تدغمه بكر بن وائل ، فيلتقى ساكنان :
فلما كان السكون فيه أكثر جعلت بمنزلة ما لا يكون فيه إلا ساكناً ،
وأجريت على التي يلزمها السكون ، وزعم يونس أنهم يقولون : كم
يكع ويكع ، أجود يعنى بالفتح تخفيفاً لما كانت قد تحرك في بعض
المواضع جعلت بمنزلة يدع ونحوها في هذه اللغة بفتح الدال وتخفيف
العين ، وخالفت باب جئت يعنى فإنه يسكن تقول يجئن كما خالفته
في أنها تحرك ا هـ .

وقد قيل : إن أكم بالفتح جاء على لغة من قال كمت بالكسر
لا الملقى .

وقال الجوهري : وقد قيل : كم يكع كموعاً ، وحكى يونس :
يكع بالضم ، وقال سيبويه : يكع بالكسر أجود ، وهو كم وكاع فانظره
يعنى ما قاله يونس ، مع ما قاله سيبويه ، وهو الذى عليه الناس ا هـ
كلام صاحب تحقيق المقال .

ومثال اللزوم المضاعف : حنّ يحنّ اشتاق مثلاً ، وحن يحن
خرج صوته من أنفه في بكاء أو ضحك ، وتب يتب ، ودب يدب ،
وغب يغب ، ورث يرث ، وضج يضج ، وعج يعج ، وصح
يصح ، وكد يكد ، وند يند ، وصر يصر ، وفر يفر ، وكن عنه
يكن ، وهزت الريح تهز سمع لها دوى وبض الماء بيض ، وأطّ القت
يئط ، وغط النائم يغط ، وحف شعره يحف اغبر لبعد عهده بالدهن .

وخف الشيء يخف ، ودف يدف ، وزف يزف ، وهف يهف ،
وشف الدرهم يشف ، وطف يطف ، وعف يعف ، وقف شعره يقف ،
وحق الأمر يحق ، ودق يدق ، ورق يرق ، ونقت الضفدع تنق ، ورك
يرك ، وحل يحل ضد حرم أو بلغ محله الهدى .

وصل الدين بلغ أجله يحل ، وذل يذل ضد عز وزل يزل ،
وصل الحرف يصل ، وصل يصل غاب أو ضد اهتدى ، وصل
يقل ، وكل الميت يكل ولا ولد له ولا والد ، وكل من الشيء عيى ، وكل
السيف لم يقطع ، وتم الأمر يتم ، وجم الماء يجم ، وخم اللحم
يخم ، ورم العظم يرم ، وطم الأمر يطم ، وأن يئن ، ورن يرن ، وطن
يطن صوت أو بعد عن بلده .

قال صاحب التحقيق المقال : ومما ياترم كسر عين مضارعه اليائى
الفاء ونحو : يمن قومه يئمنهم صار ميموناً عليهم ، وهو كالصحيح
لا تحذف منه الياء فى المضارع ، لأنها أخف من الواو ، وقيل :
لأنها تفوت بمثلها ، فلذا قال بنو أسد : يجل بالابدال والكسر ، وهم
لا يقولون يعلم بالكسر للياء ، وقد حذفت شذوذاً فى مضارع
يئس ، قالوا : يئس وفى مضارع ييس ، قالوا : ييس وشذ فيه أيضا
ييس بالفتح جاء مضارعه بالكسر على الأصل ، وبالفتح شذوذاً هـ .

وجاء أيضا يئس بفتح الهمزة ، وحذف ياء الماضى ، ويئس
بقلب الياء ألفاً مع فتح الهمزة وكسرها ، نص عليه السعد ، وقد
رأيت أنت صاحب التحقيق قال : إنه جاء حذف ياء ييس بمثناة
فموحدة فى المضارع ، وقال بمجيئه أيضا على باثنا تبعاً لأبى حيان
فى شرحيهما على التسهيل ، فبطل ادعاء صاحب بغية الآمال ، والناظم
فى التسهيل : أنه لم يجىء حذف الياء إلا فى يئس بمثناة فهمزة .

وهكذا ادعى شارح الفصل كغيره قال : علة الحذف استئثار
اليامين مع الهمزة ، وهذا فى نفسه صحيح ، كما علق السعد الحذف
والقلب ألفاً بالتخفيف ، والمراد هو قوله : ومن ثم أى للاستئثار
المذكور لم تحذف فى غير يئس بمثناة فهمزة ، لأنها قد حذفت كما
علمت فى ييس بمثناة فموحدة .

وقال الخزى : إن الذين حذفوا ياء يئس بمثناة همزة لم يحذفوها إلا مع الكسرة ، وسببه زيادة الثقل مع الكسرة ، وقلته مع الفتح ، وجاء أيضاً يابس بياء مفتوحة من غير همزة على اعتبار القلب المكانى ، ثم تسهيل الهمزة وهو رواية البزى ، وعن ابن كثير من طريق أبى ربيعة فى هذا الفعل وبابه من نحو : استأيسوا ولا تأيسوا وغيرهما ، وحكم اليائى القاء فى فتح عينه فى المضارع للحلقى ، حكم الصحيح ، وربما جاء مع الحلقى مكسوراً وهو أغنى ما فاؤه ياء قليل جداً ، وقد قيل : إن فعل بضم العين لم يجىء منه ، ويرده وورد يسر أى سهل وأمكن ، ويسر احتقر ، ويتم الصبى مات أبوه .

الإعراب : الواو للعطف على الزم أو على الفتح ، وضعف العطف بها على أفرد وأضعف منه العطف على أحو أو للاستئناف ، وأدم فعل مبنى على السكون أصله أدم بسكون الدال وكسر الواو ، نقلت كسرة الواو للدال ، وحذفت لالتقاء الساكنين .

لساكن صح انقل التحريك من

ذى لين آت عين فعل كآبن

والفاعل مستتر وجوباً وكسراً مفعول به ، ولعين يتعلق بأدم أو بمحذوف صفة لكسراً ، أو يتعلق بكسراً ، فتكون لامه لام التقوية ، وفى تعلق لام التقوية بحث ذكرته فى النحو ، وذلك أن كسراً مصدر وعين مفعوله أى وأدم كسرك عين مضارع أضيف لفاعله وهو الكاف ، ونصب مفعوله وحذف فاعله ، أو استتر على خلاف فيه ، ونصب مفعوله على ما كان عليه ، ونون لعدم الإضافة .

وفى إعمال المصدر النون خلاف ، والمصدر ضعيف فى العمل ، فرع عن الفعل فى العمل فقوى بتلك اللام ، وسميت لام التقوية ، والكلام على زيادتها وعدم زيادتها بسطته فى النحو .

ويضعف عدم تنوين كسر وإضافته لعين واللام بينهما زائدة ،
ومضارع مضاف اليه ، ويلى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على
الياء ، والفاعل مستتر جوازاً على طريق الناظم وهى الحق ، والجملة
نعت المضارع ، والرابط بعضها وهو المستتر ، وكونها نعتاً لمضارع
هو ما عليه الشراح صاحب تحقيق المقال ، وأبو يحيى صاحب
فتح الأقفال وغيرهم •

والحق عندى التفصيل إن أبقينا لفظ مضارع على وصفيته ،
فالجملة حال من الضمير المستتر فيه ، أو من الموصوف المحذوف ، أى
فعل مضارع لوصفه بنكرة ، فلا يضر مجيء الحال منه وهو نكرة
أو صفة ثانية للموصوف المحذوف لا حال من مضارع ، لأن الصفة
لا تنعت على التحقيق ، ولو أجاز سيبويه نعتها ، والكلام على ذلك أطلته
في حاشية التمرين •

وإن أخرجنا لفظ مضارع عن وصفيته ، وغلبنا عليه الاسمية ،
فالجملة نعت ، ولا ضمير فيه لتغلب الاسمية عليه ، وهكذا فى مثل
ذلك ، وإذا رأيت بعض المحققين جعل شيئاً نعتاً لصفة فاحمل كلامه
على أنه نعت لهما باعتبار نيابتها عن الموصوف لا بالاستقلال •

وفعلا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وأشبع لتأتى الألف
أو فتح محذوف ، والموجود هو فتح للإشباع لا للإعراب خلاف فى
أمثال ذلك مطلقاً ، والتحقيق الأول والكلام على ذلك بسطته فى غير
هذا وذا بالألف خطأ فيما رأيت من النسخ نعت لفعلا ، وعلامة النصب
فيه الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، والموجودة خطأ فقط ، دليل عليها ،
إن جعلنا إضافة ذو بمعنى صاحب محضة ، وإن جعلت لفظية قد
أحال من فعلا ، وإنما جاز مجيء النعت والحال من فعلا لأنه اسم ،
وهو علم جنس على الفعل الماضى المفتوح العين ، وإنما جاز النعت

بذو ، وكونها حالا بمعنى صاحب ، لأنها في تأويل الوصف حتى قيل باستتار الضمير فيها ، لأنها في معنى مصاحب •

وذكر أبو يحيى أنه رأى ذو هو بالواو فيما رأى من النسخ ، وأنه خبر لمبتدأ محذوف أى هو ذو الواو وأن الجملة لا محل لها من الإعراب ، لأنها مستأنفة استئنافاً بيانياً ، لأنها في تقدير سؤال كان قائلها قال له أى فعل هو فقال : ذو الواو إلخ •

قلت : وعلامة الرفع فيه واو محذوفة لالتقاء الساكنين ، والموجودة في الخط دليل عليها •

قال : ويحتمل أن يكون ذو صفة لفعل ، ثم قطع الى الرفع على اضمار المبتدأ ، وفيه نظر •

قلت : وجه النظر أن فعل بالفتح لا يعلم أنه ذو الواو وفاء أو الياء عيناً ، أو أنه كأتى إلا بذكر ذلك ، فالمنعوت غير معلوم بدون ذكر النعت ، فلا يجوز قطع نعته على المشهور المصول عليه عندهم ، والواو مضاف اليه وفاء تمييز لذات الواو ، وكذا عينا تمييز لذات الياء ، وناصبهما ما ميزاه ، وهو الواو والياء أو غيره على الخلاف في ناصب تمييز الذات ، أو هما تمييزان لنسبة الواوية واليائية الى فعل والناصب ما في الكلام من معنى النسبة سواء قدرنا المبتدأ لذو ، أم لم نقدره بأن نصبناه على الخلاف في ناصب تمييز الجملة التي ليس فيها ما يعمل عمل الفعل والاطالة في ذلك من فن النحو ، ولا يجعل عينا حالا من الياء ، وفاء حالا من الواو ، لأن الواو والياء مضاف اليهما ، أما الواو فمضاف اليه بلا واسطة ، وأما الياء فمضاف اليه بواسطة عطفه على المضاف اليه ، أى أو ذا الياء ، والمضاف لا يعمل عمل الفعل ، ولا هو جزء من المضاف اليه ، ولا مثل جزئه فلا يأتى الحال من المضاف اليه ، هذا ما عليه الناظم والجمهور •

واو قبل الياء حذف عطف مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره كسره لالتقاء الساكنين ، والياء معطوف على الواو مقصور للضرورة ، وعينا تمييز كما مر ، وأجاز صاحب تحقيق المقال كون فاء وعينا ظرفين ، أى فى فاء وعين ، وفيه أنهما ليسا من الظروف المحفوظة من كلام العرب ، ولا من المقيسة ، فكيف يجعلهما ظرفا إلا إن أراد أنهما ظرفان معنى لا اصطلاحا ، وأنهما منصوبان على نزع فى الدالة على الظرفية ، ويرد عليه على كل حال أنه لا ناصبهما ، ولا متعلق هنا إلا أن نصبهما وعلقهما بذو اتأويلها بمصاحب أو بمحذوف حال من الواو والياء ، لأنه أجاز مجيء الحال من المضاف إليه بدون اشتراط ما تقدم .

ويرد عليه على كل حال أن الفاء هى نفس الواو ، والعين نفس الياء لا شيئين متبايران للواو والياء ، وقعت فيهما الواو والياء ، فان الواو هى فاء الكلمة ، الياء عين الكلمة ، فكيف يكونا فاء وعينا ظرفين إلا إن أراد أنهما ظرفان مجازيان على حد ما قيل فى الظرفية فى قوله تعالى : (ولكم فى رسول الله أسوة حسنة) لأن رسول الله هو نفس الأسوة ، أو أراد الظرفية الاعتيادية ، أى ذا الواو فى موضع فاء الكلمة ، والياء فى موضع عين الكلمة ، أى فى الموضع الذى تجعل فيه فاء الكلمة أو عينها ، وأجاز أيضا كون فاء حالا من الواو ، وعينا حالا من الياء ، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه بدون اشتراط ما مر ، وهو قول ضعيف إلا أن قال : المضاف صالح للعمل بناء على قول بعض بعمل ذو بمعنى صاحب عمل الفعل من رفع الفاعل ، وباستتار الضمير والتعليق به ، أو فى تأويل ما يصح لذلك وبسط ذلك كله محله النحو .

واو حرف عطف ، وكأنتى تعلق بمحذوف نعت ثان لفعل قاله صاحب

فتح الأقفال ، قلت : هو باطل لأن النعوت لا تعطف بأو ، والحق أن المعطوف محذوف مع نعته ، وبقي متعلق نعته والعطف على نفس فعل المفتوح ، أى أو فعل الحاصل كأتى ، ففعل بالفتح معطوف على فعلا المنعوت بذا الواو .

والحاصل مثلاً نعته وحذفاً معاً ، وبقي الجار والمجرور ، وتكلف ذلك للضرورة ، ولعامة فائدة التمثيل المذكورة فيما مر ، أو الكاف اسم بمعنى مثل مبنية لشبهها بالحرف في الوضع على حرف واحد ، أو فى المعنى معنى الكاف الحرفية التشبيهية معطوفة على فعلاً ، واقعة على فعل بالفتح أيضاً مضافة لأتى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف ، أى يلى فعلاً الذى هو ذو الواو فاء أو ذو الياء عيناً أو فعل المشابه لأتى .

وقد قال غير واحد بقياس مجيء الكاف اسماً ، ويجوز على قول أبى يحيى بأن ذو خبر المحذوف كون كأتى متعلقاً بمحذوف خبر المحذوف ، والجملة معطوفة على تلك الجملة ، أى هو ذو الواو وفاء أو الياء عيناً ، أو هو كائن ، أو معطوفة على ذو المخبر به عن المحذوف عطف خبر جملة على خبر مفرد ، ويجوز العطفان عندى ، لكن على جعل جملة هو ذو الواو حالاً من فعلاً لا مقطوعة مستأنفة ، لأن الناظم لا يجيز قطع النعت بدون علم المنعوت بدونه ، ويجوز عندى أيضاً عطف الكاف اسماً مضافاً لأتى على ذو ، وعطف متعلقها ، وهى حرف على ذو ، أى هو ذو الواو أو كائن كأتى .

وكذا جار ومجرور خبر مقدم ، والمضاعف مبتدأ مؤخر ، كذا قال صاحب فتح الأقفال .

قلت : هو باطل لأن الخبر على الصحيح هو الاستقرار المحذوف لا نفس الجار والمجرور ، ولا هما ومتعلقهما ، وذلك الاستقرار يحتمل

أن يقدر مؤخراً عن المضاعف ، فيكون خبراً مؤخراً والمضاعف مبتدأ
مقدماً ، أى كذا المضاعف كائن ، أى المضاعف كائن كذا ، ويحتمل أن
يقدر مقدماً فيكون خبراً مقدماً على المبتدأ ، أى كائن كذا المضاعف ، أى
المضاعف كائن كذا ، فتعين أحدهما باطل إلا إن لم يرد التعيين ، واختار
تقديره مقدماً بل إن قدر الاستقرار فعلاً وجب تقديره مؤخراً لوجوب تأخير
الخبر الفعلى على المبتدأ عند التباس الكلام بالفعل والفاعل لو قدم ، بل
أراد أن الجار والمجرور نائب الخبر وهو مقدم عن المبتدأ ، فسمى نائب
الخبر خبره وهو مقدم ، وما تقدم من تعليق كاف التشبيه قول ،
والقول الآخر أنها لا تعلق كما بسطته في النحو .

وأما الكاف التى غير التشبيه فانها متعلقة ، وذا اسم اشارة
بين لوضعه على حرفين ، أو لتضمنه معنى حقه أن يؤدى بالحرف وهو
الاشارة ، وفيه مباحث ذكرتها في النحو ، ولازما حال من المضاعف
قاله صاحب فتح الأقفال ، وفيه أن مجيء الحال من المبتدأ ضعيف ،
كما تقدر في محله ، ولو أجازاه بعض كسبيويه فالحق أنه حال
من المضمير المستتر في المضاعف ، أو من ضمير الاستقرار ، وكمن
طلا جار ومجرور علامة الجر كسرة مقدرة على الألف ، وأصل حن طلا
فعل وفاعل ، ثم جعل اسماً واحداً حكاية ، ويتعلق بمحذوف خبر لمحذوف
أو بمحذوف حال من ضمير الاستقرار المذكور ، والمعنى كبعض حن
طلا ، وهو حن أو كفعل حن طلا ، وهو حن فحذف المضاعف أو عبر
بالكل ، وأراد البعض ، وذلك أن المضاعف اللازم هو لفظ حن فقط
لا مجموع حن طلا ، وهكذا في مثل ذلك مما يأتى ولو لم أنبه
عليه .

تنبيهات :

الأول : أن عينا في البيت لابد من فتح تنوينه نقلا من همزة أو ، أو من كسره لالتقاء الساكنين جملا لهمزة ، أو كهزة الوصل للضرورة ، وذلك لأن التنوين حرف ثان في الوجد المجموع ، فلا بد من تحريكه وثالثه ساكن ، ويتخلص أيضا الى ذلك بعدم تنوين عينا للضرورة ، فيكون ثاني الوجد همزة أو متحركة ، وأما أن ينون عينا وتفتح همزة أو فباطل من حيث الوزن العروضي ، ولو صح في اصطلاح النحوي .

الثاني : الإشارة بذا الى فعل الذي هو كأتى ، أو الى مطلق فعل بالفتح المحصور بالاعتبار في أن يكون واوى الفاء ، أو يائى العين ، أو كأتى فيكون فيه شبه الاستخدام .

الثالث : ذكر صاحب التحقيق أن راء الذى بوزن باع الذى هو مقلوب رأى بوزن أتى ، لم يسمع له مضارع .

قلت : ذكر الدماميني عن ابن السبيل الأندلسي البطليوسي أن مضارعه يراء كخاف يخاف ، وأنه خرج عليه قوله :

✽ كأن لم تر قبلى أسيرا يمانيا ✽

الأصل تراء بهمزة بعد ألف سكنت للجازم ، فحذف الساكن قبلها ، وهو الألف ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتحة .

وقال الدماميني : مضارعة يرئى كباع يبيع وضاء يضى فاغتم ذلك واحفظه .

وضم عين معـداء ويندر ذا
كسر كما لازم ذا ضم احتمـلاً

أى ضم عين مضارع فعل المفتوح المضاعف ، وقل مجيء ذلك
المضارع مكسور العين كما حفظ من كلام العرب ضم عين مضارع فعل
المفتوح المضاعف اللازم قليلاً ، وليس هذا مفهوماً من قوله فيما تقدم :
لازماً ، بل يفهم منه أن المضاعف المتعدى لا يدام كسره ، وهذا محتمل
لأن يضم كما هو الواقع ، ولأن يفتح وليس بمراد ، ولأن بكسر لا بدوام
وهو الواقع أيضاً ، ولا يفهم منه تعيين ضم المتعدى ولا مجيئه نادراً
مكسوراً ، ولا أن اللازم يندر ضمه فقول أبى يحيى هذا البيت مفهوم
قوله لازماً فيما تقدم ليس على ظاهره ، أو سهو بل لزوم التناقض ،
لأن قوله كذا المضاعف لازماً بمعنى أن المضاعف اللازم يدمم كسره ،
وهو نقيض قوله ذا ضم احتملاً الضم .

الجواب : أن المراد أدم كسر المضاعف قياساً وما بالقياس لا يعارض
ما بالسمع ، وقد علمت مما مر أنه إنما ألزموا ضم عين المضاعف
المتعدى من فعل المفتوح ، لأن هاء الضمير تلحقه نحو : يشده وهى
مضمومة ، والمضارع مرفوع ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال من الكسرة
الى ضمتين ، وهو مستثقل وحمل عليه ما لم تلحقه الهاء المذكورة ،
وما لحقته مسكنة للوقف مثلاً ، وما لحقته وهو منصوب أو مجزوم
غير مضموم الآخر ، وما كان لا يظهر الضم فى آخره لعل ما ليجرى
الباب على نسق واحد ، ومثل الهاء الكاف المضمومة ومثاله : يشده
ويشدهما ، ويشدهم ويشدهن ، ويشدكما ويشدكن ويشدكن ، وقد علم
أن الانتقال من الكسر الى ضمة واحدة ثقيل ، فكيف الى ضمتين ،
والله اعلم .

وأيضاً ضم المتعدى فرقاً بينه وبين اللازم ، وخص بالضم واللازم

بالكسر ، لأن اللازم أثقل والكسر أخف ، فأعطى الأثقل والالزوم وهو الأصل وقيل : الكسر في مضارع فعل المفتوح هو الأصل ، فخص به اللازم •

قال صاحب تحقيق المقال : والحاصل أن التضعيف مستثقل ، والضم مستثقل ، فكسروا اللازم تخفيفاً والمتعدى خفيف فحملوه الأثقل وهو الضم •

وأما فعل المضاعف المكسور العين : كس فقياس مضارعه الفتح نحو مسه يمس ، أصل مس مسس بكسر السين الأولى ، وسكنت وأدغمت سواء كان متعدياً كالمثال ، وكبررت الرجل أبره ، أو لازماً كطلت أمل ، أى سئمت ، وقد يتعدى ، وصم يصم •

وشد لببت بكسر الباء الأولى تلب بضم اللام نقلاً من الباء الأولى ، حكاه ابن القطاع عن اليزيدي ، ولطه من تداخل اللغتين كما يعلم مما مر •

وأما فعل المضموم المضاعف ، فقياسه الضم لازماً كان أو متعدياً إلا ما شذ ، وقد مر أن التضعيف في فعل قليل ، وأنه لا يتمدى إلا بتضمين أو تحويل •

فأما فعل المفتوح المضاعف المتعدى المذكور في النظم ، أنه يضم عين مضارعه وهو القياس ، فنحو : جبه يجبه ، وسبه يسبه ، وصب الماء يصبه ، وعبه يعبه بمهملة ، وحته الحنى يحته ، وغته في الماء يغته بغين معجمة ، وغطه يغطه ، وفته يفته ، وقت الصديث يفته ، ولت السويق يلت ، وبث الخبر يبت بمثلثة ، ونثه ونثه يثنه •

ويجه ييجه ، وحج البيت يحجه ، وفج زيد ما بين رجليه يفجه ،
ومج الشراب يمجه ، وصخ الصوت أذنه يصخها ، وبده يبدده ،
وحد الثمار يحدها بمهملة وبجيم ، وخذ الأرض يخذها ، ورده يردده ،
وسده يسده ، وعدده يعدده ، وقده يقده ، ومده يمدده ، وهده
يهده ، وقذه يقذه بمعجمة ، وجره يجره ، وزره يزره ، وسره يسره ،
وصره يصره ، وغره يغره ، وغر الطائر فرخه يغره ، وقر الدابة
يفرها ، وأزه يؤزه ، وهزه يهزه ، وبزه ييزه ، وجزه يجزه ،
وحزه يحزه ، وعزه يعزه غلبه ، ولزه يلزه ، ومزه يمزه ، وبس
السويق أو الخبز ييسه ، وحسه يحسه ، ودسه يدسه .

واست البهيمة الكلا تلسه ، وجش الحب يجشه ، وحش النار
يحشها ، ورشه يرشه ، وغشه يغشه وقشه يقشه ، ومش يده
يمشها ، وهش الورق يهشه ، قال تعالى : (وأهش بها على غنمي)
وحض الشعر يحصه ، وخصه يخصه ، ورصه يرصه ، وفصه يفصه ،
وقصه يقصه ، وحضه يحضه ، ورصه يرصه ، وفصه يفضه ،
وقضه يقضه ، وهضه يهضه ، وبطه يبطه ، وقطه يقطه ، ولطه يلطه ،
ومطه يمطه ، وكظه يكظه ودعه يدعه .

وزف العروس يزفها ، وسف الخوص يسفه ، وشفه الهم يشفه ،
وكفه يكفه ، ولفه يلفه ، ودق يدقه ، وعقه يعقه ، ومصه يمصه ،
ومكه يمكه ، وبكه يبكه ، وحكه يحكه ، ودكه يدكه ، وسكه يسكه ،
وصكه يصكه ، وفكه يفكه ، وبله يبله ، وتله يتله ، وحله يحله
فتحاً أو سكتة ، ودله يدلّه ، وسله يسله ، وشله يشله ، وفله يفلّه ،
وأمه يؤمه ، وحمه يحمه ، وخم البئر يخمها ، وذمه يذمه ، وسم الثلثة
يسمها ، وضمه يضمه ، وطم الحفرة يطمها ، ودمها يدمها ، وعمه
يعمه ، وقم البيت يقمه ، وكمه يكمه ، ولمه يلمه ، وسنه يسنه ،
وشنه يشنه ، وظنه يظنه ، وكنه يكنه ، وقد لا يضم بعض ذلك

لاختلاف المعنى كما تراه في القاموس وغيره ، وسيأتى ما شذ من فعل المضاعف المفتوح المتعدى بكسر عين مضارعه وما شذ منه بالكسر والضم ، وتقدمت أمثلة اللازم المفتوح المضاعف بكسر مضارعه ، ويأتى ما شذ منه بالضم ما جاء به شذوذاً وبالكسر قياساً •

واعلم أن عين الكلمة عبارة عن الحرف الثانى الأسمى المسبوق بأصل واحد لفظاً أو تقديراً ، سواء سبقهما زائداً أو أكثر أو توسطهما أولاً وفاء الكلمة عبارة عن الحرف الأسمى الأول تقدمه زائد أو لا ، وربما تأخر أو توسط ، وهو فى نية التقديم ، وأصله التقديم ، ولا الكلمة عبارة عن حرف أسمى فيها بعد أصلين ، وقد يتقدم أو يتوسط ، وهو متأخر نية وأصالة ، وإنما اختاروا التعبير بالفاء والعين واللام ، لأنها هى حروف فعل ، وهو أعم الأفعال معنى ، لأن كل فعل معين مشخص فيه معنى الفعل ، وحدثه داخل فى جملة معنى كل فعل معين مشخص ، فحضر فيه معنى فعل أى أوجد •

وزيادة كون المفعول هو الضرب ، فحضر بمعنى فعل الضرب أى أوجده ، ونحو علم وفهم من الاعتقادات أفعال عند علماء النحو والتصريف قالوا : فعل كل شئ بحسبه ، وحدث فعل داخل فى حدث ضرب لا مساو ، لأن حدث فعل أو جد ، وحدث ضرب أو جد الضرب ، أى أوجد الفعل المسمى بالضرب ، وليس المقصود أوجد الأثر الحاصل من الضرب ، لأن ذا ليس معنى ضرب ، فلكونه أعم معنى عبر به عاماً لجملة ألفاظ ، فهو أعم لفظاً ومعنى ، وحمل ما ليس فيه معنى الفعل مثل : رجل وزيد على ما هو فيه ، فوزن بوزنه طرداً للباب قاله السيوطى •

ففعل بفتح العين عام لضرب وقتل ووعد وغيرها ، وبالضم عام لنحو : كرم وشرف ، وبالكسر عام لنحو : علم وورث ، وأفعل عام

لنصو : أكرم ، وانفعل عام لنصو : انطلق ، وتفعل عام
لنصو : تكبر وتقديس ، واستفعل عام لنصو : استخرج ، والتعبير به
في الوزن أليق من التعبير بجعل التي للشروع وعمل ونصوهما ، ولو
كان فيهما معنى أصل الفعل لخفته ، لأن الفاء حرف سفلى مهموس ،
والجيم من وسط اللسان شديد يحتبس منه النفس عند خروجه ،
ولا شك أن الفاء أخف من الجيم ، ولجئ جعل لمعنى آخر كخلق
عند بعض ، وصير واختاروه أيضاً ، لأن فيه حرف الشفة وهو
الفاء ، وحرف الوسط وهو اللام ، لأنه من اللسان ، وهي متوسطة
بين الحلق والشفة ، وحرف الحلق وهو العين وعمل ولو كان فيه ذلك
لكنه ثقل بالميم ، وابتدأه بحرف الحلق وهو أقل استعمالاً من
فعل ، وأما جعل فالجيم واللام فيه من الوسط •

ويسمى مقابلة أصول الكلمة بالفاء والعين واللام وزناً وتمثيلاً ، لمماثلة
الموزون لحروف الميزان في عدد الحروف ، وفي هيئاتها ، والفائدة : بيان
الحركات والسكنات والأصول والزوائد ، والتقديم والتأخير ، والحذف
وعدمه ، وليست المقابلة بالفاء والعين واللام هي المعينة للحروف
الأصول إلا بالنظر إلى السامع ، أو المتعلم لأن المقابلة بها فرع
العلم بالأصول لأنه لا يقابل بها حروف إلا بعد معرفة أنها
أصول ، وإنما المراد بها تعليم المتعلم ، وإخباره بأن هذه الحروف مثلاً
في نحو : ضرب أصول ، وأن حركة الأول والثاني الفتح ، كما أن
حروف فعل كذلك ، فمعنى تسمية ضاد ضرب فاء أنه مثل فاء فعل
في كونها هي الأصل الأول ، وكونها مفتوحة ، ومعنى تسمية راءه عيناً
أنه مثل عين فعل في كونها هي الأصل الثاني ، وكونها مفتوحة ،
ومعنى تسمية بائه لاما أنها مثل لام فعل في كونه الأصل الثالث ،
وإنما يراعى في الوزن ما هو الأصل ، أى ليس مبدلاً عن غيره ،
ولو كان ليس من أصول الكلمة دون العارض من إبدال حرف
وتسكين وتحريك •

فوزن قام فعل بالفتح ، لأن الأصل قوم بفتح الواو ، ووزن شد فعل كذلك ، لأن الأصل شدد بفتح الدال ، ووزن علم وشهد بوجوهما من تسكين الوسط وكسر الأول وغيرهما فعل بفتح الفاء وكسر العين ، لأن الأصل علم وشهد بفتح فكسر ، ووزن طرف بوجوه من تسكين الراء وغيره فعل بفتح الفاء وضم العين ، لأن الأصل ظرف بفتح الظاء وضم الراء ، ووزن طال وحب بضم الحاء فعل بفتح فضم ، لأن الأصل طول وحب بفتح الأول وضم الثانى .

ويقابل الزائد بلفظه ما لم يبدل من تاء الافتعال ، أو يكرر ، فألف قائل زائد فيجعل ألفا فى فاعل وتكبر تاؤه زائدة ، فينطق بلفظها فى وزنه وهو ثقيل ، وهمزة أكرم زائدة فينطق بألفظها فى الوزن فيقال : أفعل والهمزة والسين والتاء فى استخرج زوائد ، فينطق بألفاظها فى الوزن وهو استقل ، وتقول فى وزن اصطفى : افتعل بالتاء لأنها أصل طاء اصطفى ، وتقول فى وزن مرمى : ففعل ، وفى اغدودن : افعدون ، وفى جلبب : فعلل ، وأجاز بعض مقابل زائد المكرر بمثله أيضاً فتقول فى مرمر : فعزل ، وفى اغدودن افعدودل ، وفى جلبب فعاب ، ويلزم عليه تكثير الأوزان والالتباس ، مثل بين بالتشديد ، فإنه لا يدري مصدره مراد به الإلحاق بدخرج من مصدره مراداً به غير الإلحاق .

ولا يعلم مصدره ما هو إلا بعد العلم باختلاف وزن الفعلين ، فان بين مشدد بان فان شدد الإلحاق بدخرج فالمصدر تبينة بوزن دحرجة أو لغيره ، فالمصدر التبيين فوزن بين على الأول فعل ، وعلى الثانى فعل بالتشديد .

وقيل : وزنه فعيل كعذيط وهو القول بتعبير الزائد فى المضاعف الأصل بلفظه ، والمشهور التعبير عنه بحرف من حروف فعل اذا كان المضاعف أصلاً فوزن بين مطلقاً ، وصير وكثر بالتشديد فعل

بالتشديد ، وعلى غير المشهور فالتفصيل المذكور في بين وفعل في صير ، وفعل في كثر •

ولكن ان بنينا على ما قال غير واحد من أن المكرر للالحاق أو لغيره يعبر عنه بما يعبر به عن الأصل ، فوزن الكل فعل بالتشديد ، وإذا زاد أصل على ثلاثة فهو لام مكررة فتكرر في الوزن ، فوزن جعفر فعل •

وقال الكوفيون : منتهى الأصول ثلاثة ، فقال بعضهم : لا يوزن الرباعي من نحو : دحرج وجعفر ، وقال بعضهم : يوزن الحرف الأخير بلفظه ، فوزن دحرج فعلج ، وجعفر فعلر بناء على أن الزائد هو الأخير ، وعليه الفراء •

وقيل : يوزن ما قبل الأخير بلفظه فوزن دحرج فعلر بزيادة الراء ، وجعفر فعفل ، ويعتبر الأصل في التحويل والحذف ، فوزن ناء كجاء فلع لأن أصله نئي فأخرت العين وهي الهمزة ، وقدمت اللام وهي الألف ، ووزن الحادي من الحادي عشر مثلاً عالف ، أصله واحد تأخرت الفاء وهي الواو عن اللام ، وهو الدال وقبلت ياء لانكسار ما قبلها ، ووزن يهب يعمل ، ووزن بع فل ، ووزن قل فل ، ووزن رام فاع ، ووزن عه وق عه فافهم •

والمعدى هو ما ينصب المفعول به الصريح ، وسمى معدى ومتعدياً لأنهم أجازوه الى المفعول به ، وتجاوز اليه وحده بعضهم بأنه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول به ، أي يتجاوز اليه ويلزم عليه الدور لذكره التعدى في تعريف المتعدى ، ومعرفة كل تتوقف على معرفة الآخر •

والجواب : أن المراد بالمتعدى معناه الاصطلاحي وهو الناصب للمفعول به ، ويتعدى معناه اللغوي وهو مطلق المجاوزة ، فلم تتوقف معرفة كل على الآخر ، وأن المراد أن المتعدى ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره ، وعن تصور محل صدور ذلك المعنى الى المفعول ، وذلك المحل هو الفاعل .

وبهذا سقط ما قيل : ان المتبادر من ظاهر تفسير يتعدى يتجاوز أن المتعدى ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شيء آخر وينفك عنه ، وهو ليس كذلك ، لأن الضرب مثلاً في ضرب زيد عمراً لم ينتقل من زيد الى عمرو ، وإلا لكان عمرو ضارباً وزيد غير ضارب .

وكذا سقط الاعتراض بنحو ما ضربت زيداً ، والمقصود بالمفعول به المفعول الاصطلاحي المعبر عنه بالصريح ، فلا يرد مرتب بزید هذا ، وقد قيل : إن ذلك التعريف تعريف للشيء بنفسه ، لأنه عرف المتعدى بما يتعدى لا تعريف لشيء بما تتوقف عليه معرفته إلا أن في التعريف زيادة قولك من الفاعل الى المفعول به ، ويدفع الدور أيضاً بأن المراد شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية ، أي هذا التعريف لمن عرف أن الفعل مثلاً منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول به ، ومنه ما لا يتعدى كذلك ، ثم يعرف أن لفظ المتعدى لأيهما وضع ، وهذا الجواب كثيراً ما يقول بمثله السعد والسيد الشريف وغيرهما ، وقد يدفع الدور بأن المتعدى ولو توقفت معرفته على معرفة يتعدى ، لكن يتعدى لا يتوقف على المتعدى ، لأنه ليس معرفاً بالمتعدى ولا مشتقاً منه .

وان قلت : يتعدى يتوقف على التعدى ، والتعدى جزء معنى المتعدى ، فتوقف يتعدى على جزء المتعدى ؟

قلت : هذا ايراد قوى مقبول عندي ، أجاب عنه ابن قاسم بأن ما ذكر لا يقتضى التوقف على فهم المتعدى ، فتدبر ، ويسمى

المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول أى لنصبه لفظ المفعول به ، أو المراد بالوقوع التعلق اللغوى ، وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ ، فلا يرد : ذكرت الله ، وما ضربت زيدا ، وعلمت زيدا وأردته •

وأىضا وجه التسمية لا يستلزم الاطراد ، ولا الانعكاس ، ويسمى المتعدى أىضا مجاوزا لمجاوزته الفاعل ، وهاء معدهاء عائد الى المضاعف المفتوح فى قوله ، كذا المضاعف لازما لكن لا بقيد اللزوم ، وهذا عندى نوع من الاستخدام ، لأنه ذكر لفظا وهو قوله : المضاعف لازما وارد معناه المذكور ، ورجع اليه الضمير بمعنى آخر لا بذلك المذكور ، بل بمعنى المضاعف فقط ، لا بقيد اللزوم كما رأيت ، والمطلق غير المقيّد ، وقد أطلت الكلام على ذلك فى شرح شرح عصام الدين ، ويجوز عود الهاء الى اللازم والاضافة تكون لأدنى ملابسة ، فان اللازم والمتعدى متلازمان أى متخالطان من حيث انهما يذكران فى باب واحد ، أو بابين متصلين ، وبمقابلة كل بالآخر وبالاختراز عن كل بالآخر ، وبأنه متى صور أحدهما أشعر تصوره بالآخر ، والشئ يعرف بضده ، والمراد بالندور القلة جدا •

قال ابن هشام : النادر أقل من القليل ، وقد يستعمل بمعنى مجرد القلة ، وقال فى القاموس : النادر ما شذّ وخرج عن الجمهور أى عن الكثير ، وهو بدال مهملة ، وفسر شارح الهروى النادر بما ينحصر وجوده فى قلائل ، وإن كان على القياس : وربما يكون نازلا عن درجة الكثير كالأعمى والأصم والأعرج ، أى وعاليا عن درجة القليل ، فافعل فى العيوب من الثلاثى المكسور دون باب فرح وليس بقليل •

وقال الطبرلاوى : النادر ما قل وجوده وإن وافق القياس ، والشاذ على ثلاثة :

أحدهما : ما خالف القياس والاستعمال ، وهو مردود على قائله ،
مثل له الطبلأوى بلفظ الأجل في قوله : الحمد لله العلى الأجل ،
القياس المستعمل في هذه اللفظة الأجل بالإدغام لوجود موجه
وفكها الشاعر •

قلت : فك المدغم لضرورة مما نص السيوطى على جوازه ، فتدبر
فليس بمردود ضرورة ، لأنه مقيس فيها ، وكونه لم يستعمله غير ذلك
الشاعر إلا مدغماً لا ينقض ذلك ، فلا تك أسير التقليد ، وتمثيل صاحب
الخصائص ! ذلك بثوب مخيوط ، وشىء مصوون ، وفرس مقوود ،
ورجل معوود من مرضه ، والقياس : مخيط كمبيع ، ومصون
ومقود ومعوود بواو واحدة باطل ، ولو سلمه السيوطى فى أصول
النحو لأن ذلك قياس مستعمل فى بعض اللغات ، إلا إن أراد ذلك فى لغة
من لا يقيسه فيه تأمل ، فتأمل وأنا عجلان •

الثانى : ما خالف القياس وشاع استعماله فيما ورد فيه ، وقد
ورد فى الفصيخ كاستحواذ بفتح الواو ، فإن العرب كلهم ، بل جلهم
ينطلقون به ، ونزل به القرآن ، والقياس استحاذ بقلب الواو ألفا بد
نقل فتحها للسكان قبلها ، لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها
الآن •

قال فى الخلاصة : لسكن صح انقل البيت

ومثله استصوب الأمر ، واسنوق الجمل كما فى الخصائص ،
ومثل أيضاً بابى يابى بالفتح والقياس استصواب واستناق ويابى
بالكسر كذا قلت مجازاة لهم •

وأقول : لا نسلم أن يابى بالفتح شاذ ، بل قياس كما هو
واضح مما مر فى البيت قبل هذا ، وأقول نص الجوهري عن أبى زيد

أن باب استحوذ واستصوب ونحوهما جائز القياس عليه ، وأنه مطرد عندهم .

الثالث : ما خالف الاستعمال ووافق القياس ، ومثل له الطبري بقوله :

❖ وأمّ أوعال كها أو أقرب ❖

والاستعمال وأمّ أوعال مثلها ، لأنهم لا يدخلون كاف الجرّ على الضمير استغناء عنها بمثل إذا كانت للتشبيه ، وحملًا لغير التشبيهية على التشبيهية ، وإلا لزمهم إدخال الكاف على كاف المخاطب وياء المتكلم ، وهو مستقبح .

وهذا الثالث والثاني مقبولان لا اعتراض بسببه على قائله ، قاله الطبري ، وقول بعض من حذرّ النادر بأنه ما قل وجوده ولو وافق القياس أن هذا الثالث هو النادر بعينه باطل ، لأن النادر يخالف القياس ويوافقه ، وهذا لا بد موافق للقياس كما قال السعد فيه .

وتقسم مخالف للاستعمال دون القياس ، وقال بعض : الشاذ ما فارق ما عليه بابه وانفرد إلى غيره ، وقيل : هو في استعمالهم ما خالف القياس قل أو كثر ، أي هو المراد حيث أطلق ، والقليل ضدّ الكثير ، وربما ينحصر وجوده في قلائل .

قال ابن هشام : القليل دون الكثير ، وربما يستعمل بمعنى النادر الذي هو أقلّ القليل ، وهذا بحسب الاصطلاح ، وإلا فحقّ القليل إطلاقه على القلة جدًّا ، وعلى القلة دونها .

قال فى النهاية : وقد يطلق القليل على ما لا يكاد يوجد كإحياء الموتى فى العالم ، فإنه مخصوص بعيسى •

قلت : ويضره كتيبنا والمطرده ؟

قال ابن هشام : ما لا يتخلف •

قال صاحب الخصائص : المطرد ما استمر وهو مطرد فى القياس والاستعمال ، وهو الغاية المطلوبة : كقام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد ، ومطرده فى القياس شاذ فى الاستعمال كماضى يذع ويذر ، ومطرده فى الاستعمال شاذ فى القياس كاستحوذ ا ه بتصرف •

والغالب هو أكثر الأشياء ، لكنه يتخلف قاله ابن هشام ، أى كون الشئ على حالة مخصوصة أكثر كالصحة بالنسبة الى الإنسان ، فإنه على الصحة أكثر ، فالغالب فيه الصحة ، والكثير ما شاع وجوده ولم يبلغ مبلغ الغالب •

قال شارح الهوى : كالمرض فى الانسان ، ويرادفه الفاشى سواء وافق القياس أم خالفه •

قال ابن هشام : فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبهما ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير ، والثلاثة قليل والواحد نادر ا ه •

والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم ، قاله الطبرلاوى أى ما تنازع العلماء فى ثبوته عن العرب ، والفصيح قيل ماتكلم به العرب قل أو كثير ، ووافق القياس أم خالفه كذا قيل ، والحق أن الفصيح فى المفردات ما سلم من تنافر الحروف والغرابة ، ومخالفة القياس اللغوى ، وفى المركبات مركب سلم من ضعف التأليف ، وتنافر الكلمات والتعقيد ، مع فصاحتها كما بسط فى علم المعانى •

نعم يظهر لى أن ما تتناشرت حروفه وما هو غريب فصيح عند النجاة والصراف ، وبين ضم أول البيت وكسر طباق من الطباق الواقع بين فعل واسم ، وبين كسر وضم آخر البيت طباق واقع بين الاسمين . وبين لازم ومتعد كباق مثله .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة فعلية خبرية أو طلبية على اسمية خبرية ، وهى كذا المضاعف بناء على جواز ذلك ، أو على جملة آدم ، وضم فعل ماض مبنى للمفعول مفتوح الآخر ، وعين بالرفع نائبة ، أو فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، وعين بالنصب مفعول به ، فإذا جعل أمر أجاز فتح آخره تخفيفاً وضمه اتباعاً للضاد ، وكسره على أصل التقاء الساكنين ، فهو مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الحركة المجلوية لدفع التقاء الساكنين ، وهى الفتح أو الضم أو الكسر ، كما يعلم ذلك مبسوطاً من باب الإدغام .

والضاد مضمومة مطلقاً ، ويجوز جعل ضم مبتدأ فتفتح الضاد ، ويرفع اللفظ ، وعين مضاف إليه مخفوض والخبر محذوف ، أى وضم عين معداً كذلك ، أى ثابت كذلك ، أى يدام كما يدام كسر عين مضارع فعل المفتوح ذى الواو وفاء أو الياء عيناً ، أو كأتى أو المضاعف اللازم ، أو يقدر الخبر يدام ، أو واجب ونحوهما .

ومعدى مضاف إليه مضاف للهاء ، والواو للاستئناف أو لعطف جملة خبرية فعلية على جملة ضم إلخ بأوجهها غير الأمر ، ويندر مضارع مستتر الفاعل جوازاً ، وإذا حال من ذاك الضمير المستتر ، وكسر المضاف إليه أى ويندر معداً حال كونه صاحب كسر ، أى ينذر مجيئه ذا كسر ، والكاف حرف تشبيه مبنى على الفتح مكشوف بما الزائدة للتوكيد عن عمل الجر ، متعلقة بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى ندوراً ثابتاً كندور لازم ذى ضم محتمل ، أو ندوراً ثابتاً كاحتمال

لازم مضموم أو متعلق بيندر ، وإنما قدرت لها مجرورا (١) مع قولى :
إنها مكفوفة لبيان المعنى والجار المكفوف يتعلق أى قد تسلط العامل
على معناه •

ولازم مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به كونه نعتاً لمحذوف ، والمبتدأ
فى الحقيقة ذاك المحذوف ، سوغ الابتداء به وصفه بلازم أى فعل
لازم ، أو سوغ الابتداء بلازم كونه وصفاً تحمل ضميراً ، أو كونه
نائب فاعل فى المعنى ، لأن نائب الفاعل احتمل ضميره أو التنوين ، وذا حال
من ضمير احتمل ، وضم مضاف إليه ، وقدم الحال للوزن والروى
أعنى هذه نكتة التقديم ، وإلا فجائز سعة ويجب كسر تنوين أو
ضمه لدفع التقاء ساكنين ، ولكونه وسط الوند المجموع كقوله :
مسحوراً انظر •

واحتمل فعل ماض مبنى للمفعول نائبه مستتر جوازا ، والجملة
خبر لازم ، والرابط ذاك المستتر ، أى نقل وحفظ ، ويضعف جعل
ذاحالا من ضمير لازم ، ويجوز جعل ما زائدة غير كافة ولازم مجرورا
بالكاف ، وجملة احتمل نعت ثان الموصوف المحذوف أو اللازم ، كما
رأيت لنيابته عن الموصوف ، أو حال بناء على جواز مجيء الجملة
الماضوية المنصرف فعلها المجرد حالا أو نعتاً لضم ، فيكون ذا حالا
من ضمير لازم على ما مر ، أو من لازم باعتبار نيابته عن الموصوف ،
أو من ذاك الموصوف أى يندر المعدى ندورا كندور لازم ذا ضم
محتمل ، وإذا جعل احتمل نعت ضم لم يجز كون ذا حالا من ضمير
احتمل ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول النعت على المنعوت ، وما ذكر
كله مبنى على إبقاء لازم على وصفيته •

أما إن تغلبت عليه الأسمية فلا ضمير فيه ، ويوصف ويجيء

(١) على أن حرف الجر المكفوف يتعلق وعلى معنى تعلقه ، وليس
غير متعلق كما توهم متوهم •

موصوف ، ويجوز كون ما نكرة مجرورة المحل بالكاف ، موصوفة بلازم على حدّ مررت بما معجب لك ، أى كشيء لازم بل كفعل لازم ، فهى واقعة على فعل أو على شيء هو ذلك الفعل ، وكونها موصولة واقعة على ذلك ، وصلتها حذف صدرها ، أى هو لازم لطولها بالحال الذى هو ذا إن جعل حالا من لازم ، أو ضميره أو موصوفه ، وبإضافة هذا الحال أو بنعته باحتمل أو بطوله بالحال الذى هو احتمال إن جعل حالا كذلك ، ولو لم يكن طول لجاز حذف الصدر نزراً عند الناظم ، ويجوز كون ما مصدرية ولازم مبتدأ ، واحتمل خبره والجملة صلته عند من أجاز وصلها بالاسمية مطلقاً ، أو إن كان خبرها فعلاً أو وصفاً أو نحوهما •

ويسبك من الجملة مصدر مجرور بالكاف أو لازم نائب المحذوف فسرّه احتمال ، فاحتمل المحذوف مع ما فى تأويل مصدر مجرور بها ، ولا محل للمذكور مع نائبه ، وكذا لا حل لمجموع المحذوف مع نائبه ، وإطلاق صاحب فتح الأقفال فى الصغير كون ما المصدرية مجرورة بالكاف سهواً ، وتجاوز لمشابهتها لما الموصولة الاسمية القابلة للجرّ محلاً ، أو لكونها واسطة الى سبك مصدر مجرور ، أو لكونها بعض مجرور ، فإنها والفعل المقدّر أو نحوّه فى تأويل مصدر مجرور ، فالجرور قبل التأويل كأنه هو ما والفعل المقدّر مثلاً بعدها ، وذلك لأن ما المصدرية حرف على الصواب دائماً ، والحرف لا يسلط عليه عامل ، والله أعلم •

